http://www.shamela.ws

تم إعداد هذا الملف آليا بواسطة المكتبة الشاملة

الكتاب : الانتصار للقرآن

المؤلف : الإمام الكبير سيف السنة القاضي / أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم " المعروف بـ الباقِلَّاني " (المتوفي ٤٠٣ هـ)

تحقيق د. محمد عصام القضاة

الناشر : دار الفتح – عَمَّان ، دار ابن حزم – بيروت

الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

عدد الأجزاء : ٢

تنبيه :

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

مصدر الكتاب نسخة مصورة قام الشيخ الجليل نافع – جزاه الله خيرا – بتحويلها

وقام الفقير إلى عفو ربه الكريم القدير بتصويبه

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

العظام ، ثم مرّ في ذكرِ أخبارِ وروايات عن الأماثلِ في تفضيل عثمانَ في هذا الباب إلى أن قال : "فالذي ألفه عثمانُ هو الذي بين ظهراني المسلمينَ اليوم ، وهو الذي يُحكمُ على من أنكر منه شيئا بما يُحكم على المرتدّ من الاستتابة فإن أبى فالقتل ".

فأمّا ما جاءَ من هذهِ الحروفِ التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسنادِ والرواياتِ التي يعرفُها الخاصةُ من العلماء دونَ عَوام الناس ، فإنما أرادَ أهلُ العلم منها .

أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين ، ويكونُ دلائلُ على معرفةِ معانيهِ وعلمِ وجوهه ، قال : "وكذلك قراءةُ حفصةَ وعائشة : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ

الْوُسْطَى) (صلاة العصر).

وكقراءةِ ابنِ مسعودٍ : "والسارقونَ والسارقاتُ فاقطعوا أبدانهم" ، ومثلُ قراءةِ أُبي بن كعب : (فإن فاءوا "فيهن") ، وكقراءة سعد : (فإن كان له أخ أو أخت "من أمه") ، وكما قرأ ابنُ عباس : (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم "في مواسم الحج") .

وكذلك قراءةُ جابر : (فإن اللّه من بعد إكراهِهِنّ "لهُنّ" لغفور رحيم) ، فهذه الحروفُ وأشباهٌ لها كثير قد صارت مفسرةً للقرآن ، وقد كانوا يَرْوونَ مثل هذا عن بعض التابعينَ يعني بذلك استجازة كتابة التفسير مع الآية ، ثم هل في كلامٍ هذا معناه من تضعيفِ هذه الروايات تارة ، وأنها ليست توجبُ علماً ، بأن ما رُوي قرآن منزل يجبُ إكفارُ من جَحدَهُ واستتابتهُ وإلا قُتل كالمرتد ، ويكونُ بمثابةِ ما يعلمُ أنه قرآن ، مما ثبت بين اللوحين ، ومن أن العلماءَ إنما احتملوه إن صح عندهم على وجهِ التفسيرِ بهِ لمعاني القرآن ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ثبتَ أنّ أبا عبيدِ يعتقدُ في هذه الأخبارِ ما يُعتقدُ من أنّ الحجَّة لم تقم بها ، وأن معناها إن صحَّت بعض ما ذكرناه ، وهذا رأيُ جميعِ أصحابِ الحديث وفِرق المسلمين الرواة لهذهِ الأخبارِ من مخالفي من يَدّعي الزيادة – فيه والنقصان منه.

(٤٣٢/٢)

ولو سُئل كلّ واحد منهم عما يرويه من هذه الحروف ، لقالَ فيها وفي معتقِدِ إثباتها : والقطعُ على أنّها قرآنٌ أكثرُ وأغلظُ مما قالَ أبو عبيد ، هذا معلومٌ من حال جميعهم ، وإذا كان ذلكَ كذلك لم يكن في قولِ المخالفِ لنا أنّنا إنما ندل بروياتِ هذه الآثار عن رواتكم لإقامةِ الحجةِ بها عليكم ، لأنّ هؤلاءِ الأئمةَ عندهم في هذه الروايات ما ذكرناه مما يُبقي اعتقادُ القطع على صحتها ، ويوجبُ أنّ الصحيح غيرُها ، لأنّهم قد قالوا صريحاً : إنَّ الذي أجمع عليه المسلمونَ هو الذي بين اللوحين ، وهو الذي يُحكم على جاحدِ شيءٍ بحكم المرتدين ، وقالوا أيضاً : إنَّ ما أجمع عليه المسلمون هو الحق والصواب ، وأنّ ما عداه مطرح مرذول لأنّنا نعلمُ ضرورةً من مذاهبهم اعتقادُ صحة الإجماع ، واطراحَ ما عداه ، فكيفَ تكونُ رواياتُهم لأخبارٍ يعتقدون هذا فيها حجةً عليهم لولا الغباوةُ والجهل ، ولو كانوا قاطعين على أن هذه الحروف والكلمات قرآن لم يُعبأ بهم عند المخالف ، لأنّهم عند

المخالف قوم حشو طِغام ، وعلى النّصب ومخالفة الرسول والإمام المعصوم ، ولا معتَبر بقول من هذا دينُه ومذهبُه ، وإذا كان ذلك كذلك سقطَ ما يتعلقون بهِ من الاحتجاجِ بروايةِ مخالفِيهم من أهل الحديث سقوطاً بيّناً.

ثم يقال لهم : إذا لم تكن هذه الأخبارُ مما قد بلغت حدّ التواتر ، ولا مما يَلزَم قلوبَنا العلمُ بصحتها ، وكان راويها عندكُم ممن يصحُ عليهمُ الغلطُ والإغفالُ ووضعُ الكذب فما الذي يدلُ على صحة هذه الإخبارِ وصدق رُواتها ، فلا يجدون في ذلك متعلّقاً.

فإن قالوا : لو جازَ أن يكونوا قد غلَطوا وتكذبوا في هذه الأخبار لجاز أن يكون جميعُ ما رُوي من الأخبار التي أجمع عليها المسلمونَ من إعلامِ الرسولِ وغيرها تكذُّبا.

(٤٣٣/٢)

قيل لهم : ولم قُلتم إنه إن جاز عليهم الغلط ، والاعتمادُ في هذه الأخبار جاز ذلك فيما أطبق عليه المسلمون من الإعلام وغيرها من الأخبار ، فلا يجدون في ذلك متعلقا.

ثم يقالُ لهم : إذا كانت هذه الأخبارُ أخبار آحاد لم تبلغ حدّ التواتر . ولم يدلّ عقل ولا سمع ولا شهادة من سائر الأمة على صحتها ، ولا ادعي سماعُها من الرسول صلى الله عليه ، وحضور إلقائها على جماعة يستحيل في العادة عليهم الإمساكُ عن إنكار كذبِ من يدّعي عليهم ، ويضاف إلى مشاهدتهم وسماعهم ، ولا غير ذلك من وجوهِ الأدلة لم يجب القولُ بصحتها ، وليس هذه سبيلُ الإخبار التي يروونها الأمةُ قاطبةً ويعرِفها الخاصةُ والعامة ، وسبيلُ ما دل على صحته بعضُ هذه الأدلة ، فجمعُهم بينَ الأمرين دعوى لا برهان عليها ولا معها.

ثم يقالُ لهم : فقد روى هؤلاء القوم من أهل الأحاديث كأبي عبيدٍ وغيره ممن ذكر هذه القراءات من طريقٍ هي أسلمُ من الطرق التي ذكروها . وعن قوم هم أثبتُ ممن رُوي عنه هذه القراءات ، وبإسنادٍ هو أظهرُ وأشهرُ

من أخبار الرؤية والشفاعة ، ووقوع الطلاق في الحيض ، وتحريم المتعةِ بعد
إطلاقها ، والمسحِ على الخفين وإيجاب غسل الرجلَين ، وأن النبى صلى الله
عليه لا يورث ، وأن ما ترَكه صدقة ، وأنه شهد للعشرة بالجنة ، قال صلى الله عليه : "اقتدوا بالذين
من بعدي أي أبي بكر وعمَر" .
وأنهما من الدين

(٤٣٤/٢)

بمنزلة السمع والبصر من الرأس " ، و "أنهما سيدا كُهول أهلِ الجنة" .
و "أنهما وزيراه من أهل الأرض " ، وأنَّه "لا ينبغي لقومٍ فيهم أبو بكر أن
يتقدمَهم غيره" ، وأن "لو كان بعده نبى لكان عمَر" ، ولأن أبا بكرٍ خيرُ
الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسَلين ممن مَضى في سالفِ الدهر ومَن في
غابره" ، ورووا في كل واحد ممن تكفرون أنتم وتشهدون عليه بالضلال
والكفر من الفضائلِ والمناقبِ أمراً عظيما كثيراً ، وقالوا كلهم : هذه الفضائلُ
أظهرُ وأشهرُ عندَهم مِن نقل هذه الأحرف الشواذ ، فيجبُ لذلك أن يوثقهم
ويصدقوهم فيما رووه من هذا أجمع.
ومتى قلتم إنهم قد كذبوا أو غلطوا ووهموا في جميع ما رووهُ من هذهِ
الأخبارِ وجب على اعتلالكم أن لا تأمنوا أن تكون جميعُ الأخبارِ التي أطبق
عليها المسلمون من إعلام الرسل وغيرها كذباً وزوراً ، وأن لا تثقوا بصحة
خبرٍ ألبتَّة ، وهذا ما لا فصل لهم فيه ، وقد بينا فيما سلف وسنبين في باب
الكلام في جمع عثمانَ المصحفَ وأخذهم بالقراءات الثابتة أنه لا يسوغُ
إطلاقُ ما روي من روايات الآحاد ، ومن وجه لا يوجبُ العلم بما يقطعُ على

(٤٣٥/٢)

أنه قرآن ، وخلطِ المعلومِ المتيقّنِ من ذلك بالمجهول ، وأنّه أَجلبُ الأمور
لإدخال اللّبس والشكوكِ في المصحف ، وأن يثبت كلّ أحد فيه ما يريد

ويوقن مما ورد هذا المورد من القرآن والقراءات ، وأن يدّعي أنه أثبت من
الحمدِ والبقرةِ وآل عمرانَ وذلك من الفساد والتخليط ما لا خفاء به.
وسنوضحُ أيضاً فيما بعدُ أنه لا يجوز إثبات شيءٍ من هذه القراءات في
المصحف على حكم الظاهر ، والعملُ بخبر الواحد دُون القطع على أنه قرآن ، وأن ذلك من
أدعى الأمور إلى خلط الصحيحِ بالفاسد والسليم بالسقيم .
وفتح دعاوى الملحدين بأنَّ كلَ ما بين الدفّتين ثابت على طريقة. واحدة ، وأنّه معلوم ، أو أن
يدّعوا أنه كلّه غيرُ متيقّنٍ ولا معلوم ، أو أن يقولوا : ما نعرفُ ما قامت الحجةُ به مما لم يَقُم ولا
المعلومُ منه ولا المجهول ، وأنّ ما أدى
إلى ذلك وسهّل سبيله وجبَ منعه والحظر له ونكشفُ ذلك يما يوضحُ الحقّ
إن شاء الله.

(٤٣٦/٢)

(فصل)

ومما يدلُ عملى أنه جميع هذه القراءات ، والقرآن الذي يُدّعى إنزالهُ
والكلمات الزائدة ليست بمثابة القرآن المتيقن المعلوم ، إجماعُ الأمةِ على أن
من جحد الحمدَ والبقرةَ أو بعض القرآن ، وقال : إنها ليست بقرآن ، أو قال : لستُ أدري أنها
قرآن أم لا ، وجبَ إكفارهُ والحكمُ بردّته وخروجه عن جملة المسلمين ، ولا سيّما إذا كان ممن
ينسبُ إلى العلم وحفظ القرآن وسماع
النقل والأخبار ، وأن من جحد قوله : (وهي العصرُ) ، (والسارقُ والسرقةُ
فاقطعوا (أبدانهم)) ، (ويأخذُ كل سفينة (صحيحةٍ) غصبا) ، (وأن تبتغوا فضلاً من ربكم في
(مواسم الحج)) ، (والشيخُ والشيخةُ ، ولو أن لابن آدم وادٍ من ذهب) ، (ولا ترغبوا عن آبائكم
فإنه كُفْر بكم أن ترغبوا عن آبائكم) ، وأنكر أن يكون ذلك قرآناً ، وقال : إني لستُ أدري أقرآن
هو أم لا ، ، وقال : أقرأهُ كما رُوي على الظاهر دون القطع عليه ، لم يكفُر بذلك ولم يكن خارجاً
عن جملة المسلمين باتفاق ، فوجب لذلك جهلُ من اعتقد أنّ هذه الشواذّ جارية في ظهورها
وثبوتها وحصولِ العلم بها ، مجرى الحمدِ والنمل والكهف ، وبعض سور القرآن ، وثبت بذلك
افتراقُ الأمر فيهما.

فإن قالوا : ولو لم تكن هذه الكلماتُ والأحرفُ الزائدةُ قرآنا ، ولا من سبيل يوجبُ أن يكون من أدخلهما في القرآن واعتقد أنها منه كافراً ، وبمثابة من أدخل (قِفا نبك) ، (وألا هُبّي) ، (وودعّ عُميرةَ) في القرآن واعتقد أنّها منها ، فلما لم يكن ذلك كذلك ، وجب أن تكون هذه الكلماتُ من القرآن.

(٤٣٧/٢)

يقال لهم : لا يجبُ بما قلتم ، لأن هذه الأمورُ وإن لم نقطع ونعلمْ أنها قرآن من عندِ الله ، وكان الدليلُ قد قام على أنها ليست من القرآن ، فإنه قد روي روايات الآحاد أنَّها قرآن منزل ، وقال بعضهم : قد نُسخ ذلك .

وقال آخرون : بل هو ثابت فصارت هذه الرواياتُ شُبهةً لمن ظن أنها قرآن إذا خَفي عليه الدليل ، على أنه لا يجوزُ إثباتها وإلحاقُها بالثابت المعلوم ، وصار ذلك على ضربٍ من التأويل الذي قد غُلط فيه ، وإن لم يقصِد الجهلَ والغباءَ فلم يجب إكفاره ، ومن قال ذلك في شعر امرئ القيس ، وبعض كلام الله فلا تأويلَ ولا شبهة ، فوجب إكفارهُ وافترقت الحال في ذلك.

فإن قالوا : فكذلك لا يحبُ إكفارُ من جحدَ أن تكون الكلماتُ الزائدةُ من القرآن ، وأنكرَ ذلك ، وأن يكون بمثابة من جحدَ الحمدَ وثبتْ المتفق بغيرٍ خلاف على أنها قرآن ، لأن هذه الكلماتُ الزائدةَ لم تتفق الأمةُ على أنّها قرآن منزل ولا تواترَ الخبرُ بكونها قرآنا ، ولا قامت بذلكَ حجة ، وإن رويت الأخبارُ الكثيرةُ في أنها قرآن ، وليس كذلكَ سبيلُ الحمد وثبت بحصول الإجماع والتواتر على أنهما قرآن ، وزوالُ الريبَ والشكوك في ذَلك.

يقال لهم : فقد صرتمُ لنا إلى ما أردناكم عليه ، وأخبِرنا بصحته من أقرب الطرُق ، لأنكم لمّا طالبتمونا بجعلِ هذه الكلمات من القرآن لموضعِ هذه الروايات ، قلنا لكم : لا يجبُ ذلك لأنّه لها اتفاق من الأمة حصل على أنها من القرآن ولا تواترَ الخبرُ بذلك ولا عُلم ضرورةً من دينِ الرسول .

وليس كذلك سبيلُ الحمد وآلِ عمران ، وإنما هي روايات جاءت مجيء الآحاد التي لا توجبُ علماً ، ولا تقطعُ عذراً في إثباتها ، وأنَّه لا يجبُ إثباتُ

ما هذه سبيله ، فقلتم في جواب ذلك : إن ساغت لكُم هذه الدعوى في هذا القرآن ساغ مثلُها في دعوى ظهور الرسل والإعلامِ من جميع ما رُوي من

الأحكام ، وأجبنا عن ذلك بما قطعَ شغَبكُم ، وأنتم الآن قد التجأتُم عندَ حيزِ النظر وتحقيق الأمرِ إلى الاعتراف والإذعان بأن حال الروايات الواردة بهذه الأحرف الشواذ والكلمات الزائدة في أنها غيرُ مقطوعٍ على صحتها ، ولا مما ظهر أمرُها واتُفق عليها ، فوجب الاعترافُ بأنها قرآنٌ منزلٌ حال الرواية بسورة ألهاكم ، والعصر ، وهكذا يفعلُ الله سبحانهُ بمن حاول الطعن في الدين والقَدح في أئمةِ المسلمين وإيقاعَ الشكوك واللبس في التنزيل.

دليلٌ لهم آخر : وقد استدلّ قومٌ منهم على تغيير الأمة للقرآن ، وفساد نظمه وتحريفه والنقصان منه والزيادة فيه بما رُوي عن النبى صلى الله عليه أنهُ قال : "لَتسلُكُن سنَنَ الذين من قبلكم حَذوَ النعلِ بالنعل ، والقُذة بالقُذة حتى إن أحدهُم لو دخل جُحر ضبٍ لدخلتمُوه ، قيل يا رسولَ الله : اليهودُ والنصارى ، قال : فمن إذن ، " .

قالوا : وقد صح أن اليهود غيرت كتاب الله وحرفتهُ ونقصت منه أشياء كانت فيه ، وزادت فيه أشياء ليست منه ، وأن النصارى

أيضا حرَّفت الإنجيل وغيرته وأفسدته ، بخلط ما ليس منه وإسقاط ما هو منه ، وقد خبره الله تعالى بذلك من أمرهم ، فقال تعالى : (وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (١٤٧).

وقال تعالى : (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ (٧٩).

وقال تعالى : (وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٧٨).

فنصُ هذه الآي على تغيير أهل الكتاب لكتابهم وزيادتِهم فيه ونقصانِهم منه ، وإذا ثبت ذلك وصح أن الرسول قد ختر عن سلوك هذه الأمة لسنَنَهم في جميع ما كانوا عليه ، وجب القطعُ على أن فيهم من غيّر الكتاب ، وأحال نظمَه وقصدَ إيقاعَ التخليط والإلباس فيه ، وساوى في ذلكَ مَن سبقه من أهل الكتابين.

يقال لهم : لا تعلق لكم فيما ذكرتُم من وجوه :

أولُها : أنكم قد علمتم على القطع بأن الأمة قد غيّرت القرآنَ وبدّلته ونقصت منهُ من جهة هذا الخبر ، وهذا عجز منكم وتقصيرٌ بيّن ، لأجل أن هذا الخبر من أخبار الآحاد التي لم نعلم صحّتها ضرورةً ولا استدلالاً ، ولا هوَ مما تلقته الأمةُ بالقَبول ، ولا دل عليه بعضُ الأدلة الذالة على صحة الأخبار ، وإذا كان ذلك كذلك ، لم يجُز أن نَتيقَّنَ ونقطع على أن الأمة أو بعضها قد غيّرت القرآن وحرفته من جهة خبر لا سبيل إلى العلم بصحته .

لأننا إذا لم نعلم صحته كنّا عن العلمِ بتضمنه أبعدَ وهذا مما لا خلاف فيه .

أعني أنّه لا يجوزُ إثباتُ أصلٍ يُقطع به على الله تعالى بخبرٍ لا يُعلمُ بثبوته .

ولا نقطعُ بصحته ، وإذا كان ذلك كذلك سقط تعلقكم بهذه الرواية سقوطا ظاهراً.

فإن قالوا : هذا الخبرُ من أخبار التواتر ، بُهتوا وكابروا وسقطت مؤونةُ كلامهم ، وادُّعيَ في كل خبر ينكرونهُ ويجحدونهُ أو يقفون في صحته أنّه خبرُ تواتر ، ولا سبيل إلى دفع ذلك.

وإن قالوا : قد قام الدليلُ على صحة هذا الخبرِ وإن قصَر عن حدّ التواتر ؟

قيل لهم : وما ذلك الدليل ، فلا يجدون إلى ذكر شيءٍ سبيلا ، ثم يُقالُ لهم :

أنتم تجحدونَ خبرَ الرؤية والشفاعة ، أو كثيرٌ منكم ، وتجحدونَ

فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ، وغيرهم ممن تتبّرءون منه من الصحابة ، وتكذّبون ما رُوي من قول النبيّ صلى الله عليه لمعاذ : "بِمَ تحكم ، إلى قوله أجتهدُ رأيي وأحكم " ، وقوله صلى الله عليه

عقِب ذلك : "الحمدُ للّه الذي وفّقَ رسول رسول الله " .
وقوله : "إذا اجتهد الحاكمُ فأصاب فلهُ أجران ، وإذا اجتهد
فأخطأ فلهُ أجر" .
وقوله لعمرو بن العاص : "اجتهد ، فقال : أجتهد وأنت حاضرٌ ، قال : نعم " .
وما رُوي من غسل الرجلَين ، والمسح على الخفّين
وأمر الرسول بذلك ، وأن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – قد سها وقال لذي اليَدين عند
قوله : "يا رسولَ الله أقُصرت الصلاةُ أم نَسيت ، قال : كلّ ذلك لم يكن ، وقوله : "إنما أنا بشرٌ
مثلُكم أنسى لأسُنّ " .
وغير هذا من الأخبار الظاهرة المشهورة عند الثّبت الثقات مع إطباق سلف الأمَّة وجميع الفقهاء ،
ومن خالفكم من المتكلمينَ في سائرِ الأعصارِ عليها ، واعتقادُهم لثبوتها ، فكيف يسوغُ لكم
التعلقُ في هذا الأصل العظيم بمثل هذا الخبر الذي لا يجري مجرى ما أنكرتموه ، ولا يقاربهُ ولا
يدانيهِ في الصحة والثبوت ، ولولا القحةُ وقلة الدين لم تقولوها في مثل هذه الأخبار الثابتة
المعلومةِ هذهِ من أخبارِ المروانية وشيعة معاوية ووضعِ (...) والحنابلة ، وتدّعون في مثل خبركم
الذَي تعلقتم به أنّه من الأخبار الثابتة التي يجبُ أن يُقطعَ من جهته

على تحريف كثيرٍ من الأمة للقرآن وتغييره ، نعوذُ بالله من الجهل والعناد
وقصد التمويه والإلباس.
ثم يقالُ لهم : لو سلمنا لكم صحة هذا الخبر ووجوب القطع على ثبوته
لم يكن لكم فيه متعلّق من وجوه :
أحدها : أنه لو قال صلى الله عليه : "لَتَسلُكُن سنَنَ الذين من قبلِكم حَذوَ
النعلِ بالنعل ، والقُذة بالقُذة إلا في تَغيير القرآن ، وإفساد الدين ، وعبادة
العجل والمسيح ، وكذا وكذا" لصح ذلك وجاز ، ووجب أن يُعتقدَ عمومُ
سلوكِهم لسنَنَهم إلا فيما استثناه ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكان قد ورد عنه ما هو قائم مقام هذا
الاستثناءِ وأبلغَ منه وجب الحكمُ بما قالهُ من ذلك ، وقد وردَ عنه صلى الله عليه من الجهات
المختلفة والطرق الواضحة المشهورة عن الثبت ورُوداً متواتراً على المعنى ، وإن اختلفَ اللفظ :

"أن الأمة لا تجتمعُ
على ضلال ولا خطأ" ، فوجب أن تكون ما شهدت بأنه حق أو باطل ، فإنه
على ما شهدت به ، فرُوي عنه صلى الله عليه أنه قال : "سألتُ الله تعالى أن
لا يجمع أمتي على ضلالٍ فأعطانيها" .
وأنه قال : "أمتي لا تُجمع على خطأ ، ولا تزالُ طائفة من أمتي على الحق حتى يقاتلوا الدجال" .
وفي خبرٍ آخر : "حتى يأتي أمرُ الله وهم على ذلك" .
وفي خبرٍ آخر : "على الحق لا يضرهم خِلافُ من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء" ،

(٤٤٢/٢)

وأنه قال : "فمن سرَّه بحبوحة الجنة فليلزمِ الجماعة ، فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد" .
وفي رواية أخرى : "فإن يد الله على الجماعة ، لا يبالي الله شذوذ من شذ" ، إلى نظائر هذه الأخبار التي يطول تتبعها ، وقد ذكرناها وبينا صحَّتها وثبوتها وتسليم الأمّة لها وتواترها على المعنى وإن اختلفت ألفاظها .
وأوضحنا فساد جميع ما يعترضون به عليها في كتاب الإجماع من كتاب
"أصول الفقه الصغير" بما يغني متأمله والناظر فيه .
وإذا كان ذلك كذلك وكنا قد بيّنا فيما سلف ، وسنبيّنُ أيضا فيما يأتي إجماعَ الأمة في عصر أبي بكر عند جمعه للقرآن ، وفي زمن عثمان وجمعه الناسَ على القراءات والأحرفِ الثابتة ، أن ما بين اللوحين من القرآن الحاصلِ في أيدينا هو جميعُ كتابِ الله الذي أنزله على رسوله ، ومرسومُ تأليفهُ الذي ألف عليه ، ومقروء على وجه ما أُنزل عليه ، وجبَ لذلك أن تكون صادقةً مُحقة فيما شهدَت به من هذا الباب ، لإخبار الرسول عنها بأنّها لا تُخطىء وتضِلُّ ولا تُصدقُ كذباً ، ولا تكذبُ حقاً وصدقا ، فوجب لأجل ما وصفناه حملُ قوله :
"لتَسلُكُنّ بكم سنَنَ الذين من قبلكم على سلوك سنَنَهم فيما عدا تغيير
المصحف وتحريف الكتاب" لأجل هذا الإجماع وشهادة الرسول والأمة
على أنّه محفوظ إلى يوم القيامة ، وأنّ قوله : (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ).

(٤٤٣/٢)

و (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) ، دالاً على ذلك ومقتضٍ له ، فيجبُ الأمانُ من تخوُّفِ تغيير وتحريف للكتاب ، لا تقومُ الحجّةُ بفساده ويوجبُ إحباط صحيحه بفساده.

فإن قالوا : ما حصل على هذا إجماع ، لأنّ عليًّا وشيعته وأُبيًّا وعبدَ الله ابن مسعود لم يتفقوا على ذلك ، فقد أوضحنا فساد هذه الدعاوى وبيّنا دخول عليّ عليه السلام في الجماعة ، وتحكيمه مصحف عثمان وقراءَته له وإقرائه إيَّاه ، وتسليمهم كذلك ، وأنه لا معنى لدعواهم التقية في ذلك ، ولا صحة عليه ، وإذا كان ذلك كذلك وجب استثناءُ هذا القدر من سُنن أهل الكتاب ومنعُ وقوعه من الأمة.

فإن قالوا : الإجماعُ أصل يقطعون بصحته على الله تعالى ، وهذه الأخبارُ التي روَيْتُموها عن الرسول في تصحيح الإجماع ، ونفي الخطأ عن أهله أخبارُ آحادِ غيرُ ثابتة.

قيل لهم : هذه الأخبارُ متواترة ثابتة ، ومتلقاة بالقبول ومتواترة على المعنى ، ومن أكثر شيءٍ رُوي عن الرسول ، فلا معنى لجحدها ولا أقل من أن تكون على كل حال أثبتَ وأظهرَ من خبَركم الذي تعلقتم به ، فلا معنى للغطرسة والمدافعة ، ثم يقالُ لهم : إن صحّ ما قلتموه فصنيعُنا في هذا الكتاب كصنيعِكم ، لأنكم أنتم استدللْتُم على أصلٍ تقطعون به على الله تعالى بخبر واحد ، فإن كنّا قد أخطأنا فخطأنا في ذلك مثلُ خطئكم ، وإن كنتم على صوابٍ فيما تعلقتُم به فلا ينبغي أن ترفعوا عنه النظر وتعيّروا به خصومكم . وفي بعض ما ذكرناهُ ما يُسقط تعلقكُم بالخبر.

(٤٤٤/٢)

ومما يدل على أنّ تأويلَ الخبر إن صح بما قلناه ، ، وأنه لم يقصِد ذهابَ القرآن وتغيير الأمة له وتحريفه وتضييع أحكامه وحدوده ، علمنا بأن رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – ، قد كان يخبرهم بآيات الساعة وأشراطها ، وعن الحوادث التي

تحدثُ بينهم ، والحروب ، ، ويحذرُ من التسرع فيها ويكررُ عليهم أمثالَ هذه الأقاويل ، فلو علم صلى الله عليه أنّ الأمة ستضيعُ القرآنَ وتغيرهُ وتبدله لوجب أن يخبرهم بذلك ويعرفهم أنه من إحداثهم ، ومما يخافه عليهم ، فلمّا عدل عن هذا إلى إخبارهم بما يَدل على أن القرآن أبداً هاد ، وأن التمسّكَ به والرجوع إليه وحمل السّنن والآثار عليه لأنه باقٍ فيهم ، وإن خاف عليهم عدم الانتفاع به كما عدمت اليهودُ والنّصارى الانتفاع بكتابهم ، فما أغنى عنهم شيئا ، دل ذلك على ظهور أمر القرآن أبدا ، وقيامِ الحجة به وانقطاع العذر فيه.

وقد روى التاسُ على طبقاتهم ، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال في خطبته على الناس في الحرم في حِجة الوداع ، ويوم الجمع الأعظم بعد

أن عرفهم حُرمة الشهر والبلد ، وتحريم دمائهم وأموالهم ، وأمرهم بأمور

ونهاهم عن أمور : "قد خَلَّفتُ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب اللّه

وسُنّتي " .

ولو علم أنّ كتاب الله سيذهبُ ويصيرُ من التغيير والفساد إلى

حال لا تقومُ به الحجة لم يكن للأمر بالرجوع إليه والتمسُّك به وجه ، ولكان

يجبُ أن يخبرهُم بأن الكتاب سيذهب ، فلا يبقي معهم مَا يرجعُون إليه

ويهتدون به ، وكيف يكونُ ذلك كذلك وهو يحذّرهم في هذه الخُطبة من

الكذب عليه ويحثهم على الأداء عنه كما سمعُوا ، ويأمرهُم بضبطه وأخذ

العلم عنه قبل فوته ، فيقول : "خُذوا العلم قبل رفعه ، وقبل ذهابه " في نظائر

هذه الألفاظ سنذكرُها فيما بعدُ إن شاء الله ، ولا يخبرهم في شيءٍ من هذه

الأخبار بذهاب القرآن ، ولا ضياع شيءٍ منه ولا بتحريفٍ وتغيير يقعُ فيه ، بل يأمُرهم بالردّ إليه

والعمل عليه ، وفي هذه الخُطبةِ قال صلى الله عليه "نَضَّر

الله أمراً سمع مقالتي فحفظها وأداها فرُبَّ حامل فقه غير فقيه ورُبَّ حامل فقه

إلى من هو أفقهُ منه " .

وفي بعض الروايات : "فأداها كما سمعها فرُبَّ حامل فقه ليس بفقيه ، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقهُ منه " .

ويحذرهم من الكذب عليه ، ولو علم أن القرآن سيُغير ويُبدل لأخبرهم بذلك وحذرهم أيضا منه .
وقد روى أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال :
« سَيَأْتِيكُمْ عَنِّى أَحَادِيثُ مُخْتَلِفَةٌ فَمَا جَاءَكُمْ مُوَافِقًا لِكِتَابِ اللَّهِ وَلِسُنَّتِى فَهُوَ مِنِّى وَمَا جَاءَكُمْ مُخَالِفًا لِكِتَابِ اللَّهِ وَلِسُنَّتِى فَلَيْسَ مِنِّى » (١).
ورُوِيَ عن ميمون الحُضرمي أن أبا موسى الغافقى سمع عُقبة بن عامر
الجهني يُحدثُ على المنبر عن النبي صلى الله عليه أحاديث ، فقال أبو موسى :
إن صاحبَكم لحافظ أو هالك ، إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان آخرُ ما عَهِد إلينا أن قال : "عليكُم بكتابِ الله وسنتي ، وسترجِعونَ إلى قوم يُحدثون الحديث عنِّي فمن قال علي ما لم أقلْ فليتبَوّأ مقعده من النار ، ومن حفظ شيئا فليحدِّث به.

---

(١) صَالِحُ بْنُ مُوسَى ضَعِيفٌ لاَ يُحْتَجُّ بِهِ..

وروى الأعرجُ عن عبد الله بن بُحينه قال خطب رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – فقال : (ما أتاكم عني يُوافقُ القرآن فهو عني ، وما خالف القرآن فليس عني "
فإذا كان صلى الله عليه قد أمرهُم بعرض حديثه على القرآن ، فكيف يُظن به
أنه قد علم من حالِهم تضييعَه وتغييرَه وتحريفه وبلوغه إلى حدّ لا يجوزُ أن
يدين به موافقة الحديث له أو مخالفته إياه ، فكل هذا يدل على أنه لم يقصد
بقوله : "لتَسلُكُن سنَنَ الذين من قبلكم" تغير القرآن وتحريفه وتضييعه.
وروى وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعدِ عن زياد بن لبيد قال :
ذكر رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – شيئاً فقال : "وذلك عند أوانِ ذهاب العلم .
قال : قلتُ يا رسول الله كيفَ يذهب العلمُ ونحن نقرَأ القرآن ، وفي رواية
أخرى : وفينا كتاب الله نُقرئه أبنائَنا ويقرئُه أبناؤنا أبناءَهم إلى يوم القيامة .
قال : ثكلتك أمُّك يا زيادُ إن كنتُ لأراك من أفقه رجل بالمدينة" .
وفي رواية أخرى : "إن كنتُ لأعُدُّك من فقهاء المدينة ، أو ليس هذه اليهودُ
والنصارى يُقرؤون التوراة والإنجيلَ لا يعملُون بشيء مما فيهما ، " ولو علم

ذهاب القرآن لرد عليهم قوله : ويُعلمهُ أبناؤنا أبناءَهم إلى يوم القيامة .
ويُقال : إنكم ستضيعون القرآنَ أيضا وتغيرونه تغييراً لا يمكنُ معهُ معرفةُ العلم.
وروى القاسمُ بنُ عبد الرحمن عن أبي أمامةَ الباهلى أن رسول الله صلى الله عليه قال : "خُذوا العلمَ قبل أن ينفد ثلاثا ، قالوا : يا رسول الله وكيف ينفدُ وفينا كتابُ الله ، قال : فغضب لا يُغْضبهُ إلا الله ، ثم قال :

(٤٤٧/٢)

ثكلتكُم أمهاتكم أو لم تكن التوارةُ والإنجيلُ في بني إسرائيل ثم لم تُغْنِ عنهم شيئاً ، إن ذهاب العلم ذهابُ حمَلته " .
وروى أيضاً القاسمُ بنُ عبد الرحمنِ عن أبي أمامة أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقف في حِجّة الوداع وهو مُردفٌ الفضل بنَ عباسٍ على جمل آدم ، فقال : "يا أيها التاسُ خذوا العلم قبل رفعه وقبضه " .
قال : "وكنّا نهاب مسألته بعد نزول الآية : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ).
فقّدمنا إليه أعرابياً فرشَوناهُ بُرداً على مسألته ، فاعتمّ به حتى
رأيتُ حاشية البُردِ على حاجبه الأيمن ، وقُلنا له : سَل رسولَ اللّه صلى اللّه عليه كيفَ يُرفع العلمُ وهذا القرآنُ بين أظهرُنا ، وقد تعلّمناهُ وعلَّمناهُ نساءَنا وذرارينا وخدَمِنا ، قالَ : فرفع رسولُ اللّه – صلى الله عليه وسلم – رأسَهُ وقد علا وجهَه حمرةٌ من الغضبِ فقال : ثكِلَتك أمُّك ، أو ليست هذه اليهودُ والنصارى بين أظهُرها المصاحفُ وقد أصبحوا ما يتعلقونَ منها بحرفٍ مما جاءت به أنبياؤهم ، إنَّ ذهاب العلم أن يذهبَ حملتهم".
وكل هذه الأخبار أيضاً تنبيءُ عن بقاء الكتابِ بين المسلمين وتعقُلهم له ومحافظتِهم عليه ، ولو عُلم أنّ القرآن سيضيعُ ويُحرّفُ ويغير وتزولُ الحجةُ به لقالَ لهم : وأولُ ذهاب علمِكم ضياعُ القرآن منكُم وتغييرُه وتبديلُه ، وهذا هو الذي أريده بذهابِ العلم ، ولم يُحلهُم على أنّ ذهابَ العلم وقبضِه
ورفعِه هو ذهاب حملَته ، ولا ردهم إلى قوم قد كان الكتابُ بينهم ،

(٤٤٨/٢)

وأنه لا يُغني عنهم شيئا ، وليس يجوزُ أن يَعنى بهذه الأخبار إلا كتابا صحيحا لا يعنيهم شيئا ، لأن المُسقط والمحرف والمغيرُ ليس بكتاب اللّه ، ولو تأملوا أيضاً ما أغنى عنهم شيئاً ، وهذا بيّن يوضحُ أن الكتاب بادٍ ظاهر مستفيض عار من كل شبهة وتحريف ، على هذا دل قولُه – صلى الله عليه وسلم – : "لا تزالُ طائفة من أمتي على الحق "

في سائر الأخبار التي قدّمنا في صحة الإجماع ، ولو علم أنّ القرآن سيضيعُ عقيب موته ويُحرفُ ويُغيّرُ ويبّدلُ حتى لا تقوم به الحجة لكانت الأمةُ كلّها قد عرفت وعطلت من قام لله بحقه في حفظ الكتاب وحراسته.

وقد دلّ على هذا أيضا قولُه : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ).

وقوله تعالى ، (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ)، وقد بينا ذلك فيما سلَف بما يُغني عن رده ، وأنه لو ضُيعَ القرآنُ وحُرفَ وصارَ إلى حد لا يُعرفُ صحيحهُ من سقيمه لم يكُن تعالى حافظا لهُ ولا جامعا لهُ على خلقه .

وكذلك قوله : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢).

يوجبُ ذلك ويقتضيه.

فكذلك قولهُ تعالى : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ (٣٣).

وقوله : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا).

وهذان خبران من الله تعالى بأنه سيُظهرُ دين الرسول صلى الله عليه

على الدين كله وأن يمكنه ، ولو علم تعالى أنّ أصلَه وأُسهُ ومعدِنه سيذهبُ

ويُغيرُ ويُبدلُ ويحرفُ وتسقطُ الحجةُ به عقِيبَ موته صلى الله علعه لم يُخبر

بمثل هذا ، ولكان إخبارُه عن وهايته وعدم تمكُنه وشدة ضعفه ودُروس أثره

أولى بالإخبار عن ظهوره وتمكلينه ، وكل مسلم تدبر هذه الآيات والآثارِ التي

ذكرناها عرف أنه لم يقصد الرسولُ – صلى الله عليه وسلم – بقوله "لتسلكُن سنَنَ الذين من

قبلكم" تضييعَكُم القرآن وتحريفَه وتبديله.

فإن قالوا : أفليس قد زعمتُم أن النَبي صلى الله عليه قد حذرهم في هذه الأخبار من تضييع العلم ، وأمرهم بتعلمه قبل ذهابه ، فيزعُمون أن العلم يذهبُ دون القرآن على ما أصلتُم.

قيل له : لا ، لأنه أراد عندنا بذهاب العلم ذهاب كثير من أهله وقلتهُ في الناس ، كما يقولُ القائل : ذهب الإسلام ، وذهب الجودُ وارتفع الخير ، ونفَد العلمُ والأدب ، أي : قد قل ذلك وقل أهله وطلابُه ، ولا يعني به أنه لم يبق قائم بذلك ولا معروف به ، ويدلُّ على أن هذا هو مرادُه بقوله : (وَلَيُمَكِنَن لَهُم دِينهمُ) ، و (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) ، ولو ذهب بأسره وانقرض جميعُ أهله لم يكن مُظهراً له على الدين كله ، ولا ممكنا له ، ويدل عليه قولُ الرسول صلى الله عليه : "لا تزالُ طائفة من أمَّتي على الحق حتى يأتي أمرُ الله وهُم على ذلك" .

ولو علم أنه سيضيعُ جميعُ العلم ، أو بابٍ من أبوابه حتى لا يوجد في الأمَّة قائم ، لوجب أنها قد عُطلت ، وخلت من قائم بالحق في ذلك.

فأما تحذيرهُ ونهيهُ عن تضييع العلم ، وحثهُ عليه وأمرهُ به ونهيُه عن تركه ، فإنه لا يدلُ شيء منه على أنهم سيضيعونه ويفعلون ما نهُوا عنه ، هذه حالةُ أمرهِ بطلبِ العلم ونهيه عن تركه ، أو تجرد أو كيف بهما إذا قارنهما ما يدل على أنه لا يذهبُ من قول النبي صلى الله عليه : "لا تزالُ طائفة من أمتي على الحق" ، وقوله تعالى : (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) ، وقد قال الله تعالى : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ) ، ولم يُجِب ذلك علمَهُ

بمواقعته صلى الله عليه للشرك ، وقال تعالى : (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ) ، ولم يقتض ذلك علمه بأنه يتبعُ أهواءهم ، وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) ، فحثة وحضَّه على أداء ما حُمِّل ، وقال له : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ)

، ولم يوجب أن يكون تعالى قد عَلِم من حاله صلى الله عليه أنه سيترك البلاغ والصّدع بما أنزل ، بل المعلومُ من حاله أنه سيفعلُ ذلك ويبالغُ

ويجتهدُ في حُسن القيام بهِ والحرص عليه ، فهذا إذا تجرد لم يدل على أنه لا يُبلغُ ما أنزل إليه ، فكيف به إذا انضم إليه قولُه تعالى : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (١٢٨).

في أمثال هذه الآيات مما خبّر فيها عن مناصحته صلى الله عليه واجتهاده وإيذائه في اللّه جل وعز ، وكذلك تجرّدُ أمره للأمة بطلب العلم ونهيهم عن تضيعيه لا يدلان على أنهم سيضيعونه ، فكيف بهم إذا انضمّ إليهما ما وصفناه من إخبار الله تعالى ورسوله أنَّهم لا يزالون على الحق ظاهرين ، وأن دينهم ظاهر على الأديان وأنه سيمكنهُ لهم ، في أمثال ذلك ، فإذا كان ذلك كذلك سقط ما توهموهُ في هذا الفصل.

ثم يقال لهم : أليس قد قال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – ما وصفتُم ، وإن علمنا أن الأمة لم تعبُد ولا أحد منهم عندَ غيبتهِ عنهم في غزواته عجلاً ولا وثنا ، ولم يقُولوا ولا أحد منهم : يا محمدُ اجعل لنا إلها كما لهمُ آلهة ، ولا

قالوا له : أرنا الله جهرة ولا أخذتهمُ الصاعقة.

فإذا قالوا : أجل ، قيل لهم : فما أنكرتُم أيضاً أن لا يكونوا حرَّفوا القرآن ولا غيروا نظمه ، وإن كان قد فعل ذلك أهلُ الكنائس وأنه يجبُ لأجل ما وصفناهُ أن نعلم أنه أراد سلوك سنَنَهم في كثيرٍ من سيرتهم وأبواب دنياهم.

(٤٥١/٢)

فإن قالوا : أراد بقوله "لتسلُكُنَّ" في المستقبل بعد وفاتي ، فإن قومَ موسى لم يعبُدوا العجل ، ولا سألوا من شيء أن يُريهمُ الله جهرة ، وأن يجعل لهم إلها يعبدونه بعد وفاته ، وإنما سألوا ذلك وفعلوهُ في أيام حياته وحرفوا الكتاب بعد وفاته ، يقالُ له : وما الدليلُ على أنه أراد بعد وفاته .

وقولهُ "لتسلُكُنَّ" لا يقتضي ظاهرهُ سوى وقوع ذلك في المستقبل منهم وهو متناوِل لأيام حياته المستقبلية ، ولِما بعد وفاته من الأزمان فما الموجِبُ لتخصيص هذا الكلام ، ولا سبيل لهمُ إلى ذلك ، بل الواجبُ بطلانُ قوله "لتسلُكُنَّ" أن يكون خطاب مواجهةٍ للصحابة دون المعدومين الذين يأتون بعده ، وقد عُلم أن الصحابة لم تعبد العجلَ ولا تحُدث إلها دون الله تعالى

ولا عبدت وثنا في أيام حياته ولا بعده صلى الله عليه فزال بما قالوه.
فإن قالوا : أراد إلاّ عبادة العجل ، وسؤال جعلِ إله مع الله ، وأن يَرَوهُ جهرة ، قيل لهم : وأراد إلاّ تحريف الكتاب وتغييره ولا فصل في ذلك .
فإن قالوا : قد علمنا أنّ ما ذكرتموه لم يقع من الأمَّة ، قيل لهم : فقد بطل التعلّقُ بعموم الخبر ، والاستدلالُ به على أنه لا بد أن تفعل هذه الأمَّةُ مثل جميع ما فعلتهُ اليهودُ والنصارى ، وقيلَ لهم أيضاً : وقد علمنا أنهم لم يحرفوا القرآن ولا غيّروهُ فأراد ما سوى ذلك.
فإن قالوا : ظاهرُ الخبر يوجبُ وقوع تحريف الكتاب لأنه من سنن الذين من قبلهم ، قيل لهم : وظاهرهُ يقتَضي وقوع عبادةِ تحصلُ منها للعجل وطلب إله مع الله ، وأن يروهُ جهرة ، لأن ذلك من سنن الذين من قبلهم .
ولا جواب عن هذا وإنّما أراد النبي صلى الله عليه إن صحّ هذا الخبرُ عنه حدوث خلاف كثيرِ وتنازعٍ بينكم وفِتن غير هذا الباب ، على ما بيناه من قبل.

(٤٥٢/٢)

ثم يقالُ لهم : إنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم يقل ليَلحقَن كتابكم من الفساد والتغيير باختلاط حقه بباطله والتباسه بالحق كَدَأبِ من قبلكُم من اليهود والنّصارى ، وإنَّما يقتضي هذا الظاهرُ على ما قلتم أن يقع من الأمَّة أو قوم منها تغييرُ الكتاب وتحريفهُ فقط ، ولا يوجبُ ذلك أن يصير كتابُنا بذلك التغيير مُفسداً أو بالغا إلى حدّ في الوَهاء وضعف النّقل وقلة الحفاظ والضبط .
لا نعرفُ صحيحه من فاسده وسقيمه من سليمه ولا تقومُ الحجَّةُ به ، وإذا كان ذلك كذلك لم يُنكَر أن يكون قوم من المنافقين والمدغِلين للدين في صدر الإسلام قد قصدوا إلى تغيير القرآن وتقديمِ مؤخره ، وإدخال ما ليس منه فيه ، وإخراج بعض ما هو منه عنه ، وأن يكون عثمانُ والجماعةُ قد ألغت ذلك وأبطلته ، وأوضحت عن فساده ، وقامت بالحق والواجب في حفظ القرآن ورسمه ونقله وضبط قراءته الثابتة التي أُنزِل عليه بيانا قُطع به العُذرَ وأوجب الحجّةَ ونفى عنه تحريف الزائغين وكيد المُبطلين ، وأن يكون قد كان في كثرة تلك المصاحف التي حرقها شيء كثير من هذا الباب ، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما

تعلقتُم به ، فكذلك لا ننكرُ أن يُحدث قوم في بعض الأعصار يقصدون إفساد نظم القرآن وتغييرَه وتحريفه وإكثار دعاوى الأباطيل فيه ، وإن لم يخلهم اللّه تعالى فمن يَرُد قولهم ويكشفُ شُبههم ويبين باطلهم لأجل ضمان الله سبحانه لحفظه وجمعه على ما بيناه من قبل.

فإن قالوا : ما أراد بهذا القول إلا أن عثمان وشيعتَه يحرفون القرآن

ويغيرونه ، قيل لهم : لا ، بل أراد إلا من رد عليه عثمانُ في أمر القرآن وبَرِئ منه ، وما أراد بذلك غيركم وغير أتباعكم في باب القرآن ، وما تدعونه فيه من التغيير والنقصان والحروف والكلمات التي ترؤونها وتدعون اعتماد السلفِ لإسقاطها ، وأنتم أقربُ إلى ذلك وأحق به ، وأشبهُ أن يكون الذي عناكم

(٤٥٣/٢)

الرسولُ صلى الله عليه بالوصف لتحريف القرآن ، ولا جواب عن هذا أيضا ، ويقالُ لهم : هل عنى الرسولُ بقوله "لتسلكُن سنَنَ الذين من قبلكم" ، جميع

الأمة أو بعضها.

فإن قالوا : جميع الأمَّة ، قيل لهم : فعلي ووَلداهُ عليهم السلام ، وعمار وسلمان ، وجميعُ الشيعة المعاصرين كانوا للرسول ومن حدثَ بعده داخلوُن في هذا القول وهذا ما لا يصيرُ أحد منهم إليه.

وإن قالوا : أراد بعضَ الأمة دون بعض ، قيلَ لهم : هذا مسلم لكم ، فما الدليل على أن ذلك البعض هو عثمانُ والمتفقون معه على مصحفه دون أن يكون هو المختار ، وابنُ عبيدٍ قتله مصعبُ بنُ الزبير صبراً مع سبعةٍ من أصحابه ، وكانَ يدَّعي النبوة ويقول : جبريلُ عن يميني وميكائيلُ عن شِمالي وأمثالهُ من قادتكم ، ومَن قال منكُم : (إنّ من القرآن ، وإن علينا جمعُه وقرءانه) ، (وإنّ الله اصطفى آدم ونُوحا وآل إبراهيم (وآل محمد) على العالمين) ، ومن روى عن علي عليه السلام : (والعصر ونوائب الدهر إنّ الإنسان لفي خسر وإن فيه إلى آخر الدهر) ، ومن روى عن بعض أهل البيت أنّه قال : (أنزِلَ ربعُ القرآن فينا وربعهُ في عدوّنا) ، وروى عنهم أنَّهم قالوا : "لو قُرئ القرآنُ كما أنزلَ لألفيتمونا مسمّين فيه كما سُمي مَن كانَ قبلَنا" .

إلى أمثال هذه الخرافات والترهات ، ورواةُ هذا والقائلون به أقربُ إلى التُهمة والظنّة بنقصان القرآن وتحريفه من عثمان ومن سائر السلف الصالح .
بل هم عندنا مقطوع على موضوعهم وتكذُبهم وإكادتهم الدين ، ونصبهم له الحبائل والغوائل وطلبهم أهله والناصرين له والقائمين بحثّه بالطوائل

(٤٥٤/٢)

وتكسبهم بالمذهب معروف ، وإحرافُهم له معلوم ، وما هم عليه من مذموم الطرائق وشدةِ الرغبة في العاجل ، وقلة اكتراثهم بأمر الآخرة ، ويقالُ لمن استدل بهذا الخبر منهم – ممن يزعُم أن قد نقص منه ولم يُزد فيه ولا يمكنُ أن يزاد فيه ، لإعجاز نظمه تعذر الإتيانُ بمثله – : أنت في غفلة مما تخوضُ فيه لأنك قد اعترفت بأن أهل الكتابين زادوا في القرآن ونقصوا منه ، وأن الله سبحانهُ خبَّر بذلك حيثُ يقول : (وَيَقُولون هُوَ مِن عِندِ اللهِ).
وقوله : (يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ) ، فيجبُ إذا كانَ ذلك كله أن يدل هذا الخبرُ دلالة قاطعةَ على أن القرآنَ مَزيد فيه ومدخَل فيه كثير ليس منه ، كما دل على أنه نقص منه حتى يكون من ضيع ذلك مِن الأمَّة سالكا لسَنَن من قبله حَذوَ النعل بالنعل ، فإن مرَّ على ذلك ظهر عجزهُ ورغب عن مذهبه ، دهان أباهُ أسقط استدلالهُ بالخبر سقوطا ظاهرا.
وإن قالوا : أراد أنهم يسلُكون سنَنَ أهل الكتاب إلا في الزيادة في الكتاب ، قيل له : وأراد سلوك سنَنَهم إلا في النقصان من الكتاب ، وإلا تحريفه وتغييرهُ وقصد ما عدا ذلك ، وهذا ما لا حيلة فيه ولا جواب عنه .
وكذلك الكلامُ على من قال : إنه مزيد فيه وليس بمنقوصٍ أو مغير النظم والتأليف فقط من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ منه ، وفي بعض ما أشرنا إليه أوضحُ دليل على سقوط تعلُّقهم بهذه الرويات.
دليل لهم آخرُ على نقصان القرآن وتحريفه : بأن الشيعة تنقلُ خلفا عن سلفٍ عن علي والأئمة من عترته ، عن سلف لهم تقومُ بهم الحجةُ وينقطعُ العُذر : أن القرآن قد نُقص منه وغُير وبُدلَ وأحيل عن نظمه ، قالوا : والكذبُ ممتنع على من

ذكرنا ، والعُذرُ ببعضِهم ، فوجب لذلك صدقُهم فيما نقلوهُ من هذا الباب ، والقطعُ من جهة خبرهم على نقصان القرآن وتغييره.

(٤٥٥/٢)

يقال لهم : ما الدليلُ على صحة نقلكم هذا مع مخالفتنا لكم فيه ، وما أنكرتم من أنه لو كان نقل الشيعة لذلك صحيحا فيه شرطُ التواترِ لوجب أن نعلمَ ضرورة أن في صدر الأمة من قال إن القرآن قد نُقص منه وغُيرَ عما أنزل عليه على ما ذكرنا من قبل ، فلمَّا لم نعلم من ذلك شيئا عُلم فسادُ إدخالهم ، ولأن الإسماعيليةَ والغالية يزعمون أنّهم قد نقلوا خلفا عن سلف لهم عن الأئمة أن الأمر في أصول الدين وفروعه على ما يعتقدونه ويُنزلونه . ولأن الشيعة معترفة بحجج بعضها إذا نُقل عن سماع ومشاهدة ، وكلُ فريق منهم يذكرُ أنه أخذ دينه في الأصول والفروع جميعا عن سلف لهم ، والسلفُ عن سلفٍ إلى أن ينتهي ذلك إلى الأئمة وإلى قوم منهم في الأصل تقومُ بهم الحجة ، فيجبُ لذلك العملُ على قول جميع الشيعة مع اختلافها ، وإذا كانت هذه دعاوى متكافئة لا يُعلمُ صحةُ شيء منها بطل جميعها ، ولأنهم مثلُ هذا النقل يدعون في النص على علي عليه السلامُ ورواية الأخبار الكثيرة في وجوب شتم السلف ولعنهم والبراءة منهم ومن سائرِ أتباعهم ، ونحنُ فلا شبهة علينا في كذب هذا الخلف الذي يدينُ بذلك في الأئمة وجُلة الصحابة ، فلا مُعتبر بهذه الدعاوى التي قد أُخلقت وعُرِف جوابُها وأغراضُ مدعيها ، وقد بسطنا الأدلةَ عليهم في هذه الفصول وما جانسها والدعاوى وما أشبهها في كتاب :الإمامة" بما يُغني الناظر فيه.

فأمَّا ادعاؤهم أنّ عبد الله بن مسعود كان يقرأ : {وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ (بعلي) وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا}.

وأنه كان يقرأ في آل عمران :

{إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ (وآل محمدٍ) عَلَى الْعَالَمِينَ}.

فإنه بُهتٌ وزُورٌ وليس هذا بمعروفِ ، في أصحاب الحديث ولا مروي رواية ما قدمنا ذكرهُ من السواد ، ولو كان بمثابته السداد لكانت الحالُ فيه لهي كما قدمنا

(٤٥٦/٢)

ذكرنا له من القراءة التي لم تقم الحجةُ بها ، وقد عُلم أنهم ليس يدافعون عن هذا لتضمُّنه معنىً فاسداً عند مخالفتهم ، لأنّ اللّه قد كفى النبي والمؤمنين القتال بعليّ في مواطن كثيرةِ حَسُن فيها إبلاؤه وجهادُه ، وأن آل محمدٍ مصطفونَ كآل نوح وآل إبراهيم ، فمذهبُ الشيعة والسنة في هذا سيان فلا معنى لقولهم : النّصَبُ حَمَلَهُم على جحد هذه القراءات وما جرى مجراها.

كذلك سبيلُ ما يدعونه من أمر روايات الذين لا يُعرفونَ بالرفض والطعن على الصحابة وأمّ المؤمنين عائشة رضوانَ اللّه عليها ، أنّ ابن عباس قال : "إن للّه تعالى حُرمات ثلاث ليس مثلُهنّ ، كتابهُ وهو حكمتهُ نطقَ به وأنزَله ، بيتُه الذي جعله للناس مثابة وأمنا ، وعترةُ نبيه فيكم – صلى الله عليه وسلم – فأما الكتابُ فحرّفتُم ، وأما البيتُ فخربتم ، وأما العترةُ فشردتُم ، وقتلتُم " ، أن حُذيفة قال للصحابة : "أرأيتم لو حدّثتكُم أنكم تأخذون مصاحفكم فتحرِّفونها ، وتُلقونها في الحُشوشِ أكنتُم مصدقيّ ، قالوا : سبحان اللّه ولمَ نفعل ذلك .

قال : أرأيتم إن قلتُ لكم إن أمكم تخرجُ من فئة فتقاتل أكنتُم مُصدّقيّ .

قالوا : سبحان اللّه ولم نفعلُ ذلك !

قال : أرأيتم إن قلت لكم أن يكون فيكم قردة وخنازير ، أكنتم مصدّقي ، فقال رجل : يكونُ فينا قردة وخنازير ، ! قال :

وما يؤمّنُك من ذلك لا أمّ لك.

فإنّها أيضا كذب وزور وبهتان لأصحاب الحديث ، لأنّهم كلُّهم يروون عن عبد الله بن عباس وحذيفة نقيضَ هذه الأخبار ، ووصف الأمّة بالفضل

(٤٥٧/٢)

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتفضيلِ لعائشة ، وجميع من يتبرأُ
منه الشيعةُ من أصحاب رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم – ، وهذا أظهرُ عندهم وأكثرُ من أن
تُحتاج إلى تكلف الرّوايات عنهما في تفضيل الصحابة ووصف الأمة .
وقد تواتر من الأخبار التي لا يمكن دفعُها أن أولَ من خاطب عثمان في جمع
القرآن وأشار به عليه وناشدُه الله في ذلك حذيفةُ بنُ اليمان ، وأنه لما
قدم عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذَرْبيجانَ مع أهل
العراق ، فأفزَعَ حذيفة اختلافُهم في القرآن ، فقال حذيفة : يا أمير المؤمنين .
أدرِك هذه الأمَّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى" .
فشرَع عثمانُ رضوانُ اللّه عليه عند ذلك في جمع الناس على القرآن ، وأرسل
إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه في شأن الصحيفة التي كانت عندها .
فكيف يأمرُ عثمانُ بذلك – ، ويُقسمُ عليه فيه من بعده ويعيبُ فعله ، هذا بهتٌ ممن صار إليه
وأضافه إلى أحد من ثقات أصحاب الحديث الذين لا مغمَز
عليهم في قلة أمانة وابتداعٍ في الدين ، فأما ما يروونه قوم منهم من أن

(٤٥٨/٢)

الأخبار قد ورَدت متواترةً مستفيضةً من جهة نقل هذه الفرقة من الشيعة بأنّ
القرآن مُغير ومُبدل وأنه قد نُقص منه وأسقط أسماءُ الأئمة الإثني عشر
المذكورين فيه ، وأسماءُ سبعينَ رجلاً من قريش ملعونين فيه باسمائهم
وأنسابهم ، وأن ربُع القرآن منزل في فضائل الأئمة الإثني عشَر وأهل البيت .
وأن عثمان والجماعةَ وضعت مكان رجل مسمّى ملعون من قريشٍ : (يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا (٢٨) .
ومحوا اسمه ، إلى غير هذه الجهالات والأماني الكاذبة والتلاحُدِ الذي يستهوون به العامة الطغام ،
ويقصدون به إبطال الإسلام فإنّه لا شبهة على من له أدنى مسكة في فساده وتكذُب مفتريه
وواضعه ، وسنتكلم على تكذُب جميع هذه الروايات وعند مفتَعلها عند فراغنا من حكاية عمل ما
يروونه في هذا الباب إن شاء الله.

(٤٥٩/٢)

فصل

فيما ذكرُوه في هذا الباب وادعوا انتشاره وظهوره ، ومعتقدي نقصان القرآن من الشيعة أن عليا عليه السلام جمع القرآن بعد النبي صلى الله عليه وجاء به يحمِله قنبَر لا يغلانه فوضع ، ثم تلى عليهمِ آيات يكبتُهم بها في تقدمهم بن يديه ، وهي قوله : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ (٢٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ (٢٣).

فقال له عمرُ عند ذلك : ارفع ارفع مصحفك لا حاجةَ لنا إليه.

ومن ذلك – زعموا – ما تواترته نقلُ الشيعة خلفا عن سلف عن علماء أهل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، منهم علي بنُ موسى بن جعفر ، وموسى بنُ جعفر بن محمد ، وجعفر بنُ محمد بن عليّ بن الحسين .

والحسنُ بنُ علي بن محمد ، وعلي بنُ محمد بن على بن موسى ، وأمثالهم من أهل البيت ، أنهم جميعا قالوا : أنزِل القرآنُ أربعة أرباع ، رُبعا فينا ، وربعا في عدُونا ، وربع سِيَر وأمثال ، وربع فرائضَ وأحكام ، ولنا أهل البيتِ

(٢/٤٦٠)

فضائلُ القرآن ، وأنهم قالوا : لو قُرئ القرآنُ كما أنزل لوُجد فيه أسماءُ سبعين رجلاً من قريش ملعونينَ بأسمائهم وأسماء آبائهم وأمهاتهم.

وأن رجلاً قرأ على جعفر بن محمدِ الصادق من سورة آل عمران : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) ، فقال لهُ الصادق : يا ويحك كيف تكونُ أمة قتلت عترة نبيها ، وحرفت كتاب ربها وهدمت بيته ، خير الأمم كلها ، بل كيف تأمرُ بالمعروف وهي تخالفه ، وكيف تنهى عن المنكر وهي تأتيه ، فقالَ له الرجل : جُعلتُ فداك ، فكيف نزلت ، فقال : كُنتم خير أئمة أخرجت للنّاس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر".

وأن رجلا آخر قرأ عليه – أعني جعفر بن محمد – في سورة هود : (أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً) ، فقال الصادق : ما هكذا أنزل اللّه تعالى ،

إنما أنزل اللّه : "أفمن
كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه إماما ورحمة ومن قبله كتاب
موسى".
وأن رجلاً قرأ عليه من سورة التحل : (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ) ، فقال له : ويحك! ما أربى ، إنما هو : "أن تكون أمة هو أزكى من أمة" .
وأن آخَر قرأ عليه : (وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا (٧٤).
فقال الصادق : ولقد سأل هؤلاء القومُ عظيما أن يجعلهم أئمة للمتقين ، فقال له الرجل : كيف أقرأُها ، فقال له : واجعل لنا من المتقين إماما.
وأن رجلا قرأ بحضرته : (فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ (١٤).
فقال له : إن الجن كانوا يعلمون

أنهم لا يعلمون الغيب.
وأن رجلاً قرأ على الصادق : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ) ، فقال له : يا هذا كيف يذل قوم في رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – فقال له
الرجل : كيف أقرأ ، قال : "ولقد نصركم الله ببدر وأنتم ضعفاء".
وأن الصادق كان يقرأ : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ (ولا محدث) إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ}.
، وأنه كان يقرأ : {وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ (لتَعْمهوا فيها)}.
وأنه قرأ : (والعصر إن الإنسان لفي خسر وأنه فيه إلى آخر الدهر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وائتموا بالحق وائتموا بالصبر".
وأنه كان يقرأ في النّور : "ليس (عليهنّ) جناح أن يضعن ثيابهنَّ غير
متبرجات لزينة" ، وأنّه كان يقرأ في سورة النساء : {وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ (يا علي) فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا}.

وأن الباقر كان يقرأ : "لقد تاب الله بالنبي على المهاجرين والأنصار" .
ويقرأ في سورة التوبة : "فأنزل الله سكينتهُ على رسوله وأيدهُ بجنود لم
تروها" ، وأن الأئمة كانت تقرأ : "إن علينا جمعهُ وقراءٌ به " ، وإن من الشيعة
ينقلُ نقلاً متواتراً عن العترة أنهم كانوا يقرؤون في : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١) وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ (٢) الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ (٣) وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ (٤)} "وأيدْنَاكَ بَصِهْرِكَ" إلى أمثال هذا مما يروونه ممّا لا أصل له.

(٤٦٢/٢)

فصل

مما يدل على كذب الرافضة في هذه الدعوى ، صحةُ ما قلناهُ في ثبوت
القرآن والإطباق عليه ، وعلمُنا وعلمُ الكافة من الشيعة وغيرِهم بدخول على عليه السلامُ في
الجماعةِ التي اتفقت على كتب المصحف وأخذ الناس به .
وإلغاء ما عداه ، والتصويب لعثمان فيما صنعه من ذلك ، حتى لم يُحفظ عليه
كلمةٌ ولا حرف واحدٌ في الطعن على هذا المصحف والحرف الذي اتفقُوا
عليه ، بل روى الناسُ عنهُ روايةً ظاهرةً أنه كان يُقريءُ به ويُعلمه كما يُقريءُ
به غيره ، وروى ذلك عنهُ أبو عبد الرحمن السُّلمي وغيره : أنه أقرأهُ فلم
يُختلف عنه في ذلك ، ولا روِي عنه خلافٌ للجماعة فيما اتفقت عليه ، لا من جهة الآحاد ولا من طريق التواتر.
ولو كان من خلافٍ في هذا الباب أو يسير قولٍ لوجب في مستقر العادة
أن يظهر ويستفيض حتى لا يمكنه جَحدهُ وإنكارهُ كما ظهر عن عبد الله بن
مسعودٍ اختيارُ القراءة بحرفه ، وكراهيةُ نصبه وبدلُ كتبة المصحف ، ولو كان
مثلُ هذا قد وقع من علي والأئمة العلماء من ولَده لوجب أن يكون نقلهُ أظهر وأشهر ، وأن يكون العِلمُ به أثبت في النفوس وألزم للقلوب بجلالة قدر علي وعِترته ، وعظيم شأنهم في النفوس ، وقد ثبت أن نقل كلام ممن ارتفع قدرُه وعظُم شانُه وكثُرت شيعتهُ والاقتداءُ به يجبُ أن يكون أظهر وأكثر من نقل كلامٍ قصرُ عن محِله ، وفي رجوعنا إلى أنفسنا وعلمِنا بأنه لم يُروَ عنه حرف واحد

في هذا الباب بل روِيت موافقتهُ وتصويبهُ ومتابعتهُ أوضحُ دليلٍ على أنه صلى الله عليه كان أخذ القراءة بحرف عثمان والداخلين فيها عليه ، ودَانوا

بتصويبه ، ولو كان الأمرُ عند علي عليه السلامُ في أمر القرآن كما يدعيهِ الشّيعةُ من تغييره وتبديله ومخالفة نظمه الذي أنزل عليه ، وإسقاط كثيرٍ منه أو الزّيادة ، لم يسعهُ السكوتُ عن إنكاره لذلكَ وتوقيف الناس على تغيير كتاب الله وتبديله ، وتحريفه وتصحيفه ودخوله الخلل فيه ، وإشاعة ذلك في شيعته والمنحرفين عنه ، لأنه أحق من أمر بمعروفٍ ونهى عن منكر ، ولا شيءَ في المنكر أعظم وأفحشَ من تغييرِ الكتاب وتحريفه وإفساد نظمه وترتيبِه ، لأن ذلك إفساد للدين وإبطال للشّرع ، وعلي عليه السلام أجلُّ قدرا وأرفعُ موضعا وأشد احتياطا لدينه وللأمة من أن يتَساهل في إقرار مثل هذا ويُسامحُ نفسه به ، ولو كان منه قول في ذلك لوجب أن يعلمهُ على حدّ ما وصفناهُ من قبل.

فإن قالوا : قد نقلت الشّيعة ، وببعضُهم تثبُتُ الحجَّةُ عن مثلهم عن عليّ عليه السلامُ أنه أنكر على القومِ وخالفَهم وعرفهم أن القرآن ناقص مغير محرَّف.

قيل لهم : هذا بهتٌ منكم و شيء وضعه قوم من غُلاتكم ، والقادحين في الشريعة ، وإلا فما نقل أحد من أسلاف الشيعة في ذلك حرفا واحدا ، بل نُقل أنّه كان داخلاً في الجماعة ومُقرا بما اتفقوا عليه ومُصوّباً له ، وأنه كان يقرِيءُ به ويعلّمه ، وعلى ذلك الدهماءُ من الشيعة والسوادُ الأعظمُ إلى اليوم ، وبعدُ فما الذي قالهُ لهُم لمَّا وقَّفهم على تبديل القوم وتغييرهم وما الذي عرفهم به مما غيره ، وما الذي لقنهم مما أسقطوه وكيف يمكنه أن يقول لهم : إن القومَ حرّفوا كتاب الله وغيروه ، ولم يمكنه أن يوقفهم على موضع التّغيير

ويذكُر لهم الذي ألغوه منهُ وكتموه ، وهو لو قال لهم ذلك لكان أظهر لحجّته

وأشد تأييداً لقوله ، ولتذكر عند توقيفه على ما كتموه الساهي ، وتبينهُ العاقلُ ولحفظ الناسي ، ولم يجُز أن يذهب ذكرُ ذلك ومعرفته على سائرهم وقد سمعوا ذلك ، وكان يكون هذا من أفصح الأمور لهم ، وأدل الأشياء على

ضلالهم وسوء اختيارِهم ، وخُبث اعتقادهم في الدين وأهله ، فإن كان قد

ذكر من ذلك شيئا فاذكروا ما هو ، ولن يجدُوا إلى ذلك سبيلاً ، إلا زيادة

أحرُفٍ وكلمة وكلمتين لم تقم الحجّةُ بشيء منه ، وسنذكر فيما بعدُ ما يروونه

من هذه الأحرُف عن علي عليه السّلام ، وعن الصّادق وغيره من أهل البيت

ونبين بطلان ما يروونه عن العترة ، وأنهم براءٌ ممّا يضيفونه إليهم ، ولم

يجدوا إلى ذكر شيءٍ عن هذه الأحرف سبيلا ، اللهم إلا أن يفتعلُوا كلاما

سخيفا متفاوتا غير ملئتم ولا متناسب ، أو خارج عن أوزان كلام العرب

المعروفة من الشعراء أو الخطابة أو الرّسائل ، ويضيفونه إلى عليّ عليه السلام ، فلا يبعد على كل أحد نظمُ ضده وخلافه وإضافتِه إلى عليّ عليه السّلام ، ولا يُشكلُ على أحد أنه ليس من نظم القرآن في شيءٍ وهم لعلهم بهذا لا نراهم يتعاطونَ حكاية ما يدّعون نقصانهُ وروايتهُ عن عليّ ولا عن غيره من ولَده ولا اللفظة والحرف والحرفين ، ويُحيلون معرفة ما طال وكَثُرَ على القائمِ المنتظر ، وكلُ هذا تخبط وتخليط وإدغال للدين وأهله ، وكلُّ هذه الأقاويل والدعاوى باطلة مخالفة لظاهر ما عليه علي عليه السلامُ فيجبُ تركُها وإطراحُها ، لأنّه كان باتفاق جميعنا يُحكمُ مصحفَ عثمان ، ويدعو الناس في المحافل إلى العمل بما فيه دون قرآن يدّعيه ومصحفِ يظهرُه غيرُه ويجتبيه ، ويحلفُ مع ذلك أنّه لا شيء عنده ، ولا عهد من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – غير ما في صحيفةٍ أخرَجها وغيرها على قائم سيفه على ما ذكر.

(٤٦٥/٢)

وروى عبدُ الله بنُ عباس قال : "لما تواقعنا يوم الجمل وعلى عليه

السلامُ بين الصفين أعطاني مصحفا منشورا وقال : اذهب به وقل لطلحة

والزبير وعائشة يدعوكم إلى ما فيه .

قال ابنُ عباس : فخرجتُ والناسُ على صُفوفهم وعلي عليه السلامُ قائم ينتظُرني ، فجئتُ القوم فقلت : إنما يدعُوكم إلى ما في هذا المصحف ، فاتقوا الله ولا تقتلوا أنفسكم ، فصاحوا صيحةَ

واحدة : والله لا يكون ما يريدُ صاحبُك ويُراد ، لا نعطيه إلا السيف .
فقلت : والله أذن نُنزلُ بكم السيف حتى تخافوه ، فرجعتُ إلى على فقلت : لا يريدُ القومُ إلا السيف ".
وفي رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال :
"أرسلني على عليه السلامُ إلى طلحة والزبير بمصحف فدعوتُهما إلى ما فيه
وجئتُهما به منشورا تُقَلِّبُهُ الريحُ ورقةَ ورقةَ فعرضتُ عليهما ما قال ،

(٤٦٦/٢)

فقالا : يا ابنَ عباس ، ارجع إلى صاحبك فإنه يُريد ما نُريد ، يعنيان الإمارة ، فلما رجعتُ إليه وهو يُرشق بالنبل : فقال : جلعتنا عرضا للقوم ، خل عنّا وعنهم ، قال : لا والله حتى تاتُوني بقتيل فأتيناهُ بقتيل من أصحابه وهو يشحطُ دما فلمَّا رآه كبّر وقال : احملوا فحملنا فلم يلبث القومُ أن انهزموا.
وروى مسلم الأعور عن حبة بن جوين العُرني قال : "قام علي عليه
السلام يوم الجمل ومعه مصحف فقال : من يأخذُ هذا فيأتي به إلى هؤلاء
القوم فيدعوهم إلى ما فيه وهو مقتول ، فلم يُجبهُ أحد ، فقام رجل يقالُ له
مُسلم ، عليه قباءٌ أبيضُ جديد ، فقال : أنا ، فنظر إليه ثم أعرض عنه ثم قال :
من يأخذُ المصحف فيدعوا القوم إلى ما فيه وهو مقتول ، فلم يجبه أحد .
وقامَ مُسلم فقال : أنا ، فأعطاهُ إيّاه ثمَّ دعاهم فضربهُ رجل بالسيف فقطع يده وأخذهُ بيده الأخرى فقَطعها ، ثمَّ احتضنه حتى قُتل ، وذكر بعضُ الرواة لهذه
القصة أن شاعر أهل العراق قال في ذلك :
لاهُمَّ إن مُسلِما أتاهُم ... يتلو كتاب الله لا يخشاهُم
فَزَمّلوهُ من دمٍ إذ جاهُم ... وأمُّهم قائمة تراهُم
يأتمرونَ الغى لا تنهاهم ...

(٤٦٧/٢)

يعني عائشة رضي الله عنها وأنها أنكرت هذا الشعر وعاتَبت عليه ، ولما دعاهُ معاويةُ وأهلُ الشّام إلى التحكيم أمر الحكَمَين بالرجوع إلى كتاب الله وتحكيمه من فاتحته إلى خاتمته ، فكان يقول : والله ما حكمتُ مخلوقاً وإنما حكّمتُ القرآن.

ولو كان عندهُ قرآن غيرُ هذا ومصحف يجتبيه غير مصحف عثمان لكانت هذه المواطنُ وقت إظهاره وإعلانه والاحتجاج له وإدخال الناس بما فيه ، ولكان ذلك من أكبر الحُجج على القوم وأشدها كشفا لباطلهم وتنفير الناس عنهم ، وكان ذلك لعليّ من تحكيمه وإظهاره لصحابته والرّضا بما فيه ، وقد زالت التقية وشُقَرت السيوفُ ووقعت المكاشفةُ والمكاسرة.

وأصلُ جميع ما كانوا فيه وأسُّه قتلُ عُثمان وما خرج معه إليه ، ولو قد كان مصحفهُ مغيّراً ومبدّلاً ومنقوصاً منه ومنظوماً على القراءة بغير ما أنزل الله تعالى ، والمنعُ من القراءة بصحيح ما أنزله علينا وتحريمه ، لَلَزِمَ عليا فرضُ إظهار ذلك ، ولكان التغافُل عنه أضرّ بالأمّة والدين من تولية معاوية الشام .

ومن ترك عائشة وطلحة والزبير بالعراق ، ولا شيء إذ ذاك يمنعهُ من إظهار كلام الله تعالى والقدح في المصحف له ، ولم يكن حالهُ إذ ذاك دون حال عبد الله بن مسعود ، لما نافر عثمان في الامتناع من تسليم مصحفه وعزله عن كتبة المصحف بزيد بن ثابت ، حتى قال ما قال إلى أن عرف الصوابَ ورجع ، وكان لا أقلّ من أن نكذب من ادّعى أن عنده قرآنا وأشياءَ أخذها عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ليس عند الأمَّة ولا مما بينه للجماعة ، فإن ذلك أيضا ممّا يزيدُ في الشُبهة ويقوي الباطل ويُوهنُ الحق وأهله ويضعفُ شأنه ، وقد رُويَ عنه التكذيبُ لمن ادّعى لهُ شيئا من ذلك والحلف عليه.

(٤٦٨/٢)

وقد روى الأعمشُ عن إبراهيم التيمى عن أبيه قال : خطبنا علي بنُ أبي طالب عليه السّلام ، فقال : من زَعم أنّ عندنا شيئا نقرأهُ إلاّ كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة ، صحيفةٌ قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : "المدينةُ حرمٌ فمن أحدث فيها

حدثا ، أو آوى مُحدثا فعليه لعنةُ الله والملائكة والنّاسِ أجمعين ، لا يقبلُ الله منه صَرفا ولا عدلا".

وفي روايةِ أخرى عن إبراهيم التيميّ عن أبيه قال : "خطبنا علي عليه السلامُ وفي قائم سيفه صحيفة ، فقال : إيه والله ما عندنا كتابٌ نقرؤُه ليس كتاب الله ، ولا في هَذه الصحيفة ، فأخذها فنشَرها فإذا فيها : المدينةُ حَرمٌ فمن أحدَث فيها ... نحو الخبر الأول إلى قوله صَرفا ولا عدلا".

وروى أيضا الأعمشُ عن إبراهيم التيمى عن أبيه قال : "ما عندنا شيءٌ إلا كتابُ الله وهذه الصحفيةُ عن النبي صلى الله عليه قال : "من تولى مولى قوم بغير إذنِ فعليه لعنةُ الله والملائكة والنّاس أجمعين ، لا قبل الله منه صرفا ولا عدلا.

فلو كان كتابُ اللّه الذي عنده غير الذي جمعهم عثمانُ عليه لوجب أن يُظهره ، وكان ذلك أولى من إظهار الصحيفة ، وقد اتفق الكل

(٢/٤٦٩)

على أنّه ما أظهر مصحفا غير مصحَفهم ، ولا ادّعى لله كلاما غير الذي معهُم ، وليس ما يدكُ في بعض الروايات من أنه كان لهُ مصحف ، أولهُ اقرأ باسم ربك ، فخالفهُ عليهم ، لأنه ليس في ترتيب السُّور نص ولا توقيف على ما بيَّنَّاه من قبل ، وليس بين هاتين الروايتين أيضا تعارض – أعني قوله : المدينةُ

حرمٌ إلى آخر ما ذكرها ، وقولَه : من تولى مولى قوم بغير إذن مواليه – لأنه يجوز أن يكونا جميعا كانا في الصحيفة ، وأن يكون قرأ ذلك في وقعتين .

وحُفظ عليه مرّتين لما رآه من المصلحة في ذلك ، لا تعارُض بين هذه الروايات وبين ما رُويَ في بعض الآثار من أنه كان في الصحيفة أسنان الإبل يعني إبل الصَّدقة ، وأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، ألا لا يقتَلنَّ مؤمنٌ بكافرٍ ولا حُرٌ بعبد ، لأنه قد يكون ذلك أجمعُ فيها ويقرأها في مرات ، ويذكرُه في مواقف شتى.

وقد كان عليه السلام يُلقنُ أولادَه وأصحابَه القرآن ، فما رُوي عنه أنه أقرأ أحداً منهم شيئا يخالفُ مصحف الجماعة ، وكان أبو عبد الرحمن يقرىءُ

الناس في مسجد الكوفة أربعينَ سنةً بحرفِ الجماعة ويقولُ : أقرأني بذلك علي وعثمانُ وزيدُ بن ثابت ، فلم يعترض عليه أحد في هذه الدعوى ولا ردها ، كل هذا يدلُّ على كذب من ادّعى على على عليه السلامُ مخالفة الجماعة على مصحفهم ، ويقرَأه بقرآنٍ عنده.

(٢/٤٧٠)

ثم يقال لهم : لو كان نقلُ الشيعة الذي ذكرتموهُ وارداً على شرط ما وصفتُم ، كثرةَ عن كثرة حتى ينتهي في الأصل إلى قومٍ بهم تقومُ الحجَّة . سمعوا إنكارَه على علي وخلافِه على القوم بما قل أو كثُر ، لوجبَ لنا علمُ الضرورة بصدقكم ، وللزم قلوبُنا العلمُ بصحةِ نقلكم وثبوت روايتكم ، لأن هذه سبيلَ العلم بكل خبرٍ تواتر نقلُه واستوى طرفاه ووسُطَ ، وفي رجوعنا إلى أنفُسنا مع سماعِنا لقولِ مُدعي ذلك منكم ، ووجودنا أنفسنا مع سماعِنا غيرَ عالمةٍ بصحة دعواهُ وروايته أوضحُ دليلٍ على كذبكم في هذه الرواية .

وبمثل هذه الطريقة بعينها يُعلم بطلانُ نقلكم لنص النبي – صلى الله عليه وسلم – على عليٍّ عليه السلام ، وأمره للناس بالانقياد والخنوع لطاعته ، وقد أشبَعنا القولَ في ذلك في كتابي "الإمامة" وغيرِها بما يُغني متأمله.

فإن قالوا : لم يبلُغ نقلُنا لذلكَ عَن عليٍّ عليه السلامُ مبلَغا يوجبُ علمَ الضرورة ، وإنَّما يُعلمُ صحّةُ نقلِنا بدليل ، قيل لهم : فما ذلك الدليل ، فإنا غيرُ عالمينَ بصحَّة ما ذكرتم ، ولا عارِفي الدليل على ثبوته.

فإن قالوا : الدليلُ عليه كثرةُ نقلةِ هذا الخبر من الشيعة ، ونعرِف هممهُم ودواعِيَهم واعتراضَهم وتباعد ديارِهم وأوطانهم ، وامتناعَ اتفاقِ الكذب من جمِيعهم في الأمر الواحد لداعٍ واحدٍ ودواعٍ متفرقة ، أو تراسُلهم وتشاعُرهم بذلك مع إكتامِه عليهم واستمرارِ السلامة بهم فيه ، قيل لهم : فبدون العدد الذي وصفتُم تقع الضرورةُ إلى صدقِ النقَلةِ ويزولُ الشك والشبهة ، وبنقلِ مثلِ هذا العدد ودونه حصلت لنا الضرورةُ إلى العلم بأن في العالم صينا

وخراسانا ، وإذا كان ذلك كذلك بطل أن يكون نقل من ذُكر حاله ممّا نحتاجُ في العلمِ بصحته إلى نظرٍ وتفكُرٍ وإقامةِ برهانٍ ودليل.

(٤٧١/٢)

وإن هم قالوا : أنتم تعلمون ضرورةً صحةَ نقل من نقلَ هذا من الشيعة عن علي ، ولا تشكُون عند سماعِ نقلِهم أن عليّا قد خالف القومَ وأنكر ورودَ ما – صنعوه ، قيل لهم : ما الحيلةُ عندنا في أمرِكم إلا السكوتُ عنكم وتنبيهُ الناس على بُهتكم ، وكثرةِ التعخب مما أحوجَكم في نصرتِه إلى هذا البُهت والعِناد والمكابرة ، فإنكم تعلمونَ ضرورةً أن قلوب جميعِ مخالفيكم خاليةٌ فارغة من العلم بما وصفتم ، وأنهم جميعاً معتقدون لتكفِير مَن دان بذلك والبراءة منه ، وإن كنتم تقنَعون منا بالإيمان على وجودنا أنفسنا غير عالمة بما قلتم واذعيتُم عليها ، بَذَلنا لكم منها ما يُقنعكم ، وإن أبيتم إلا القحاح والمكابرة ، فما الفرق بينكم وبين من قال : إنكم تعلمون ضرورةً أنكم تكذبون في دعواكم هذه على علي ، وتجدون أنفسَكم عالمةً بخلاف ذلك . وتعلمون ضرورةً أننا نعلم أنكم تكذبون ، ولولا أنكم قد اضطررتم إلى العلم بأنكم تكذبون لم نجد أنفسنا مصرةً إلى العلم بكذبكم ، وهذا مما لا سبيلَ لهم إلى الخروج عنه أبداً.

فإن قالوا عند تحصيل هذا الكلام : ما أنكرتم أن يكون ما نقلتموه من متابعة علي الجماعةَ وإظهارِه ، والاقتداء بمصحف عثمانَ والعمل به ، فيه تفضيل لأبي بكرٍ وعمر وعثمان ، وحسنُ الثناء عليهم وجميلُ القول فيهم . صحيحا على ما وصفتُم ، وأن يكون إنّما فعلَ ذلك على وجه التقية والخوف من إظهارِ حقهِ وإنكارِ باطله ، – وكشفِ تحريفهم وتحيرهم وقد كانت التقيةُ دينه ، قيل لهم : وما الذي خافه في ذلك ، وأيُّ شيء منعهُ منه ، ومَن الذي قُتل أو سُجن أو عُسّف في أيام عثمانَ بحضور الجماعة على حقٍ قالَه ودَعا إليه ، ولو جرى ذلك على علي عليه السلام لا مِن مثله عليه معَ عظم قدره وشجاعته وعزةِ نفسه والعلمِ بتقدمه في الإسلام وسابقته وقرابته وفضله ومنع

بني هاشمٍ وشيعتِهم منه وحمايتهم لجانبِه ، فقد كان يحبُّ أن يُظهر ما عنده في ذلك وينظر ما الذي يُحدث عنه ، وإنّما كان يكونُ له عذر في ذلك لو تكرر مِن أبي بكرٍ وعمر وعثمان وشيعتهم إخافةُ قومٍ وقتلُهم لدُعائهم إلى حقٍ وأمرٍ بمعروفٍ ونهيٍ عن منكر ، وترادفَ ذلك منهم ترادفا يخافُ معه القتل ، فأما وجميعُ هذه الأسباب معدومةُ الغميزةِ على عثمان إذ ذاك واقعة .

وعلى غيره نجد كثيراً من الناس يثلُبُه وينتقِصُهُ له كعمار وابن أبي بكر وابن أبي حذيفة ، وأهل مصر والكوفة ، ومن سارَ من البصرة والأشترِ النخعي .

وحُجر بن عَدي والتجيبي والغافقي وعمرو بن الجُمق ، وأبي بديل بن ورقاء .

والجمهور من الصحابة ، فإنه قد كان يجبُ عليهم الإنكارُ على عثمانَ ومن كان قبله ، وكشفُ ما صنعوا من تغيُّر القرآن ونقصانِه وإفسادِ نظمه ، وكان ذلك وقتَ التغييرِ والمقال ، وقد كان الناسُ عتِبوا على عثمانَ وتعقبوه وثلبوه ونقصوه بما لا تعلق فيه من حميته الحمى وإتمامِ الصّلاة بمنى ، وأنه رجعَ يومَ أحدٍ ولم يحضر بدراً ، وولى أما اربه ، وأمثالُ ذلك. مما لا عُتب عليه فيه .

وقد رويتم أنتُم أن عليا عليه السّلام أيام أفضت الخلافةُ إليه ، وطُعن عليه وعلى الوالِيَين : قبله ، وقال في خطبه الشقشقية (١) بعد ذمه لأبي بكر وقوله في عمر :

"وصاحِبُها كراكب الضبعة إن أسلس لها عسفت ، وإن غمزتها

جريت ، ثم قام ثالث القوم (...) ، يخصمون مالَ الله تعالى خصمَ الإبل

بيتَ الربيعِ حتى أموتَ به بِطنتَه ، وأهجمَ عليه عمله " وأنه خطبَ الناسَ أيام

(١) هذه الخطبة ليس لها أصل في كتب الحديث صحيحها ولا ضعيفها وهي خطبة مكذوبة على لسان علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكل ما جاء فيها من ذم للصحابه على لسان علي فهو مكذوب ، وحال علي رضي الله عنه ومقاله ينفيان ذلك نفيا قاطعا.

نظره خُطبة قال فيها : "أما إني لو أشاءُ أن أقولَ لقلتُ عفا الله عما سلف .
مضى الرجلان وقام الثالثُ كالغُرابِ همَّته بطنُه يا وَيْحَهُ لو قصَّر جناحَه .
وقطعَ ريشه كان خيراً له شُغل من الجنة ، والنارُ أمامه ، ثم قال : ألا إن كل
قطيعةٍ اقتَطعها عثمانُ بن عفان أو مالٍ أعطاهُ من مال الله فهو مردود على
المسلمين في بيتِ مالهم " ، وأنه بعد ذلك قبض كل سلاح كان في دارِ عثمان
ومال به على الناس ، وأنه قبض سيفه ودِرعه وكانت في داره متخذة له ، وأنه قال في أبي بكرٍ
وعمر : "ألا إنهما منعاني حقي وهما يعلمان أن محلها مني
محل القطب من الرَّحى ، وقالا : ألا إن في الحق إن نأخذه وفي الحق إن
نمنعه ، فأصرَّا وجئت حبواً متأسفا ، فصبرت من كظم الغيظ على أمرٍّ من
، العلقم وأمرَّ للقلب من حرِّ الشغار" ، في كلامٍ له يروونه طويل ، وأنه قال :
"أما واللهِ لقد نقص بها أوجودهم وهو يعلمُ أن مكانها مِني مكانَ القُطب من
الرحى يتحادرُ إلى السيل ولا يرقى إلى الطير ، لكني سدلتُ دونها ثوبا
وطويت عنها كشحا" ، في أمثال لهذا كثيرةٍ يروونها عنه ، وقد نزَهَهُ الله عنها
ورفعَ قدره عن التلفظ بها ، بل قد حفظَ عليه الثبتُ الثقاتُ ضدها ونقيضها .
غيرَ أنكمُ تعتقدون صحة هذه الروايات عنه وثبوتها ، وكل هذا نقضُ التقية ، وكلام من لا يخافُ
السطوة ، وهو مبطلٌ لقولكم عند ضيق المطالبة إنه لم
ينقُض أحكام أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ويرد فدك على مستحقها ، وأنفذ ما
أمضاه القومُ وأقرَّه ، لأن أنصاره كانوا شيعةَ أبي بكر وعمرَ وعثمان ، فإذا لم
يكن عليه إظهارُ ما رويتموه من ذمه لهم وتبزيه منهم وقُبحِ الثناءِ عليهم
والوصف لظلمهم وتجبُّرهم تُقيَة ، لم يكن عليه أيضا تُقيةٌ في إظهاره لتحريفهم
القرآنَ وإلغاء كثيرٍ منه ، وذكرٍ لما عنده من الضحيح ودعائه إليه وإذكارهم

إياه فكان ذلك لو فعله من أوضح حُجَجِه على ظلمهم وأقوى أسبابه ، وذريعةً إلى ما يدعون الناس
إلى البراءة منهم والكشف عما يدعونه من ضلالاهم.
وبعد : فأيُّ تُقية عليه بعد حصول الأمر له وإشهارِ سيفِه وقتلِ من قتلَ

بصفينَ والبصرة ، ونصب الحرب بينه وبين مخالفيه فيما هو دون تغييرِ القرآن
وامتناعه من إقرارِ معاويةَ على الشام ، وقوله : (وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا).
فقد كانَ يجبُ أيضا أن يكشفَ الحال في تغيير القوم للقرآن
وذكر ما فيه من نقصان ، ويكون جهاده على ذلك أعظمَ وتعلُّقه به أشد .
وكان لا أقل مِن أن يترك إظهارَ متابعة القوم أن يقرأ ويُقرىءَ بقراءتِهم إذ لم
ينفرد بقراءةِ حرفٍ غيرَ ما كانوا يقرؤون كانفراد ابن مسعود وترك متابعته له ، وكان ذلك كافيا في
تشكك القوم وانقطاع التهمة والريب ولكان أعذر له من اتباع القوم على ما كانوا عليه.
وبعد : فكيف أمكن خلافُ عبد الله بن مسعود وزالت عنه التقيةُ في
انفراده بحرفه ومنافرته لهم في تركه وإخراج مصحفه إليهم وتركِ متابعته لهم
على قراءةٍ يعلم أنها منزلةٌ له ومباحةٌ مطلقة ، واستبداده بحرفه إلى حين
رجوعه إلى قولهم ، ويتميزُ الحقُ له ، ولم يُمكَن علي أن ينفرد عنهم ، ويُظهر
ما عنده ويصنع كصنيع ابن مسعود ، وقد رآه فارق الجماعةَ فلم يُقتل صبراً
ولا خيف ولا سُجن ، وقد كانَ عليه السّلام أقوى نفسا وأعز عشيرةً وأكثرَ
شيعةً وأنصاراً من عبد الله بن مسعود ، فقد كان يجب أن يفعل كفعله حتى
يكون ذلك عذراً له وحجةً لشيعته والمتَبعين له ، ولو كان ذلك قد وقع
لوجبَ علمنا به على حد ما وصفناه ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ تعلُّقهم
بالتقية بطلانا ظاهراً ، وصح تسليمُ عليٍّ عليه السلامُ على إقراءه الجماعة
وفرقهم والمتابعة لهم على ثبوت نقلِ القرآن وصحّته من حيثُ لا يمكن دفعه

(٤٧٥/٢)

والارتيابُ به ، – وجميعُ هذا الذي وصفناه يدلُّ على كذبهم على الأئمة من
ولَده بنقصان القرآن.
ثم يقال لهم : إن جميعَ أخباركم هذه التي تدَّعون تواتركم فيها إنما هيَ
مروية عن نفرٍ من أهل البيت ، وقد روينا عن سائرِهم ومن هو أكثرُ منهم عدداً من أهلِ البيت
نقيضَ ما رويتموه ، وأنهم جميعا كانوا يعظمون عثمانَ والصحابة ، ويفضلون أبا بكرٍ وعمَر وعثمان
، ويشهدونَ لهم بالجنّة ويصونوهم عن جميع أفعالِهم وسيرَيهم ، وقدرُ ما رويتموه عن علي عليه

السلام من أنه حمل المصف هو قُنبرُ لا يقيلانه لا يدلُّ على أن القرآن الذي حمله كان أكثرَ مما جمعوه ، وعلى خلاف ترتيبه ، ولعله كان في جلود كثيفة ثقيلة المحمَل ، وقدرُ ما قراه عليهم لا يدلُّ على أنهم نقصوا وضيعوا من القرآن ، بل إنّما قرأ عليهم منه ما في مصحَفه ، والرّواياتُ عنهم متظاهربلا متواترة على ما سنضيفه بعد ما وصفتم ، وتصويبُ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ والإخبارُ بأنَّ ما فعلاه كان بملأَ من الأمة ، وأحوطُ الأمور لكتاب اللّه غيرَ أنّنا نعدلُ في هذا الموضوع عن ذلك أجمعَ ونذكره على التفصيل وقتَ الحاجة إليه.

ونسلم لكم نظراَ صحّة – جميعِ وواياتِكم عن أهلِ البيت لتغييره ونقصانه
وأنها قد ثبتت وعُلم صحتُها ، ونقطعُ على صدقكم فيها ، فخبرونا مع تسليم
ذلك ، ما الدليلُ على صحة قراءة هؤلاء النّفر من أهل البيت لما قرؤوه
وقولهم أن ربُع القرآنِ كان منزلاً فيهم فأسقط ، وأنه قد خنَس منه ما فيه لعنُ
سبعينَ رجلاً من قريشٍ بأسمائهم وأسماء آبائهم وأمهاتهم ، وأنتم جميعا
تروون عنهم روايةً لا تشكُون فيها أنهم كانوا يعتقدون – أن أول هؤلاء
السبعين أو من جملتهم أبو بكر وعمر وعثمان ، وطلحةُ والزّبيرُ وعبدُ الرحمن
ابن عوف ، وسعدُ بنُ مالكٍ وسعيدُ بن زيدٍ بن عمرَ بن نفيل ،

(٤٧٦/٢)

وأبو عبيدة بنُ الجراح ، وغيرُ هؤلاء ممن لا حاجةَ بنا إلى ذكره ، وقد عرفتم أن جميعَ من خالفكم يعتقد أنه ليس فيما أنزل الله سبحانه لعنُ أحدٍ من هؤلاء ، بل فيه تقريظهم وتعظيمهم وحسنُ الثناء عليهم والأمرُ بالاستغفار لهم والاقتفاء لآثارهم ، وأن جميعَ من اعتقد نقصَ هذه الطبقة من سلف الأمَّة وخلَفها وأن اللهَ قد أنزلَ في لعنِها قرآنا في نص كتابه ومحكم تنزيله فقد ضل وأخطأ ، وأنهم جميعا – أعني مخالفيكم ينزهون جميع أهلِ البيت الذين رويتم
عنهم هذه الروايات ، وغيرَهم منهم عن هذا الذي أضفتُموه إليهم وعلَّقتموه
عليهم ، ويَنْسبونكم إلى الكذب والافتعال عليهم ووضع هذه التلفيقات
عليهم للتأكُل والتكسب ، وتروون عن أهل البيت وصفكم بالكذب عليهم
والتأكُل بهم واللعن لكم ، والبراءةِ منكم ، فإن أبيتم إلا دفعَ الأخبار التي
يروونها مخالفوكم عن أهل البيت وتصحيح رواياتكم هذه عنهم ، فما الدليلُ

على صحة قولكم هذا ، أو صحة رِواياتكم عنهم وعلى صدقكم عليهم ، وما البرهانُ على أنهم لم يغلَطوا ، عليهم السلام ، ولم يتأوّلوا في ذلك أقاويلاً
ليس على ما قدروه ، ولم يأخذوا كثيراً من هذه الأقوال والروايات عن قومٍ وضعوها لهم وتخرصوها وأسندوها إليهم إلى النبي صلى الله عليه ، أو عن أبيهم علي بن أبي طالبٍ عليه السلام ، وأنتم لم تروا أن قراءة جعفر بن محمد ، وما رويتموه أيضا عن غيره من أهل البيت مرفوعةٌ عندَهم عن النبي صلى الله عليه ، ولا عن علي عليه السلام ، وإنَّما رويتم أنهم قالوا : لو قُرئ القرآنُ كما أنزل لوجدوا فيه كذا وكذا ، وأن كل رجلٍ منهم قرأ بكذا وكذا ، وإذا لم يُسندوا ذلك ولم يرفعوه إلى جدهم وإلى أبيهم فما يُدرينا لعلهم

(٤٧٧/٢)

قالوه برواية راوٍ لهم لا تقوم الحجَّةُ بمثله ، ويمكنُ الكذِب والافتعالُ في قوله وروايته ، أو لعلَّهم بضرب من الرأي والتقدير ، ولعلَّهم استجازوا القراءة بالمعنى وقالوا في ذلك ضرباً من التأويل ، فمن أينَ نعلمُ صوابَ هذه القراءات التي رويتموها عنهم مع تجويزها عنه مع تجويز ما وصفناه ، وليس هم أيضا أهلَ تواترٍ فيما يروونه ، هذا مع أن قراءتَهم هذه مخالفةٌ لقراءةِ عثمانَ وعلي والجماعة ، وقد اتفق عليه عندنا سائرُ سلفِ الأمَّة ، الذين كل من حدَّث بعدَهم من أولادِ نبيهم وغيرهم محجوجين بقولهم وإجماعهم.
فإن قالوا : الذي يدلُّ على صحة ما قرأوه أنه هو كتابُ الله المنزل دونَ ما خالفه من قول مَن كان قبلكم وقد يحدُثُ بعدهم ، ما صحَّ وثبت مِن إمامتهم ونص الرسول عليهم ، وما هم عليه من العصمةِ التامة والوقارةِ الكاملة ، وامتناع الكذب والسهو والخطأ والإغفال والتقصير عليهم ، لما أفردهم الله تعالى من عصمَتهم وألزمَ العالمَ من فرض طاعتهم والانقياد لهم ، لأن اللهَ تعالى لا ينص على إمامة قوم على لسانِ رسوله إلا أن يكونوا أبراراً معصومين من كلِ زلةٍ وسهوٍ وخطيئة ، ويسيرِ الذنوب وكثيرها.
فيقال لهم : من سلّم لكم النص عليهم ، وأنهم أئمة الأمّة ، وأنهم من

الوقارة والعصمَة بحيث وصفتم ، وأنتم تعلمون أننا نمنع ذلك أجمعَ في على وأبي بكر وعمرَ وعثمانَ ونُبطلُ هذه الجملة ، فما الحجَّة أيضا على صوابِ هذه الدعوى ، وأن الخلافَ فيها كالخلاف في أمرِ القرآنِ بل لعله أعظمُ وأخطر ، فإن كان صحةُ هذه القراءات المرويَّة عنهم منوطا معقوداً بصحَّةِ إمامَتهم وثبوت النصِّ عليهم ، فيجبُ أن تدعوا أولا عن ثبوت هذه الجملة . وأن فرضَ الإمامة واجبٌ من جهةِ العقل وأنها لا تثبتُ إلا بنص من الرسول . وأن ذلك النص إذا وجبَ لا يجوزُ أن يقعَ إلا على وافرٍ معصومٍ فإننا

(٤٧٨/٢)

نخالفكم في هذا أجمع ، ونرده أشد مِن ردنا لصحة هذه القراءات التي رويتمُوها عن هذا السلف الصالح ، وقد يجبُ أن يقولوا على هذا الباب دون ذكرِ التواتر والاستفاضةِ وإيجابِ خبر الشيعة للعلم وقطعه للعذر ، وهذا مُحير منهم ، فإن عدلوا إلى تثبيت هذه الأصول وتصحيح النص كُلِّموا في ذلك بما ذكرناهُ وشرحناه في كتاب "الأمامة" ، وفي "شرح اللُمَع" وغيرِه من الكتب ، ولولا كراهِتنا التطويل والإكثار لذكرنا منه طرفا.

وإذا فسد بما ذكرنا هناك النص وصح الاختيار ، ولم يكن هذا العددُ من أهل البيت الذين رووا هذه القراءاتِ عنهم عدداً يثبُت بهم التواترُ لو رفعوا أقاويلهم هذه التي رويتموها وقرآنهم إلى النبي صلى الله عليه ، وإلى أبيهم على بن أبي طالبٍ عليه السلام ، وكان الخطا والسهوُ والإغفالُ والغلطُ في التأويل وقبولِ روايةِ من لم يقطَع خبرهُ العذرَ جائزاً عليهم كما أنه جائز عندنا على أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان ، لم يكن معهم حجة على صواب قولهم وصحة قراءاتهم ، إذا كانت الحالُ على ما وصفناهُ ولا محيص لهم من ذلك إلا تنقلُ الكلام إلى الإمامة وتصحيحِ النص ، والأمرُ في ذلك أسهلُ وأقربُ فما نحن معهم فيه.

ويقال لهم أيضاً : اعلموا على أننا قد سلَّمنا لكم عصمَتهم ونص الرسولُ عليهم ، فمن أين لنا أنكم صادقون مما تروونَه عنهم مِن هذه

القراءات ، ولستم بمعصومينَ من السهو والإغفال والكذب والافتعال ، بل ما نشك في أنكم تكذبون عليهم في هذا وغيرِه من الضلالات التي تُضيفونها إليهم فبان أنه لا تعلق لكم أيضا في عصمتهم وثبوت النص عليهم.

ثم يقال لهم : ألستم جميعا تزعمون أن عليًّا عليه السلام وجماعة ولده وعِترَته قد أظهروا في أوقاتٍ كثيرةٍ متغايرةٍ القولَ بصحَّة مصحفِ عثمان ؟!

(٤٧٩/٢)

وأنّه هو كتابُ الله المنزّلُ على ما أنزل ، وقرأوا به وأقرأوه على سبيل التقية والخوف من قتلِ الظالمين وسيوفِهم وسطوتهم ؟! لأن القوم كانوا شيعةَ أبي بكر وعمر وعثمان.

فإن قالوا : نعم ، ولا بُدَّ من ذلك لأنّه دينُ جميعهم ، قيل لهم : فهل دل إظهارُهم لذلك على أنهم كانوا يعتقدون ما يُظهرونه.

فإن قالوا : نعم ، قيل لهم : فما أنكرتم إذا كان هذه جائزاً على الأئمة من أن يكون جميعُ ما أظهره علي عليه السلام وولَدهُ من بعده من هذه القراءات والأقاويل في القرآن إنما أبدوه وقالوا على سبيل التقية من مالكٍ الأشتر وعَمرو بن الحمق ، وبُديل بن ورقاء الخزاعي ومحمد بن أبي حذيفة . والتجيبي والغافقي وحكيم بن جبلة العبسي ، وسائر أهل الفتنة الذين كانوا يدعون إلى إمامته ويُظهرون موالاته ، وأنهم كانوا مع ذلك لا يتعلّقون في الدّين بشيء ، وأنّهم تهددوهُ وتوعدوه بأنه لم يُظهر مخالفةَ القوم في المصحف ، والوصفِ لهم بالظلم اغتالوه وسفكوا دمه ، فخاف عند ذلك سطوتهم وعلمَ مخالفَتهم ومفارقَتهم للدين ، وأنّهم ليسوا بشيعةٍ لأبي بكرٍ وعمر وآله ، فلمّا خافهم على نفسه أظهر ولده من ذلك ما رَويتُم ، ولم يكن هؤلاء عِترته على اعتقاد شيء من ذلك ، وكذلك كانت حال محمد بن الحنفيّة ، والصادق والباقر في أنهم جميعا كانوا يخافون سطوةَ من يتأكَل بهم ويُنسبُ إليهم وإلى موالاتهم ، ويرهبونَهم ويخافونهم على أنفسهم ، فأظهروا هذهْ القراءات وهذه الأقاويل في القرآن على وجه التقيَة والخوف من المختار بن عبيد ، وأمرائه من جنده من كان في عصرِهم ممن يُنسب إلى التشيع ،

وتعلَمُ هذه الفرقةُ من أهلِ البيتِ أنهم ليسوا من المسلمين – في – شيء – ، وأن تكون بواطنهم منظومةً على خلاف ما أبدوه أظهروه ، فإن ذلك ليس بأعظم من

إظهارِ علي والحسن والحسين بصحة مصحف عثمان وقراءته به والإقراء به دهراً طويلاً على وجه التقية مع علمهم عندكم بانّه مغير ومبدل ومرتَب على التخليط والفساد ، وهذا ما لا جوابَ لهم عنه.

ويقال لهم : فلعل القرآن المرتب على حساب ما أنزل ليس هو عند علي والأئمة من ولَده مما في مصحف عثمان ، ولا هو هذه القراءة التي رويتموها عنه وعنهم ، وأن يكون غير ذلك أجمع ، إلا أن التقية منعت من إظهاره فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً.

فإن قالوا : المتقي الخائفُ لا بدَّ له مع إظهارِ ما يُظهره مما هو متقٍ فيه عن أسباب ورموز وإشاراتٍ وأحوالٍ لا يمكن نقلها وأسبابٍ تظهر منه يُعلم بها ما هو الحق عند شيعته وأتباعه ودعاته وإن خفي ذلك على عدوه ومن خافه على نفسه ، ومن لم يفعل ذلك كان غاشاً مُلبِّسا ، وقد كانت هذه الأسبابُ كلها موجودةً في علي والأئمة من ولده وقت إظهارهم القولَ بتسليم مصحفه – أعني عثمانَ وصحبه – وعُلم من حالهم استبطانُهم لخلافِ ما أظهروه ، ولم يكن منه ولا من ولَده شيء من هذه الأمور عند إظهارِهم للقراءةِ التي رويتموها عنهم والأقوال التي قالوها في القرآن ، فوجب لذلك أن يكون دينهم في القرآن ما رويناه عنهم دون ما رواه سائرُ فرق الأمة.

وقيل لهم : ما الفصل بينكم وبين مَن قالَ لكم إن جميع هذه الأسباب كانت مفقودةً من علي وولَده عند إظهمارهم القولَ بصحَّة مصحف عثمان والاعترأف به ، ، وأنها بأسرِها قد وجُدت من علي وولده عند إظهارهم لهذه القراءاتِ والأقوال التي رويتموها عنهم في القرآن ، فعُلم بذلك أن دينَهم في القرآن وأنه بأسره الذي بين اللوحين على ترتيب ما أنزِل مذهبُ عثمانَ " والجماعة ، فهل تجدون في ذلك فصلاً ،

فإن قالوا : قد نقلت الشيعةُ خلفا عن سلف ، وهم قوم أثبتت الحجةُ أنهم علموا ضرورةً مِن دينِ علي والأئمة مِن ولَده أن دينهم في القرآن ما رَوُوه عنهم دُون ما رَواه أصحابُ الحديث وسائر فرق الأمَّة ، فوجبَ أن يكون القولُ في ذلك ما قالت الشيعة.

قيل لهم : ما الفصلُ بينكم وبينَ مَن قالَ إن أصحابَ الحديث وسائرَ فِرَق الأمَّة قد رؤوا جميعا ، وببعضِهم تثبتُ حجةُ التواترِ خلفا عَن سَلفٍ أنهم علِموا ضرورةً من دِين علي وولَده أنهم يعتقدونَ في القرآن صحة مذهبِ عثمانَ والجماعة ، فوجبَ أن يكون الحق ما قاله مخالفكم.

فإن قالوا : لو علموا ذلك ضرورةً لعلمناه كما علِموه ، ولاشتركنا في ذلك ونحن نجدُ أنفُسنا غيرَ عالمةٍ بصحَّة دعواهم هذه.

قيل لهم : لو علِمتم أنتم ضرورةً عند تلقيكم لهذه الأخبار عَن رُواتها أن مذهبَ علي والجماعة من ولَده ما وصَفتم ، لعلمنا نحنُ وسائرُ مخالِفيكم ضرورةً من ذلك ما علمتُموه ، فلما لم نجد أنفسنا عالمةً بذلك بأن كذبُكم في هذه الدعاوي.

فإن قالوا : أنتم تعلمون صحة قولنا ضرورةً ولكنكم تجحَدون وتعانِدون.

قيل لهم : وكذلك أنتم تعلمون صحة نقلنا عن علي وأهل البيت ولكنكُم تجحَدون وتعانِدون.

فإن قالوا : لو لم تضطرونا إلى صحةِ قولنا فيما ندعيه على أهل البيت لم نضطر نحن إلى ذلك ، فلمَّا كنَّا إليه مضطرين علمنا أن حالكم في ذلك حالنا ؟

قيل لهم : ولو لم تضطروا إلى صدق ما ندعيه على علي وولده وأنكم تكذبون في ادعائكم عليهم خلافِ ذلك لم نُضطر نحن إلى أنكم تكذبون ،

وإلى أن دينَ عليٍّ والجماعة ما وصفناه ، فلمَّا اضطُرِرنا إلى ذلك علِمنا أنكم قد اضطررتم إلى ما نحنُ إلى العلمِ مضطرون ، ولا جواب لهم عن هذا أبداً – فإن قالوا : إنما يعلمُ دينَ أهلِ البيت مَن توالاهُم وثبت النص عليهم وتبرأ من أعدائهم ، وهذه هي صفةُ الشيعة.

قيل لهم : نحن نتوالهم ونتبرّأ من أعدائهم ولا نُثبتُ النص عليهم ، ولو كنتم مُحقين في إثباتِ النص عليهم وكنَّا نحن في إنكارِه مبطلون ، لم يدلّ ذلك على أنكم لا بد أن تضطروا إلى العلم بدينهم في القرآن إذا جازت عليه التقيةُ مع ثبوتِ النص ، وقد يُعرف دينُ الرجل وما يقصد أن يضُر به مخالفُهُ وعدوه كما يعرفُه موافقه ومُواليه ، فلا متعلق ولا طائلَ فيما ذكرتُم فبطل بذلك توهيمُكم بذكر الولاءِ والبراءِ وعودِكم إلى النص.

ثم يقالُ لهم : إن وجبَ القطعُ على صدقِ هذه الطبقةِ من الشيعة في روايتهم عن علي والسلفِ الصالحِ من ولده في تغيير القرآن ونقصانه ، فما أنكرتُم من وجوبِ تصديقِ الفريقِ الآخرِ من الشيعةِ الذين يروون عن مثلهم مع كثرة عددهم واختلاف هممهم وتفرق ديارهم عن عليٍّ والأئمة من ولَده أن هذا القرآنَ المرسومَ بين اللوحين هو جميعُ كتاب الله المنزل على رسوله على ترتيبه ونظامه غيرَ مغيّر ولا مبدّل ولا مزيدٍ فيه ، وأنهم كانوا يقرؤونه ويُقرئونه ويوقفونهم على اعتقادهم لصحته وكماله وتمامه ، والكذبُ مستحيل على مثلهم ، وخبرهُم هذا معارض لخبركم في نقيض موجبِه ، وقد علمتم علما لا يتخالجكم فيه الشك والريب أن في الشيعة خلقاً عظيما يعتقدون في صحة القرآن ونظمِه وترتيبه اعتقادَ أصحابِ الحديثِ وسائر فرقِ الأمة ، وأنهم يروون ذلك عن علي عليه السلام والأئمة من ولده ، فما الذي جعل خبرُكم بالتوثيق والتصديق أولى من خبرِهم وهم في الكثرة كأنتم بل

أكثر ، لأن الدهماءَ من الشيعة والسواد الأعظمِ ينكرُ نقصان القرآنِ وتغييرَه وتبديله ، ويُعظم ذلك ويتبرأ من قائله ويكفّرُ الدائن به ، ويُفرقُ في ذمِ معتقده

والناصر له كثرَ من افتراق جميعِ فرقِ الأمَّة ، والقليلُ منهم القائلُ بقولكم والناصرُ له ، ولا جواب لهم عن ذلك.

فإن قالوا : القائلُ بهذا من الشيعة يناقضُ بهذا القولِ مذهبه ، ودافع بمقالته هذه للولاء ، ومتولٍّ بقوله الأعداءَ من ظالمي أهلِ بيت رسول الله صلى الله عليه ومصوّر لهم على ما كانوا عليه ، وهذا لا يشبهُ اعتقادهم فيهم ويبرئه منهم ونحن على سنن في فرقِ القوم بما قلناه وإضافة هذه الضّلالة إليهم.

يقالُ لهم : ما قلتموهُ لا يخرجُ القومَ عن أن يكونوا كثرةَ يخبرونَ أنهم نقلوا عن كثرة إلى أن يتصل ذلك بعلي والأئمة من ولده أن القرآن بأسره هو الذي بين اللوحين غير مغيرٍ ولا مبدَّلٍ ولا منقوصٍ منه ، فنقلُهم لهذا بمثابةِ نقلكم لضد روايتهم ، فإن كانت هذه الرّوايةُ توجبُ عليهم تركَ الولاء والبراء فيجبُ أن يصيروا إلى ذلك ، ويجبُ أن تصيروا أنتم أيضا إلى ذلك إذا كان هذا الخبرُ الذي رَووهُ حجةً كاعتقادهم وآباءِهم بشيءٍ يوجبُ نقيضَ موجَب الخبر ، لا يخرج الخبر أن يكون صحيحا ، فالتعللُ في هذا بما قلتم لا معنى له.

ثم يقالُ لهم : إن الولاء والبراء غيرُ مفتقرٍ على أصولكم إلى اعتقاد تغيير أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وسائرِ الأمَّة للقرآن ، وإنَّما يجبُ تولي علي والأئمة . واعتقاد كونهم أئمةَ منصوصا عليهم ، والتبري ممن ظلمَهم وغَصبهم ودفعهم عن حقوقِهم وتآمر عليهم ، وقد أمر بأن يكون رعية لهم. وما يتصلُ بهذه الجملة مما هو في معناها ، وليس يفتقرُ اعتقادُ الولاء والبرأءِ إلى الكذب على أبي بكر وعُمر وعثمانَ بنقصان القرآنِ وتغييره ، كما لا يوجب ذلك أنَ

يعتقد فيه الزندقة ، وأنهم كانوا ثنوية أو براهمةَ أو عبدة الدِّيك والتدرج .

ومظهرين لذلك ومناظرين عليه حتى يجبُ أن يكونَ من لم يعتقد أن هذه الأمورَ كانت دينَ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ فقد نقضَ قوله بالولاء والبراء ، وإذا كان ذلكَ كذلك بطلَ تعللُ النفس بهذا الضرب من الجهل ، ووجبَ أن يكونَ نقلُ هذه الطبقة من الشّيعة عن عليّ والأئمة من ولَده تصحيحَ هذا القرآن وتسليمه ، وأنه على ما أنزل غير مغير ولا مبدل مع كثرةِ

عددهم وامتناع اتفاقِ الكذب منهم ووقوع تواطىء عليه ، مع انكتامه عليهم يوجبُ توثيقه والقطعَ على صحته ، ولا حيلةَ لهم في دفعِ ذلك.

فإن قالوا : قولُ هذا الفريق من الشيعة والمفضلين لعلي وعترته قول محدَث ، وإلا فقد صحّ أن يذهب علي وجميعُ السلف والأئمّة من ولَده أن القرآن مغيرٌ مبدَّلٌ منقوص ، فلا معتبرَ بخلافهم.

يقال لهم : افصلوا بينكم وبينَ من قالَ إن قولكم مذهبُ علي وولده القولُ بنقصانِ هذا القرآنِ وتغييره ، مذهب محدَث قريبُ الحدوث ، وأن شيوخَ الشيعة وغيرِهم أكثرُ وأقدمُ منه ، وأن القولَ بأن مذهبَ عليّ والأئمة من ولَده أن جميعَ ما أنزلَ الله تعالى من القرآن على نبيه صلى الله عليه هو هذا المرسومُ بين اللّوحين على وجهه وترتيبه ، هو المذهبُ القديمُ المعروفُ المروي عن الثبّت الثّقات وعن الكافة فلا معتبر بقولكم وخلافكم ، فهل ترون لكم من هذا مخرجا ؟ !

(٤٨٥/٢)

ويقال لهم أيضاً : إن وجبَ ولزم القولُ بصحةِ خبرِكم والقطعِ بصدقكم .

والمصيرِ إلى موجبِ روايتكم عن على وولَده في نقصانِ القرآنِ وتغييره وتبديله ، وإفسادِ نظمه وإيقاعِ التخليط فيه لأجل ما أنتم عليه من كثرةِ العددِ واختلافِ الهِمم وتعذر اتفاق الكذبِ مِن مثلكم ، واستحالةِ التواطؤ والتشاعر عليكم ، فما أنكرتم من وجوب القطع على صحة خبر سائر أصحاب الحديث ، وجميعِ فرقِ الأمَّة : من المعتزلة والمُرجئة والنجادية والمثبتة ، في روايتهم عن علي وولده الاعتراف بصحَّة هذا القرآن المرسوم بين اللّوحين وأنه جميعُ كتاب الله تعالى ، ومرتب منظوم على ما أمرَ القومَ الرسول – صلى الله عليه وسلم – بنظمه وترتيبه ، وإخبارُهم عن على وولَده بما هو معنى هذا القولِ بتفضيل أبي بكرٍ وعمر وعثمان ، وحسنِ الثناء عليهم والمدحِ لهم والتمني المضي على سبيلهم ، واللعن للطاعن عليهم والتبري منهم ، وما يروونه عنهم من ذم الرافضة ولعنِ الرسول لهم والإخبار عنهم بأنهم هم المعتقدون لدينكم

ومذهبكم في الصحابة ، لأجل أن رواةَ هذا أجمعَ عن علي وولَده من

أصحاب الحديث وغيرِهم من فِرق الأمَّة أكثرُ منكم ومن سائرِ الشيعة عدداً
وأشد تفرقا في البلاد وتباينا في الأحوال والأنساب ، وحالُهم أثبتُ وسندهُم
أظهرُ وأشهرُ عن قومٍ معروفين ، وهم مع هذا أجمعَ غيرُ متهمين على علي
وولده ، ولا طاعنينَ عليهم ولا متبرئين منهم ، وأنتم متهمون في جميع ما
تروونه من ذم أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان وشتمهم والتبري منهم ، فسوءُ اعتقادهم فيه وشدةُ طعنكم
عليهم واعتقادكم لبرءاتهم من الإسلام جملة ، وإخبارُكم بأن هذا دينُ عليٍّ وولَده فيهم ، والروايةُ
للعنِ القومِ وذمهم ، إذا جاءت ممن هذا دينُه فيهم كان من التهمة والظنة ما تعرفون ، وإذا كان
ذلك كذلك وكانت أخبارُ جميع هذه الفِرق المخالفةِ لكم متواترةً على علي وولده بما

(٤٨٦/٢)

وصفناه وجب تصديقُهم والقطعُ على صحة رواياتِهم دون رواياتكم ، فإن لم
تجب هذه الجملةُ فلا أقل من أن يكون خبرُكم معارِضا لخبرهم ومقاوما له .
وهيهاتَ أن يكون ذلك كذلك ، وأخبارُكم عند أهلِ النقل وأصحاب الحديث التي تدعونها على
أهل البيت معروفةَ النقل والطرق والرجال ، وأخبارُ أصحابِ الحديث المرويَّة عن مثل : مالكٍ
والثوري وطبقتهما في عصرهما ، وعن معمَرٍ والزُهري وعلقمة وإبراهيم والنخعي وسعيد بن المسيب
وأحزابهم من أهلِ عصرهم ، إلى أن ينتهيَ ذلك إلى النبي صلى الله عليه فشتانَ بين هذه الطبقةِ
وبين غيرهم من جملةِ أخبارهم ممن لا حاجةَ بنا إلى ذكره ، فوجبَ بهذه الجملة سقوطُ خبركم ،
والعملُ على ما ترويه هذه الفرقُ والطبقاتُ المعروفةُ عن علي وعترته في أمر القرآن ، وغيرِه من
تفضيل الصحابة وتقريظهم ، والبراءة ممن دان فيهم بدينكم ، وقال عليهم قولكم.
فإن قالوا : فما هذه الروايات التي ترويها هذه الفرقُ الموجبةُ لضد
رواياتنا عن علي وأهلِ البيت.
قيل لهم : هي أكثرُ من أن تُحصى ويُحاط بها ، فمنها ما رواهُ التاسُ عن
سفيانَ عن السُدي عن عبد خيرٍ عن علي عليه السلام أنَّه قال : "رحمةُ الله
على أبي بكرٍ هوَ أول من جمع القرآنَ بين اللوحين" ، ولو كان جمعه له بين
اللوحين ضلالةً وبدعةً على ما يصفون ، أو كان جامعا له على خلافِ ما أمرَ

الله جل وعز في نظمه وترتيبه ، لكان عليه السلام خبرنا بذَمه وإظهارِ رُكوبه المحظور في هذا الباب ، وذكرَ تأليفه له على غير وجهه ، ونقصانِ ما نقصه ،

(٤٨٧/٢)

وكان ذلك أولى به من الترخُّم عليه ، وجعل ذلك منقبةً له ، والتَوهمِ لصوابِ فعله وصحةِ تأليفه.

ورُوي أيضا عن عبد خيرٍ في خبرٍ آخرَ عن علي عليه السلام أنّه قال :

"أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمةُ الله على أبي بكر ، هو أول من جمع القرآن بين اللوحين " ، ورووا جميعا عن شعبةَ بن علقمةَ بن مرثد ، عن سُويد بن غفلة عن على عليه السلام قال : "لو كنتُ وُلِّيتُ الذي وَلِيَ عثمانُ لفعلتُ الذي فعل " ، يعني في المصاحف ، قالَ جميعُ من روى ذلك : إنهم علموا من قوله هذا أنَّه قد قصد إلى أنه كان يصنعُ كصَنعته في المصاحف.

وروى بعضُهم أيضا عن علقمة بن مرثد عن سُويدٍ بن غفلة قال : سمعتُ على بن أبي طالب عليه السلام يقول : "أيها الناسُ الله الله وإياكُم والغلوَّ في عثمانَ وقولكم حرَّاق المصاحف ، فوالله ما حرَّقها إلا عن ملأٍ منا أصحابَ محمد" في كلامٍ له في مدحهِ طويل سنذكره فيما بعد ، إلى أن قالَ عليه السلام : "لو وُلِّيتُ مثل الذي وَلِيَ لصنعتُ مثلَ الذي صنع "

(٤٨٨/٢)

فهذه الرِّواياتُ كلها أظهرُ وأشهرُ من رواياتكم عنه بخلاف ذلكَ وأصح سنداً وأثبت رجلاً ، وإنّما نعني بصحّة السند وثبتِ الرجال ، الطريقَ في غير خبرٍ من هذه الأخبار إذا أفرد وخُصَّ ، فأما أن نحتاج إلى ذلكَ في علمنا في الجملة بأن علياً عليه السلام كان يقرأ هذا المصحف ويُلقَنه ويحكَمه ويعترفُ بصحته ، ويقولُ بقولِ الجماعة فيه فإنه باطل ، ولا ما نعلمُ ضرورةً إظهارَ علي عليه السلام القولَ بهذا ، وأنه كان على هذه الطريقة ، ولا نعلمُ ضرورةً

ولا باستدلال أن علياً أظهرَ في وقتٍ من الأوقات خلافَ ذلك على ما يدّعيه قوم من الشيعة ، ولا خلافَ بيننا وبينهم وبين مخالفينا من الشَيعة في هذا الباب بأن عليا عليه السلامُ كان يُظهرُ القولَ بهذه الجملة ، وأن دينَه في المصحف لعثمانَ ما وصفناهُ ولا يمكنُ أحدٌ منهم دفعَ هذا أو جحده .

وقولُهم بعد هذا : أنه أظهر ذلكَ برهةً من الزمان ثمَّ أظهرَ خلافه ، وأنه كان ابتدأ بإظهار خلافه باطلٌ لا أصل له.

ويقال لهم : إن كان ابتدأ بإظهار خلاف ثم أظهر بعد ذلك خلافَه بما وصفناه فَذلك رجوع منه عن قوله الأول ، ويجبُ العملُ في مذهبه إلى ما صار إليه ، وإن كان أظهرَ خلافَ ما قلناه ، وعلمنا إظهارَه له ضرورةً ، وكان إنما أظهرَ ما قلناهُ أوَّلاً على سبيلِ التقية ، ولم نأمنْ أن يكون أيضاً إنما أظهرَ الثّاني لأجلِ تقُيةٍ أخرى من قوم آخرين هم أشر من القومِ الذين خافهم على نفسه أولاً أو مِثلهمْ في الشر ، بل لعل القولَ الصحيحَ عنده هو الذي وقفَ عليه وهو معتقدٌ له القولُ الأولُ الذي هو دينُ عثمانَ والجماعة ، وأن يكونَ القولُ الثاني إنما ظهرَ منه على سبيل التقيةِ من أشرارِ قومٍ كانوا مختلطين بأصحابه ، قليلي البصائرِ والرغبةِ في طاعةِ الله تعالى وكثيري الخلافِ عليهِ والشقِ لعصاهُ والتعقُبِ على أمره ، وهم الذين حملُوه على التحكيم

(٤٨٩/٢)

وكفِّ الحربِ ، وهم الذين عناهُم بقولهِ : "بدَّل الله لي بكم أصحابَ معاويةَ صرفَ الدرهمِ بالدينارِ" ، وكثرةُ الذم لهم والدعاءِ عليهم ، وتمني الخلاصِ منهم ، وما حُفظ عليه شيء من ذلك في فريقٍ من الأمَّةِ قبلَ أيام نَظرِه بأواخرِ أفعالهِ وأقوالِه الواقعةِ منه في هذه الأيامِ أشبهَ بأن تكونَ واقعةً على سبيلِ التُقيةِ إذ كانت أسبابُ التُميةِ ظاهرةً ، وقد بئتا في غيرِ موْضعٍ بطلانَ هذه التُقية ، وأنَّه لا أصلَ لها ولا دليلَ لهم عليها بما يُغني عن رَده.

وكلُ هذه الرواياتِ عن علي في القرآنِ وفي القِراءاتِ المنسوبةِ إلى مصحفِ عثمانَ نقيضُ تواتُركمِ عنه الذي تدعونه ، ومع ذلكَ فقد وافقتمونا على أنه كان مُظهراً للجملة التي ذكرناها عنه في باب القرآن ، ونحنُ غيرُ

موافقين لكم في روايَتكم عنهُ أنه قالَ في بعضِ الأوقات غيرَ ذلك ، وأنَّه إنما أظهرَه على سبيل التقية ، وإذا كان ذلكَ كذلكَ كانت أخبارنا أولى بالثبوتِ والصحةِ من أخبارِكم من كلِ وجهٍ وطريق.

وكذلك أيضا فقد روى أصحابُ الحديثِ كافةً عن كافةٍ خلَفا عن سلَفٍ من تفضيلِ علي عليهِ السلامُ لأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ، وتعظيمِ شأنِهم وجميلِ الثناء عليهم ما في بعضهِ دلالة على أنهم لم يغيروا القرآنَ ولا بدلُوه ولا شيئا من أحكام الدينِ ، فمِن هذهِ الأخبارِ ما رَوتهُ الجماعةُ عن أبي الأحوصِ عن أبي جحَيفة قالَ : "سمعتُ علي بنَ أبي طالبٍ عليهِ السلامُ على منبرِ الكوفةِ يقول : إن خيرَ هذهِ الأمَّةِ بعدَ نبيها أبو بكر ، ثمَّ خيرهُم بعد أبي بكرٍ لم أجده.

(٢/٤٩٠)

عُمر ، والثالثُ لو شئتُ لسميتُه " ، وروي عن شريكٍ عن الأسود بن قيسٍ عن عمرَ عن سفيانَ قالَ : قال عليُ بنُ أبي طالبٍ عليهِ السَّلامُ : "سبقَ رسولُ الله صلى اللهُ عليهِ وثنى أبو بكرٍ وثلث عُمرُ".

ورُوي عن عليِ بنِ هاشم عن أبيه عن أبي الجحاف قال : "قام أبو بكرٍ بعدَ ما بُويعَ له ، وبَايعَ علي وأصحابُه ، قامَ ثلاثا يقول : "أيها التاسُ قد أقلتكم بيعتكم هل من كارهٍ ، فيقومُ علي عليهِ السَّلامُ أوائلَ الناسِ يقولُ : لا نُقيلُكَ ولا نستقيلك ، قدَّمكَ رسولُ الله فمن الذي يُؤَخركَ " .

ورَوَوا عنه عليه السَّلامُ أنه قال : "قَدَّمَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليهِ أبا بكرٍ يصلي بالناس ، وقد رآني وما كنتُ غائبا ولا مريضا ، ولو أرادَ أن يُقدِّمني لقدَّمني ، فرضينا

(٢/٤٩١)

لدُنيانَا من رضيَهُ رسولُ الله لديننا" .

وروى عبدُ خيرٍ قال : "سمعتُ عليا يقولُ : قبضَ اللهُ تعالى نبيّه على خيرِ ما قُبضَ عليه نبيا من

الأنبياء ، وأثنى عليه ، ثمَّ استُخلِفَ أبو بكرٍ فعمِلَ بعملِ رسولِ اللهِ وسنته ، ثمَّ قُبضَ أبو بكرٍ على خيرِ ما قَبض اللّهُ عليه أحداً وكان خيرَ هذه الأمَّةِ بعد نبيها ، ثمَّ استخُلفَ عمرُ فعملَ بعملِها وسننهما ، ثمَّ قُبض على خيرِ ما قَبض اللّهُ عليه أحداً ، وكان خيرَ هذهِ الأمَّة بعد نبيها وبعد أبي بكرٍ".

وروَى عن كُثير النواء عن أبي سريحة قال : "سمعتُ عليا يقولُ على المنبر : ألا إن أبا بكر كان أواها منيب القلب ، وأن عمرَ ناصحَ الله فنصَحه " .

وروي عن سالمٍ بنِ أبي حفصَة عن عبد اللّه بنِ مليلٍ عن على ابن أبي طالبٍ أنه قالَ : "لكل نبيٍ سبعةُ نُجباءٍ مِن أمّته ، وإنّ لنبينا أربعةَ عشَرَ نجيباً منهم : أبو بكرٍ وعُمر" .

ورَوَوا من غير طريقٍ عن منذرٍ الثوري

(٤٩٢/٢)

وغيرهِ عن محمد بنِ الحنفية قال : قلت لأبي علي بنِ طالبٍ : من خيرُ الناسِ بعدَ رسولِ اللهِ ، قال : أبو بكر ، قلتُ – : ثمَّ مَن ، قال : ثمَّ عمر ، ثمَّ بادرتُ فخفتُ أن أسالَه فقلتُ : ثم أنتَ ، قال : أبوكَ رجل من الناسِ له حسنات وسيئات يفعلُ اللهُ ما يشاءُ".

ورَوَوا أن علياً عليهِ السلامُ قيلَ لهُ : استخلف علينا ، قال : ما أستخلف . لكن إن يردِ اللهُ بهذه الأمَّة خيرا يجمعُهم على خيرِهم كما جمعَهم بعد نبيهم على خيرِهم ".

ورَوَوا عن عبيدة السلماني وغيرهِ من الرواةِ عن عليٍّ بن أبي طالبٍ أنه أرسلَ إلى رجلٍ بلغهُ أنه عيبُ أبا بكرٍ وعمرَ ويطعنُ عليهما ، فجيء بالرجلِ فعرضَ علي عليهِ السلام بعيبهما عنده ، فَفَطِنَ الرجلُ فقال : أما والذي بعثَ محمداً بالحقِ لو أني سمعتُ منكَ الذي بلغني عنكَ أو يثبتُ به عليكَ بنيَّة لألقيتُ عنكَ أكثرك شعراً ، يعني رأسَه" .

ورَوَوا عن جعفرِ بنِ محمد أنه رَوى عن أبيهِ قال : قالَ رجل لعلي : يا أميرَ المؤمنين ، سمعتك

تقولُ في الخُطبةِ أيضا : اللهمَ أصلحنا كما أصلحتَ به الخلفاءَ الراشدينَ المهديين ، فمن هم ، فاغر ورَقت عيناهُ ثمَّ أهَملهُما ، وقال : هما حبيبايَ وعمَّاكَ أبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهُما ، إماما الهُدى وشيخَا الإسلامِ ورجلا قريشٍ المقتدى بهما بعدَ رسول اللهِ – صلى اللهُ عليهِ ، من اقتدى بهما عُصم ، ومن تبع

آثارهما هُدي إلى صراطِ مستقيمٍ ، ومن تمسكَ بهما فهو حزبُ الله وحزبُ الله هم المفلحون".

ورَوَوا عن علي بنِ أبي طالبِ عليهِ السلامُ وأبي أيوبِ الأنصاري أن النبي صلى الله عليهِ قالَ : (إن اللهَ أمرني أن أتخذَ أبا بكرِ والداً (١) .

ورَوَوا عن أبي رجاءٍ العَطارديَ قال : "سمعتُ عليا والزبيرَ بن العوامِ يقولانِ : قالَ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – : أفضلُ أمتي أبو بكرٍ".

ورَوَوا أيضا عن أبي رجاءٍ العطاردي عن على بنِ أبي طالبٍ والزبيرِ بن العوامِ قالَ : سمعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليهِ يقولُ : "الخليفةُ بعدي أبو بكرِ ثمَ عمرُ" .

قال أبو رجاءٍ فدخلنَا على علي فقلُنا يا أميرَ المؤمنينَ ، سمعنا الزبيرَ يقولُ : سمعتُ رسولَ الله صلى اللهُ عليهِ يقولُ : الخليفةُ بعدي أبو بكرٍ ثم عمرُ ، فقال : صدَقَ ، وسمعتُ ذلكَ مِن رَسول اللهِ صلى اللهُ عليهِ ، ورَووا أيضا عن غيرِ واحدٍ من أصحابِ علي عليهِ السلامُ أنه كان إذا ذُكر عنَده

---

(١) ذكر ابن الجوزي في "الموضوعات " (١ : ٤٠٢ في كتاب الفضائل باب في فضائل الأربعة).

أبو بكرٍ قالَ : السَّباقَ تذكرونَ يقولُها ثلاثا : والذي نفسي بيدِه ما استبقنا إلى خيرِ قط إلاسبقنَا إليه".

ورُوي عن جابرِ بن عبد الله وأبي جحيفة وجعفرِ بن محمدِ عن أبيه عن
جدهِ عن علي عليهِ السَّلامُ قال : "كنتُ جالسا معَ رسُولِ الله صلى اللهُ عليهِ
فأقبل أبو بكر وعمرُ ، فقال لي : يا علي هذان سيدا كُهولِ الجنةِ من الأولينَ
والآخرِين ، ما خلا النبيينَ والمُرسلين ، لا تُخبْرهما يا على" .
ورووا في أكثرِ الروايات عنه : "ما خلا النبيين والمرسلينَ ممن مضى في سالف الدهر ، ومن بقيَ
في غابرة ، يا علي : لا تخبرهما بمقالتي هذه ما عاشا ،.
وقد روى عن النبى صلى الله عليه هذا الخبر خلق من الناسِ غيرُ علي .
منهم أبو سعيد الخدري ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس .
وأبو هريرة ، وجابرُ بن عبد الله ، والحسنُ بن علي ، وأبو مريم السلولي ، وأنسُ بن مالك ، كل
روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – مثلَ روايةِ علي عليه السلام يزيدُ لفظة ، واللفظتين أو
يُنقِص ، وروى هذا الخبرَ عن علي بن أبي طالب خلق من الرواة منهم : سويدُ بن غفلة ، وزرُّ بن
حبيش ، وعبدُ الله بن أبي ليلى.

(٤٩٥/٢)

وعمرو بن شرحبيل أبو ميسرة ، وعاصم بن ضمرة ، والحارثُ الأعور .
وعامر الشَعبي ، وأبو البختري الطائي ، وأبو عبد الرحمن السلمي .
وغيرهم أيضا ، وبدون هؤلاء يثبت التواتر عنه ، وليس في أخباركم خبر
تروونه عنه في نقصان القرآن وتغييره يجري مجرى هذا الخبر ولا يقاربه ، بل
لا رواية تعلم عنه أصلاً في ذلك إلا ما تصنعونه وتلفقونه.
ورووا أيضا عن مالك بن مغول عن السُّديّ عن عبد خير قال : "كنتُ
عند عليّ بن أبي طالب عليه السلام جالسا فقال له رجل : يا أميرَ المؤمنين .
من أولُ من يدخلُ الجنّة من هذه الأمة ، فقال أبو بكر وعمر : فقال له رجل
آخر : يا أمير المؤمنين ، ويدخلانها قبلك ، قال : أي والله ويشبعان من
ثمارها"
وروي أيضا عبد خير عن علي عليه السلام قال : سبقَ رسولُ اللّه
وصلى أبو بكرٍ وثلث عمرُ ثم خبطتنا فتنة يعفو الله عمّا شاء" .

وروى أبو الطفيل عن علي قال : "سبق رسول اللّه – صلى الله عليه وسلم – وأبو بكرٍ وثلّث عمر ، وخبطتنا فتنة ، فهو ما شاء اللّه عز وجل " .

وفي رواية أخرى عنه : "فما شاء اللّه " ،

(٤٩٦/٢)

وفي رواية أخرى : "يصنع الله فيها ما شاء"

وفي رواية أخرى عن عبد خير قال : "سمعت عليا يقول : سبق رسول اللّه ، وصلى أبو بكرٍ ، وثلث عمر ، ثمّ خَبطتنا فتنة فهوَ ما شاء الله ، فمن فضلني على أبي بكرٍ وعمرَ فعليه حدُّ المفترِي من الضرب ، وطرح الشهادة" .

ولولا خوفُ الإطالة والإكثار لذكرنا من كلامه في تفضيلهما في خُطبه على المنابر ومقاماته ومشاجراته أضعاف ما ذكرنا.

فأمَّا ما يرويه جماعةُ أصحابِ الحديث روايةً ظاهرةً مستفيضةً عن علي في عمرَ من التفضيل والتقريظ فهو أيضا أكثرُ من أن يُحاط به ، فمنها ما ذكرناهُ من قوله : "إن أبا بكرٍ كان أواها منيبا ، وإن عمرَ ناصحَ الله فنصحُه .

وقد كنا نرى شيطانه يهابُه أن يأمُره بمعصيته " .

وهذا مروي من طريقِ الشعبي

ومن رواية الشعبي أيضا عن علي أنّه قال : "كان عمرُ ليقول الحق فينزلُ القرآنُ بتصديقه ".

وروى مجالدٌ عن عامر الشعبي عن على كرّم الله وجهَه ، أنه قال :

"إنَّ في القرآن من كلام عمرَ كلاما كثيراً" .

يريد من الأوامر والأحكام.

(٤٩٧/٢)

ورُويَ عن واحدٍ عن علي عليهِ السلامُ أنَّهم سمعوه يقول : لأدخلتُ على عمرَ حين وجأة أبو لؤلؤة وهو يبكي ، فقلت : ما أبكاك يا أميرَ المؤمنين ، فقال : أبكاني خبرُ السماء ، أيُذهب بي إلى

الجنة أو إلى النار ، فقلتُ : أبشر بالجنة ، فإني سمعتُ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم – يقولُ ما لا أحصِي : "سيدا كهول أهلِ الجنة أبو بكرٍ وعمرُ ، وأنعما ، فقال : أشاهد أنتَ يا على بالجنة ، فقلتُ نعم ، وأنت يا حسنُ فاشهدَ على أبيك رسولِ الله ، أن عمرَ من أهل الجنة".

وروى جعفرُ بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال : "لمَّا طُعنَ عمر عليه السلام قال : أعَن ملإٍ منكم هذا ، فقال علي : ما كان عن ملإٍ منا ولودِدنا أنه قد زِيد في عُمرك من أعمارِنا" .

ورَووا جميعا عن عُقيلٍ بن خالد عن محمدٍ عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن عبد الله ابن عباس قال : قال لي علي بن أبي طالب : ما علمتُ أحداً من المهاجرين هاجر إلا متخفيا إلا عمرَ بن الخطاب ، فإنه لما همَّ بالهجرةِ تقلَّد سيفَه

(٤٩٨/٢)

وتنكب قوسه وانتضى أسهما في يده وأحضرَ عِترتِه ، ومضى قبل الكعبة .

والملأ من قريش بفنائها ، فطافَ بالبيت سبعا متمكنا ، ثمّ أتى المقام فصلى متمكنا ، ثم وقف على الحلق واحدة واحدة ، فقال لهم : شاهت الوجوه لا يُرغمُ الله إلا هذه المعاطِس ، من أرادَ أن تثكُله أمّه أو يوتَّم ولَده أو يُرمّل زوجته فليلقني وراء هذا الوادي ، قال عليّ عليه السلام : فما تبعه أحد إلا قوم من المستضعفين عليهم دارَ شَرُّهم ومضى لوجهه".

ورووا جميعاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة أن عمر لما ماتَ دخلَ عليه علي بن أبي طالبٍ عليهما السّلام وهو مسجا بثوبه ، فقال : ما أحد أحبَّ إليَّ أن ألقى الله بصحيفته من هذا المسجَّا بينكم ، ثم قال : رحمك الله يا ابن الخطاب أن كنت بذات الله لعليما ، وأن كان الله في صدرك لعظيماً

وأن كنت لتخشى الله في النّاس ولا تخشى الناسَ في الله ، كنت جواداً بالحقّ بخيلاً بالباطل ، خميصاً من الدنيا بطينا من الآخرة ، لم تكن غيّاباً ولا مدَّاحا".

في أمثالٍ لهذه الأقاويل كثير قالها ورواها في عمر ، فيها من تفضيلِه وتعظيمِ شأنه وذكر قدره ومحلِّه عند اللّه ورسوله ، ومكانِه من الذين ، يُؤذِنُ بفضلٍ عظيمٍ

وتقديمٍ شديدٍ ، كرهنا الإطالة بها ، كل هذه الأقاويل
والروايات لا تجوز عندنا وعندهم أن نقولها ونرويها في قومٍ ابتدعوا في
الدين ما ليس منه بجمع كتابِ اللّه بين لوحين ، وغيَّروا القرآن وبذلوا كثيراً

(٤٩٩/٢)

منه ونقْصوا منه أمراً عظيما ، وأسقطوا أسماء رجالٍ ملعونين في نص تنزيله .
وحذفوا أسماء آخرينَ ممدوحينَ مقرَّظين مأمورٌ باتَباعهم في نصه ، فإن فاعلَ
هذا بالخروجِ عن الدين والإدغال له والاستحقاق للعن والإهانة وقبيح
الأسماء وعظيم الذّم أولى بما وصفه ورواه عليٌّ فيه ، وكل هذه الروايات
أشهرُ وأظهرُ وأعلى وأكثرُ رجالاً وأوضحُ طرقا من رِواياتكم ، ونحنُ وإن لم
نعلمْ عين كل خبرٍ من هذه الأخبار ضرورة ، فقد عرفنا في الجملة ضرورة
مدحَ علي لهما وحسنُ ثنائه عليهما ، وقد قُلتم معنا بذلك وادعيتُم عليه
التقية ، وأنه قال في مقاماتٍ أخرَ نقيضَ هذه الأقوال ، وهذأ منكم غيرَ مسموعٍ ولا مقبولٍ ولا
معلومٍ صحته ، فصح ما قلناه وبطلَ تسويفكم أنفسُكم بالتعاليل والأباطيل ، وأما رِواياتُ أهل البيت
عن علي وسائرِ أسلافهم بتفضيل الصَّحابة وتقديمهم وحُسنِ الثناء عليهم والتَبري من أعدائهم
والقادح في فضلهم ، فأكثرُ من أن يحاط بها ، فمن هذه الأخبار :
ما رَووه عن محمد بن فُضيل عن سالم ابن أبي حفصة قال :
"سألتُ أبا جعفرٍ محمد بن عليّ وجعفر بن محمدٍ عن أبي بكر وعُمرَ .
فقالا : يا سالمُ توالأَهما ، وابرأ من عدؤوهما فإنهما كانا إمامي هُدى" .
ورووا أيضا عن بشير بن ميمون أبي صيفي عن جعفر بن محمد عن أبيه ،

(٥٠٠/٢)

قال : "توالوا أبا بكر وعمر ، فما أصابكم من ذلك فهو في عنقي " .
ورووا عن أبي عقيلٍ عن كثيرٍ النواء قال : "قلتُ لأبي جعفرَ بن محمد بن علي : أخبرني عن أبي
بكر وعمر أظَلَما من حقكم شيئا أو ذَهَبا به فقال : لا ومنزَل

الفرقان على عبده ليكونَ للعالَمين نذيراً ، ما ظلما من حقنا من يزنُ حبةَ
خردلة ، قال : قلتُ : أتتوالاهُما جعلني الله فداك قال : نعم يا كثير أتوالاَّهما
في الدنيا والآخرة ، قال : وجعلَ يصلُ عنق نفسه بعنقي ، قال : ثم قال : برئ الله ورسوله من
المغيرة بن سعيد وبيان ، فإنهما كذبا علينا أهل البيت ".
ورووا أيضاً عن خلفِ بن حوشب عن سالمٍ بن أبي حفصة ، قال :
دخلتُ على جعفر بن محمد الصّادق وهو مريض ، قال : فقال : اللهمَ إني
أحبُّ أبا بكرٍ وعمرَ وأتوالاهما ، اللهمَّ إن كان في نفسي غيرُ هذا فلا تنالني
شفاعةُ محمد صلى الله عليه ".
ورووا أيضاً عن سالم بن أبي حفصة قال : قال لي جعفرُ بن محمد يا سالم : أَيسبُّ الرجلُ جده ،
أبو بكرِ جدّي ، لا نالَتني شفاعة محمد صلى الله
عليه يوم القيامة إن لم أكن أتوالاهما وأبرأ من عدُوهما".

(٥٠١/٢)

ورووا عن عبد العزيز بن محمد الأزدي ، قال : حدَّثنا حفص بن
غياث قال : سمعتُ جعفر بن محمد يقول : "ما أرجو من شفاعة عليٍّ عليه
السلام شيئاً إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي بكر مثله.
ورووا عن علي بنِ الجعد عن زهير بن معاوية عن أبيه ، قال :
"كان لي جارٌ يزعمُ أن جعفر بن محمد بن على بن الحُسين يتبرأ من أبي بكر
الصديق وعمرَ ، قال : فغدوتُ على جعفر فقلتُ له : إن لي جارا يزعمُ أنك
تتبرأ من أبي بكرٍ الصديق وعمرَ ، فما تقول له : قال برئ الله من جارك ، إني
لأرجو أن ينفعني الله بِقرابتي من أبي بكر الصديق ، ولقد اشتكيتُ شكاةً
أوصيتُ فيها إلى خالي عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر".

(٥٠٢/٢)

ورووا عن أبي حازم عن أبيه ، قال : "سُئل عليّ بنُ الحسين عن
أبي بكر وعمر ومنزلتهما عن النبي صلى الله عليه قال : لمنزلتُهما اليومَ منه
هما ضجيعاه " .
ورَوي عن إسحاق الأزرق عن بسام بن عبد الله الصيرفي قال : "سألت أبا جعفر محمدٍ بن علي
قلتُ : ما تقولُ في أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما ؟
فقال : والله إني لأتوالاهما وأستغفر لهما ، وما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا وهو يتوالاهما".
ورووا عنه أيضا أنه قال : "من جعلَ عمرَ بن الخطاب بينه وبين الله فقد
استوثق ".
ورووا عن جعفر بن قيس قال : "سألتُ عبد الله بن حسن عن المسح
على الخفين فقال : امسح فقد مسح عمرُ بن الخطاب ، قلت : إنما أسألك .
أنت ، أمسحُ ، قال : ذاكَ أعجز لك ، أخبرك عن عمرَ وتسالُني عن رأيي ؟ !
فعمر كان خيراً مني وملءِ الأرضِ مثلي ملزوما ، يا محمدُ إنَ ناسا يقولُون

هذا منكم تقيةً فقال لِي ، ونحن بين القبرِ والمنبَر : اللَّهُمَّ إنَ هذا قَولي في
السر والعلانية ، فلا تسمعَن قولَ أحدِ بعدي ، ثُمَّ قال : مَن هذا الذي يزعُم أنَ علياً كان مقهوراً ،
وأن رسُولَ اللهِ صلى اللهُ عليهِ أمرهُ بأمرٍ لم يُنفِّذه ، وكفى بهذا أزرَاً على علي ومنقَصةً أن يزعُمَ قوم
أن رسولَ الله صلى اللهُ عليهِ أمرهُ بأمرٍ فلم ينفذه ".
ورَوَوا أيضا عن محمدِ بن شُعبةَ الباهلي عن علي بن هاشم عن أبيه
قال : "سمعتُ زيدَ بن علي بنِ الحُسينِ ، يقولُ : "البراءةُ مِن أبي بكرٍ وعمرَ
البراءةُ من علي عليهم السلامُ " .
ورَوَوا عن ابنِ داوودَ عن فضيلِ بن مرزوقٍ قال : قال زيد بنُ عليٍ بن الحسين : "أما أنا فلو كنتُ
مكانَ أبي بكرٍ لحكمتُ بمثلِ ما حكمَ بهِ أبو بكرٍ في فَدَك " .
ورُوِيَ عن عمرو بن سَمرةَ عن عروةَ بنِ عبدِ الله الجعفيٍ قال : "قلتُ لأبي جعفرَ أنسَفَي أبا بكرٍ
الصديقِ قال : سمّاه رسُول اللهِ – صلى الله عليه وسلم – الصديق ، فمن لم يسمه الصديقَ فلا
صدَّق اللّهُ لقولهِ في الدنيا والآخرة".

ورَوَوا عن زيدِ بن علي أنه قال : "أبو بكرٍ الصديق إمامُ الشاكرين ، وقرأ (وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ) .

ورَوَوا عن السَّرِي بنِ يحى عن هلالِ بنِ حيانَ عن الحسنِ بنِ محمد بنِ الحنفية أنه قالَ : "يا أهلَ الكوفةِ اتقوا اللّه ولا تقولوا لأبي بكرٍ وعمرَ ما ليس له بأهل ، إن أبا بكرٍ الصديقَ كان معَ رسُولِ اللهِ صلى الله عليهِ في الغار ، ثاني اثنين ، وإن عمر عزَّ اللهُ بهِ الدينَ " ، ورُويَ عن أبي خالدٍ الأحمر قال : "سألتُ عبدَ الله بنَ حسنٍ بنِ حسن عن أبي بكرٍ وعمرَ ، فقال صلى الله عليهما ، ولا صلى اللّه على من لا يصلي عليهما" .

وروي عن نِصاحَ بنِ حسانَ عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ قالَ سمعتُ عبد اللّه بنَ حسنِ بنِ حسنِ يقولُ لرجلٍ من الرافضةِ : "إنَّ قتلَكَ لقربة إلى اللّه تعالى".

ورَوَوا أيضاً عن جعفرَ بنِ عونٍ عن فُضيلِ بن مرزوقٍ قالَ : "سمعتُ الحسنَ بنَ الحسنِ وقال له رجل : ألم يَقُل رسولُ الله صلى اللهُ عليهِ من كنتُ مولاهُ فعليٌّ مولاَه ، قال : بلَى ، أما واللهِ لو يعني بذلكَ الإمارةَ والسلطانَ لأفصحَ لهم بذلكَ ، فإنّ رسُولَ الله صلى اللّهُ عليهِ كانَ أنصحَ النَّاسِ للمسلمينَ لقالَ لهم : "أنَّها الناسُ هذا وليُّ أمركم والقائمُ عليكم مِن بَعدي ، فاسمعوا

له وأطيعوا ، ما كانَ هذا يَشق فوالله لئن كانَ اللهُ ورسولُه اختار عليا لهذا الأمرِ ، والقيامِ به للمسلمين مِن بعدهِ ثم تركَ على عليه السَّلامُ أمرَ اللهِ ورسولهِ أن يقومَ بهِ أو تعذر منه إلى المسلمينَ إن كان أعظم الناسِ في ذلك خطيئةً لعلي إذ تركَ ما أمرَ اللهُ ورسولهُ واختارهُ الله ورسولهُ له وحاشاهُ من ذلك!.

ورووا أيضا عن مصعبِ بنِ سلامٍ عن جعفرَ بنِ محمدٍ عن أبيه أن عبد الله بن جعفر قال : "رحم الله أبا بكرٍ كان لنا واليا فنِعمَ الوالي كانَ لنا .

ما رأينا قاضيا قطُ كان خيراً منه " .

ورَوَوا عن محمدٍ بنِ الصباحِ عن يحيى ابن سليمان قال : "سمعتُ جعفرَ بن محمد يقولُ : سمعتُ أبي يقولُ : سمعت عبدَ الله بنَ جعفرٍ يقول : ولِينا أبو بكر رضوان الله عليه فَخيرُ خليفة ، وأرحمهُ بنا ، وأحناهُ علينا".

ولو أردنا تتبعَ ما رُوي عن أهلِ البيتِ وولَدِ عليٍّ خاصة في تفضيلِ أبي بكرٍ وعمرَ ، ونشرِ محاسِنهما ، وجميلِ الثناءِ عليهما والقولِ فيهما لخرجنا بذلك عن غرض الكتاب ، وقد أسهبنا فيما ذكرناه من هذه الأخبار صوبا من الإسهاب للحاجة إلى معارضةٍ بنقيضها ، وليعلم قارئ ما ذكرناه أن الروايات عن أهلِ البيتِ ظاهرة منتشرة بضد ما يروونه عنهم ، وأما ما رُوي عن على عليهِ السَّلامُ وولَدِه في سبِّ الرافضةِ ولعنهم والبراءةِ منهم فكثير أيضا ، وظاهر مستفيض بين أهلِ النقلِ ، فمِن هذه الأخبارِ ما رَواه الناسُ عن

حُصينِ بنِ عبد الرحمنِ عن أبي عبدِ الرحمنِ السُّلمي عن علي عليهِ السلامُ قال : "قالَ لِي رسولُ الله صلى اللهُ عليهِ سيأتي من بعدي قوم لهم نبزٌ يقال لهُ الرافضة ، فإن أدركتَهم فاقتلهُم فإنهم مشركون ، قال : قلتُ : يا رسولَ اللهِ والعلامةُ فيهم ، فقال : يُقرِّظونكَ فيما ليسَ فيك ، ويطعنونَ على السَّلفِ ".

ورَوَوا أيضاً عن على عليهِ السلامُ قالَ : قال لِي رسُولُ الله – صلى الله عليه وسلم – "أنتَ وشيعتك في الجنَّةِ ، وإن قوما لهم نبزٌ يقالُ لهم الرافضة ، فإن لقيتَهم فاقتُلهم فإنّهم مشركون " .

وقال على عليهِ السَّلامُ : "ينتحلون حُبَّنا أهلَ البيتِ وليسُوا كذلك ، وآيةُ ذلك أنهم يشتمون أبا بكرٍ وعمرَ عليهما السَّلامُ " ورَوَوا عن كثير النواء عن إبراهيمَ بنِ حسنِ بنِ حسن عن أبيه عن جدهِ على بنِ أبي طالبٍ عليهِ السَّلامُ أن النبى صلى اللهُ عليهِ قالَ : "يظهرُ في أمتي في آخرِ الزمانِ قوم يُسمونَ الرافضة ، يرفضونَ الإسلامَ ".

ورُوِيَ عن أبي الجحافِ داودِ بنِ أبي عوفٍ عن محمد بنِ عَمرٍ الهاشمى عن زينبَ بنتِ على عن فاطمةَ بنتِ محمدٍ قالت : "نظر النبي صلى الله عليهِ إلى علي كرم اللهُ وجهه ، فقالَ : هذا في الجنَّةِ ، وإن من شيعَته قوماً يغطُّونَ

الإسلامَ ثمَّ يلفِظونه ، لهم نبز يُسَمَّونَ الرافضة ، من لقِيهم فليقتُلهم فإنهم مشركون".

(٥٠٧/٢)

ورَوَوا عن الفضلِ بن غانمٍ عن سِوارِ بن مُصعبٍ عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخُدري عن أم سلمةَ قالت : "كانت ليلتي ، وكان النبي صلى اللهُ عليهِ عندي فأتَتهُ فاطمةُ ومعها علي ، فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم – : يا علي أنتَ وأصحابُكَ في الجنَّةِ ، أنتَ وشيعتك في الجنَّة ، ألا إن ممن يزعُم أنه يحبكَ لأقوام يُظهرون الإسلامَ ، ثم يلفِظونه يقرَؤون القرآنَ لا يجاوزُ تراقيهم ، لهم نبَز يقالُ لهم الرافضةُ فجاهِدهم فإنّهم مشركون ، قالَ : يا رسولَ اللّهِ ما العلامةُ فيهم ، قال : لا يشهدونَ جمعةً ولا جماعة ويطعنون على السلفِ الأول ".

فإن قالوا : جميعُ هذه الأخبارِ وما رَويتُموه من تفضيلِ على ووَلده لأبي بكرٍ وعمرَ ، وجميلِ القولِ فيهما ، وما رويتموهُ من قولِ علي في أبي بكر : "رحمةُ اللّه على أبي بكرٍ كان أول مَن جمعَ القرآنَ بين اللوحين " ، وقوله في جمعِ عثمانَ لمُصحفه : "ولو ولِّيتُ مثلَ الذي وليَ ، لصنعتُ مثلَ الذي صنعَ " ، وقوله : "إياكمُ والغلوَّ في عثمانَ وقولكم حرَّاقُ المصاحفِ " إلى آخرِ الخبر ، وجميعِ ما يروونه عن الرسولِ عليهِ السلامُ من فضائل أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وغيرِهما من أعداءِ أهلِ البيت ، أخبار مُفْتَعَلَةٌ متكذبة لا أصلَ لها .

وإنّما هي مِن وضع أبي هُريرة وشيعةِ معاويَة ، وأكَلَةِ المضائر وأتباعِ المروانية ، وتكذُب الحنابلة والبربهازية ، ولا يجبُ القولُ بشيءٍ منها ولا العملُ به ، وأخباركم التي روَيناها في نُقصان أئمتكم من القرآن وغيرِ ذلكَ من الأخبارِ عن ظُلمهم وتجبرهم وسُوءِ الثناء عليهم مَرويٌّ عن العِترةِ والصّفوةِ والقدوَةِ من أهل البيت ، يوجبُ العملَ على روايتنا دونَ روايتكم لأنكم

(٥٠٨/٢)

تُردون أخبارَ أهلِ البيت ، وتقبلون رواية مَعْمر والزهري وابن المسيبِ ومالكٍ وسفيان وأمثالِ من ذكرنا.

قيل له : هذا الكلامُ قد ألَف منكم وعُرفَ به قصدُكم والوقتُ الذي تحتاجون إلَيه ، لأنكم إنّما توردونَ ذلكَ عندَ ضيقِ الأمرِ بكم ، وبلوغِكم المسَاقطَ وحين تعلمون أنّه لا حيلة ولا مهرَب إلاّ إلى التشنيع والشغَبِ والإلباسِ بهذا الكلام على من ليس من العلمِ وأهلِه بسبيل ، فأول ما نقولُ لكُم فِيما تعاطيتم به إثباتُ أخباركم ودفعُ ما رويناهُ لكم : أن جميعَ ما رَوَيناهُ في هذه الفصُول ، وفي أقوالِ علي عليهِ السلام ، وجميعِ مَن تَرون إمامتَه وعصمتَه من أهلِ البيتِ بصحّهِ القرآنِ وسلامةِ هذا المُصحفِ من التحريف والزيادةِ والتقصانِ ظاهر منتشر بين أصحابِ الحديثِ وأهلِ الآثارِ لا يمكن أحد دفعه ، وظهورُه بينهم وكثرةُ رواتِهِ ، وصحةُ سنَده وثبتُ رجاله ، وأنّه مِن أكثرِ شيءٍ ترؤُونه ، وأن عِلمَهم بذلك وشهرَته عَن على وعِترَته كشُهرة جميعِ ما شُهر من مذاهب علي وأقوالِه ، فلا سبيلَ إلى جحدِ ذلكَ بالقدحِ في مذاهبِ رواة هذه الأخبار ، والطعنِ على دينهم وأمانتِهم فقط بغيرِ حجّة.

وأمّا قولُكم إن هذه الأخبارُ من وَضع أبي هريرة وشيعةِ معاويةَ وبني مروانَ ، فإنها دعوى فارغة لا حجَّةَ معها ، وهي بمثابةِ قولِ من قالَ لكم : إن جميع أخبارِكم والفضائلَ التي تروونها – ، وكلما تذكرونه في نقصان القرآن إنما هو في الأصلِ مِن وضعِ الأشتر النحعيّ ، وحجرِ بن عدي ، وعمروِ بن الحمقِ ، وكنانةَ بن بشرٍ التجيبي ، والغافقي ، وحكمِ بن جَبَلَةَ العبسي .

وعبد اللّه بنِ سبأ" وسودان بنِ حُمرانَ المصريِّ ، والمختارِ بنِ أبي عُبيد ، وشيعته ، وابنِ كيسان وطبقتِه ، ومنه ما وضعه هشامُ ين الحكم وعلي بقن ميتّم

وأبو جعفرٍ الأحول ، وأصحابُ البَراء ، والقولِ بالرجعة وأهل الغلو ، فلا يجب الإحفالُ بشيءٍ منها ، ولا العملُ عليها.

فإن قالوا : الأشترُ وعمرو بن الحمقِ والغافقيُّ وجميع من ذكرتم من

سلف الشيعة ، أجل قدراً من أن يحملوا أنفسهم على وضعِ الكذب.
قيل لهم : وكذلك أبو هريرةَ وأنسُ بنُ مالك ، وجريرُ بنُ عبد الله .
والنعمانُ بن بشير ، إلى مَن هو فوقَ هؤلاءِ مِن عبد الله بن مسعود ، وأبيُّ .
ومعاذُ بنُ جبلٍ ، وسعدٌ وسعيد وأبو عبيدة ، وأمثالُ هذه الطبقة مثلُ معاويةَ
وعمرو بن العاص ومن تبِعهم ، أجل قدراً مِن أن يحملَ أدناهم منزلةَ نفسهِ
على الكذب والوضعِ على الرسول ، وجميعُ ما تروونهُ من الفضائل إنما هو
غير هذه الطبقات ، فإن لم تغيروا عندكم من الوضع على الرسول لم يغير من
ذلك مالك الأشترُ وعبد اللهِ بنِ سبأ ، وعمرو بن الحمق ، وحكيم بن جبلة .
وسائرُ هذه الطبقة ، لأنها بأسرها دون أبي هريرة ، فضلاً مِمن هو أفضلُ منه
عمَن يروي أخبارنا عنه.
فإن قالوا : فكل هؤلاءِ نواصبُ وأعداءٌ لأميرِ المؤمنين ، والكذبُ غيرُ
بعيد منهم ؟.
قيل لهم : وجميعُ من ذكرناهُ لكم روافضُ وخُصَمَاءُ لأبي بكرٍ وعُمرَ
وعثمانَ وغيرهم ، وهم غيرُ مرضيينَ ولا متبرئينَ من وضعِ الكذبِ على
الرسول ، ثمَّ على عليٍّ في ذمِّ السلف والطعن على مصحفِ عُثمانَ وغير
ذلك ولا فصل به.
فإن قالوا : بينكم وبين السلفِ من أصحابِ رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم –
خلق من الحشودِ العامة يمكن تكذُّبُهم ولا يمتنعُ الوضعُ عليهم.

(٥١٠/٢)

قيل : وكذلكَ بينكم وبين أئمتكم والعِترةِ التي ذكرتُم خلق من العامة لا
يبعدُ تكذُّبُهم ووضعُهم ، ولا يمتنعُ ذلك عليهم ، ولا جوابَ عن هذا أبداَ.
ثم يقال لهم : أنتم لَم تلَقُوا عليا ولا أحداَ من العِترَة والأئمة من ولدِه .
وإنما ترُوونَ أخباركم هذه عمَّن يرويها لكم عنِ الأئمة ، والوسائطُ عندكم
غيرُ معصومين من الكذب والبُهتان والافتعالِ والغَلط والنسيان ، فما أنكرتم
أن تكونَ أخبارُكم هذه كَذِبَا على علي والأئمةِ من ولَده ، وأن يكونَ من وضعِ الدعاة والأبواب

والوسائط ، فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً.

فأمَّا قولُكم : إتا لا نَقْبَل خبرَ الصادقِ والباقرِ والرضا وأمثالِهم ، ونقبلُ خبرَ الزُهري وسعيدِ بن المسيِّبِ ومالكٍ وسفيانَ ومن جرى مجراهُم ، فإنه بهتٌ منكم وكذِبٌ على خصومكم بل من ديننا تصديقُ جميعِ ما ذكرتم مِن أهلِ البيتِ ومن هو دونَهم والعملُ على خَبرِه ، إذا سُمع منهم أو صحَّ وثبتَ عنهم ، وإنَّما نَردُّ أخباركم الباطِلةَ عندنا عنهُم لِعلمِنا بتكذيبِ الوَسائطِ عنكُم بينهم ووضعِهم عليهم الكذبَ والبهتان ، وإن طريقكم إليهم قبيح وعرٌ مظلم ، فنحن إنما نكذبكم أنتم تارةً ونكذبُ أخرى القومَ الذين بينكم وبين هؤلاء الأئمة ، فأما هم عليهمُ السلامُ فائمتنا وسادتُنا ، ومَن أُخِذ علينا

حجتُهم وموالاتُهم والتقرب إلى اللهِ سبحانُه في إعظامهم وإجلالهم وحُسنِ الثناء عليهم ، فكيف نكذبُ قوماً هذا قدْرُهم عندنا وفي أنفسِنا.

فأمَّا تقريعُكم لنا بقولنا الأخبارَ عن الزهري ومعمَرٍ وسعيلد بن المسيب ومالكِ وسفيانَ ومن جرى مجراهم ، فإنه أيضا جهل منكم ، لأن هؤلاءِ أعلام وأئمة في حديث رَسول الله – صلى الله عليه وسلم – والحفظِ له والإحاطةِ به ، ونفيُ الكذبِ عنه ، ولكل رجلٍ منهم من الفضائلِ والأفعالِ والأقوالِ الدالة على تَوخَي الصدقِ وشدة التحرِّي في الحديثِ والامتناع من الأخذ عن الضعفاء

(٥١١/٢)

ومَن ليس الحديثُ من شأنه ما يطولُ تتبعه ، وأعجب من هذا كله دعيتكم عن روايات هذه الطبقة والرجوع إلينا مع الظاهر من عدالتها وتشددها والمشهورِ من أمرها وتعويلُكم في أخذ أديانكم على هشام بنِ الحكم ، وعلي بنِ الميثم ، وشيطانِ الطاق ، ويونُس بن عبد الرحمن القُمِّي ، والسيد الحُميري ، ودُعبل بن على الخزاعي ، وأبي عيسى الوراق ، وابن الراوندي ، وانحطاطكم إلى السوسي ، والعوني ، والناشي ، وأمثال هذه الطبقة ، وأخذهم الحديث عن أبي محنف ، وأمثاله من شيوخ أهل الكوفة لا حاجة بنا ، إلى ذكرهم مع العلم بسوء مذاهبهم وقبح طرائقهم ، وما ظهر منهم مما لا حاجة بنا إلى ذكره ، ولولا أنكم فتحتم هذا الباب لم يكن لذكرنا له وجه ، ولكنكم تتروحون إلى هذه الترهات عند ضيق العطن وصعوبة المخرج ، ولا بُد من

جوابكم عنه ورفع إلباسكم ، فلا معنى إذا كان الأمرُ على ما وصَفناه لقولكم لنا في جميع ما يروونه لكم أنه من وضع أبي هريرة وشيعة بني مروان ، وأنتم أعداء أهل البيت ، فإن جوابه ما عرفتُم ، وأنفعُ من هذا السكوت عنكم عند لجائكم إلى مثل هذا والإعراض عن كلامكم في مجالس التحصيل ، وحيث يؤمَن اغترار العامة بهذه الشنعة التي لا محصول لها ولا يحسن لمن له أدنى مسكةٍ في العلم الاعتصام بها والاستناد إليها ، نعوذ بالله من التمادي في الأباطيل والتعلُّقِ بالأضاليل.

(٥١٢/٢)

دليل لهم آخرُ في تغييرِ المصحفِ وإفسادِ نظمِ القرآنِ ، ووقوعِ الغلَطِ والتَّحريفِ فيه

قالوا : ومما يدلُّ على تغييرِ القومِ للقرآنِ وإفسادِهم تأليفَه ونظمَه وجهلِهم بترتيبه وتصدِّي بعضِهم إلى الإفسادِ والعِناد في ذلك ، اتفاقُنا جميعاً على أنّ القرآن نَزل مرتَباً ومكّياً أولاً ثمَّ مدنياً ، وإنّ النّاسخ منه نزلَ بعد المنسوخ ، والمنسوخِ في الرُّتبة والتنزيلِ قبلَه ، وإنّ القرآن أولاً نزلَ لم ينزلْ قبلَه شيء منه ، وإذا خُتم به لم يَنزلْ بعدَه شيء منه ، وإن أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ومن اتّفق معهم على تأليفِ القرآنِ خلَطوا في هذا البابِ فقدَموا المدنى على المكى في التأليف ، واللّهُ تعالى قد رتَّبه بعدَه ، وجعلوا النّاسِخَ باتفاقٍ في كثيرٍ من المواضعِ قبل المنسوخِ به ، واللّهُ سبحانه قد أخبرَه عنه وأنزَله بعده ، ولم يبتدئوا في المصحفِ بما ابتدأ اللهُ سبحانه بإنزالِه ولا جعلوا آخرهُ ما ختمهُ – به ، وقد كانَ من حقِّهم والواجبِ عليهم أن يُرتبوهُ كما رتبه تعالى في التنزِيل ، والتقديمِ والتأخير ، ولما لم يفعلوا ذلك دل ما صنعوه على جهلِهم بتأليفه أو قصدِهم إلى التخليطِ والعِنادِ بإفسادِه وتأخير ما قدمه الله وتقديم ما أخره.

فيقالُ لهم : أما قولُكم إنَّ اللّه تعالى أنزلَ المكى قبل المدنى والمنسوخَ قبلَ الناسخَ ، وأنزلَ من القرآن أولاً لا شيءَ قبله وأخر منه لا شيءَ بعده فصحيح لا خلافَ فيه بيننا وبينكم .

وأمّا قولكم إنه سبحانهُ وَرسوله صلى اللّهُ عليهِ كذلك رتَباه في النظم والتأليف فدعوى مجردة تعلمون يقيناً أننا وجميعَ

(٢/٥١٣)

فرقِ الأمَّةِ ومعظمِ الشيعة المخالفين لكم في هذا الباب والمقرِّين معنا بسلامةِ هذا المصحفِ من التحريف والتغييرِ والنقصان نخالفكم فيها ، وننْسِبُكم نحن وجميعُ من وافقكم إلى الكذب في ادعائها ، فما الدليل إذا كان ذلكَ كذلكَ على صحة قولكم إن اللهَ تعالى ورسُوله رتباه وألفاهُ على سبيلِ ما أنزل عليهِ في التقديمِ والتأخير ، وخبرونا عنكم باضطرارِ تعلمون صحة هذه الدعوى أم بحجةِ ودليل ؟.

فإن قالوا : باضطرار ، عرفنا ذلك ، عارضناكم بأننا مضطرون إلى العلمِ بأن الأمرَ على خلافِ ما ادَّعيتموه ، وأنهم يكذِبون في هذه الدعوى ، وأن الله تعالى أمرَ بتأليف القرآنِ ونظمِه إذ ذاك على ما جمَعه أبو بكرٍ وعثمانُ وجماعةُ الأمَّة ، وهذه الدعوى أحق وأولى لأن نقلَ الكافة وارد بها وناطق بصحتها ودعواهم فارغة لا حجة معها ولا فصلَ في ذلك.

فإن قالوا : إنَّما علِمنا أن اللهَ سبحانهُ ألف القرآنَ على حسبِ ما نزَل وقدمه في التنزيل وأخَّره بنقل مَن قالَ بهذا المذهب مِن الشيعة عن الأئمة عليهمُ السّلامُ.

قيل لهم : قد مضى جوابُ هذا فيما سلَف بِما يُغني عَن إعادته ، وجملتُه أننا لا نعلمُ صحة هذا النّقلِ بل نعتقدُ بطلانَه ونعرفُ بحرصِ ناقله ، فإن كنتم تعلمونَ صِدقَ مَن نقلَ ذلكُم إليكم من الشَيعةِ ضرورة ، فلسنا نضطرُ إلى ذلكَ ، وإن كُنتم تعلمونَ صدقَهم بدليلِ فما الدليل عليه.

فإن قالوا : الدليلُ على ذلكَ كثرةُ نقَلةِ هذا الخبرِ من الشيعةِ وامتناعُ الكذبِ عليهم.

(٢/٥١٤)

قيل : لو كان الأمرُ على ما ذكرتُم ، وكان أولُ خبَرِهم كآخرِه ووسطُه كطرفَيه لوجَبتْ الضرورةُ إلى صدقهم ، وإذا لم يكن ذلكَ كذلكَ بطلت أيضا هذهِ الدّعوى ، ثمَّ يقالُ لهم : فقد نقلَ سائرُ من خالفكُم من جميع فِرقِ الأمَّةِ والدهماءِ من الشَيعةِ خاصةً ، أنّ اللهَ تعالى ورسولَه ألقى القرآنَ على ما هوَ عليهِ في مُصحفنا ورتّبناهُ كذلك ، وفرقٌ منهُم أكثرُ منكُم عدداً وأصَح سَنداً وأثبتُ رِجالاً وأوثقُ وأعدلُ من سائرِ من تروونه عنه ، بل مخالفوكم الشيعةُ فقط في هذا المذهب أكثرُ عدداً منكم وأوثَقُ وأقربُ إلى الحق مِنكم وأشد أنَفَةً مِنَ احتمال عارِ الكذبِ والبُهتانِ من سائرِكم ، فيجبُ إذا كانَ ذلك كذلك تَصديقُ جمِيع مخالفِيكم في نقلِهم لتأليفِ القرآنِ ونظمِه على ما هو بهِ عنِ الرسول ، ولا جواب عن ذلك.

وإن هُم قالوا : لسنا نستدلُ على أن اللهَ جلَّ وعزَّ رتَبَ المكى قبلَ المدني ، والمنسوخَ قبلَ الناسخ ، والأولَ منه قبلَ آخرهِ بالرواية ونقلِ الشَيعة أو غيرهم إذا تعلَّقنا بهذه الطَريقة ، بل إنما نستدل على ذلكَ بأن اللهَ سبحانهُ لقا أنزَلَ المكى قبلَ المدني ، والمنسوخَ قبلَ الناسخ ، والأولَ منه قبلَ آخرِه . وَجَبَ أن يرتَبه الله تعالى في التأليف والجمع على ما أنزله عليه ، وأن يأمُرَهم بتقديمِ مَا تقدَمَ إنزالهُ في الرّسم ، وتأخيرِ ما أَخر إنزالَه عن المقدم.

قيل لهم : هذا أيضاً هوَ نفسُ دعواكُم ، فمَا الحجّةُ عليها وما الدليلُ على صحَّتِها ، فإننا قد علِمنا أن اللهَ سبحانهُ أنزلَ المكى قبل المدنى والناسخَ قبل المنسوخِ ولسنا نعلمُ معَ ذلكَ أنه يجبُ أن يرتَبه في الرّسمِ والتَلاوة على ما أنزَلَه ، فما وجهُ الدليلِ بما وصفتُم ، خبرُونا أباضطرارٍ تعلمونَ وجوبَ

تأليفِ اللّهِ سبحانهُ لهُ وجمعِه إيَّاه في الرَّسمِ والتلاوةِ على حسب ما أنزَلَه عليه أم بدليلٍ.

فإن قالوا : باضطرارٍ تعلمُ وجوبَ جمعهِ وتأليفهِ على وجه نزوله ، بُهتوا .

وقيل لهم : نحن نعلمُ باضطرارٍ كذبَكُم في هذه الدعوى وأنّهُ لا يجبُ ما وصفتم.

وإن قالوا : بدليلٍ علمنا ذلك ، قيل لهم : وما هو ، وقد كان يجبُ أن تذكُروهُ معَ ذكرِ تنزيلِه إذ كانَ مجردُ التنزيلِ لا يدلُّ على وجوبِ الترتيب.

فإن قالوا : الدليلُ على ذلكَ أن اللهَ جلَّ وعزَّ لم يُقدِّم ذكرَ بعضِه على بعضٍ في التنزيلِ إلاّ لاستصلاحِ عبادِهِ بذلك ، وعلمِه بكونه لُطفاً لهم وأدعى الأمورَ إلى صلاحِ دينهم ودنياهُم ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ وجبَ أيضاً أن يكونَ أصلحُ الأمورِ لهُم بتقديمِ ما أنزِلَ أوّلاً في الرَّسمِ والتأليفِ والتَلاوةِ على ما أُنزلَ أخيراً.

يُقال لهم : أنتم تعلمُون أنكم تخالِفون في وُجوب فعلِ اللُّطفِ والأصلحِ على اللهِ سبحانه ، وأنّنا وسائرَ أهلِ الحق ننكرُ أن يكونَ اللهُ سبحانَه أنزلَ كتابهُ أو فعلَ شيئاً أو يفعلُ شيئا في المستقبلِ لعلَّةٍ من العلَل وسببٍ من الأسباب هو الاستصلاحُ أو غيره ، فلو ضايقناكم في هذا البابِ لاشتدَّ الأمرُ بكم وطالَ تعبُكم واحتجتُم إلى الخروجِ عنِ الكلامِ في نظمِ القرآنِ إلى الكلاَم في الأصلحِ والتعديلِ والتجويز ، غيرَ أنّنا نسلِّم ذلكَ لكم قوداً ونظراً ، ونُبينُ لكُم أنه لا يجبُ معَ ذلكَ ما ادّعيتُم.

ويقالُ لهم : قد سلَّمنا لكم أن اللهَ تعالى ما أنزلَه مقدَّماً ومؤخراً إلا لِعلْمِه بتعلُقِ صلاحِ عبادِه بإنزالِه كذلِك ، فلمَ زعمتُم أيضا أنه لا بُدَّ أن يُعلمَ أن

مصلَحة عبادِه متعلقة بتأليفهِ ونظمِه في الرّسمِ والتلاوةِ على حَسبِ ما أنزلَه ، وما الحجَّةُ في ذلك ، وباضطرارٍ تعلمونَ أن المصلحةَ إذا تعلَّقت بإبراءٍ له كذلكَ وجبَ أن يتعلَّقَ بنظمِه وتأليفِه كذلكَ أم بدليل.

فإن قالوا : باضطرار ، ظهرَ أمرُهم وبانَ بهتُهم وعجزُهم.

وإن قالوا : بدليل ، سألناهُم عنه ، ولَن يجدوا إلى ذِكر شيءٍ سبيلا ، لأن ذلكَ لَيس مِن موجباتِ العُقول ، وإنما هوَ بحَسبِ ما نعلمُ من تعلقِ مصالحِ المكلَّفين.

ثم يقالُ لهم : ما المانع مِن أن يكونَ اللّهُ سبحانَه قد علِمَ أن مصلحَة عبادِه متعلقةٌ بتقديمِ بعضِ المدني على المكي أو جمعَه في الرَّسمِ والتأليفِ والتَلاوة ، وتقديمِ التأليفِ النّاسخِ كلهِ قبلَ المنسوخِ أو بعضِه ، وأن نظمَه وتأليفَه على غير هذا الوجه ، وأخذِهم بتلاوته كذلكَ مفسدةٌ لهم ولطفٌ في عصيانِهم وخلافِهم وعدولِهم عن الحقِّ والعملِ به والتصديقِ لمورده ، فإن حاوَلوا ذكرَ حجةٍ في هذا الباب ، لم يجِدوها ، وإن مرُّوا على إجازةِ ما سألناهُم عنهُ أبطلوا دليلَهم بُطلانا ظاهرا.

وإن قالوا : إذا عُلم أن تلاوتَهم لِما أنزَله أوّلا حين أنزلَه كانت أصلحُ لهمُ في الوقتِ من تلاوَة ما أخَّرَ إنزالَه عنه ، وجبَ أن يُعلم أن هذا حالُهم في تلاوته في سائرِ الأوقات.

قيل لهم : هذهِ نفسُ دعواكم وفيها اختصَمنا ، فما الدليلُ على صحتها .

وما المانعُ مِن أن يعلمَ الله سبحانه أن تلاوتَهم للناسخ والمنسوخِ والمكي حينَ أنزلَه أصلحُ من تلاوتهم الناسخِ في ذلك الوقت ، وأن يعلمَ أن تلاوتَهم في غيرِ ذلك الوقت ، وفي جميع ما بعده من الأوقات للناسخِ قبلَ المنسوخِ والمدنى قبلَ المكي من أصلحِ الأمورِ لهم ، فهل تجدون إلى دفعِ هذا سبيلا.

(٥١٧/٢)

وإن هم قالوا : إنما وجبَ أن يكونَ تأليفُ المنسوخِ قبلَ الناسخ .

والمكيُّ قبلَ المدني ، لأنه لو لم يُفعل ذلكَ لظنَّ سامعُ المدنى قبلَ المكي .

وسامعُ الناسخِ قبلَ المنسوخِ والمشاهِدُ لهُما مكتوبَينِ كذلكَ أنهما كذلكَ رتبا في التنزيل ، وأن اعتقادَ هذا جهل ، واللهُ تعالى لا يفعلُ ما يدعوا إلى فعلِ الجهل ، ويكون شبهةً في جوازِ اعتقاده.

يقالُ لهم : ولم قُلتم إن سامعَه مفرَداً كذلك ورائيه مكتوباً كذلكَ يجبُ أن يعتقد أنّه كذلكَ إنزالُه قبلَ أن يَسأل عن وقتِ التنزيل ، ويعرفَ التاريخَ .

بل ما أنكرتُم أن يكونَ الواجبُ عليهِ في الجملةِ إذا عرَف أن إحدى الآيتينِ منسوخة والأخرى ناسخةٌ أن يعلَم أن الناسخَ نزلَ بعدَ المنسوخِ وأن ترتيب

تلاوته بعده ، لأن ذلكَ مما لا شبهة فيه على عاقل ، ولن يجوزَ في المكيِّ والمدنيِّ إذا سُمع المدنيُّ قبل المكى ولم يُعرف أيُّهما المكي من المدني أن هذا أنزِل أولا بدلَ الآخِر ، وأن يكونَ الآخرُ قُدِّم عليه ، لأنّ ذلكَ غيرُ مستحيل في العقلِ وإن رتِّب في التِّلاَوةِ على ما هو به ، فلمَ قُلتم إن الواجبَ التسرعُ إلى اعتقادِ تنزيله على حسبِ تلاوته ، وتأليفه.

فإن قالوا : لسنا نقولُ إن ذلكَ واجب على العُقلاء إذا سمعوه ، ولكنه مما يجوزُ أن يُظهر ويتوهَّم فيجبُ نفيُ هذا الظن.

يقالُ لهم : ولِمَ إذا عَلِم تعالى جوازَ توهم هذا ممن قلَّ ضبطُه وتحصيلُه أن لا يؤلفه ويجمعه كذلكَ إذا علمَ أنّ مصلحةَ عبادِه متعلقة بنظمِه كذلك .

وما أنكرتُم من أنه لا يجوزُ ما وصفتُم إنزالُ شيءٍ من المحتمِلِ المتشابِه الذي لا يَعلم تأويلهُ إلا اللهُ والراسخونَ في العلم ، لأنّه قد يظُن ظانٌ أن المراد به غيرُ ما قصدَهُ الله وأرادَه ، فيجهلُ بذلكَ ويعتقدُ فيه غيرَ معناه ، وقد قال اللهُ تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ).

(٥١٨/٢)

فيجب على اعتلالِكم أن لا يُنزل متشابها ومجملاً ومحتملاً ، وقولُه : (يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ) ، وقولُه : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ) ، وقولُه : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣).

وقوله : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) ، وقولُه : (وَفَاكِهَةً وَأَبًّا).

وأمثالُ هذا قد تعلق به عندَكم المبطِلون ، واحتج بكثيرٍ منه الملحِدون ، فإنْ مروا على ذلك جَحدوا التنزيل ، ودفعوا قولَه : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ).

وكُفينا بالتسرعِ إلى رُكوب هذا مؤونةِ كلامِهم ، وإنْ أجازُوه معَ علمِ اللهِ سبحانهُ بأنه سَيفسُد ويضلُ عند ذلكَ المحلدينَ في آياتهِ تركُوا اعتلالَهم ، فليسَ مع العلم بذلكَ بطريقٍ لأهل الزيغ والجهلِ إلى التعلق بالمتشابهِ واعتقادِ غيرِ مُرادِه به ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ تَركوا أيضا اعتِلالَهم تَركا ظاهراً.

وإن قالوا : قد نصبَ اللهُ وأوضحَ الأدلةَ على مُراده بالمجملِ والمتشابِه – المحتَمِل ، فلِمَ يضر إنزالُه كذلك.

قيل لهم : وكذلكَ قد نصبَ الله وأوضح الأدلة ، وبيَّن البراهينَ على
تقديمِ ما قدَّمَه في التنزيل ، وتأخيرِ ما أخره ، وحفِظَه على العبادِ ذلكَ بنقلِ من
نقلَه ، وحفظِ مَن حفظَه وضبَطه وعمِل المكي والمدنِي والناسخَ والمنسوخ .
وذكرَ أوقاتَه وأسبابَه وأيامهُ وساعاتِه وأجهدَ نفسَه في ذلك ، ولم يُخِل بشيءٍ
منه ، فلم يضر مَع ذلكَ تقديمُ المدنى على المكى ، والناسخِ على المنسوخِ
في الرسمِ والتأليفِ والتلاوةِ ، وهذا مما لا جوابَ لهم عنه.
ويقال لهم أيضاً : وما قدْرُ المآثمِ والعصيانِ في اعتقادِ إنزال اللهِ المدني
على المكى إذا صدق المرءُ بجميعِه وآمنَ به ، حتى لا يجوزُ أن يفعلَ اللهُ
سبحانهُ ما يكونُ شبهةً في هذا البابِ ، وهو قد أنزلَ المتشابهَ الذي يعلمُ أنه

(٥١٩/٢)

يضِلُّ عندَ إنزالِه الزائغون ، ويتعلقُ به الملحِدونَ لولا النقصُ وإيثارُ العَنَت .
ومَن احتج بهذا الاحتِجاج من اليهودِ والنصارى في تخليطِ الرسولِ في كتابنا
الذي ادّعى إنزَالهُ عليه من قِبَلِ اللهِ سبحانه ، وأنَّه لمَّا لم يُفتتح رسمُه وتلاوتُه
بأول ما ادُّعيَ أنّ اللّه سبحانه أنزَله ، عُلم أنه ليس مِن عندِ الله ، كانَ الجوابُ
لهُ ما أجبنا الرّافضةَ به ، فإنه بأسرِه كأسرِه لتوهُّمهِم.
ثم يقال لهم : لو كان ما قلتموه واجبا ، لوجب الحكم بتخليط موسى
وعيسى في دعواهُما نزولَ التّوراةِ والإنجيلِ عليهِما ، وتخليطِ قومِهما أيضا .
لأنّ النّصارى متفقونَ على أنّه ليسَ أوّلُ المرسومِ في الإنجيلِ هو أوّلُ ما أنزلَه
اللّهُ تعالى مِنه ، وأكثرُ الأناجيلِ التي معهم أوّلُها ليس من كلامِ اللّهِ جملة .
وإنّما هيَ كلامُ عيسى ، ووصفُ نفسِه وسيرَتِه ، وذِكرُ تلامِذته ودعويه ، وأولُ التوراة عند اليهودِ في
التّلاوة والرسمِ هو غيرُ ما أنزِل على موسى أولا
وخُوطب به ، لأنّ أوّلَ ما أنزِل عليه وهوَ عندَهم في التوراة : (فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ
طُوًى) ، وليسَ هذا أوّلُ التوراةِ فوجبَ بذلكَ
القَدحُ في كتابِهم ، وإن لم يجِب هذا سقطَ ما تعلَّقوا به ، وهم أولُ من سبقَ

إلى الاحتجاجِ في الطَعن على القرآن بهذا الضرب ، فظن بعضُ الرافضةِ أنه حجّة فيما قالَ أو شُبهة ينالُ بها باطلا وأنى لهُم بذلك.

(٥٢٠/٢)

دليل لهم آخرُ على تغييرِ المصحفِ ونقصانِ القرآن ، وتحريفِ السَّلفِ له

واستدلُوا على ذلكَ بأن قالوا : وجدنا فيه كتابةً لا معنى لها ، ولا يجوزُ أن يستعمِلها إلاّ من يَخافُ المُدَاراةَ أو يَحتاجُ إلى التّوريةِ والمُداجاة ، واللّه تعالى يُجَل عن ذلك ، وقد وجَدنا في المصحف : (لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا).

قالوا : وهذا لا معنى له ، ولا وُجِد مِن ربِّ العالَمين ، وقد رُوينا عن الأئمة والسلفِ من شيعةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السّلامُ : أنّ فلاناً هذا الذي كَنَّا القَومُ عن ذِكره ، كانَ رجلاً معيناً مُسمى في نفسِ التنزِيل باسمهِ المشهور ، فَحذَفَ القومُ ذِكرَه ، واتّبعهم النّواصبُ على ذلكَ وجعلوا مكانه فلانا ، قالوا : وكان هذا الرّجلُ عمرَ بنَ الخطابِ ، قالوا وقولُه : (وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ) ، قالوا : يعني أبا بكرٍ يقولُ : (لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا) ، يعني عمرَ ، وإنَّما قال : ليتني لم أتخذ عُمرَ خليلاً لقد أضلني عن الذكر بعدَ إذ جاءَني ، يعني أنّ عمرَ أضلّه عن اتِّباعِ عليّ وتسليمِ الأمرِ إليه ، والانقِياد له فندِم ، – زعَموا – على أن لَم يؤمنْ بالرّسولِ ولم يتَّخِذ معهُ سبيلَ هدىً وحقّ ، وتندَّم على اتِّخاذِه عُمرَ خليلا ، وطاعتهِ في غصبِ عليّ الأمر ، قالوا : وإلا فلا معنى للكتابة ممن لا يَخافُ الاستضرارَ ولا يتَّقي شرَّ العباد –

فيقال لهم : ليسَ العجبُ ممن يضعُ منكم هذهِ التُّرهات والخرافات إذا كان إنما يضعُها على علمٍ منه بتكذِيبه وتجاهُله ، إمّا لكوبه مُلحداً خلِيعا متلاعبا بالدين وقاصداً بِما يصنعُه من ذلكَ الغَضَّ مِن سلفِ المسلمينَ ،

(٥٢١/٢)

والقدحَ في الدِّين وفي رَسُولِ رب العالمين المختص بأبي بكرٍ وعمرَ
والمادحِ لهما والمحسنِ للثناء عليهِما ، أو متكسِّب متأكِّل بما يُظهرهُ من ذلكَ
مع خلوِّ قلبِه من اعتقادِه وخوفِ سَخَطِ اللهِ تعالى وتعجيلِ العقابِ والنَكالِ له
بما يصنعُه ويفتريه ، وإنَّما العجبُ مِن العامةِ والرُّعاع منكم الذين يتسرعون
إلى تصديقِ هذا التآويلِ ويُقْدِمونَ على البراءةِ من أَبي بكرٍ وعمرَ لأجلِه .
وفيهم من يُفسِّرُ للعامةِ كل آيةٍ نزلت في الظالمينَ والمشركينَ والفاسِقين في
أبي بكرٍ وعمرَ وجماعةِ الصّحابةِ سِوى نفرٍ تستثنُونهم فيتسَرَّعون إلى
قَبول ذلك ، ويُنصِتون إلَيه إنصاتَ واثقٍ به وثِلَجِ الصدورِ بما قيلَ فيه.
وهذا مِن جنسِ تفسير مَن قال : إن الخمرَ والميسِر والجبتَ والطاغوتَ
هما أبو بكرٍ وعمرَ ، وأن الصلاةَ والصيام والحج رجال ، وأن الخمرَ والميسرَ
والأنصَاب والأزلامَ رجال أمِرنا بموالاَةِ بعضِهم والبراءةِ من بعضهم ، أو
أنّهما أسماءُ أفعالٍ ممدوحةٍ ومذمُومة ، وأن الطلاق والنكاحَ ليس هما الفُرقَة
والعقدَ ، وهل بينَ هذا التفسيرِ الذي ارتضُوه لأنفسِهم وبين تفسيرِ الإسماعِيلية
والغُلاة فرق ، وهل هُم في ذلكَ إلا بمثابةِ مَن قال : إن محمدَ بنَ إسماعِيلَ
القائمَ المنتظرَ العالِمَ بما ظهر وبطن ، قد فسَّر الصلاةَ المذكورةَ في الكتابِ
بأنها هِي الإمامُ نفسُه ، وأن إقامَتها هِي لزومُ طاعِته والانقِيادُ له ، واستدل
على ذلكَ بقوله : (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) .
والصلاةُ – زعموا – لا تَنهى عن الفحشاء ، وإنَّما الإمامُ هوَ الآمرُ
بالمعروفِ والناهي عنِ المنكَر ، وأن الصوم إنما هُو الإمساكُ عن ذِكر علمِ
البَاطِن وإظهارِه فقط ، فمن فعلَ ذلكَ فقد صام ، ولا يجبُ عليهِ غيرُ ذلكَ .
وأن الفِطرَ هو ما أطْلَعَ الأساسُ جميعَ الأئمةِ الستة عليه من أولادِه مِن عُلومِ

الباطنِ فقط ، وأنّ الزكاةَ إنّما هي كناية عن الإقرارِ بخمسةٍ روحانية وهو :
الأساس ، والمقيمُ وهو التّالي ، واللاحقُ واليدُ والجناح ، الذين عنهم يُوخذُ
علومُ الباطن ، ومنهم إله ، ومنهم نبي ، ومنهم إمام ، ومنهم جناح ، ومنهم

ناطقٌ داعٍ مأذون في الدّعوة.
وأن الحجَّ إنما هو علامة على محمدٍ صلى الله عليهِ وبابُهُ علي ، والمنازِلَ دليلُ الدعاةِ حالاً بعد حالٍ إلى حين الرجوع إلى العلم ، وأن الإحرَامَ إنّما هو تحريمُ النطقِ بغيرِ باطنِ الشّريعةِ فقط ، وأنَّ تحريمَ الطيب والنساءِ إنّما هُوَ تحريمُ النطقِ بما عرَفه المبينُ له الحقَ ، وإن كان حقا وطيِّبًا حتى يأذنَ له من فوقه فيصيرُ عندَ ذلكَ مأذونا له ، وأن معنى تحريمِ الصيدِ ، إنما هو تحريمُ دعاءِ المخالِف لحقهم وقولهم إلا بعدَ إذنٍ من الإمام ، وأن معنى الطوافِ سبعا ، إنما هو محمدٌ – والسّبعةُ أئمّةٍ من ولدِه ، وأن الميقاتَ اسمُ أساسِ الدعوةِ ، والتلبيةَ إنما هي اسمُ إجابة المدعُوَّ إلى الحق بالقَبول ، ونزعَ الثيابِ خلعُ ما خَالفَ دينَهم ، ورفضهُ فقط ، وأنّ الاغتِسالَ المرادُ به غَسلُ القلبِ من الدّنس ، وأن حلقَ الرأسِ اسم لرَمي ما عُلن من الناسِ ، وظهرَ من الشرائع وتَركِ العملِ بها فقط ، ومعنى لِبسِ الثوبين الجديدين ، إنّما هو الإقرارُ بمحمدٍ وعلى والنّاطقين والأسّين.
وأن الوُضوءَ إنما هو اسمُ أخذِ العهدِ على الداخلِ في دعولهم فقط .
وكل من لم يَدخُل في العَهد لم يكن في الدعوة ، كما أنّ من لم يتَوضأ لم يدخل في الصلاة ، وأنَ معنى النكاحِ المذكور في كتابِ الله إنما هوَ العهدُ الذي يأخذُه المأذونُ له في الدعوة ، وأن معنى الجِماعِ إنَّما هوَ تعليمُ الداعي للمدعُوَّ علمَ الباطنِ ، وأن معنى الحملِ المذكورِ في الكتابِ أنّه حِفظُ علمِ الباطِن والفهمُ عن المأذونِ له ، ومعنى أنه لا يحل للمرأة أكثرُ من زَوجٍ

واحد ، أنه لا يحلُّ لأحدٍ من المستَجيبةِ أن يأخذ هذا العلمَ ويتلكنه إلا مفَن أخذَ عليه العهدُ فقط ، وأن معنى الطلاقِ أنه مفارقةُ من أخذِ عليه العهدُ بما حلَف عليه ، وإفشاءُه السر للنّاسِ وإظهارِه ، ومعنى أنه لا يحل نكاحُ المطلَّقة ثلاثاً إلا بعد زوجٍ ثاني ، أن مُظهرَ السرِّ لا يُعلَّم ، ويلقَّنُ حتى يؤديَ ما التُمس منه الحجَّة ثم يؤخذُ عليه العهدُ ثانياً ، وأن معنى تحريمِ الزنا المحرَّم في التنزيل أنه كَلامُ مأذونٍ له ، أعني لرجلٍ أخِذَ عليه العهد ، وكلَّمه مأذون آخر ، فالمأذون الثّاني

الداخلُ على الأولِ هو الزاني لكلامهِ لزوجةِ المأذُون الأول .
والزوجةُ اسمُ المتعلِّم ، ومعنى الزوجُ أنه المعلِّمُ وأن على بن أبي طالبٍ كان عندهم زوجةً للنبيِّ ، ثمَّ صارَ لاحقا وإماما ، وأن معنى اللواطِ أنه كلامُ المأذونِ له في الدعوة لمن لا يؤنَسُ منه ، وإذا فعلَ ذلكَ فقد لاطَ وبطُلت نطفتُه ، وأن معنى السرقةِ المحرمة هو أن يتسمَّع متسمِّعٌ كلامَهم ثم يُفشيه ويُظهره ، وأن هذهِ الشرائعَ والأسماءَ إنَّما جُعلت دلائل على هذهِ الحقائقَ ووسيلة إليها ، فإذا عَرفها الإنسانُ سقطت عنه الفرائضُ وزالَ عنه التكليف ، وصاَ روحَانيا ربانيا إذا ترقى في علمِ الباطنِ رتبةً بعد رتبةٍ حتى يصيرَ لاحقا وجناحا ويداً بعد أن كان داعياً ومأذوناً.

وقالت الإسماعيليّة : إن الكِناية في قولي تعالى : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢).

وقوله : (ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ) ، و (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً).

وقوله : (فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) ، كله يدلُّ على أن الله سبحانهُ ليسَ هوَ منزِلُ القرآن ، لأن الذي هو عندنا الله عزَ وجل الواحدُ القديم ، لم يُنزِلِ القرآنَ عندكُم ، ولا خلقَ العالم ، وأنَّه لم يخلُق إلا الأولَ فقط وهو العقلُ عندهم ، ويُولدُ مِن العقلِ الروحاني ، وهو الثاني عندهم وهو

الخالِقُ للعالم ، ومنزلُ القرآن ، ولو كان الواحدُ القديمُ هو منزل لم يكن للكنايةِ معنى ، ولوجب أن يقولَ بسمي بَدل بسم الله ، وأن يقول ادعوني بدلاً من قوله ادعوا الله ، أوِ ادعو الرحمن ، ومِن قوله ادعُو ربكم ، وأن يقولَ ادعُوني بدلاً مِن قوله (ادعوا اللهَ مخلِصين) ، لأنه – زعموا – لا وجهَ ولا معنى للكِناية عن نفسِه في هذه المواضع لو كان هو منزَلُ القرآن ، والمتعبَّدَ به إذ كان لا يخافُ ولا يذهبُ ولا يُبقي ضررَ أحد ، وهذا بعينه هُو الذي قالتهُ الرافِضة ، وعمِلت عليه في تأويل قوله : (لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا).

وأنه لا معنى للكِنايةِ ها هُنا بذكرِ فلان ، وكذلكَ قالت الإسماعيلية : إن جميعَ هذهِ الكناياتِ في قوله : ادعوا اللّه ، وادعوا ربَّكم ، وادعوا اللهَ مخلِصين .

والحمدُ لله ، ولم يقُل لِي ولا لِنفسي ، دليل على أنّ القرآنَ مِن عندِ الرُّوحاني الذي أحدثَ العالمَ وخلقَه ، وأنَّه ليس مِن عندِ الباري القديمِ ، وأن هذا الروحانيَّ المتولدَ عن العقلِ هوَ الذي فهَّمَ الرّسولَ هذا القرآنَ وصوَّره في قلبِه ، فاتحد به ، وهو معنى الوحي ، ومعنى جبريل والروحِ الأمينِ أنّه يُصوِّرُ المعانيَ في قلبِ الرسولِ بتفهيم الروحانى له وتصويرِها في قلبِه عبَّر عنها الرسولُ باللفظ العربى والكّلامُ للرسول ، ومعانيهِ المتصوَّرة في قلبه للثاني الروحانيّ المتولدِ عن العقلِ الأوّلِ الذي خلقَه القديمُ الأزلي الذي هو عند المسلمين – باعثُ الرّسُلِ ومنزلُ الفرائضَ والكُتبَ وخالقُ السمواتِ والأرضَ.

ولولا خوفُ الإطالةِ وخروجُ الكلامِ عن غَرَضِ الكتاب ، لذكرنا من جنسِ التفاسيرِ عن الرافضة والإسماعيلية وأشياعِهم من الطاعنين على الشريعةِ ما فيه أعجوبة للمتأملينَ وأوضحُ دِلالةٍ على تمامِ نعمةِ اللهِ علينا وعلى المؤمنينَ بتوفيقِه للتمسكِ بالدِّين ، ولزومِ سنن المؤمنين ، والعدولِ عن التورطِ في الجهلِ والأضاليل.

(٥٢٥/٢)

فيقال للرافضة – لعنهمُ الله – : إنْ وجبَ علينا قبولُ تفسيرِكم هذهِ الكنايةَ على ما ذهبتم إليه لاجتهادَاتكم إلى ذلك ، أو روايتِكم له خلَفٌ عن سلفٍ عن الأئمةِ والعِترة من أهلِ البيت ، وجبَ لمثلِ ذلكَ قبولُ هذه التفاسيرِ بأسرِها في الكناية عن أسماءِ الله ، وفي جميعِ أسماءِ الشرائعِ والعباداتِ . لأنهم جميعا يرْوُون ذلكَ خلفٌ عن سلفٍ عن علي عليهِ السّلامُ والأئمّةِ من ولَده ، وعن محمدٍ بن إسماعيلَ قيِّمِ الزمان ، ويُبَدِّلون عليه العهودَ والأيمانَ ويُكذبون كل من أنكرَ أن يكونَ ما قالوا مذهبَ على عليهِ السلامُ والأئمّةِ من وَلَده ، وهو عندَ كثير من الناس أحسنُ وألطفُ من تأويلاتِ الإمامية ، فهل بينكم وبينهم في ذلك من فضلٍ وكُلكم تروون ذلكَ عن الأئمة ، والله المستعان ، وإليه سبحانَه الرغبةُ في تعجيلِ النكال والانتقامِ ممن حاولَ إبطالَ الدينِ ، والقدحَ في التنزيل ، وتحريفَ التأويل ، إنّه سميعٌ قريبٌ مجيب.

ثم يقال لهم : ليس الأمرُ على ما ادَّعيتموه من أنّ اللهَ سبحانهُ لا يجوزُ أن يُكني عن اسمِ أحدٍ ويعرضُ بذكره من غيرِ تصريح ، وأن ذلكَ لا يفعلُه إلا مَن يحتاجُ إلى المداراةِ والمداجَاة ، لأن استعمالِ الكنايةِ والتعريضِ مذهبُ العربِ في كلامها معروفٌ مشهور ، وكذلكَ يقولون : رُبَّ إشارةٍ هي أفصحُ من عبارة ، وتعريضُ أبلغُ من تصريحٍ ، وقد يقولُ الرجلُ لمن يكذبه ويخالفُه ويباهِله عند الرد عليه ، والتكذيبِ له : إنَ أحدَنا لكاذب ، وإن أحدَنا لخائنٌ وجبان ، وإنّ أحدَنا لجاهلٌ غبيّ ، ويُقيم هذه الكِناية مقامَ قوله لخصمِه ومخالِفه : أنت كاذبٌ وجبانٌ وجاهل ، وربما كان هذا التَعريضُ أبلغَ من التصريحِ وأبدعَ وأنكى للقلبِ وأبلغَ في الرد ، وهو مع ذلكَ أحسنُ في اللَّفظ ، وأجدرُ أن يُنسبَ صاحبُه إلى الوقارة والعقلِ والتوصل إلى غايةِ غرضِه بغير المستَهجن من اللَّفظ ، وقد أطلقَه اللهُ سبحانهُ وأجازَه في خِطبة

(٥٢٦/٢)

النساء في عدتهنَ ، فقال تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ) ، وحظرَ سبحانهُ التصريحَ بذلك .

وقالَ أهلُ العلِم : إن الكِنايةَ عن ذكرِ التزويجِ والخِطبة ، أن يقولَ الرجلُ للمرأةِ : إن النساء لِمن حاجَتي وإني فيكِ لراغب وعليكِ لحريص ، ولعل اللهَ أن يرزُقكِ بعلاً صَالحا ، ووالله إنك لجميلة ، ونحوِ هذا من الكلام.

وقد وردَ القرآن بالكِنايةِ والتعرِيض في مواضعَ على وجوهٍ مختلفةٍ منها قوله : (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (٢١) ، إلى آخر القصة .

فكنَّى عن ذكرِ المَلَكَين المَتَسورَين ، وقد كان يجوزُ أن يَذكُرهُما ويسميهما .

ولم يعدِل عن ذلكَ لحاجة إلى مُداجاةٍ وخوفٍ من سطوةٍ ومبادأة.

وكذلكَ قولُه تعالى : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ (٢٣).

فكنَّى عن ذكرِ النساء بذكرِ النعاج (١) ، ولم يامُرِ اللهُ سُبحانه المَلكين بهذه الكناية لخوف سطوةٍ ودفع بليّة ، ولو تتبعَ هذا لكثرُ وطال.

وإذا كانَ ذلكَ كذلك ، وكانَ اللهُ تعالى قد أرادَ بقوله : (لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا) ، الإخبارَ عن كل من أطمَعَ في معصيتهِ الله ، وأراد بِذكر الظالمِ كل
ظالمٍ وعادلٍ عمَّا وجبَ عليه ، كنى عنهم بذكر فلان ، ولو جُعل مكان هذه
الكِناية تفصِيلَ أسمائهم لطالَ ذلكَ وكثُر واستُهجن ومجَّتْه القلوبُ والأسماع .
ولخرج بذلك عن مذهبِ العرب ، وطريقةِ سائرِ الناسِ في الكلام ، لأنه كان
يجبُ أنْ يقول : (وَيَومَ يَعَضُ اَلظالِمُ عَلَى يَدَيْهِ) فرعونُ وقارونُ وهامان ، وأبو
لهبٍ وأبو جهلِ بن هشام ، وعتبةُ وشيبةُ والوليد ، وهذا من الطُول والغَثاثةِ
من مستعْمِله بحيثُ لا خفاءَ على أحدٍ به ، وهو معَ ذلكَ قاصر للكلامِ عن
تناوُله لكلِ من قُصد به من الظالمينَ والمطاعنِ في معصِيته الله ، لأنه لو سمّى

---

(١) هذا الكلام فيه نظر يؤول إلى تصديق أساطير وأباطيل بني إسرائيل في حق نبي الله داوود عليه السلام والقصة مشهورة ، وفيها من الافتراء ما فيها. والله أعلم.

ألفاً أو مائةِ ألفٍ خرَجَ الكلامُ بصريحِ التشَبيهِ لمن سمّاه عن تناولِ من تقدم
من الظالمينَ قبل نزولِ القرآنِ ومن يتأخرُ منهم عن وقت نُزوله ، ويوجدُ في
المستقبل ، واللّهُ سبحانَه باتَفاقِ الأمَّة إنما قصدَ بهذا الكلامِ تحذيرَ جميعِ
المكلفينَ مِن الظلم ، ومِن اتَخاذِ خليلٍ يطاعُ في معصية اللهِ جلَّ وعزَّ ، فكانت
الكِنايةُ عنْهم بذكرِ الظالمِ الذي هو للجنسِ إذا لم يكن للعهد ، والتعريفُ عند
كثيرٍ من الناس أولى وأجدر ، وبذكرِ فلانٍ عن كلِ من أطِيع في معصِية اللّهِ
أولى من تعديدِ قومٍ منهم بأسمائهم والتصريحِ بذكرهم على وجهٍ يوجبُ
قصرَهُ عليهم فقط ، فإذا كان ذلكَ كذلكَ بطلَ ما أصلتُموه.
ويمكنُ أيضاً أن يكونَ اللّهُ سبحَانه إنما قصرَ بذلكَ لفلانٍ وبهذه الكناية
قادةَ أهلِ الكُفر والشَرك ، وأكابرِ الظّلَمةِ وأئمةِ أهلِ الضلال والظُلم والعُدوان ، فكنى عنهم بذكر فلان ، لأن العَرب تقولُ : ما جاءكَ اليومَ إلاّ فلانُ بنُ فلان ، يعنون بذلك الأكابرَ والأماثِل المعرُوفينَ والمشهُورِينَ من النّاس ، والشاعرُ

يقول : أمسكَ فلانٌ عن قيل ، يعني عن فلانٍ يُريدُ في عِظَم الأمر وتزايدِ الشَدة في الحربِ أو في الخَطابة والكلامِ والمفاخَرة ، وليسَ يريدُ بقوله أمسكَ فلانٌ عن فلانٍ برجُلَينِ قط بأعيانهما.

ومن هذا البابِ أيضاً قولُه : (وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا).

و (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) .

وإنّما أرادَ به سائرَ الكَفَرَة والنّاسِ إلاّ من استثناهُ منهم بصِفته ، وفي بعض ما ذكرناه دليلٌ على فسادِ ما ظنُّه في هذا الباب ، وليس هذا القدحُ والاحتجاجُ من استخراج من قالَ به الرّافضةُ ، بل هَو ما سَبق إلى الطّعن والقدح في القرآنِ به الملحِدون ، وقالوا : إن الكنايةَ والتعريضَ إنّما يستعملُه الخائفُ المداجِي ، وليسَ هذه صفةً منزلةً لله عند الموحدين ، فظنَّت الرّافضةُ أن لهم في هذا شبهةً ومتعلَّقا.

(٥٢٨/٢)

ثم يقالُ لهم : لو سُلِّمَ لكم أنَّ الكناية لا يستعملُها إلا مَن ذكرتم حالَه مِن الخائفين ، وأنّه يجبُ في حكمِ اللُّغة أن يكونَ في موضع فلانٍ هذا رجلاً مذكوراً باسمه وعينه ، لم يدلَّ ذلك على أنّه يجبُ أن يكون هو عُمرُ بنُ الخطاب ، وأن يكونَ الظالمُ هو أبو بكر ، والذِّكْرُ هو عليُّ بنُ أبي طالب .

ولم تكونوا بتأويلِكم هذا أولى ممّن تأوّله من الخوارجِ في ضد تأويلِكم .

وزعَم أنّ فلانا هذا هو مالك الأشتر ، وأن الذِّكْرَ الذي ضلَّ عنه هو عبدُ الله ابنُ وهبٍ الراسِبي ، أو يزيدُ بنُ حصينٍ الفُزاريّ ، وأن الظالِم هو محاربُ هؤلاء القوم ، وعمِلَ لذلك إسناداً وطُرُقاً من الحديث عن عِمران بن حطانَ وقطْري بن الفُجاءةِ وأبي مالك الخارجي وغيرِهم من أئمّة الضّلال ، وادعى صحة نقلِه لِما نَقلَه وحصولِ العلمِ به ، ولو خِفتم مجاهرةَ مناظِركم على ما توردونه مِن هذه الجهالاتِ بمثلِ هذه المُقابلة لَقلّة دعاويكم وقصُرت ألسنتكم ، وقل تبسُّطكم في شتمِ الصَّحابة ، وقذفِهم بكلِّ كفرٍ وضَلال .

ولكنكم لمّا عرفتم من حالِنا إعظامَ أميرِ المؤمنين ، واعتقادِ موالاتِه ، وقولَنا بفضلِه ، وتبرِينا من كلِ من نَفصَه وغضَّ باليسير من قدرِه وتضلِيلنا له ، وأنّنا

لا نستحل ونستجيزُ مقابلَتكم بوصفِ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ بغير صفته ، وإضافةِ نقيصةٍ أو تقصيرٍ أو تبَسُّطكم وعِظم إقدامكم ، وصرنا وإياكم كمسلمٍ يناظرُ يهوديا أو نصرانياً يتناولُ محمداً صلّى اللّهُ عليه ، ويغُض من قَدْره ويقدحُ في رِسالته ، والمسلمُ مبتلاً – به مَحوجٌ إلى حل شبهَته وتعظيمِ موسى وعيسى عليهما السلامُ ، والإذعانِ له بفضلهما ، وليس ذلك بتقوية لحجّة اليهودي والنصراني ، ولا بموهنٍ لحُجاج المسلمِ ودليلِه ، ولكنّه من شُبَه جُهالِ اليهودِ والنّصارى وعامتهم إذا سمعوا اليهودي يقولُ : للمسلم أنت قد أقررتَ بنبوة

(٥٢٩/٢)

موسى وعِظَمِ قدرهِ وجلالةِ محَلِّه ، وأنا منكر لنبُوة محمدٍ صلى الله عليهِ وما تدعيه من شرَف موضعه ، وكذلك سبيلُ عامتكم في الاغترارِ بكم إذا قُلتم عند ضيق الخِناقِ وخلق البِطان : قد أقررتم لنا بفضلِ علي وإمامتِه ، وأنكرنا نحنُ فضلَ أبي بكرٍ وعمرَ وبرئنا منهما وجَحَدنا إمامَتهما وإسلامَهما ، ونحن نعوذُ بالله من التعلُّق بمثل هذهِ الأباطيل والتعاليل.

واعلموا رحَمكم الله أن أهلَ التفسيرِ قد فسَّروا هذهِ الآية ، وذكروا فلانا هذا الذي جُعلت الكِنايةُ عن ذكرِه عامةً متناولةً لجميعِ من أطِيع في معصية اللهِ بما يُزيل الريب والشك ، فقال عبدُ اللّهِ بنُ العباسِ : إن سببَ هذه الآيةِ أن عُقبة بنَ أبي معيطٍ صنع طعاماً ، ودعا إليه أشرافَ أهلِ مكة وكان النبي صلى اللهُ عليهِ فيهم فامتنع من أن يطْعَمَ أو يشهدَ عقبة بشهادةِ الحق ففعل ، فأتاه أبي بنُ خلَف الجُمَحيُّ ، وكان خليلَه وصفتهُ فقال له : أصَبَأت ، فقال : لا ، ولكن دخلَ عليَّ رجل من قريشٍ فاستحييتُ أن يَخرجَ من بيتي ولم يَطْعم ، فقال : ما كنتُ لأرضى حتى تبصُق في وجهه وتفعلَ وتفعل ، ففعل عقبةُ ذلك ، فأنزل اللهُ سبحانهُ هذهِ الآية عامةً في الظالمين بمثل ذلكَ الظلم ، وفي جميع من أطِيع في معصيةِ الله ، وسببُ نزولِها هذان الرجلان ، هذا مما عليه جماعة أهلِ التفسير ، وإن اختلفوا في لفظ قصَتهما وسياقِهما ، فالعدولُ بها إلى أبي بكرٍ وعمرَ من القِحَةِ والغثاثة ، وادعاءِ إبطالِ الخِطاب بالكناية ونقصانِ اسمِ الزجل مِن كتاب اللهِ وتغييره جهل وفرطُ غباوة ، ولولا تعلّقُهم

بمثل هذا وخوفُ ظن الجُهَّال لصحته وخشيةُ اغترارهم به لكان من الواجبِ
تركُه وتنزيهُ الكتابِ عن ذكرِه والحشو به. اهـ.

(٥٣٠/٢)

الكلامِ عليهم فيما طعنوا على القرآنِ ونَحلوه من اللَّحنِ

قالوا : ويدلُّ أيضا على تغييرِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ للمصحفِ وتحريفِهم
له ، وغلَطِهم فيه ولحوقِ الخللِ والفسَاد به ، ما نجدهُ فيه من اللَّحنِ الفاحش
الذي لا يسوغُ مثلُه ، ولا يجوزُ على اللّهِ سبحانه ، ولا على رسُوله التكلمُّ به ، والأمر بحفظه وتبقِيةُ
رسمِه ودعوى الإحكامِ والإعجازِ فيه ، نحوَ قوله : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) ، وهو موضعُ نصب ،
وقولهِ : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) ، وهو موضع نصب لا إشكالَ فيهِ على أحد .
وقوله : (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ
وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ).
وموضعِ المقيمينَ رفع واجب في هذا الموضع وجوباً ظاهراً بيّناً .
وقولهِ : (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ).
وهو الصّابرونَ بغير اختلافٍ بينَ أهلِ الإعرابِ ، وقولهِ في المنافقين : (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ
الصَّالِحِينَ (١٠) .
وهو موضعُ نصب ، وهو في المصحَفِ مجزُوم.
قالُوا : وقد ثبتَ وعُلِم أن اللّهَ سبحانهُ لا يجوزُ أن يتكلمَ باللحنِ ولا
يتزلُ القرآنَ ملحُوناً ، وأنّ ذلكَ إنَما هو تخليط ممن جمعَ القرآنَ وكتبَ
المصحف ، وتحريفِهم إما للجَهلَ بذلكَ وذهابِهم عن معرفةِ الوجهِ الذي
أنزلَ عليه ، أو لقصدِ العِنادِ والإلباسِ وإفسادِ كتابِ اللهِ وإيقاعِ التّخليطِ فيه.

(٥٣١/٢)

قالوا : وهم إلى هذا الوجهِ أقربُ وهو بفعلِهم ، وما أخبَروا به عن
أنفسِهم أشبه ، لأنه قد رُويَ عنهُم روايةً ظاهرةً أنّ في القرآنِ لحنا ، وأنّ

العَربَ ستقيمُهُ بألسِنتها ، وأنّه مِن غلَطِ الكَاتب ، واشتُهِرْ ذلكَ عنهم في باقِي
الصّحابة ، ثمَّ لم يُغيِّر قائلُ ذلكَ ولا سامِعهُ هذا اللحنَ ولا أسقَطوه ، معَ
القُدرةِ عليه ، والتمكُّنِ منه ، فلا وجهَ لتركِهم ذلكَ إلا قصدَ العنادِ والإلباسِ
وإيقاعِ التّخليطِ والفسادِ في كتابِ اللّهِ تعالى ، وقد رَويتم أن عثمانَ لمَّا نُسخَ
مصحفُه ورُفع إليه نَظر فيه وقال : "أرى فيه لحناً وستُقِيْمُهُ العربُ بألسِنتها" (١) ، ورَوَيتم عن هِشامِ
بنِ عُروةَ : "عن عائشةَ أنّها قالت : ثلاثةُ أحرفٍ هيَ في كتابِ اللّهِ تعالى خطأٌ من الكاتِب : (إِنْ
هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)، و : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) في المائدة ، و ((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ).
فأيُّ عذرٍ للقَومِ في إقرَارهم هذا اللحنَ وتركِهِ على حاله ، وأيُّ مخرجٍ – لقائلِ هذا أو سَامعيه إذا
لم يتسرعوا إلى تغييره وإنكارِه ، وأخذِ الناسِ برسمِهِ على وجهِ ما أنزلَ علمِه ،. فلولم يدل على
جهلِ القومِ وتخبيطهمِ وإدغالهمِ للدِّينِ ودخول الخللِ والفسادِ في الكتاب ، وذهابِهم عن ضَبطه
وقصدِ قومٍ منهم إلى تحريفهِ سوى ما وَصفناه ، لكانَ كافيا لمن تدبر.

---

(١) هذا الأثر عن عثمان – رضي الله عنه – لم يثبت ، ذكره بصيغة "التمريض القرطبي – في
تفسيره وجعله من كلام المتعسفين المغالين (تفسير القرطبي (٢ : ٢٤٥).

فيقالُ لهم : قد جَمعتم في كلامِكم هذا بين ضُروبٍ من التّخليطِ :
أحدُها : ظنكُم لصحّةِ هذه الروايةِ عن عثمانَ وعائشةَ وقيامِ الحجّةِ بها
وَوُجوبِ القطعِ على أنّهُما قد قَالا ذلك ، ووجوبِ طلبِ المخرجِ لهما منه .
وليست هذه صفة هذا الخبرِ عندَنا.
والوجهُ الآخرُ : توهمُكم أنّ ذلكَ إن صحَ عنهما فإنّه لا عُذرَ لهما ولا
مخرجَ من إقرارِ الخطأ ، وليسَ الأمرُ في ذلكَ على ما توهمتُم.
والوجهُ الثالثُ : قولكمُ : إنَّ القومَ جهِلوا الصواب ، وذهبوا عنهُ معَ
اعترافِكم بأنّهم قد عرَفوا اللّحنَ وذكرُوه ، وهذا جهلٌ منكم وتخليط.

والوجهُ الرابع : دعواكم أنّ القَومَ إنَّما قصدُوا بذلكَ إيقاعَ التَّخليطِ والإلباسِ في كتابِ الله ، معَ اعترافِكم بأنّهم قد نبهوا على اللَّحن ، وذكروه وذكروا مواضعه ، وهذا أيضاً تخليطٌ ظاهر.

والوجهُ الخامس : توهُّمكُم أن هذه المواضِعَ ملحونةٌ لا محالةَ لا وجهَ لجوَازها في اللُّغة ، فليسَ الأمرُ في ذلكَ على ما تقدرون ، ونحن نتكلمُ على فصلٍ ممّا أوردتموه بما يوضّحُ الحق ويكشِفُ تخليطَكم وفسادَ تعلقِكم إن شاءَ الله تعالى.

وأولُ ما نقولُ في ذلك : أنكم قد زعمتُم أنّ عثمانَ وعائشةَ قد اعترفا بأن في كتابِ اللّهِ لحنًا وخطأ ، وأنّه من غلطِ الكاتب ، وأنهما أقرَّا ذلكَ وعَصَيا اللهَ بإقرارِه ، وتركِ تغييرِه ، وإنكاره ، وعصى اللهَ أيضا جميعُ من سمعَ ذلكَ مِن الصَّحابةِ وعرَفهُ فلم ينكِرْه معَ ظهورِ هذا القولِ فيهم وانتشارِه بينَهم .

وليسَ يجوزُ أن يقطع على تخطئةِ الصَّحابةِ وتفسيقهم ونسبتِهم إلى العِصيانِ بقول يُحكى عن بعضهم ويُدَّعى انتشارُهُ في باقِيهم ، يوجبُ ذمَّ قائلهِ وسامعهِ

مع إقرارِه له بخبرٍ وروايةٍ لم تقم بها الحجَّةُ ولا هي مما عُلم صحتها بضرورةٍ أو دليل ، بل يجبُ أن لا يُنسب إلى أدنى المؤمنينَ منزلةً شيءٌ من ذلكَ ، ولا يُقطعُ بهِ عليه ، إلا بخبرٍ تقومُ به الحجَّةُ ويَلزمُ القُلوبَ العلمُ بثبوته ، وبمثلِ هذا بعينهِ أبطَلنا مطاعنَ الخوارجِ على عليٍّ بروايات تَروونها لم تقُم الحجَّةُ بها ، ولا عِلمَ بثبُوتِها لا حاجةَ بنا إلى ذكرِها ، ولو عَلمنا على إضافةِ مثلِ هذا إلى عثمانَ وعائشةَ والقطعِ عليهما بهِ وذمِّهما لأجلهِ بخبرِ الواحدِ ومَن جرى مجراه ، لوجبَ ذمُ سائرِ الصَّحابةِ وقذفِهم بالخطأِ والعِصيانِ والتفريط ، لأنه ليسَ فيهم إلا مَن قد رُويَ عنه أمرٌ لم يثبتْ عليه ، ولم تقُم حجةٌ به ، ولما لم يجب ذلكَ سقطَ ما تعلقتُم به ، إذ كنا لا نعلمُ بثبوتِ هذهِ الروايةِ بضرورةٍ ولا بدليل.

فأمَّا عدمُ علِمنا بصحتها ضَرورة ، فأمرٌ لا شُبهةَ علينا ولا علَيهم فيه .

لأنَّ أحداً لا يسوغُ لهُ دعوى الضرورةِ إلى العِلم بصحَّةِ هذهِ الرواية ، وكيفَ يسُوغُ ذلكَ وهو لو

كانَ مما قَد ظَهر وانتشرَ واستفاضَ وبلغَ حد التّواتر الموجبِ للعلمِ القاطعِ للعذر ، لوجبَ أن نّجدَ أنفسنَا مضطرّةً إلى العلمِ به ، وغيرَ واجدةٍ للسبيلَ إلى دفعه ، أو الشّكَ فيه ، وباضطرارٍ يُعلم من أنفسِنا أنّه لا علمَ فينا بصحّةِ هذه الرّوايةِ ، وأن لِطوارقِ الريبِ والشُكوكِ فيه تسلُّطاً وسبيلاً على قُلوبنا كتسلطِه على ذلكَ في جميعِ ما يُروى لنا ممّا لم تقم بهِ الحجةُ من أخبارِ الآحاد ، ومِن دَفعِنا عن ذلكَ لم يكن عندَنا في حدٍّ من

يجبُ كلامهُ ويحسنُ مناظرتهُ ولا ممن يُرجى الانتفاعُ بمشاجرِته ، ولم تكن الحيلةُ في أمره ، إلا أن يقالَ له : إنّكَ تعلَمُ ضرورةً أنّ هذا الخبرَ لا يوجبُ العلمَ ولا يقطعُ العذر ، ويُعلمُ ضرورةً أنه متكذَّبٌ باطل ، ويُضطرُ إلى أنّه

(٥٣٤/٢)

لم يثبت عن عثمانَ وعائشة ، ولم ينتشَرْ في الصَّحابة فإنه لا فصلَ له في شيء من ذلك ، وإذا كانَ هذا هكذا بطلت دعوى الضّرورة إلى صحة هذهِ الرواية.

لمان قالوا : بدليلٍ نعلمُ صحَّتها وحجّةٍ دون الضّرورة.

قيل لهم : وما ذلكَ الدليلُ والحجة ، أهوَ إجماعُ الأمَّةِ على تصحيح هذهِ الرواية عنهما ، أو توقيفِ اللهِ ورسُولهِ على ذلك ، أو إيجابِ العقلِ لقولهما لذلك ، أم أي شيءٍ هو ، فلا يجدونَ إلى ذكر شيءٍ سبيلاً.

فلو كان هذا الخبرُ سليما مما يدلُّ على اضطرابِه وفسادِه ، ويمكنُ أن يكونَ صحيحا عَن عثمانَ وحالُه ما وصفناه ، لم يجبْ القطعُ به والعملُ عليه .

فكيفَ وفي نقلهِ من الاضطِرابِ ما يوجبُ تركَ الإصغاءِ إليه والعملِ عليه .

وذلكَ أن هذا الخبرَ إنَّما مدارهُ على قتادةَ وعنه يُروى ، وقتادةُ إنما أرسلَهُ عن عثمانَ وتارةً يرويهِ عن يحيى بنِ يَعمُر وهوُ لم يسمعهُ من يحيى بنِ يَعمر .

وإنما سمعَه على ما ذكره من قومٍ من أهل العلمِ عن نصرِ بنِ عاصمٍ الجحْدَري ، ويحيى بن يَعمرَ يرويه عن رجلٍ مجهولٍ مشكوكٍ فيه غير معروفٍ وهو ابنُ فُطيمة أو ابنُ أبي فُطيمة ، ولو كانَ هذا الرجلُ مشهوراً معرُوفا لمَا وقعَ مثلُ هذا الشك في أمرِه.

(٥٣٥/٢)

فروَى أبو بكرِ بنُ مجاهدٍ عن أبي أحمدَ بن محمدِ بنِ موسى قال :
حدثنَا ابنُ أبي سعيدٍ قال : حدَّثنا سليمانُ بنُ خلاد : قال حدثنا شبابةُ قال :
حدَّثنا أبو عمرو بنُ العلاءِ : قالَ حدَّثنا قتادةُ قال : "لما كُتبَ المصحفُ
عُرض على عثمان ، فقالَ : إنَّ فيه لحناً ولتقيمنه العربُ بألسنتِها" .
وروى ابنُ مجاهد عن محمدِ بنِ يحيى عن أبي جعفر المكفوفِ عن شَبَابة بنِ سُوارَ عن أبي عمروِ
بنِ العلاءِ عن قتادة قال : "لما كُتبَ المصحفُ رُفعَ إلى عثمانَ
فنظرَ فيه ، فقالَ : إنَّ فيه لحناً ولتقيمنه العربُ بألسنتِها".
فهذان الخبران إرسالُ قتادةَ عن عثمانَ بهذهِ الرِّواية ، والمرسَلُ في مثِل
هذا غيرُ مقبولٍ لأنّنا لا نعرفُ مَنْ بينَ قتادةَ وعثمان ، ولعلَّنا لو عَرفنا لم يكن
عندَنا وعند الشِّيعةِ ممَّن يُقبلُ خبره ، ويُسكَن إلى قولهِ ، بل لعلّهُ أنْ يكونَ من
الناصبةِ وشيعةِ الجَملِ والمنحرفينَ عن القولِ بالنّصِّ على علي ، ومن هذه
صفتهُ فخبرهُ عند الشِّيعةِ مردود غيرُ مقبول ، وليس لأحدٍ أن يقولَ : إنَّ قتادةَ
لا يُرسلُ إلا عن ثقةٍ عندَه ، لأنّه لا دليلَ على ذلك ، وقد يُرسلُ الثقةُ في
حديثهِ عمَّن إذا سُئل عنه وثَّقة وأحسنَ الثّناء عليه ، ويُرسلُ عمَّن إذا سُئل عنه وصَفَ بالتهمةِ له أو
الكذبِ والتدليس ووضعِ الحديث وأشياءَ إلينا عليه ، فلا حُجةَ مَعنا في أنّ قتادةَ لا يرُسلُ إلاّ عن
ثقة ، وليس لأحدِ أن يقولَ إنه إذا أرسلَ عن غيرِ ثقة عنده فقد ألبسَ ودلس وغَشَّ من روَى له ،
لأنّه لا يُعلم أنّ أهل العلمِ لا يقلِّدون في ذلكَ ، وأنّهم يعلمونَ أنّهم مأمورونَ بالبحثِ

(٥٣٦/٢)

والسُّؤالِ عمَّن أرسلَ عنه والاجتهادِ في الخبرِ المرسَل ، وأنّه لا معتبرَ في
تعرُّفِ حالِ الوَسائطِ بالإرسالِ عنهم ، والسّكتِ عن ذكرِهم ، على أنّ أيضاً
حالَ قتادةَ أنّه لا يُرسل إلاّ عن ثقةٍ عنده ، وقد يكونُ الثّقةُ عنده غيرَ ثقة عندنا ولا عند الشِّيعة ، بل
يكونُ معروفاً عندَنا جميعاً بما يُسقطُ عَدالتهُ ويبطلُ خبرَه وشهادتَه ويعرفهُ غيرُ قتادةَ بما لا يعرفهُ به
قتادة ، ولم يوجب اللهُ علينا تقليدَ قتادةَ في تعديلِ من أرسَلَ عنه ، ومن هو ثقةٌ عندَه ، فإذا كان
ذلكَ كذلكَ بانَ بهذه الجملةِ أنه لا حُجةَ في الأخبار التي أرسَلها قتادةُ أو غيرُه عن عثمانَ في هذا

البابِ ، فهذا هذا.

وأمّا الرِّوايةُ المسندةُ عن قتادةَ في هذا فصِفتُها في الاضطرابِ ما قدَّمنا ذكرَه ، فروى ابنُ مجاهدٍ قالَ : حدَّثنا أحمدُ بنُ عبد الرحمن ، قال : حدَّثنا يزيدُ بنُ سِنان ، قال : حدَّثنا أبو داود ، قالَ : حدَّثنا عمرانُ القطانُ عن قتادةَ عن نصرِ بنِ عاصمٍ عن عبدِ اللّه بنِ فطيمةَ عن يحيى بنِ يعمر ، "قالَ : "قال لي عثمانُ : إن في القرآنِ لحنا تُقيِّمه العربُ بألسِنتها" .

ورَوى ابنُ مجاهد قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ زهير ، قال : حدَّثنا عمرو بنُ مرزوق ، قال : أخبرنا عمرانُ القطانُ عن قتادةَ عن نصرِ بن عاصم عن عبدِ اللّه بن أبي فطيمةَ عن يحيى ابن يعمرٍ قال : "لما عُرضتِ المصاحفُ على عثمانَ ، قال : "إنَّ في مصحِفنا لحنا تقيمهُ العربُ بألسنتها" .

وروى ابنُ مجاهد ، قال : حدَّثني أبو عبد الله

أحمدُ بنُ عبدُوس ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ المخزوميُ ، قال : حدَّثنا أبو داودَ الطيالسيُ ، قال : حدَّثنا عمرانُ القطان عن قتادةَ عن يحيى ابنِ يعمرٍ عن ابن فطيمةَ ، قال : "قال عثمانُ : إن في القرآن لحناً وإن العربَ ستقيمهُ بألسنتها".

وفي هذه الروايات المسندةِ المرفوعةِ ضروبٌ من التخليط ، فمنها أنّ قتادةَ مرةً يروي الخبرَ عن يحيى بنِ يعمرٍ ولا يذكُر نصراً ، ومرةً يروي عن نصرِ بن عاصمٍ عن يحيى ، وتارةً تردُ الروايةُ عنه بأن يحيى بنَ يعمرٍ هو الذي يروي عن ابن أبي فُطيمةَ ، وتارةً يردُ بأن ابنَ فطيمةَ هو الراوي عند يحيى بن يعمر ، وهذا اختلاف وتخليطٌ ظاهر ، وتارةً يقولُ الراوي ابنُ فطيمةَ وآخرُ يقولُ ابنُ أبي فطيمة ، وهذا أوضحُ دليلٍ على الجهالةِ بابن أبي فُطيمةَ هذا وخفاء أمرهِ وخمولِ ذكرِه وحصولِ الشُكوكِ في أمره ، وأنه غيرُ معروفٍ عن أهلِ الضبطِ والنقل ، ولو كانَ معرُوفاً لَزالت عنهم الشُكوكُ في أمرِه ، فمنْ ظن أننا نقطعُ على عثمانَ بصحَّةِ هذهِ الرواية ، وأنه قالَ هذا القولَ وأذاعهُ بمثلِ هذا الخبرِ فقط ، فقدْ ظن بعيداً ، وقد بينا فيما سلَف أنه لو سلَّم جميعَ

ما ذكرناه لم يجب من ناحيةِ القطعِ على عثمانَ بموجبهِ وتصحيحِه عليه ، وإذا كانَ ذلكَ بانَ أنه لا تعلُقَ لأحد على عثمانَ بمثل هذا الخبر مِن كل وَجه.

(٥٣٨/٢)

فصل

وأمَّا رُوِي عن عائشةَ من قولها في أحرفٍ في المصحفِ إنها لحن .

وإنها من غلطِ الكاتب ، فإنهُ أيضاً جاري مجرى الخبرِ المروي عن عثمانَ في هذا الباب ، لأنه من أخبارِ الآحادِ التي لم تقُم الحجَّةُ بها ، ولا سبيلَ إلى العلمِ بصحَّتها لا من ناحيةِ الضرورة ، ولا من جهةِ الدليل ، وكل شيءٍ ثَبتَ أنه من الروايةِ عن عثمانَ من أخبارِ الآحاد ، فإنه بتعيّنه دالٌّ على أن هذهِ الرِّوايةَ من أخبارِ الآحادِ فلا حاجةَ بنا إلى إعادتِه ، ولم يروِ هذا الخبرُ عنها إلاّ عُروةُ بنُ الزُبير وحدَه ، وعروةُ عندنا غيرُ متهمٍ ولا ظنين بل ثقةٌ أمينُ وعدلٌ صدوق ، غير أننا لا نعلمُ ضرورةً ولا استدلالاً صحةَ هذه الروايةِ عن عُروة ، ولا يُقطعُ على أنه رَوَى ذلكَ عن عائشة ، ولا ندري كيفَ حالُ الروايةِ كذلكَ عند عبدِ الله.

ومتى كانَ ذلك كذلكَ لم نُجِز القطعَ على أن عائشةَ حكَمت أن في المصحَفِ حُروفاً ملحونةً أخطأ فيها الكاتبُ والمملي والمجتمعونَ على كَتْبِ المصحفِ وعرضه ، وهُم قوم من جِلَّة الصَّحابة ، وأهل ثقةٍ وأمانةٍ وبراعة .

ولسِنٍ وعِلمٍ وفَهمٍ ثاقبٍ بصحيحِ الكلام والسائغِ الجائزِ منهُ في اللُّغة والملحونُ الفاسدُ الذي لا يحْسُن ولا يسوغ التكلّمُ به ، لأن ذلكَ قذفاً منها لهُم بالتجهيلِ والتخطئة ، والنسبةِ إلى ما يبعدُونَ عنه ، أو بالتُّهمةِ وقِبحِ الطنةِ وقصدِ التمويهِ والإلباسِ في كتاب الله ، وكل ذلك منفي عنهم ، ويجبُ أن يُنفى أيضاً عن عائشةَ قذفُهم بذلك ، لأنها أعلمُ بعدالتِهم وأعرفُ بثاقبِ

(٥٣٩/٢)

أفهامِهم وصحةِ نحائرهم وفصاحتِهم ولسِنِهم ، وأن اللغةَ طِباعُهم ، والكلامَ بها شأنُهم ونشوءَهم وديدَنُهم ، وأنه لا يمكنُ أن يذهبَ عليهم معرفةُ اللحنِ في لغتِهم وهم أفصحُ قومِهم أو مِن أفصَحِهم وأعرفِهم باللسانِ ومواقعِ الخِطابِ ووجوهِ الإعراب ، فمن توهم أننا لا بد أن نُلصقَ بعائشةَ هذهِ الروايةَ ونقطعَ بها عليها ونحقّقها من قِبلِها بمثلِ هذا الخبرِ الذي الله سبحانهُ أعلمُ بحالِ طريقه إلى عروةَ بنِ الزبير ، فقد توهّم علينا العجزَ والتّفريط ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ بطَل أيضاً التّعلُقُ بهذهِ الرّوايةِ على أنّ الذي روى عنها في ذلكَ هو ما رواهُ أبو بكرِ بنِ مجاهدٍ وغيرهُ مِنَ الرواةِ يرفعُونه إلى عُروةَ بنِ الزُّبير.

فَروى ابنُ مجاهد عن يحيى بنِ زيادٍ الفّراء ، قال : حدَّثني أبو معاويةَ الضرير ، وروى أيضاً أنه حدَّثَه فضلٌ الورّاقُ عن خلاد بن خالدٍ عن أبي معاويةَ الضرير ، وروى أنّه حدثه موسى بنُ إسحاقَ عن مِنجاب عن علي بن مسهرٍ عن هشامِ بن عروةَ عن أبيه : "أنّ عائشةَ قالت : في (والمقيمينَ الصّلاة والمؤتونَ الزكاةَ) ، و (وإنّ الذين آمنوا والذينَ هادوا والصابئون) ، (إنَ هذانِ لساحِران) ، أن ذلكَ خطأ من الكَاتبِ ".

وقد بيّنا فيما سلفَ أننا لا نعرفُ كيف الحالُ فيمن دونَ هشامِ بن عروةَ من الرواةِ عندَ الله ، وأنّه لا حُجّةَ فيما هذه سبيلُه منَ الإخبارِ في الأمرِ الذي

يجبُ القطعُ به على الله ، وعلى المرويَ عنه وما يقتضيهِ مِن ذمّة والبراءَةِ منه أوتعظيمهه ووُجوبِ موالاَته ، فوجبَ بذلكَ أنّه لا حجّةَ في هذهِ الرِّوَاية ، على أنّ في الرِّوَايةِ ما يدلُّ على ضعفِ الخبرِ عنها وبُعدِها عن أن تكونَ قالته ، وذهبَ عليها وجهُ الخطأ عنه وذلكَ أنّها ذكَرت ثلاثةَ أحرف : مِنها حرفانِ

صحيحانِ جائزانِ عندَ سائرِ أهلِ العربيّة ، فيها الرفعُ والنصبُ جميعا في لغة قريشٍ وغيرها وهما : قولُه : (والصابئونَ) ، وقولُه : (والمقيمِينَ الصّلاة) .

وسنذكرُ وجهَ جوازِ ذلك وحجَّته إن شاءَ اللّهُ ، فهذهِ جملةٌ تُسقطُ تعلُّقَهم بهذه الروايةِ عن عثمانَ وعائشة.

ثم إنّا نقولُ بعدَ ذلك : فإن صحَّت هذهِ الرِّوايةُ وكانت على ما يدّعون ظاهرةً معلومةً في الصَّحابةِ مشتهرةً فيهم ، فقد بطلَ بذلكَ قولُهم إنَّ الصَّحابةَ جهِلت وحذفت وأثبتَت في المصحفِ ما لا عِلمَ لها بِصوابِه من خطئِه ، لأجلِ أنّ عثمانَ وعائشةَ قد عَرفا اللّحنَ والخطأ وذكَرا ذلكَ عن أنفسهما .

ولو لَم يعرِفاه لمَا ذكراهُ ونبّها عليه ، وكذلكَ سائرُ الصّحابةِ يجبُ أن تكونَ قد عرفتْ هذا اللّحنَ والخَطأ ، إن كانت هذهِ الرِّوايةُ عن عثمانَ وعائشةَ مشهورةٌ فيهم عنهما ، لأجلِ أنهم أهلُ الفصاحةِ واللّسنِ والمعرفةِ بوجوهِ العربيةِ وضُروبِ الخِطابِ والتصويبِ في الكلام ، واللغةُ لغتهم ، وإنما أنزِلَ القرآنُ بلسانِهم وفيهم ، وليسَ يقصرُ الخلقُ الكثيرُ والدهماءُ منهم في الفَصاحةِ والمعرفةِ بلسانِ العربِ والجائزِ فيهِ وغيرِ الجائز ، عن منزلةِ عثمانَ وعائشة ، بل فيهم من قَد قيلَ إنّه أفصحُ منهما وأكثرُ انبساطا وتصرُّفا في معرفةِ اللسانِ والقدرةِ على التكلمِ به ، فإذا شُهِرَ فيهم قولُ عثمانَ وعائشةَ إن في القرآنِ لحناً وإنه من خطأ الكاتب فلم نحفظَ أحداً أنكرَ ذلكَ على عثمانَ وعائشةَ أو عارضَ فيه أو احتج فيه أَوردّه أو قدَح فيه بوجهِ من وجُوهِ الطعن ،

(٢/٥٤١)

عُلمَ بذلكَ أنَّهم لم يُمسكوا عن المعارضةِ في هذا الأمرِ العظيمِ إلا لعلمِهم بصوابِ ما قالَه عثمانُ وعائشةُ ومعرفتُهم بذلك ، ولولا هذا لأنكروا هذا القولَ وردوه ، ولم يكن في موضعِ العادةِ أن لا يقدحَ قادح منهم في هذا القول ، مع اعتقادِهم خطأَ قائلهِ وصحةَ ما نسبهُ إلى الخطا واللّحن ، ولو رَد هذا منُهم رَاد وقدحَ فيه قادح لوجبَ في مستقر العادةِ ظهورُ رده وقدحه .

وأن يُعلمَ في الجملةِ أن ذلكَ أمر قد رُوي كَما رُوِيَ ما هُوَ قدح فيه من قِبلِ عثمانَ وعائشة ، وإذا لم يكن ذلكَ كذلكَ ثبتَ أن هذا القولَ كان مسلَّماً في الصحابة ، وغيرَ مردودٍ إن كان قد ثبتَ صحةُ هذه الروايةِ وظهورِها في الصحابةِ على ما يدعون ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ وجبَ علمُ سائرِ الصّحابةِ والدهماءِ منهم بوقوعِ هذا اللّحنِ والخطأ في المصَحفِ وبانَ بذلكَ جهلُ من

نسبَهم إلى الجهلِ به والذهابِ عن الصواب.
وكذلك هذه الروايةُ إن كانت صحيحةً على ما يدّعون ، فقد ناقضوا في قولهم إن عثمانَ وعائشةَ وكثيراً من الصَّحابةِ قصَدُوا إلى تحريفٍ بالمصحَفِ وتبديلهِ والإلباسِ على الأمَّةِ فيه والغِشِّ لها والإدغالِ في دينها بإثباتِ اللحنِ والخطأ فيه ، لانهما لو قَصدا ذلكَ لكتما ذِكرَ اللحنِ وأعرَضا عنه وتغافَلا عنه ولم يُناديا به وينتها ، وكذلك الباقونَ منهم لو قصدُوا أو بعضُهم غِش مَنْ بَعدهُم والإلباسَ في كتاب اللهِ لناقضوا عائشةَ وعثمانَ وردوا عليهما واحتجوا للحنَ والخطأ وألبسوا ترتيبه ورد قولِ من نبهَ عليه ، حتى يُصوروا الباطلَ بصورةِ الحق ، هذه سبيلُ من قصدَ الإلباسَ والتّمويهَ وكِتمانَ الصوابِ وطيه ونشرَ الباطلِ وإذاعتَه ، والدعاءَ إليه ، فلمَّا أظهرت عائشةُ وعثمانُ هذا القولَ ورضيَ بهِ الباقُون وأقرُّوهُ وصوبُوه وعدَلوا عن القَدحِ فيه والاعتراضِ عليه ،

(٥٤٢/٢)

ثبت أنَّهم جميعا أنصارُ الحقَّ ، وأهلُ الحياطَةِ والحِراسةِ لكتابِ اللهِ والتنبيهِ على الواجبِ لهُ وفيه ، وما يجبُ أن نعتقدَ في صحيحِ ما ثَبتَ فيه ، وغَلطِ من أدخلَ فيه ما ليسَ منه ، وكيفَ ينُسب قوم هذه سبيلُهم إلى التمويهِ وقصدِ الإلباسِ والإدغالِ للذين وأهله ، لولا الغباوَةُ وجهلُ من يعتقدُ ذلكَ فيهم .
ويروي مثلَ هذه الرِّوايةِ عنهم ، وبمواضعِ التخليطِ والمناقضةِ في كلامهِ واحتجاجه ، ونحنُ الآنَ نبيِّنُ وَجهَ التأويلِ في هاتينِ الرِّوايتينِ لو صحتا عن عثمانَ وعائشةَ وما الذي قصَداهُ بذلك ، وأنهما لم يعتقدا أن في القرآن لحناً لا يجوزُ في لُغةٍ منه وعلى كل وجه.
فنقول وبالله التوفيق : إنهُ يمكنُ إن كانت هذه الرِّوايةُ صحيحَةً أن يكونَ عثمانُ لما أرادَ بقوله : "أرى فيه لحناً وستقيمه العربُ بألسنتِها" ، إن فيه لحنا في لغةِ بعضِ العربِ وعلى مذهَب قبيلةٍ منهم لا يتكلمونَ بتلكَ الكلماتِ على الوَجهِ الذي أُثبِتَ في المصحَف ، وأن من لَم يألف الكلامَ بتلكَ الحروفِ على ذلكَ الوجهِ اعتقدَ أنه لحن وأنه لا يُقرأ به ، وأن لسانَه لا ينطلقُ

به ، ولا يمكنُهُ مفارقةُ نشوءِهِ وطبعِه وعادتِه في الكلام ، فأرادَ بقوله إنه لحن عند من اعتقد ذلكَ وصعُبَ عليه التكلُّمُ به ، واستكبرهُ وخفَي عليه وظن لأجلِ ذلكَ أن اللهَ لم ينزلهُ ولم يقل ذلكَ على سبيلِ القطعِ بأنه لحن وأنه غيرُ جائز ، وأراد بقولهِ : لتقيمَنه العربُ بألسِنتها أنه ستقرأ تلكَ الكلماتُ ويَنطقُ بها كل ناطقٍ منهم على الجائزِ في لغتهِ والمألوفِ في طبعهِ وعادته ، فيتكلمُ بهِ قوم على وجهِ ما ثَبتَ في المصحفِ إذا كانَ التكلمُ به على ذلكَ الوَجهِ لسانَهم ، ويتكلمُ به آخرونَ على الوجهِ الشائعِ الجائزِ المألوفِ في لُغته ، لأن اللهَ سبحانهُ أطلقَ القِراءةَ بتلكَ الأحرفِ على هذهِ الوجوهِ المختلفةِ نظراً لعبادهِ وتسهيلاً عليهم وتخفيفا لمحنتهم في التكليف ، ولم يُرِدِ بقولهِ : ولتقيمنه

(٥٤٣/٢)

العربُ بألسنتها ، أنّه ليس فيها متكلم به على وجهِ ما ثَبت في المصحَف .
وأن ذلكَ خطأ غيرُ جائز.
ويمكنُ أيضًا أن يكونَ إنّما قصدَ بقولهِ : إنَّ فيهِ لحناً عندَ مَن توهّم ذلكَ وخفيَ عليهِ وجهُ الصّوابِ في إعرابه على ما ثبتَ رسمُه ، ولم ، يَعرِف الوَجهَ في جوازه ، وأن يكونَ أرادَ بقولهِ : ولتقيمنه العربُ بألسِنتها ، أي لتحتجّنّ العربُ وَلَيُتَيحَنَّ الوجهَ في صحةِ ذلك ، وصوابِ ما ثبتَ في المصحف .
وليبيحَنّ الله تعالى منهم في كلِ عصرٍ وأوانٍ يظهرُ فيه دعوى وقوعِ اللّحنِ فيما يتوهم ويُظن أنّه لحنٌ مَن يُعرِبُ عن صوابِه ، ويحتج بجوازه ، ، ويكشفُ عن وجهِ صحتِه ، وتخطئةِ دعوى الخطأ فيه ، وذلكَ إقامة له ممن صنعَه من العَرب وإفصاح عن معناهُ وصوابِه بلسَانه.
فأمّا أن يكونَ أراد القطعَ على أن فيه لحناً ، لا يسُوغُ بوجه ، وهو مَع ذلكَ مقر له وغيرُ مغيره ، فذلكَ غيرُ جائزٍ ولا بُدَّ من حملِ كلامهِ على مثلِ هذا التأويلِ ونحوه ، لأجلِ قيام الدليلِ القاطعِ على أنه لا لحنَ ولا خطأَ في المصحف ، وأن هذهِ الأحرفَ جائزةٌ حسنة وصوابٌ على ما ثبتَ رسمُها في المصحف بما سنوضّحه ونكشفهُ فيما بعد ، وأنّه لا بدَّ أن تكونَ عائشةُ وعثمانُ من أعرفِ النّاسِ

بجوازِ ذلكَ وصحّتِه ، وأنّهما أفصحُ وأعرفُ بهذا البابِ من سائرِ من بعدَهُما من أهلِ الأعصارِ وجميعِ من يُظَن أنّه يستدركُ عليهما.

ومما يُعتمدُ عليهِ في تأويلِ قولِ عثمانَ : أرى فيه لحنا ، هو أنّ المقصِدَ به ما وُجد فيه من حذفِ الكاتبِ واختصارِه في مواضعَ وزيادةِ أحرفٍ في مواضعَ أخَر ، وأنّ الكاتبَ لو كانَ كتبهَ على مخرجِ اللّفظِ وصورته لكانَ أحق وأولى وأقطعَ للقالةِ وانقى للشُبهةِ عمن ليسَ الكلامُ باللسانِ طبعا له .

وقوله : "لتقتمنه العرب بألسِنتها" ، معناه أنها لا تلتفت إلى المرسومِ المكتوبِ الذي

وضعَ للدلالة فقط ، وأنّها تتكلّمُ بهِ على مقتضى اللغةِ والوجهِ الذي أنزِلَ عليه من مخرجِ اللّفظِ وصورته.

فمِن هذهِ الحروفِ والكلماتِ ، ما كتبَ في المصحفِ مِنَ الصلاةِ والزكاةِ والحياةِ بالواو دون الألف ، وكانَ الأولى أن تكتبَ الصلاةُ والزكاةُ والحياةُ على مخرجِ اللَفظِ ومطابقتِه ، وكذلكَ إبراهيمُ وإسماعيلُ وإسحاقُ وصالحُ والرحمنُ وأمثالُ هذه الأسماءِ التي تُسقطُ الألفُ منها وهي ثابتة في اللفظِ والمخرج ، ونحوُ إلحاقِهم في آخرِ الكلمةِ مِن قالُوا وقامُوا وكانوا وأمثالُ ذلكَ ألفا ، والألفُ غيرُ ثابتةٍ ولا بينةٍ في اللفظ ، فرأى عثمانُ كتابةَ هذهِ بالكلماتِ أو الأسماءِ ورسمِها على مطابقةِ اللَفظِ ومخرجهِ أولى وأحقّ ، وأن المتكلمَ إنْ تكلّم بها وتلاها على حدّ ما رُسمت في المصحفِ كان مُخطئاً لاحِنا خارجا عن لغةِ العربِ وعادِتها ، ومتكلّما بغيرِ لِسَانها ، غيرَ أنّه عرفَ هو وكل ، أحدٍ مَن كتَبَ المصحفَ وغيرهم من أهلِ العلمِ باللُّغةِ أنّ العربَ لا تلفِظ بالصلاةِ والزكاةِ والحياةِ بالواو وتُسقطُ الألفَ ، ولا تحذفُ الألفَ في لفظِها بالرحمنِ وسليمانَ وإسماعيل وإسحاقَ وصالحَ ونحو ذلك ، ولا تأتي بالف في قامُوا وقالُوا وكانُوا وأمثالِ ذلك ، وأنها لا تتكلمُ بذلكَ ، إلا على مُقتَضى اللّفظِ ووضعِ اللغةِ لشهرةِ ذلكَ وحصولِ العلمِ به ، وتعذُرِ النطقِ به على ما رسُمَ في المصحف ، فلذلكَ قال : "ولتقيمنّهُ العربُ بألسِنتها" ، أي

أنها تنطق به على واجبه ولا تشك في ذلك ، لأجلِ أن الرسمَ في الخط بخلافه.

ومما يدلُ على صحةِ هذا : التأويل ، و أنَّه المقصو بما صَدرَ عن عثمان .

ما رواهُ ، أبو عبيد عن حجاج بنِ هارونَ بنِ موسى عن الزُبيرِ بنِ حُريثٍ عن عكرمةَ قال : – "لما كتبت المصاحِف عُرضت على عثمانَ فوَجدَ حروفا من

اللَّحنِ ، فقال : لا تُغيروها فإن العربَ ستغيرُها ، أو قالَ : ستغيرُ بها بألسِنتها.

أو كانَ الكاتبُ من ثقيفٍ والمملي من هُذيلٍ لم تُؤخذ فيهِ هذهِ الحروف.

وإنما قصدَ بذلكَ واللهُ أعلم ، أن ثقيفاً كانت أبصرَ بالهِجاءِ وأشد تمسُكا في الكتابةِ بمخارجِ الألفاظِ وأعلمَ بذلك ، وأن هُذيلاً تُظهرُ الهَمزَ في ألفاظِها وتكثِرُ استعمالَها في مواضعَ لا تستعملهُ قريش ، والهمزةُ إذا بانَت وظهرَت في لفظِ المملي سَمعها الكاتبُ وصورها على مخرجِ اللَّفظِ ، وكانَ القاريءُ لذلكَ الرَّسمِ مخيراً بينَ أن يسلُكَ طريقةَ قريشٍ فَيُلَيِّنَ ويُسقطَ الهمز ، وبينَ أن يهمرِ على لُغةِ هُذيل ، ومتى لم يُحمل قولهُ هذا على ما ذكرنَاه لم يكن لذِكرِ ثقيفٍ وهُذيلٍ معنىً يُعرفُ وتقفُ عليه ، ولذلِكَ قال عثمانُ : "لا يُملِيَن مَصاحِفنَا ولا يكتبها إلا غِلمانُ قريشٍ وثقيف ، ولم يذكر هُذيلاً ، لأنه لم يكن يرى الهمزةَ في جميعَ المواضعِ التي تستعملُ هذيل فيها الهمزةَ.

وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ثبتَ أن اللحنَ الذي أرادهَ عثمانُ هو غلطُ الكاتبِ وتركهُ مُراعاةِ مَخرجِ اللَفظِ وحذفهِ في موضعِ ما هو ثابث في اللفظ .

وزيادتِه في موضعِ ما ليسَ فيه ، ولم يقْصِدْ بذلكَ أن فيه لحنا لا يجوزُ التكلمُ به ، لأنه كانَ والصحابةُ والكتَبةُ للمصحَفِ وزيدُ بنُ ثابتٍ أجل قدراً وأفصحَ لسانا وأثبتَ معرِفةً وفهما باللغةِ من أن يكتُبوا فيه لحنا ، ويَذْهبُ ذلكَ على الجماعةِ سِوى عثمانَ وعائشة ، ولو قَصَد عثمانُ بذكرِ اللحنِ هذهِ الحُروفَ الأربعةَ التي يُدَّعى أنَّها لحن ، لم يجُزْ أن يعدِلَ عن تغييرِها ومحوِها وإثباتِها

على الواجبِ الصحيح مع قلتها ونزاردها ، وأنه لا كُلفةَ عليه ولا على الكتَبةِ وكلِ مَن عندهُ نسخةَ في تغييرها ورسمِها على الصواب ، فلا عُذرَ لهم في ذلك.

(٢/٥٤٦)

فوجبَ أنّه إنما أرادَ بذكرِ اللحنِ الهِجاءَ الذي رُسِمَ على غيرِ مُطابقةِ اللفظِ ومِنهاجه ، وأنه لمَّا رأى ذلكَ قد اتسعَ وكثرُ في المُصحف كثرةً يطول تتبعها ، ويحتاجُ معها إلى إبطالِ النُّسخةِ التي رُفعتْ إليه ، واستئنافِ غيرها .

إلزامَ الكَتَبةِ في ذلكَ وسائِر من عِندهُ نسخةٌ منه كُلفةً ومشقةً شديدة ، وعَلم أن ذلكَ يصعبُ على أهلِ الذكاءِ والفِطنةِ الذين نَصَّبَهم لكتبةِ المصحفِ وعَرضه ، لأنهم لم يعتادوا الكتابةَ إلا على ذلكَ الوجه ، وأن أيديَهم لا تجري إلا به ، أو خافَ نفورَهم مِنْ ذلك ، وتنكُرَهُم لهُ ونسبتَهم إلى ميلٍ عليهم وقدح فيهم ، وخشيَ حصولَ قالةٍ وتَفرقِ الكلمةِ فأبقاهُ على ما رُفع إليه من لحنِ الهجاء ، وقال : إن العربَ ستقيمهُ بألسنتِها ، لموضعِ شُهرةِ تلكَ الألفاظ ، وعلمه وعلم الناس بأن العرَبَ لا تتكلمُ بها أبداً على ما قيلت ورُسمت في الخط ، وإذا كانَ ذلكَ بانَ صحةُ ما قلناهُ وبطلانُ ما قَدَّروه.

فإن قالوا : على هذا الجوابِ فقد صرتُم إلى أنّه قد وقعَ في خط المصحفِ ورسمهِ خطأ ، وما ليسَ بصواب ، وما كان غيرُه أولى منه ، وأنّ القومَ أجازوا ذلكَ وأمضوه وسوّغوه ، وذلكَ إجماعٌ منهم على خطأ ، وإقرار بما ليسَ بصواب.

يقالُ لهم : لا يجبُ ما قلُتم ، لأجلِ أن اللهَ إنما أوجبَ على القُراءِ والحفظةِ أن يقرؤُوا القرآنَ ويُؤَدُوهُ على منهاجٍ محدود ، وسبيلِ ما أنزلَ عليه ، وأن لا يُجاوزوا ذلكَ ولا يُؤَخرِوا منه مقدماً ولا يقدموا مؤخراً ، ولا يزيدوا فيه حَرفا ولا يُنقصوا منه شيئا ، ولا يأتونَ به على المعنى والتعريبِ دونَ لفظِ التنزيلِ على ما بيّناهُ فيما سلف ، ولم يأخذ على كَتبةِ القرآنِ وحفاظ المصاحفِ رسما بعينِه دونَ غيرِه أوجبَهُ عليهم وحظرَ ما عداه ، لأن ذلكَ لا يجبُ لو كانَ واجبا إلا بالسمعِ والتوقيف ، وليسَ في نص الكِتابِ ولا في

مضمونهِ ولحنِه أن رسمَ القرآنِ وخطه لا يجوزُ إلا على وجهٍ مخصوصٍ وحد
محدود ، ولا يجوزُ تجاوُزه إلى غيره ، ولا في نص السُّنَّةِ أيضا ما يُوجبُ
ذلكَ ويدلُّ عليه ، ولا هُو مما أجمعت عليهِ الأمة ، ولا دلتْ عليه المقاييسُ
الشّرعية ، بل السُّنَّةُ قد دلت على جوازِ كَتبهِ بأي رسمٍ سَهلٍ وسَنحَ للكاتب ، لأن رسولَ اللهِ صلى
اللّهُ عليهِ كان يأمرُ برسمِه وإثباتهِ على ما بيناهُ سالفا ، ولا يأخذُ أحداً بخطٍ محدودٍ ورسم محصورٍ
ولا يسألهُم عن ذلكَ ، ولا يُحفظ
عنه فيه حرف واحد ، ولأجلِ ذلكَ اختلفت خُطوطُ المصاحف ، وكانَ منهم
من يكتبُ الكلِمةَ على مطابقةِ مخرجِ اللفظ ، ومنهم من يحذفُ أو يزيدُ مما
يَعلمُ أنه أولى في القياسِ بمطابقتهِ وسياقهِ ومخرجه ، غير أنه يستجيزُ ذلك
لعلمهِ بأنه اصطلاح وأنّ الناسَ لا يخفى عليهم ، ولأجلِ هذا بعنيه جاز أن
يُكتبَ بالحروفِ الكوفيةِ والخط الأول ، وأن يَجعل اللامَ على صورةِ الكافِ
وأن يُعَوجَ الألِفات ، وأن يكتُبَ أيضاً على غيرِ هذهِ الوجوه ، وساغَ أن يكتبَ الكاتبُ المصحَفَ
على الخط والهجاءِ القديمين ، وجازَ أن يَكْتبَ بالهجاءِ
والخطوطِ المُحدَثة ، وجازَ أن يكتُبَ بينَ ذلك.
وإذا عُلمَ وثبتَ أن خطوطَ المصاحفِ وكثيراً من حروفِها مختلفة متغايرةُ
الصورة ، وأن النّاسَ قد أجازوا ذلكَ أجمعَ ولم يُنكرْ أحد منهم على غيرهِ
مخالفةً لرسمِه وصورةِ خطه ، بل أجازُوا أن يكتبَ كل واحدٍ بما هو عادتهُ
واشتُهر عنده ، وما هو أسهلُ وأولى من غيرِ تأثيمٍ ولا تناكرٍ لذلك ، عُلمَ
أنه لم يُوجد على الناسِ في ذلكَ حد محدود محصور ، كما أخِذ عليهم في
القراءةِ والأداء ، والسببُ في ذلكَ أن الخطوطَ إنما هيَ علاماتٌ ورسوم
تجري مجرى الإشاراتِ والعقودِ والرموز وكل شيءٍ يدلُّ على اللفظِ وينبَي
عنه ، وإذا دكَ الرسمُ على الكلمةِ وطريقها والوجهِ الذي يجبُ التكلُّمُ عليه

بها ، وجبَ صحتُه وصوابُ الكاتبِ له على أي صورةٍ كان وأي سبيلٍ كَتب ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ بطلَ ما توهموه.

وفي الجُملةِ فإن كل من ادّعى أنه قد ألزَمَ الناسَ وأخذَ عليهم في كَتبِ المصحَفِ رَسماً محصوراً وصُورةً محدودةً لا يجوزُ العدولُ عنها إلى غيرِها . لزِمه إقامةُ الحجَّةِ وإيرادُ السمعِ الدالِ على ذلكَ وأنى لهُ به ، وإن عارضوا بمثلِ هذا في قراءةِ القرآنِ على إيرادٍ معناهُ أي لفظٍ كان وعلى أي سبيلٍ تسنحَ وبوجه ، وقد بينا من قبلُ الحجَّةَ على فسادِ ذلكَ بغيرِ طريقٍ فأغنى عن إعادته.

فأما قولُ عائشةَ في تلكَ الحروفِ إنها من غلَطِ الكاتب ، فقد قُلنا فيه أنه أيضا من أخبارِ الآحادِ التي لا حجَّةَ فيها ، وأنه لا يسوغُ لذي دينٍ أن يقطعَ على أن عائشةَ لحَّنتِ الصَّحابةَ وخطأتِ الكَتَبة ، ومحلُّهم من الفصاحةِ والعلمِ بالعربيةِ محلُّهم بمثلِ هذه الرِّواية ، على أن فيها ما يدّلُ على بطلانِ الخبرِ عنها ، لأنها خطأت الكاتبَ في جميعِ هذه الحروفِ ومنها ثلاثةٌ جائزة سائغة عند سائرِ أهلِ العربيةِ وواحد ليس هوَ من لُغةِ قريش ، وهو قولُه : "إن هذانِ لَساحِران " ، يُذكرُ أنه لغة بالحارث بنِ كعب ، فلو كانت خطأت الكاتبَ في هذا الحرفِ فقط لخروجِه عن لغةِ قريش ، لكانَ الأمرُ أقرب ، فأما أن تخطئَهُ فيما لا خلافَ في جوازِه في كل لغة ، وإن كانَ غيرُ ذلكَ الوجهِ أشهرَ وأظهر فإنها بعيدة فيه لبراعتِها وفصاحتِها وكونها من العلماءِ باللِّسانِ ووجوه الخطابِ والإعراب.

(٥٤٩/٢)

والأشبهَ فيما يُروى عنها وعن غيرها من الصَّحابة في هذا البابِ إن صح وسلِمَ مسندهُ وطريقه ، أن يكونوا قالوا : إن الوجهَ الأشهرَ الظاهرَ المعروفَ المألوفَ في هذهِ الحروفِ غيرُ ما جاءَ به المصحفُ وورِدَ به التنزيل ، وإنَّ استعمالَه على ذلك الوجهِ غامض قليل ، أو غلط عند كثيرٍ من الناس ، ولحن عند من لا يعرفُ الوجهَ فيه ونحو هذا الكلامِ فلم يَضبطْ ذلكَ الرواةُ عنهم .

ولم يسمعوا علته ولم يوردوه على وجهِه ، إمّا لسهوٍ لَحِقَهم أو لذهابِهم عن سماعِ تمامِ الكلام ، أو لاقتصارِهم على شاهدِ الحالِ وإذكارِهم بذلك من كانَ سمعَ هذا الكلامَ من عائشةَ وعثمان ، فأمَّا أن يقطعَ عثمانُ وعائشةُ على أن في القرآنِ لحنا وغلطا وقعَ من الكَتبةِ فذلكَ باطل لما بينَاه سالفا.

فأمَّا قولهُ تعالى : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) ، فإنه يجوزُ قراءتهُ على موافقةِ خط المصحفِ الذي نقلتهُ الجماعةُ وقامت به الحجَّة ، ويجوزُ أيضاً قراءتهُ بمخالفةِ خط المصحفِ وأن يُتلَى : "إنَّ هذينِ لساحران ".

فأمّا ما يدلُّ على صحة قراءتهِ على موافقة خط المصحفِ فنقلُ جماعةِ الأمّةِ الذين ببعضِهم تقومُ الحجّةُ على أن القرآنَ منزل على وجهِ موافقةِ المصحف ، وأنه يجوزُ أن يُقرأ : "إن هذان لساحرانِ " ، وأنّ ما تضمنه المصحفُ مِن هذا الحرفِ وغيرهِ صحيح سليم من الخطأ ، فلا وجهَ لإنكارِ ذلكَ وتخطئةِ القاريءِ بهِ مع النّقلِ والإجماعِ الذي وصفناه ، وقد قالَ قائلونَ من جلَّةِ أهلِ النحو : إن إثباتَ الألفِ في الرّفعِ والنّصبِ والخفضِ في هذانِ هو الأصح وهو القياس ، قالوا : لأنّ الألفَ في ذلكَ تَتبعُ فتحةَ ما قبلها كما أن الواوَ في مسلمونَ تابعة لضمة ما قبلها ، والياءَ في مسلمين تابعة للكسرةِ ما قبلها ، قالوا وغيرهُم من سائرِ الناسِ والرواة : وهذه اللغةُ هي لغةُ

بالحارثِ بن كعب ، وأنهم يقولون : مررتُ برجلان ، وقبضتُ منهُ دِرهمان .

وجلستُ بينَ يداه ، وركبتُ بغلاه ، وأنشدوا في ذلك :

تزودَ منا بينَ أذنَاهُ ضربةً ... دعَتْهُ إلى هابي الترابِ عقيمُ

يعني موضعا كثير التراب.

وأنشدوا فيه :

فأطرقَ إطراقَ الشُجاع ولو يَرى ... مساعاً لناباهُ الشُجاع لصَمَما

وأنشدوا أيضاً قولَ الآخر :

شالوا علاهُن فشُل عِلاها ... وأشد مستاحقت حقواها

وقال الآخر :

أيُّ قلوصٍ راكبٍ تراها ... طارقا عِلاهن قطر عِلاها

وإذا كانَ الأمرُ في جوازِ هذا الحرف ، وتكلمِ أهلِ اللغةِ من فُصَحاءِ العربِ واحتجاجِ قومٍ له وقولهم إنه الأصل ، وإنه أقيسُ على ما وصفناه .

ووجدناه مكتوبا في المصحفِ على ذلك ، وجدنا نقلَه متواتِراً قد قامت به الحجّة ، وعلِمنا أن الصَّحابةَ والفصحاءَ الذينَ كتبوا المصحفَ معَ أمانتِهم وفضلِ عِلمِهم وشدةِ احتياطهم وصحةِ قرائحهمِ وأذهانهم ، وقُرْبِ عهدهم بالوحي ، وكونِ القرآنِ مُنْزلاً عليهم ، وثاقبِ معرفتهم بتصرفِ الكلامِ ووجوهِ الإعراب ، لم يكتبوا ذلكَ في المصحفِ إلا عن علم واتباعِ سنةٍ وموافقةٍ لتوقيفٍ على جوازِ ذلكَ وصحته ، وجبَ القطعُ على صحةِ قراءةِ هذهِ الحروفِ على موافقةِ خط المصحفِ وتوثيقه ، لأن نقل خطّ المصحفِ وشهادةِ الجماعةِ

(٢/٥٥١)

بصحتهِ وسلامته ، وأنه لا خطأَ فيه ، أحدُ الأدلةِ على صحةِ الخط والتلاوةِ .

وعلى موافقته ، فَوَجبَ بذلكَ جوازُ هذا الحرفِ وصحته ، وتجهيلُ من أنكَره واستبعدهُ واستوحشَ مِن قراءَته على هذا الوجه.

فإن كانَ مخالِفاً للُغةِ قريش ، وكانت قريشٌ لا تكادُ تتكلمُ به على هذا الوجه ، فأما وجهُ جوازِ قراءِته بخلافِ خط المصحف ، وأن يُقرأ : (إن هذينَ لساحرانِ " ، فهو : إن الأمَّة قد اتفقت على جوازِ ذلكَ وتركِ تخطئةِ من قرأهُ بخلافِ خط المصحف ، والعدولِ عن تضليلهِ وتأثيمه ، وأن ذلكَ هو لغةٌ قريشٍ مع اتفاقِها على أن القرآنَ منزَلٌ بلُغةِ قريش.

وإذا كانَ ذلكَ كذلك ، وكان هذا الحرفُ في لُغةِ قريشٍ فيتكلم به على خط المصحف ، وجبَ أن يكونَ مُنزلا أيضا على مخالفةِ خط المصحف .

وأن يكونَ القاريءُ به على مخالفةِ خط المصحفِ مصححاً مصيبا إذا كانَ ذلكَ هُوَ لُغةُ قريش ، كما أن القاريءَ لَهُ بخلافِ لُغتهم مصحح لنقلِ الجماعةِ لذلكَ وشهادَتِهم بصحَّةِ خط المصحف ، وأنه منزل على ما ثبتَ فيه ، وأن

الأشهرَ الواضحَ هو المعروفُ في لُغةِ قريشٍ وأكثرِ العرب ، وهو المعروفُ الذي لا يُشك فيه ، يوجبُ جوازَ القرائتينِ وتصحيحِهما استدلالا بما ثبتَ من خط المصحف ، وتركَ التأثيمِ والتضليلِ في ذلك ، ولذلكَ استجازَ كثير من السلفِ أن يقرؤوا : "إنَ هذينِ لساحرانِ" .

وروِيَ ذلكَ عن عائشةَ وعن عبدِ اللهِ ابن الزُبير ، والحسنِ البصري وسعيد بن جبير وإبراهيمَ النّخعيّ ، وقرأ بهِ جماعة من قراءِ الأمصار ، منهم : أبو عَمرو بنُ العَلاء ، وعاصئم الجُحدُري ، وعيسى بنُ عِمران ، وأبانُ بنُ تَغلب ، ومسلَمةُ بنُ محارب .

وهذا أشهرُ وأظهرُ عند أهلِ النّقلِ من أن يُحتاجَ فيه إلى إطالةٍ وإكثار ، حتى إن في الناسِ مَن يقولُ : لا يجوزُ قراءتُه ، إلا على مخالفةِ خط المصحف ، وقد عُلمَ أن

(٥٥٢/٢)

هذهِ الطبقةَ لا تقرأ بما تعلمُ أنه مخالِف للتَّنزِيل ، وأن الأمَّةَ لا تتركُ تأثيمهم وتضليلهم مع عِلمهم بأنَّهم قد قَرؤوا وأقرأوا الناسَ بخلاف المنزّل ، وبما لا يجوزُ ويسوغ ، وإذا كان ذلك كذلكَ ثبتَ بهذهِ الجُملةِ جوازُ قراءةِ هذا الحرفِ على الوجهَين واللحنينِ جميعآ.

وقد كانَ عمرُ بن الخطاب رضيَ اللّهُ عنه يختارُ أن لا يقرَأ النّاسُ إلا بلُغة قريش ، وروى الناسُ عنه أيضًا : أنّه سَمعَ رجلاً يقرأ هذا الحرفَ مِن يُوسُف : {لَيَسْجُنُنَّهُ (عتَّى) حِينٍ} ، فقالَ لهُ عُمر : من أقرأك هذا .

قال : ابنُ مُسعود ، قال عمرُ : (لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين) ، ثمَّ كتبَ إلى ابنِ مسعود : سلام عليك ، أمَا بعدُ فإنّ اللّهَ أنزلَ هذا القرآنَ فجعلَه قرآناً عربياً مُبينا ، وأنزله بلُغةِ هذا الحيِّ مِن قريش ، فإذا أتاكَ كتابي هذا فأقرِيءِ النّاسَ بلُغةِ هذا الحيِّ مِن قُريش ، ولا تُقرئهُم بلُغةِ هُذَيل ".

فهذا عمرُ يختارُ أن لا يقرَأ النّاسُ إلاّ بموافقةِ لُغةِ قريش ، وليسَ هذا القولُ مِن عُمر ، ومِن كلِّ من روُىَ عنه إنكاراً لأن يقرأ الناسُ بغيرِ لغةِ قريشٍ إذا كان مُنزَّلاً بلُغةِ قريش ، وبوجهٍ يخالفُ لغَتهم ، وكانت الحجّةُ قد قامتْ بذلك ، ولكنهُ اختيار منهم لملازمة لغةِ قريشٍ ، لأنها هِيَ الأظهرُ المعروفة .

والناسُ لها آلفَ ، والألسُن بها أجرى ، والقلوبُ لها أوعى ، وليسَ يمنعُ ذلكَ من أن يُنزله اللهُ سبحانهُ بخلافِ الوجهِ الأظهر ، كما أنزلَه على الوجهِ الأظهرِ المعروف " وقد ينظمُ الشاعرُ قصيدةً ويُنشيءُ الخطيب خطبة ، ويعملُ المترسِّلُ رسالة ، فيُعربُ كل واحدٍ منهم بكلمةٍ في قصيدَته وخُطبتِه فيكونُ ذلكَ سائغاً

(٢/٥٥٣)

جائزاً ، غيرَ أنه مما يقلُ استعمالُه ومعرفةُ الناسِ بجوازه ، ويكونُ الأظهرُ الأشهرُ غيرُه ، وكذلكَ يسوغُ أن يُنزَّلَ الله الكلمةَ بقراءتينِ إحداهُما أظهرُ وأشهر ، ولا ننكرُ معَ ذلكَ أن يكونَ الرسولُ قد أقرأ في أكثرِ أيامه في آخرِ عُمره ، وآخرِ عَرضةٍ عَرض القرآنَ فيها بالوجهِ الذي يخالفُ خط المصحف .

ليبيِّنَ لهم أنّه منزَل على ذلكَ الوجه ، وليستفيضَ ويظهرَ عنه ، وأن يكونَ كثرُ الناسِ قد قرأوا على عصرهِ وبعدِه بموافقةِ خطِّ المصحفِ للذي هو الأقل في الاستعمال ، ولم يلتفتوا إلى أن ذلكَ ليسَ بمعروفٍ في لُغةِ قريش ، لأن الغَرضَ في ذلكَ القراءةُ بالجائز ، وما كثُرَ استعمالُه وأن يؤثروا القرَاءةَ على آخرِ ما وقعَ عليه العرض ، وإن كانَ غيرهُ شائعا جائزاً ، وإذا كانَ ذلكَ كذلك ثبتَ بما وصفناهُ جوازُ القرائتَين جميعا وأن الكَلمةَ منزلة على الوجهَينِ جَميعا.

وأما قولهُ تعالى : (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) ، فقد اختُلفت في وجهِ القراءَةِ بالصابرين .

فقالَ بعضُهم : هو نصب على المدح ، والعرَبُ تنصِبُ على الذم والمدح ، كأنهم – زعموا – قَرنوا قراءةَ المدحِ بمدح مجددٍ غيرِ متبعٍ لأولِ الكلام ، وقال بعضُهم : إنما نصبَ الصابرينَ لأنه أراد : (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ)

لأن الباساءَ الفقر ، وكأنهُ قالَ : وءاتى الفقراء ، والضراء : البلاءُ في البَدنِ من المرضِ والزمانة ، وكأنَّه قالَ : وآتى المالَ الصابرينَ من الفقراءِ وأصحابَ البلاء الصابرين على فقرِهم وبلائهم الذينَ لا يسألونَ ولا يُلحُّون ، وجَعلَ المُوفينَ وُسطاءَ بينَ المعطينَ والصابرينَ نسَقا على مَن آمنَ باللهِ وهذا بين غير متعسَّف ولا مستبعد ، والقراءُ جميعا على نصبِ الصابرينَ إلا عاصم الجُحدري ،

فإنه كانَ يَرفعُ الحرفَ الذي قرأ به ، وينصبُه إذا كتَبهُ كراهيةَ مخالفةِ خط المصحفِ الذي هو الإمام.

فأمَّا قولهُ تعالى : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)، فقد ذُكر فيه وجوه .

فقالَ قوم : أرادَ به يؤمنونَ بما أنزِلَ إليكَ وإلى المقيمينَ الصلاة .

وقالَ آخرونَ : أرادَ يؤمنونَ بما أُنزِل مِن قبلِكَ ومِن قبلِ المقيمنَ الصلاةَ .

قالوا : وكانَ الكِسائي يردهُ إلى يؤمنونَ بما أنزلَ إليكَ ويؤمنونَ بالمقيمينَ الصلاة ، واعتبروهُ بقولهِ في موضعٍ آخر : (وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ).

وقال خلق من أهلِ العرَبيةِ هو نصب على المدح ، لأن العربَ تنصِب على المدح ، وتفرِدُ الممدوحَ وتعطِفُ عن ردهِ إلى ما قبلَه ، وقالَ أبو عبيدةَ وجلة من أهلِ العلمِ بالعربية : هو نصب على تطاولِ الكلامِ بالسبقِ وهم يستعملونَ ذلكَ في الكلامِ إذا طالَ أو تكررَ الوصفُ الذي يمدحونَ به أو يذمون ، يتحرَّجونَ من الرفعِ إلى النصب ، ومِنَ النصبِ إلى الرفع ، ورُبما فَعلوا ذلكَ وإن لم يتطاول الكلامُ أيضاً ولم يُنكروا الوصفَ والذمَ والمدح .

ويعملون في ذلكَ على القَصدِ والنيةِ في اتباعِ الكلامِ بعضَه بعضا ، ورُبما أضمروا شيئا ينصِبون به أو يرفعُون ، نحوِ ما قدمنا عنهم من أنَّه أرادَ يؤمنونَ بما أنزِلَ إليك ، وإلى المقيمنَ الصلاة ، أو أنه أرادَ يؤمنونَ بما أنزِلَ من قَبلكِ ومنْ قبلِ المقيمينَ الصلاةِ ونحوِ ذلك ، وأنشدوا في جوازِ رفعِ ذلكَ ونصبهِ على تطاوُلِ الكلامِ وتكُررِ الوصفِ والمدحِ قولَ الشاعر :

لا يبعُدن قومي الذين هم سُمُ العُداة وآفةُ الجُزرِ

النازِلينَ بكلِ معتركٍ والطيبونَ معاقدَ الأزُرِ

وأنشدَ في ذلكَ أيضا :

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ سيدهم ... إلاّ نُميراً أطاعت أمرَ غاويها

الطاعِنينَ ولما يطعنوا أحداً ... والقائلونَ لمن دار تُخَيلها

وقد اتفقُوا على جوازِ إسناد ذلكَ على الوجهَينِ جميعا :

أحدها : أن يقولوُا النّازلينَ والطّاعِنينَ منصوب ، ثمَّ يقُولوا والطيبون

والقائلون فيرفعون ، أو أن يقوُلوا النّازِلون والطاعِنون فيرفعون ، ثمَّ يقوُلوا

والطيبين أو القائلين فينصبون ، ويُعمِلون الكلامَ في الإعرابِ على النية وإتباعِ

الكلامِ بعضَه بعضا ، وقد قالوا : إنَّ رفعَ مثلِ هذا ونصبه عند تطاولِ الكلامِ

شائعٌ جائز ، وإذا كان ذلكَ كذلكَ وجبَ القولُ بصحّةِ هذهِ القراءةِ وصوابِها وغلطِ من زعَم أنّها

ملحونة.

فأمّا قولهُ تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ).

فقد قيلَ فيه أيضًا : إنّه رد على موضعِ إنَّ الذينَ آمنوا ، قالوا : وموضعُه رفع ، لأنّ إنَّ ها هنا مبتدأ

لا تحذِف في الكلامِ معنى أخواتِها ، لأنك تقولُ : زيد

قائم ، ثمَّ تقولُ : إن زيدا قائم فلا يكونُ بينَ إدخالِ إن واطراحِها فرق في

المعنى ، وكذلكَ نقولُ زيد قائم ، ثمَّ نقولُ : لعل زيداً قائم ، فيحدُثُ في

الكلامِ معنى الشك ، ونقولُ : زيد قائم ، ثمَّ نقول : ليتَ زيداً قائم ، فُتحدِث

ليتَ معنى التمني ، ويَدلُّ على هذا أنّهم يقولون : إن عبدَ اللهِ قائم وزيد .

فيرفعُ زيداً ، لأنكَ قُلت : عبدُ اللهِ قائم وزيد ، وتقولُ : لعل عبدَ اللهِ قائم

وزيداً ، فتنصبُ معَ لعل وترفعُ من أن لما أحدثته لعل من معنى الشك ، ولأن

إن لم تُحدِث فيه شيئا ، وكانَ الكِسسائي يجيزُ : إن عبدَ أللّهِ وزيد قائمان ، وإن عبدَ اللهِ وزيداً

قائم ، وإن عبدَ اللهِ وزيد قائم ، والبصريونَ يجيزُونَ ذلكَ

ويحتجونَ بقو له : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)

ويُنشدون في ذلك :

فمن يَكُ أمسى بالمدينةِ دارهُ ... فإني وقيَّارٌ بها لغريبُ

وهذه جمل تنبىءُ عن صحةِ هذا الحرف ، وبطلانِ دعوى كونه ملحوناً.
قالوا : ومما وردَ أيضاً ملحوناً خطأ لا يجوزُ ما أثبتوه في مصحَفهم من
قوله في المنافقين : (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ).
وموضعُه نصب وإنَّما هو فأكونَ بإثبات الواو لا غيرَ ذلك.
فإنه يقال لهم : ليسَ الأمرُ على ما قدرتم ، بل الوَجهانِ جميعاً جائزانِ
سائغان ، وقد قَرأ السلفُ الآية على الوَجهين ، فقرأ بعضُهم : " وأكنْ " مجزوما ، وقرأ منهم :
"فأكونَ " منصوبا بإثباتِ الواو ، ولكل مِن ذلكَ وَجه ، وقد اشتُهر عنهم قراءةُ الوَجهينِ جميعاَ ،
فقرأ أبيٌّ وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ وسالم مولى أبي حُذيفة : "وأكونَ " بإثباتِ الواو ، وروى ابنُ مجاهد
عن أحمدٍ بنِ الحسنِ. قال : حدثَنا الحسنُ بن عَرفةَ قال : حدَّثنا شُجاعُ بنُ أبي نصرٍ عن عيسى
بنِ عمرَ الثقفى : "أن أبي بنَ كعبٍ وعبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ وسالما مولى أبي حُذيفةَ كانوا يقرأون
"فأصدقَ وأكونَ " .
وروى أيضاً ابنُ مجاهدٍ عن شُجاعٍ بنِ أبي نصرٍ عن حمزةَ الزياتِ عن الأعمش عن أصحابِ عبدِ
اللهِ بن مسعود الذي

قرأ عليهمُ الأعمشُ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ أنه كان يقرأ : "فأصدقَ وأكون " ، وهذه القِراءةُ هيَ
قِراءةُ ابنِ مُحيصٍ وأبي عَمرو بنِ العلاءِ وعيسى بن عمرَ
الثّقفيّ ، وكل هذهِ الأخبارِ والروايات ، وعملُ القراءِ بذلكَ وتجويزهم له .
أوضحُ دليلٍ على جوازِ القِراءةِ بهذا الوَجه ، أعني النصبَ لجوازِها بالجزم .
لأن مثلَ هذا الحذفِ المثبَتِ في المصحَفِ على خلافِ الوَجهِ الأشهرِ الظاهرِ
يُحركُ دواعيَ القومِ وهمَمهم عن البحثِ عنه ، والسؤال عما لأجلِه ثبتَ في
الإمامِ بخلافِ الوجهِ الأظهر ، وكيفَ سبيلُه والمخرجُ عنه ، وكيفَ هو في
قراءةِ عبدِ اللهِ وأبى وغيرهما من القرّاءِ المشهورين المنتصبينَ لإقراء القرآن .
ولا يجوزُ في مستقرِّ العادةِ وما رُكِّبت عليه الطباعُ إهمالُ الأمّةِ لذلك .
وذهابُ أهلِ القرآنِ عن البحثِ عن ذلك ، والسؤالِ عن قِراءةٍ في حَرْفِ كلِّ
مشهورٍ بالقراءة ، ومعروفٍ بالأخذِ عنه ، ولو كشفَ لهمُ البحثُ والسؤالُ عن أنه مقروءاً في كلِّ

حرفٍ وعندَ كلِّ قارئٍ على وجهٍ واحدٍ لا يسوغ غيره ، لتوفرت همُمهم ودواعيِهم على نقلِ ذلكَ عن كافتهم ، واشتهارهِ ولارتفعَ
الخِلاف فيه ، ولم يخفَ عليهم إجماعُ القرّاءِ عليه والمُضيّ على ذلكَ الخلفُ بعدَهم والمتبعونَ لهم.
ولما لم يكن ذلكَ كذلكَ وكانت القِراءةُ بالنصب ، وإثباتُ القرّاءِ ظاهر مِنهم ومشهور عَنهم ، وكانت مقروءَةً ومأخوذاً بها عند جماعةٍ من الأئمّة والخَلفِ الصالح ، ثبت بذلكَ إشهارُ القرائتينِ جميعا ، وأن الحرفَ مقروء على الوجهين ، وأن القوم قد وقفوا على أن الحرفَ منزَّل على الوجهينِ جميعاً .
فإن السنة قاضية بذلك فهذهِ جملة تكشفُ عن جوازَ القراءتينِ على الوجهين جميعا ، وأن القومَ قد وقفوا على أنّ الحرفَ متزل على الوجهين جميعا وصحّتها ، وغلطِ من زعمَ أنّه لا يجوزُ قراءةُ الحرفِ بالنّصب ، وإثباتِ الواو.

(٥٥٨/٢)

فأما وجهُ جوازِ القراءةِ بالجزمِ وحذفِ الواوِ وهيَ الأكثرُ والموافِقةُ لخط المصحف ، فهو أنه عطف بـ أكنُ على موضعِ الفاءِ من فأصدق ، فيجعلُ حكمهُما مردوداً إلى ما يجبُ لأصدق من الإعراب لو لم تَدخِلِ الفاء في الكلام ، فلما دخلَت الفاءُ عمِلت في نصبِ أصدق ، وبقيت وأكن على حكمها قبلَ دخول الفاء ، لأنها عَطف على الفعلِ المجزوم.
وأمّا جوازُ القِراءةِ بالنصب ، وإثباتِ الواوِ فهو بين ظاهر ، لأنه عطف على الفعلِ المنصوبِ الذي هو التصدق ، وموضعهُ نصب ، وقد قالَ أهلُ العِلمِ بالعربية : إن القراءةَ بإثباتِ الواوِ لا تخالفُ خط المصحف ، قالوا :
لأن الواوَ إنَّما حُذفت من الكتابِ اختصاراً ، وحكوا : أن في بعِض المصاحِفِ : {(فَقُلاَ) لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا} ، قاف ، لام ، ألِف ، بغيرِ واو ، وقالُوا : وهذا
لا يكونُ وإن أثبِتَ كذلكَ وحذفت الواوُ من فقولا إلا على أن يُنطقَ بالواو .
وإن كانَت محذوفة ، وإن حُذفت من الكتابِ على وجهِ الاختصار ، وهذا أيضا ليس ببعيد ، ويجبُ أن يكونوا إنما أثبتوا الواوَ في كل موضعٍ ذكرَ فيه

أكون ، لأنه لا يجوزُ أن يُقرأ إلا بالنّصبِ وإثباتِ الواو ، وأثبِتَ في هذا الموضع أكنُ بحذفِ الواو ، وخُص بذلكَ لأجلِ جوازِ قراءَته مجزوما ومنصوبَاً ، فأثبِتَ على أحدِ الوجهينِ الجائزينِ وهو الأخْصرُ لحذف الواو .

وإن كانت الحجَّةُ قائمةً لجوازِ قراءتهِ بالنصبِ وإثباتِ الواو لا يخالفُ خط المصحفِ الذي حُذف منه الواو ، وعلى سبيل الاختصار ، وإن لم تكُن القصة كذلك ، وقد ذكرنا وجهَ جوازِ النصبِ وقيامَ الحجّةِ به وشهرَته وثبوته عن السلف ، وأخذِهم وكثير مِن الخلفِ به.

وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ صحَّ ما قلناه ، وبطلَ قولُ من منعَ جوازَ قراءةِ هذا الحرفِ بغيرِ الجزم ، وبطلان قول من ادّعى كونَ الجزم في القراءةِ ملحونا.

(٥٥٩/٢)

فإن قالوا : إذا أجزتم قراءةَ هذا الحرفِ بالجزمِ والنصب ، وأجزتم أيضا قراءةَ قوله : (إنَ هذان لساحران) ، تارة كذلكَ وتارةَ : "إنَ هذين لساحرانِ" " ، فألا أجزتُم أيضا قراءةَ قوله : (والمقيمينَ الصلاة) ، بالرفع ، وأن يَقرأوا :

إ والمقيمونَ الصلاة " ، وكذلكَ فألاَ أجزتُم قراءةَ قولهِ : "والصابئونُ " بالنصب ، وأن يَقرأوا : "والصابئينَ " منصوباً ، وإن كانَ ذلكَ مخالفا لخط المصحَفِ ، كما صنَعتم ذلكَ في "أصدقَ وأكن " ، و "إنَّ هذين لساحران " ، وإن خالفت القراءة خط المصحفِ حيثُ تكونوا قد أعطيتمُ القِياسَ حقّه ومضيتم مع موجبه.

يقالُ لهم : لا يجبُ ما قلتم لأجلِ أننا قد بيَّنَّا جوازَ قراءةِ الحرفينِ الأولَين على الوجهينِ جميعاً ، وبينا أن قوماً من السلف ، وخلقاً من الخَلفِ قرأوا بذلك ، فاشتُهر عنهم وقامت الحجَّةُ به من غيرِ تناكرٍ ولا ترافع ، وأوضحنا ذلكَ بما يُغني عن رده ، فوجبَ تجويزُ الوجهينِ جميعاً في "أصّدقَ وأكنُ " .

وفي "إنَّ هذين لساحرانِ" ، ولم يُنقل عن أحدٍ من السّلف ، ولا قامت الحُجّةُ بأنّ أحداً منهم قرأ : "والمقيمينَ الصلاةَ" بالرفع ، "والصّابئينَ بالنصب " ، وهو إذا قُرئ كذلك مخالف لخط المصحف ، وإذ قُرئ على موافقة خط المصحفِ فقدْ قُرئ بوجهٍ صحيحٍ جائز ، وقد بينا صحته وسلامته لغيرِ وجه ، فلا يُسوغ لأحدٍ تركُ قراءتِهما

على موافقةِ خط المصحفِ الذي قد نتفقُ أنه قد أنزل كذلك ، وقُرىء بهِ إلى مخالفةِ الخط في المصحفِ الذي لا يُؤمن معَه أن
يكونَ اللّهُ سبحانهُ ما أنزله على ذلكَ الوجه ، وإن كانَ جائزاً سَائغا ، وقد
أوضَحنا فيما سلفَ أن القِراءةَ تُثبت تارةً جوازَ ما بِخطِّ المصحَفِ ونقلهِ
والشهادةِ بصحّته ، وتثبتُ تارةً بالنقلِ عن السلفِ وظهورِ القراءةِ للحرفِ بينهم ، وإن خالفَ خط المصحف ، فوجب لأجلِ هذه الجملةِ جوازُ قراءة ما قلناه على الوجهين جميعا ، ولم يَجز قراءةُ : "والمقيمينَ الصلاةَ" : "الصابئُونَ

(٢/٥٦٠)

بخلافِ خطّ المصحف ، وعلى ما لا نعلمُ أن اللهَ سبحانهُ أنزلهَ عليه ، وإن
كان سائغا ظاهراً وكانَ هوَ الأشهرَ في اللّغةِ العربية ، لأنه قد يجوزُ أن "يتركَ
الحرفُ والحرفان على خلافِ الوجهِ الأظهر الأشهرِ على ما بيَّنَّاه من قبلُ إذا
كان لإنزالهِ على خلافِ ذلكَ في اللغةِ توجُّهاَ صحيحا ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ بطلَ ما سألوا عنه وطالبوا به.
فأمَّا ما يُروى عن عاصمٍ الجُحدريَّ مِن أنه كان إذا قَرأ : "والصابئونَ "
قرأهُ بالرفع ، وإذا كتبهُ كتبهُ منصوبا كراهيةَ مخالفةِ خط المصحف ، فإنه إن
ثبتَ عنه رِواية لِذلكَ عن السّلفِ وجبَ إجازةُ قراءتهِ على الوجهين ، وإن لم
يكنْ عندهُ في ذلكَ رواية وكانَ مِن رأيهِ واجتهادهِ وظنهِ أن ذلك من
اللّحن ، فإنه خطأ منه مردود ، لأننا قد بينا جوازَ ذلك ووجهَ ما يجوزُ أن
يُضمر فيه فلا وجهَ لمخالفته إن لم تكن هناكَ رواية مشهورة عن الصَّحابةِ
الذين همُ السلفُ في جوازِ قِراءةِ هذا على خلافِ خط المصحفِ وهذه جملة
تكشفُ عن بطلانِ جميعِ ما يتوهمونه في هذا البابِ من دخولِ الخللِ والغلطِ
في نقلِ القرآنِ وجمعهِ وإثباتِه.
واعلموا رحمكمُ اللّهُ. أنّ ضبطَ السلفِ والخَلفِ لهذهِ الأحرفِ اليسيرةِ
المعدودةِ وخوضهم فيها ، واختلافِهم في وُجوهِ قواءتِها ، وما ذُكر عن بعضهم : أنّها ملحونة على تأويلِ ما قلناه ، أو : أنّها من غلطِ الكاتب ، وقولُ بعضهم : إنه لا يجوزُ قراءةُ شيءٍ منها على

مخالفةِ خط المصحَف ، وقولُ آخرين : يجوزُ ذلك ، وقولُ بعضِهم : يجوزُ قراءةُ بعضها على مخالفةِ خط المصحفِ وعلى موافقته ، ولا يجوزُ قراءةُ بعضها على مخالفةٍ خط المصحف ، وحمل بعصهم نفسَه على أن يَقرأ بعضَها على مخالفةٍ خط المصحف ، فإذا كتبَ كتبه على موافقةِ خط المصحفِ كراهِيةَ مخالفةِ الإمامِ وكلامِ الناسِ في هذا الباب.

(٥٦١/٢)

وتخريجِ الوُجوه وتقديرِ الحرفِ وإظهارِ الأسبابِ الذي يخرجُ بها الكلامُ عن أن يكونَ لحنا إلى غيرِ ذلكَ مما ذُكر في هذا الباب من أدل الأمورِ على صحةِ نقلِ القرآنِ وضبطه ، وشهرةِ أمرِهِ فيهم وظهورِ نقلهِ بينهم وإحاطتِهم بعلمه ومعرفتهم بما ثبتَ منه وإدراكهم بعلمِ جميعهِ وبمعرفةِ نظمهِ وترتيبه . وكمالهِ وسلامته ، لأن العادةَ موضوعة على أن القومَ الذين لم يُهملوا الكلامَ في هذه الأحرفِ اليسيرة ، والبحثَ عنها وتطلبُ الوجوه لها ، والكشفَ عن معانيها والكلامَ في قراءتها وإثباتها ، لا يجوز أن يذهبوا عن معرفة قرآنٍ قد حذف ونقص ، وعن علم قرآن زيدَ وبُدل وغير واختل عن نظمه وسننه . وأزيلَ عن نظامه وترتيبه ، بل موجَبُ العادة فيهم أنهم لو لحق كتابَهم اليسيرُ من ذلك ، لعَظُمَ خوضُهم واستدراكُهم له وتمادِيهم وتجادُلُهم فيه ، وإذكارُ بعضهم لبعضٍ موضعَ الغلط والإهمال ، ولتفاقَم الأمرُ في ذلك وظهرَ وانتشرَ وكثر الحديث به والقول فيه ، وظهر ظهوراً تعلمه العذراء في خِدرها فضلاً عن قُراء القرآن ، وأصحاب السنن والآثار ، ونَقَلة الحديث والأخبار ، ولكانت عنايتهم بذلك واشتغالهم بالخوض فيه من أكثر شأنهم وأفشى شيءٍ فيهم ، ولما لم يكن الأمر فيما يدعونه من تغيير القرآن ونقصانه وزيادته ومخالفة ترتيبه ، وتقديم مؤخره وتأخير مقدمه ، على ما ذكرنا وجبَ بهذه الجملة بطلانُ جميع ما يدعون من هذا الباب ، وثبتَ بما وصفناه أن الله سبحانه قد عصمَ الأمةَ من ذهابها عن حفظ كتاب ربها ، ونفى ذلك عنها ، وحفظ عليها ولها ما استحفظها من كلامه ، ورعا لها ما استرعاها من القيام بحفظ كتابه ، وجمع لها ما ضَمِنَ جمعه ، وحرسه من أن يأتيه الباطلُ من بين يديه ، أو من خلفه على ما أخبر سبحانه بذلك في نص كتابه ، وعلى لسان نبيه ورسوله.

فهذا من الحجج القاهرة والأدلة الباهرة على بطلان قول من ادّعى دخول الخلل والفساد على القرآن ، وكيف يجوز في وضع العادة أن يذهب من القرآن مثل سورة البقرة في المقدار ولا يبقى منها إلا آيات ، وأضعاف ما في أيدينا من سورة الأحزاب ، على قوم ضبطوا هذه الأحرفَ وتكلموا فيها بما وصفناه وخاضوا فيها الخوضَ الذي قدمناه ، وأن توهم ذلك عليهم من التفريط الشديد والجهل العظيم والعناد الدال على إلحاد صاحبه وتلاعُبه .

نعوذ باللّه من الحيرة والضلال ونرغبُ إليه في التوفيق والسداد.

فإن قال قائل : قد زعمتم أن هذه الأحرف مثبتة في المصحف ومقروءة على خلاف الوجه الأظهر في اللغة ، وعلى ما يظنه من قَصُر علمه أنها ملحونة فاسدة ، وأن الأشهر في اللغة غير ما أثبت عليه ، فخبرونا لم أثبتها القوم كذلك ، فإن كانوا إنما أثبتوها على خلاف الوجه المألوف الأشهر لأنهم بذلك أمروا وعليه وقفوا فلم أمرهم الله بذلك وأنزله على خلاف الوجه الأظهر وعدلَ سبحانه إلى الأمر فكتبه على الوجه الموهم للخطأ وما يدعو إلى الالتباس والشبهة ، وما وجه الحكمة والصواب في ذلك .

يقال له : أما إطباق الجماعة على كتابة هذه الحروف على خلاف الوجه الأظهر الأشهر فهو أصح دليل على أنهم مأمورون بذلك وموقفون عليه ومأخذون به ، وأنه لولا إلزامهم ذلك وجواز القراءة ببعضها مع إطلاق القراءة بغيره رحمة ، وتضييقه القراءة ببعضها على وجه ما ثبت ، وموافقة خط المصحف ، لكتبوه على الوجه الأظهر الأشهر لا سيّما وليس في ذلك ما يتعلق باختلاف منفعة أو دفع مضرة ، أو يعود بإثبات إمامة وتأثيل محل ورئاسة وتفضيل قوم ، وبنقص آخرين ولا يضر بهم إثباته على الوجه الأشهر

في باب دنيا ولا دين ، وإثباته له على ما أثبتوه ، إذا كانت الحال على ما وصفناه من أدل الأمور على أنهم – مأمورون بذلك ومخبَّرون بصحَّته وجوازه.

فأمّا وجهُ الحكمة من أمْرهم بذلك وتوقيفهم عليه ، فإننا قد بيّنا في غير موضع من الكلام في الأصول أن حكمة الباري سبحانه لا تثبت له إلا من جهة فعله وتعبده ، وأنه لا يشرع ويأمر وينهى ويخفف المحنة تارة ، ويغلظها أخرى لعلةٍ وباعثٍ وخاطرٍ ومحرّك ، وأسبابٍ تدعوه إلى ما شرع ويبعثه على ما تعبد ، وكشفنا ذلك بغير وجه ، وأقربُ ما يقال في هذا أنّه إنما أنزله سبحانه كذلك وأمرهم بإثباته على هذا الوجه ، وإن كان السلف يعرفون وجه الصواب فيه ، والمخرج تغليظا لمحنة الخلف وتشديداً لها ولتعمِلَ آراءَها

وأفكارها ، وتكثرَ نَظرها واستخراجَها فيما بيَّن صواب هذه الأحرف وتخرجَها عن اللحن والخطأ ، وينقصونَ تصحيح ما يؤديهم النظر والاستخراجُ ومعرفة لطيف ما يحتج به لصحة هذه الأحرف على من خالفهم من الملحدين ، وقدح في كتابهم وعلى سلفٍ من الزائغين والمنحرفين ، فيكون ذلك ذريعةً إلى إجزال ثوابهم وسبيلاً ووصله تفضلهم وإعظامهم وألاحتجاج على أهل الجهل والإهمال والتقصير بهم ، والأمر بالرجوع إلى بيانهم والمصير

إلى برهانهم ، ولو أنزل تعالى جميع كتابه بالأحرف الظاهرة وبما يستوي في معرفته الخاصة والعامة لبطلت هذه الفضلية وزالت المؤونة ، كما أنه لو أنزل جميع كتابه محكما بينا غير مشكل ولا مجملٍ ولا محتملٍ للتأويل ولا مما يحتاج في معرفة معناه إلى برهان ودليل لخفت المحنة وزالت المؤونة

وبطلت فضيلة العالم على الجاهل ، والمجتهد الناظر على المهمل المقصر .

وبطل معنى ما قصده تعالى بقوله : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) ، ولم يكن هذا التعظيم لشأن أهل العلم ، والتفخيم والإشادة

بذكرهم ، والنص على تفضيلهم معنى ، فهذا وجه من الصواب والحكمة بين مع تسليم القول بالأصلح ، وأن اللّه سبحانه لم يامر بذلك ويشرعه إلا لعلةٍ ووجه من وجوه المصالح والحكمة.

وقد يمكن أيضاً أن يكون تعالى إنما أنزل هذه على هذا الوجه ، وأمر
بإثباتها كذلك ليبعث سلف الأمة وخلفها على حفظ كتابه وتأمل ألفاظه
وتبحر معانيه ، وإمعان النظر في وجوهه ومبانيه وطرق إعرابه ، والفحص عن
باقي ألفاظه ، وهل في الكتاب ما يجري مجرى هذه الحروف ويشاكلها أم
لا ، فيصيروا بذلك إلى ملازمة دراسته وكثرة تصفحه ، وتعرف حال ألفاظه
وحروفه وشدة ضبطه وتكرار الفكر فيه ، والاعتبار لألفاظه ومعانيه والاحتجاج لما طعن فيه والتنبيه
على وجه المخرج منه ، ويكون هذا أدعى الأمور لهم إلى حفظه وحراسته والإحاطة به ، وإطالة
الفكرة فيه ، والتتبع له ، والتوقيف عند كل شيء منه ، ورد بعضه إلى بعض ، واعتبار اللفظ بمثله ،
وقياسه على نظيره ، ومعرفة السبب الذي خولف ببعضه حكم مثله ، وجعل مباينا لما من سبيله أن
يكون كهو وجاري مجراه ، حتى يكونون في كل عصر وزمان وحين من الأحيان على مثل هذه
الحال من دراسته وتحفظه وتأمل جميعه وتتبُّعه والاحتجاج له ، والاجتهادِ في الدفاع عنه ، ودفع
كيدِ القادحين في تنزيله والملحدين في تأويله ، ولو أخلاهم سبحانه من أحرفٍ منه غريبة وألفاظٍ
شاذةٍ ووجوهٍ غير مألوفة عند كثيرٍ منهم ، يحتاج منهم فيها إلى طلب الوجه
والمخرج ، لعدل القوم عن الدرس والتحفظ والبحث والتأمل ، وثقلت عليهم مؤونة الاحتجاج ،
وتكلف النظر والاستدلال ، ولعوّلوا على أنه كله ظاهر جلي ومألوف معروف ، وأن الحليم العليم
سبحانه منزله ، ومحمداً صلى اللّه عليه مؤديه ومتحمله ، والأمة المتلقية حفاظه وكتبته ، وأن ذلك
أجمع يغني

(٥٦٥/٢)

عن الفكرة والحفظ وكثرة الدرس والتأمل ، فيصير بهم الحال إلى قلة الدرس
له ، والقيام به ، والإنكار على من قبلهم ، والعمل على حكم منزله وصدق
رسوله وفصاحة أمته ، وكل ذلك أسباب تدعو إلى التقصير والإهمال ، وترك
حياطة القرآن ودراسته ووجود الطاعن والملحد سبيلاً إلى القدح في القرآن .
والتوهين لأمره والتمكين من الزيادة فيه ، والنقصان منه.
فلما أراد اللّه تعالى حياطتَه وحراستَه وتحصينه وجمعه ، والحفظ له على
أمة نبيه ، حرك خوطرهم ، وجمع هممهم ودواعيهم على حفظه وتأمله من

ملازمة دراسته والتفكر والتأمل لوجوه إعرابه ، بما أنزل فيه من هذه الوجوه العربية والأحرف الشاذة القليلة في الاستعمال ، وهذا أيضاً وجه من وجوه الحكمة والصواب يُنبي عن صحة ما قلناه ، وفساد ما دانوا به وتوهموه وبالله التأييد.

(٥٦٦/٢)

بابُ ذكرِ مطاعنهم في صحةِ القرآن ونظمِه من جهة اللغة

ووصف شبهٍ لهم تجمعُ ضروباً من مطاعنِهم على التنزيل والكشف عن إبطالها

قالوا : ومما يدلُ على نقصان القرآن ، وتغيير نظمه وزيادة الكلمةِ منه في غير موضِعها ، والعدول بها عن مكانها الذي هو أولى بها ، ودخول الخلل والغلط على جامعيه – فإن الصحيح المرسوم على ما أنزل ورتب عند الإمام وشيعته القائمين لله بالحق فيه والذابين عنه – وجودنا فيه الكلام الذي ليس له تمام ولا متناسب في اللفظ ، ولا في المعنى ، ووجودنا فيه كثيراً من الكلام المنقطع المنبتر الذي لا يقتضي صلته بتمامه ، وإيراد جواب له حتى يكون تاما مفيداً ، ووجودنا الاستثناءات منه وارد في غير مواضعها ، ومبطلة مناقضة لما قبلها ، وما هي استثناء منه.

وعلمنا بأنه قد أحيل القول في كثير منه ، ووصف الشيء فيه بغير صفته ونُسبَ إلى ما ليس منه في شيء ، نحو قوله تعالى : (قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا (١٦) .

والقوارير لا تكون من فضة أبداً ، وقوله : (لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ (٣٣) .

والحجارة لا تكون من طين ، ووجدنا أيضا

(٥٦٧/٢)

المصحف الذي في أيديكم منطويا على وصف الهادي الباري تعالى بغير صفته نحو قوله : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ (١٤٧).

موضوعة للشك وهو مستحيل في صفته .

وقوله : (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (١٧) .
وهذا لفظ استخبار واستفهام ، وهو ممتنع على علام الغيوب .
وقوله : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ).
وذلك يقتضي أن خلقَ بعض الأشياءِ أصعبُ وأشق عليه من غيره الأهون
منه ، وهو موجبٌ لأن يكون ممن يناله الوصبُ والتعب ، يتعالى عن ذلك.
ووجدنا فيه أخباراً متنافية متناقضة نحو قوله : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا) ، بعد إخباره في أول القصة
بأنه خلق الأرض قبل السماء .
وقوله في آية أخرى : (أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا (٢٧) رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا (٢٨) وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا (٢٩) وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا (٣٠).
يريد بعد خلق السماء وبنائها ، وذلك خلف وتناقضٌ من القول.
ووجدناه أيضاً منطويا على ما لا معنى له ، وعلى كنايات عن قوم لا
وجه لترك ذكرهم وإظهار أسمائهم ، نحو قوله : (لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا (٢٨) .
وأمثال هذا مما سنذكر في كل فصل منه جملة مقنعة إن شاء الله.
قالوا : وقد عُلم أن هذا الاختلاف والتخليط واللّحنَ والتناقضَ والتكرارَ
للقصة بعينها على وجه يقتضي العي واللكنة والإطالة بما لا معنى له ، لا
يجوز أن يكون وارداً من عند العليم الحكيم ، فوجب أنه من تحريف جامعي
المصحف وغلطهم ، أو إلباسهم وعنادهم ، وإدغالهم (١) للدين وأهله
وإدخالهم فيه ما ليس منه.

---

(١) أي : إفسادهم ، انظر "مختار الصحاح" مادة (دغ ل).

واعلموا – رحمكم الله – قبلَ الكلام عليهم أن هذه المطاعنَ بأسرِها
مطاعن الملحدينَ في كتاب الله تعالى ، وقد سبقوا إلى ذكرها والاحتجاج بها
وزادوا على قدر ما تذكره الرافضة من هذه الأبواب ، لأنها إنما تذكر قليلاً

من كثير من كلام الملحدين في هذا الباب ، ومن هذه الفصول التي أحتج بها الملحدون ما تودعه الرافضةُ كتبها ، وتحتج به على تخليطِ السلفِ في كتاب الله ، وتغييرهم له ، وفيما تورده في نفس المناظرة والدعوةِ إلى ضلالتهم على وجه التمويه على المستضعفينَ ممن يدعونَه أو يناظرونَه ، وربما أجهدوا أنفسَهم عند قوله للعامة الغوغاء مِن أتباعهم : إنَّ هذا المصحفَ مصحفُ عثمان ، وأنه مغيّر مبدّل ومزيد فيه ومنقوص منه ومتواضَع على تحريفه .

وقصدَ التخليطِ فيه في إيراد جميع شُبه الملحدينَ ومطاعنهم على كتابِ الله .

وإن كانوا عالمينَ بفسادِه ووجهِ المخرَج منه ، وجواز استعماله في اللغة قصدا منهم إلى الإلباس وتشكيك من اشتركوه في صحة كتاب الله .

والاستعانة بما يوردونه عليه ، ضمنَ شبه الملحدين على ما يحاولونه من استجابة الناس إلى ذم السلف ، تركَ العملِ على مصحفِ عثمان ، وتعلق قلوبِ سامعِ شُبههم بالقرآن الصحيح الذي عند الإمام علمه ، وليس على أحد له أدنى فضل ومِسْكة ومطالبة شبهةٍ فيما يتعلقون به.

ونحن نذكر في كل ما تعلقوا به جملة بينة على ما وراءها ، ونفتح طريقَ العلم بصحَّة ما طعنوا فيه وتوهمهم وعنادهم فيما صاروا إليه على سبيل الإشارة به والتلويح ، وإننا إن قصدنا لاستيفاء الكلامِ في جميع هذه الفصولِ والأبواب ، احتجنا أن نبسطه ونتقَصَّاه في دسوس أوراقٍ وخرجنا بذلك

(٢/٥٦٩)

عن غرض الكتاب ، ونحن نرجو إغناء من نصح نفسه وهُدي لرشده بقدر ما نذكره واستقلاله به عن أمثاله ، وما هو بمعناه وما توفيقنا إلا بالله وهو المستعان.

قالوا : ومما يدل على تغيير القوم لكتاب الله تعالى ونقصانِهم منه ما في مصحف عثمان من قوله عزَّ وجل : (لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ (١١٣).

فذكر أمة واحدة ولم يذكر أخرى ، وسواءٌ. – تأتي للمعادلة بين شيئين ، يستويان ويتفاضلان ،

ومتى ذُكرَ أحدَهما ولم يذكر الأخرى كان الكلام ناقصا ، مبتراً غير مفيد ، قالوا : ومن هذه أيضاً قوله : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ (١٠).

وينبغي أن يقال : ولولا فضل الله عليكم ورحمته لنالكم كذى وكذى أو

لأصابكم بكذى ونحوه ، وإلا لم يكن الكلام تاما.

قالوا : وفيه أيضا قوله : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى) ، ولم يقل لكان هذا القرآن أو مثل هذا القرآن ونحو

ذلك مما تتم به الفائدة ، ومن هذا أيضا قوله ، (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا) ، ولم يذكر ضد هذا ، ولا بد من ذكره ضده وخلافه .

لأنك تقول أم مَن هو مصدقٌ لك ومنقادٌ لأمرك كمن هو مخالفٌ عليك

ومكذب لك ، ومتى لم يذكر نقيض الموصوف الأول أخلت ، وتبتر الكلام.

قالوا : فوجبَ أن يكون هذا أجمع وأمثاله يقتضي من ناحية وضع اللغة .

ومُقتضى الخطابِ أن يكونَ القرآنُ المرسومُ في مصحفِ عثمانَ مغيراً ناقصا .

يقال لهم : لا يجبُ شيءٌ مما ظننتم ، لأن سائر ما تعلقتم به وادعيتم الإحالة

فيه معروف مستعملٌ في اللغة ، وقد تكلم فيه أربابها.

وقالوا : إنه باب حذف الجواب المقدر في الكلام على وجه الاختصار والاقتصارِ على شاهد الحال ،

ومفهوم الخطاب ، فأما قوله : (لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ) إلى

آخر الآية ، والمراد وأمة أخرى ليست كذلك فحذف الجواب على وجه

الاختصار.

وأمَّا قوله : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) ، فإنّما المراد والله أعلمُ لعذّبكم بذنوبكم أو أخذكم بها ، ونحو ذلك الحذف أيضًا على الاختصار ، وكذلك المقصد بقوله : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى) ، لكان هذا القرآن أو مثل هذا القرآن ونحوه ، فحذف اقتصاراً على العلم بالمراد به.

فأما قوله تعالى : (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا) ، فالمراد به والله

أعلم كمن هو بضد هذه الصفة وتاركٌ لهذه القربة وهذا الاجتهاد ، فحذف
اقتصاراً على ما ذكره بعد ذلك من قوله : (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) ، وقد ورد مثل هذا في اللغة والشعر كثير من ذلك.
قال الشاعر :
عصيتُ إليها القلبَ إني لأمرِها ... سميع فما أدري أرشدٌ طِلابُها
أراد : فما أدري أرشد طِلابُها ، أم غيّ ، فحذف ذِكرَ الغيّ.
وقال آخر :
فأقسمُ لو أنَّا يا رسولُ سواك ... ولكن لم نجد لك مدفعا
أراد به : ردَدناه أو حجبناه ، فحذف ذكر الرد والحجاب.
وقال آخر :
أراك فلا أدري أهمٌ هممتُه ... وذو الهم يوما خاشع متضائلُ

(٢/٥٧١)

أراد أهم هممته أو شيء غيره فحذف ذكر غير الهم ، وهذا كثير من أن
ومثل هذا ما يتعلّقون به قوله عز وجل : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١).
ثم وصفَ المؤمنين ثم قال : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ (٥)
، ولم يذكر الشيء الذي شتهه بإخراج الله له من بيته بالحق ، وكما أنّه يدخلُ في الكلام لتشبيه الشيءِ بغيره ، وذلك أن اللّه تعالى شبه إخراجَه من بيتِه مع كراهةِ قوم من المؤمنين لذلك بتنفيله عليه السلام يوم بدر لسلبِ القاتل ، وجعلِه لمن أتى بأسيرٍ كذى وكذى ، وإنما فعل ذلك لقلة المسلمين يومئذ وكراهةِ كثير منهم القتال ، وكره قوم منهم أن يكون لكل من قتلَ قتيلاً سلبُه ، فقال اللّه لهم : قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ، أي يضعُها حيث شاء ، (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) ، أي فرقوها بينكم على ما أمر الله ثم قال : ((كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ) ، أي أنهم كرهوا ذلك كما كرهوا إخراجَك يوم أخرجتَ من بيتك ، فحذفَ وجعلَ ما تقدم في أول السورة جوابا لهذا الكلام ، واقتصر على دلالة الكلام عليه .

ومثلُ هذا قولُ الشاعر :

فلا تدفنوني إنَّ دَفْني مُحرَّمٌ ... عليكم ولكن خامري أمّ عامر

يقول : لا تَدفِنوني ، ولكن دَعوني للتي يقال لها إذا صيدت : خامري أم عامر يقصدُ الضّبع لتأكلني ، فحذف ولكن دَعوني ، للعلم باقتضاء الخطاب له.

(٥٧٢/٢)

قالوا : ومن هذا الباب أيضا قوله تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) ، ولم يأتِ بالشيء الذي جعل الجنّة مثلاً له ، وهذا يتقضي فساد

الكلام وخلوّه من فائدة ، واستعماله على غير ما يجب وذلك ينفي أن يكون من عند الحليم العليم.

يقال لهم : ليس الأمر في ذلك على ما قدمتم لأن المثل قد يكون معناه النسبة الذي هو مماثلةُ الشيء لغيره ، لأنك تقول : هذا الشيء مثل هذا وأمثاله ، كما تقول هذا شبه الشيء ، وشبيهُه وشبهُه ، وقد يكونُ بمعنى صفة الشيء وصورته ، وكذلك المثلُ والمثالُ يكونُ بمعنى الصفةِ والصورة والخلقة ، يدلُّ على ذلك قولهم للمرأة الجميلة الرقيقة الرائعةِ كأنها تمثال ومثال أي كأنّها صورة ، وكما يقال كأنها دمية ، يعني الصورة ، وهذه المرأة مثل أي صورة ، ومنه قولهم مثلت له كذى أي صورته ، وأَرني مثال الدار ومثال زيد أي : صورة ذلك ، وقولهم : مثّل له الحظ أي صوّره له ما يَقتفي فيه أثرَ الممثل ، وهذا أظهرُ وأشهرُ من أن يُحتاج إلى إكثار وإذا كان ذلك

كذلك حُملَ قوله تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ) إلى آخر ما نَعتَها به على أنه أراد أن صورتَها وصفتَها أنّ فيها كذى وكذى.

ومن هذا أيضا قوله : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) ، إلى آخر ما وصفهم وصوّرهم ، لأنه لم يَضرب لهم مثلاً

في أول الكلام ، فيرد بمثلهم عليهم ، ورُويَ أنّ علياً عليه السلام كان يقرأُ : "مثالُ الجنّة التي وُعدَ المتقون " ، و"أمثالُ الجنة " ، وهذا بمثابة مثلُ الجنّة.

فأمّا قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ).

فإنه إنّما لم يأت بالمثل ، لأنّ في الكلام معناه ، وما يدلّ عليه وهو قوله : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)

(٥٧٣/٢)

فكأنه قال إنّما مثلكم أيها الناسُ في عبادةِ الأصنام

وغيرِها مثلُ من عبد إلها لا يقدرُ على خلقِ ذبابة ولا يقدرُ على الاعتصام من

سلبِ ما يسلبهم الذبابُ في أن عابدَ من هذه صفتُه جاهل مقصِّر وقاصد

بالعبادة والتعظيمِ من لا يجوزُ له فحذف على وجه الاختصار والاحتذاءِ بما

يدل على ما في سياق الكلام ، ومن الحذف والاختصار أيضا حذفُ جواب

القسم ، ومنه قوله : (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) (إلى قوله) (فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا) ، ثم قال (يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ) ، ولم يذكر ما أقسم لأجله وإنَّما معناه والنازعات

وكذى وكذى لتبعثن ، وكذلك قوله : (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (١) .

ثم قال (بَلْ عَجِبُوا) ولم ياتِ بذكر ما أوقعَ القسم له ، والتقديرُ والقرآن لتُبعثُن ، فقال الكافرون هذا شي عجيب ، فحذفَ ذكرَ البعث لما في الكلام من الدلالةِ عليه من جحدِ الكفّار للبعثِ والنشور ، ومن هذا أيضا قوله : (إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ) ، فأراد إلا كباسطِ كفيه إلى الماء

ليفيضَ عليه ليبلُغ فاه ، فاستطال وحذفَ لدلالةِ الكلام عليه.

قال الشاعر :

فإني وإتاكُم وشوقا إليكم ... كقابض ماء لم تسُقه أناملُه

أرادَ كقابضِ ماء ليرفَعه لم تسُقه أنامِله ، فحذفَ واقتصر ، وقد يقعُ الحذفُ

والاقتصارُ بالكنايةِ عن غير مذكور تقدم ، كما نكنِّي عما تقدم له ذكرُ الاقتصارِ على دلالةِ الحال والخطاب ، وما خرجَ الكلامُ عليه ، ومنه قولُه تعالى : (فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) ، يعني الوادي ، وقوله : (إِذَا جَلَّاهَا) ، يعني الدنيا ، ولم يتقدم لها ذكر وقوله : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) ، يعني

(٥٧٤/٢)

الشمس ، ولم يجر ذكرَها وقوله : (إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ) ، أي : بموسى ، وإن لم يذكره وقوله : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) ، يعني القرآن ، ولم يتقدم ذكرُه وقال : (وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ) ، يعني الأرض ، وإن لم يتقدم لها ذكر ، وهذا أجمعُ سائغ مستحسن في اللغة ، ومعروف عند أهلها ، وليس لأحد أن يقول : إن هذا كلام ناقص مبتّرٌ غيرُ مفيد ، إذا كانت المقاصدُ به معروفةً والعادةُ باستعمالِ أمثالِه جارية مألوفة.

قال المثقب العَبْدي :

فما أدري إذا يَممتُ أرضا ... أريدُ الخيرَ أيهما يَلِيني

أألخيرُ الذي أنا أبْتَغِيه ... أم الشرُّ الذي هو يَبتغِيني

فكنَّا بقوله أيهما عن الخير والشر لما ذكرهما بعد الكناية.

وقال آخر :

إذا نُهيَ السفيهُ جَرى إليه ... وخالفَ والسفيهُ إلى خلافِ

يعني تاليه إلى السّفه.

ومنه قولُ حاتم :

أما ويٌّ ما يُغني الثراءُ عن الفتى ... إذا حَشْرجَت يوما وضاقَ بها الصدرُ

يعني النفس ، ولم يتقدم لها ذكر.

وقال لبيد :

حتى إذا ألقت يدا في كافرٍ ... وأجن عورات الثغور ظلامها

يعني الشمس إذا أبتدأت في المغيب ، والكافر المعط ، والثغور الأودية والشعاب ، من كل موضع يخافه يسمى ثغراً.

وقد يحذفُ ويختصرُ بأن يوقع على شيئين وهو لأحدهما ولا يذكرُ فعل الآخر ، ويقام فعلُ أحدهما مقامَ ما ذكرُ معه على وجه الإيجاز والاختصار ويضمرُ في الكلام ما كان يجب أن يذكرَ ويُظهر ، ومن هذا قوله تعالى :

(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ (١٧) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ (١٨) لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا

يُنْزِفُونَ (١٩) وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ (٢٠) وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ (٢١) وَحُورٌ عِينٌ (٢٢).
والفاكهة واللحم والحورُ لا يطافُ بها ، وإنما معنى ذلك أنهم يؤتون
مع ما يطافُ به عليهم بلحم طير وفاكهة وحور عين ، ومنه أيضا قوله تعالى :
(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)، أي فادعوا شركاءكم.
قال الشاعر :
تراه كان اللهُ يَجدعُ أنفَه ... وعينيه إن مولاه بانَ له وفرُ
وإنما عني تراه كان الله يجدع أنفه ويفقأ عينيه ، فأجرى على العين فعل
الأنف على سبيل الحذف والاختصار.

(٥٧٦/٢)

وقال الشاعر :
ورأيت زوجكَ في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً
والرمحُ لا يتقلد به ، وأجرى عليه فعل السيف.
وقال آخر :
إذا ما الغانياتُ برزنَ يوماً ... وزجَّجنَ الحواجبَ والعيونا
والعيونُ لا تزججُ وإنّما أراد زججنَ الحواجبَ وكحَّلن العيونا.
وقد يحذفُ أيضاً المضافُ ويقامُ المضافُ إليه مقامَه ، ويجعلُ الفعلُ له .
ومنه قوله : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) ، أي حبّ العجل
و (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) ، أي : وقت الحج ، وقوله : (لَهُدِّمَتَ
صَوَامِعُ) ، الصلو اتُ وبيوتُ الصلوات ، وقوله : (إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ) ،
يريد ضعفَ عذاب الحياة وضعفَ عذابِ الممات ، في أمثالٍ لهذا يطولُ ذكرُ جميعها ، وليس
لأحدٍ أن يدّعي
الفسادَ والإحالة والنقصانَ في شيءٍ من هذا ، وإن ظنَّ ذلكَ الجاهلُ الذي
لا عِلمَ لَهُ بعادةِ الاستعمال ، وطريقةِ أهلِ اللسان ، ومنَ الحذفِ والاختصارِ
المعروفِ في كلامِهم حذفُ لا في القسم ، ومنه قولُه : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) ، أي : ألاّ
تضلوا فحذفَ لا ، وقولُه : (كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ) ، أي لا تحبط.

قالَ الشاعرُ :

فقلتُ يَمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً ... ولو قَطَعوا رأسي لَدَيكِ وأوصالي

(٥٧٧/٢)

يريد : يمينُ اللهِ لازمة لي لا أبرحَ قاعداً ، فحُذفَ على وجهِ الاختصار .

وهذا أكثرُ من أن يتتبعَ فمن ادّعى الفسادَ والتخليطَ بمثلِ هذا فقد جَهلِ وأبعد.

قالوا : ومما يدلُّ أيضا على نقصانِ القرآنِ وتغييرِ نظمهِ أننا وجَدنا في مصحفِ عثمانَ ما ليسَ بملائمٍ ولا متناسبٍ من الكلام ، واللهُ يَجل عن إنزالِ كلامهِ على هذا الوجهِ من الفسادِ والنقصان.

قالوا فمن هذا قولهُ تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ).

قالوا : فأيُّ مناسبةٍ بينَ جعلهِ البيتَ الحرامَ قياما للناسِ وبينَ قولهِ :

(لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ).

وهل كانَ أن لو لم يجعلِ البيتَ قياما للناس أن لا يعلموا أن اللهَ بكلِ شيءٍ عليم ، وإذا كان بكل شيءٍ عليم جعلَ ذلكَ أو لم يجعله ، فما معنى هذا الكلام ، وما معنى جعلِه البيتَ الحرامَ والشهرَ الحرامَ قياما للناس.

فيقالُ لهم : ليسَ الأمرُ في هذا على ما ظننتُم ، وذلكَ أن العربَ كانت في جاهليتها تَشُن الغارات ، وتسفِكُ الدماءَ الحرام ، وتأخذُ الأموالَ بغيرِ الحق وتخيفُ السبيلَ وتطلبُ الثأرَ فيُقتلُ بالمقتولِ قاتلهُ وغيرُ قاتلة .

وبالواحدِ الجماعةُ ويُقتلُ القاتلُ وجارهُ ومن في ذمامه فجعلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ وما حولَه والشهرَ الحرامَ قواما للناسِ أي أمناً لهم ، لأن الخائفَ منهم كان إذا لجأ إلى البيتِ حُقنَ دمه ، وسلمتْ نفسُه وزال خوفه ، قال الله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ).

(٥٧٨/٢)

يعني بالقتلِ والإخافةِ والغاراتِ وكانوا إذا دخلَ الشهرُ الحرامُ يكُفونَ عن الحربِ والقتلِ وشن الغاراتِ ويتبسَّطُونَ في الأرضِ آمنين على أموالِهم وأنفسِهم ، فجعلَ الله البيتَ الحرامَ وما حولهَ والهديَ والتقليدَ إليه من مصالح خلقه ، وعائداً بحفظِ نفوسِهم وأموالِهم وحقنِ دمائِهم ، ولو تركَهم على ما كانوا عليه لتفانَوا ولذهبَت أموالَهم وأنفسهُم ولم يستقر بهم دار ولا قرار .

وعرفهم تعالى أنه جعلَ ذلكَ من مصالحهم ، فقال تعالى : (ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ).

يقولُ كما أنني علمتُ أن جعلَ الكعبةِ الحرامَ والحرمَ قياما للناسِ وأمنا لهم ، فإن ذلكَ من مصالِحهم ، واعلموا أيضا أنني أعلمُ ما في السموات وما في الأرضِ من مصالحِ أهلِها ومرافِقِهم ووجوهِ دفع المضارِ عنهم ، وأنني مع ذلكَ بكل شيءٍ عليم ، فأيُّ كلامٍ أليقُ بكلامٍ وأشَبهُ بهِ من هذا لولا الجهل والتخليط.

قالوا : ومن هذا الباب أيضا قولهُ : (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) ، وهل يصيرون مقسطين في اليتامى بنكاحهم النساء ، وكيفَ يكونُ ذلكَ وهُم عند نكاحِ النساءِ أعجزُ عن القسطِ والعدلِ في اليتامى ، وأيُّ تناسُبٍ بينَ هذا الكلام ؟

فيقال لهم : ليسَ الأمرُ في هذا أيضا على ما قدرتم ، وذلك أن الله شبَّهَ خوفَنا بالعجزِ عن العدلِ والقسطِ في اليتامى ، بعجزِنا عن العدلِ بين أكثرَ من أربعِ نسوة ، لو أَطلقَ لنا نكاحُ أكثرَ من أربعة ، فقالَ كما تخافون أن لا تعدِلوا بين اليتامى إذا كفلتموهُم ، فخافوا أيضاً أن لا تعدلوا بين النساء إذا نكحتموهُنّ وأكثرتُم منهن ، فانكِحوا إذا كنتُم تخافونَ ذلك اثنتينِ وثلاثا وأربعا ، ولا تتجاوزوا ذلك ، لا تُقَصّروا وتعجزوا عن العدِل بينهن ، ثم قال

وإن خفتُم أيضاً أن لا تعدلوا بن الاثنتينِ والثلاثِ والأربع فانكحوا واحدة .

واقتصروا معها على ما ملكتْ أيمانكم من الإماء ، ذلكَ أدَنى أن لا تَعولوا .

أي لا تميلوا وتُجاوزُوا.
وقد رُويَ هذا الذي قلناهُ بعينه عن ابنِ عباس ، فإنّه قال : "قُصِرَ الرجالُ على أربعٍ من أجلِ اليتامى فيقول لما كانَ النساءُ مكفولاتٍ بمنزلةِ اليتامى . وكان العدلُ على اليتامى صعبٌ شديا على كافِلهمِ قصِرَ الرجالُ على ما بين الواحدةِ إلى الأربعِ من النساء ، ولم يُطلِق لهم ما فوقَ ذلكَ لأنْ لا يميلوا" .
وإذا كان ذلك كذلك بطلَ توهمهم وزالَ تعجبهُم.
وقد قيل : إن تأويلَ هذه الآيةِ أنه قد كانَ مُباحاً لهم في صدرِ الإسلامِ أن ينكحوا ربائبهمُ اللاتي في حُجورِهم من نسائهمُ اللاتي دخلوا بِهِنّ ، وأن منُهم من كانَ يخافُ أن لا يعدلَ بينَ الربيبةِ وبين غيرها ممن ليست بربيبَته . لكونه والياً على الربيبةِ ومرّبياً لها ومستولياً على أمرِها فقالَ لمَّا علمَ ذلكَ من حالِهم : (وإنْ خفتُم أن لا تُقسِطوا في اليتامى) إذا أنتم نكحتموهنّ وتَزوجتم بهن فيما يتعلق بحقوقِ الزوجيةِ والعدلِ بيَنهنَّ وبينَ غيرهن ، فانكحوا غيرَهنّ من النساءِ اللاتي ليسَ في حُجورِكم ولا لكم عليهن ولاية لتُحسَمَ أطماعكُمُ في تحيُّفِهن ، وهذا تأويلٌ صحيح.
وقيل أيضاً : إن تأويلَ الآيةِ ألكُم إن خفتمُ أن لا تعدِلوا في اليتامى الأطفالِ إذا تزوجتم بهن وكن ذواتِ أموالٍ تخافونَ أخذَها وأكلَها بالباطلِ وعَجَزَ الأطفالُ عن منعكم منها وصدكم عنها ، واستيفاءِ ما تتلونه منها . فانكحوا ما طابَ لكم النساءِ البُذَّلِ القادراتِ على تدبيرِ أموالهنّ ، ومنعكم من تَخَطُفها ، لأنكم تكونون عند ذلكَ أبعدَ في أكلِ أموالهنّ بالباطل . والاعتداءِ عليهن ، وهذا أيضاً قريب ليسَ ببعيد.

ويُمكن أيضًا أن يكون التأويلُ في ذلكَ أنكم إذا خفتم الإثمَ والنارَ بأن لا تعدِلوا بين اليتامى فخافوا مثلَ ذلكَ في تركِ العدلِ بين النساء ، وانكِحوا ما طابَ لكم من النساء ، يعني به من أُحِل لكم منهن وهم اثنتينِ أو ثلاث أو رباع ، ولا تنكحوا أكثرَ من ذلكَ فتتركوا العدلَ بينهنّ إذا كثُروا فتتَورطوا

لذلك في الإثمِ والنار ، فكأنّه قال : إن خفتُم النارَ بتركِ العدلِ بينَ اليتامى فخافوا ذلك في تركِ العدلِ بين النساءِ وانكِحوا قدرَ ما أحللتُه لكم ممّا أعلمُ أنكم تستطيعونَ العدلَ بينهن ، ولا تتجاوزوا ذلك ، ولو قالَ مكانَ هذا فإن خفتم أن لا تعدلوا بينَ اليتامى فاعدلوا في الحُكمِ وأوفوا الكيلَ وقُوموا بالفرائضِ لتتبرؤا من الإثم ، لكانَ ذلكَ صحيحاً جائزاً كما يقولُ القائل : إن خفتَ السلطانَ في منعِ الحرامِ فلا تقذفِ المحصنات ، ولا تشتمِ الناس ، يريدُ بذلكَ فإنّ الضَّررَ عليكَ في مثلِ هذا ، ما خفتَ منه أو أكثر ، وقد يمكنُ أيضاً أن يكونَ أرادَ بالآيةِ أنكم إن خفتُم إذا تزوجتُم بالأيتامِ أو الأطفالِ اللاتي لا وليَّ لهن وطالَبْنَكم بحقوقِ الزوجيةِ وإقامةِ العدلِ بينهن ، فانكِحوا البالغاتِ البُذلِ اللاتي يقدِرن على أخذكم بالعدلِ بينهن ، وتكونونَ عند نكاحِهن أبعدَ من الظلمِ لَهُنَ.

قالوا : ومنِ ذلكَ أيضاً قولُهُ : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ (٣١).

قالوا : فما معنى تخصيصَه للصبارِ الشكورِ دونِ غيره ، وفيما ذكره آياتٌ لكلِ مُكَلَّفٍ ممن صبر وشكر وممّن ليست هذه صفتُه.

فيقالُ لهم : ليسَ فيما ذكرتُموه من هذا متعلقٌ وذلك أن اللّهَ كنَّى وهو أعلمُ بذكرِ الصبّارِ الشكورِ عن المؤمنِ لأجلِ أن أفضلَ صفاتِ المؤمنِ الصبرُ المُقترنُ بالشكر ، فكأنَّه قال : إنَّ في ذلكَ لآياتٍ لكلِ مؤمن ، وقد قالَ في

موضعٍ آخر : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ) فلا تَعلقَ فيما وصفتُم ، وإنما يخُص المؤمنين المتفكرينَ والمعتبرينَ بالذكرِ في ذلك ، وتضافُ الآياتُ إليهم دونَ الكافرين ، ومن أهَملَ نفسَه وصدقَ وعاندَ وتنكَر الحق لأجلِ أنهم هم المنتفعونَ بالنظرِ في هذهِ الآيات ، والمستدلُونَ بها والمعتَبِرونَ بعجيبِ صُنعِها ولطيفِ ما فيها ، وكذلكَ قولُه : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ (٣٧).

يعني من كان له علم ، وإن كان لو نَظرَ في ذلكَ من لا عِلمَ له لعلِم بصحيحِ النظرِ ما عَلمهَ

المؤمنون ، واتعظ وانزجرَ بذلك ، فذلك ما ظنوه.
قالوا : ومن هذا الباب أيضا قولُهُ تعالى : (كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ) ، وكيفَ يُعجِبُ النباتُ الكفارَ دونَ المؤمنينَ الأبرار .
وهذا إذا طلعَ واخضر وأينَع ، أعجبَ المؤمنينَ والكافرين.
فيقال لهم : لم يُرِدِ اللهُ تعالى بذكرِ الكفارِ ها هنا الكفارَ بالله تعالى
وبالأديان ، وإنَّما عنى وهو أعلمُ بالزراعِ الكفار ، لأن مغطي الزرعَ إذا بَذرهُ
في الأرضِ وسَترهُ كافر ، ومنه قيلَ للمتسلّح المعتد : مُتكفر بسلاحه ، أي :
متغطي به ، من قولِ الشاعر :
في ليلةٍ كَفَر النجومَ غمامُها.
يريد غطى الغَمامُ النجومَ وسترَها وإنما قال يُعجبُ الزُراعَ نباتُه .
وخصهم بذلكَ لأنهم هم المُبلونَ به والمترقبونَ لما تُخرجهُ الأرضُ
والمنتفعونَ به قبل غيرهم ، فأضافَ ذلك إليهم.
قالوا : ومنِ ذلكَ أيضا قولُهُ تعالى : (قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا (١٦).
وقد عُلم أن القواريرَ لا تكونُ من فضة ، وفي هذا الكلامِ إحالة وفساد

ونقصانُ ما لا يتم الفائدة ، وينتظمُ الكلامُ ومعناهُ الآية ، فوجبَ أن يكونَ ما
هذه صِفتهُ فليسَ من عندِ الله.
يقالُ لهم : ليس الأمرُ في هذا على ما قدرتم ، لأن الله تعالى أراد أن
تلكَ الأكواب التي هي كيزان لا عُرى لها في بياض الفضةِ وصفاء القواريرِ
على مذهبِ النسبة ، فكأنه قال : هي أكوابٌ قواريرُ كأنها الفضةُ من بياضِها
فحذفَ كأنها أو مثلَ الفضة ، أو تشبهُ الفضةَ لحصول العلمِ بذلك وعلمِ أهلِ
اللسانِ به ، وهذا شبيهٌ بقوله : (كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ) ، و (كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ) ، ولو قال :
إنهن ياقوت ومرجان وبيض مكنون وحُذفت كأنهن ، وهو يعني بذلك لكان صحيحا سائغا على
طريقةِ
أهلِ اللسان ، ولهذا استجازوا أن يقولوا : فلان درةٌ لا قيمةَ لها وجوهرةٌ

نفيسة ، وهذه الجاريةُ لؤلؤةٌ وياقوتة ، وهذا شرابٌ من نارٍ ومن نور ، يريدون بذلك أنه يشبه الجوهرةَ والياقوتة ، وأن الشرابَ يشبهُ النورَ والنار ، وإذا كان ذلك كذلك سقطَ ما تعلقوا به هم وإخوانهُم من الملحدين.

قالوا ومن هذا أيضا قولُه : (لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ).

وقد عُلم أن الحجارةَ خلافَ الطين ، فعُلمَ بذلك فسادُ هذا الكلام .

وأن اللهَ لم ينزله كذلك.

يقال لهم : هذا غلط لأن عبدَ اللهِ بنَ عباسٍ ذكر الذي أُرسلَ عليهم آجُر .

والآجرُ حجارةٌ من طين لأن أصله الطين ، وسماه حجارةً لأنّه كان في صلابةِ الحجارةِ وشدتها ، وذلك صحيح غيرُ بعيد ، بأن يكونَ اللهُ تعالى أمرَ الملائكةَ أن تَرميهم بالآجرُ ، وأن يكونَ هُو تعالى رماهُم بها ، فخلقَ حركاتِ الآجرُ

(٥٨٣/٢)

واعتماداتِه على رؤوسِهم ، وقد ذُكرَ في السيرةِ أن ولدَ نوحٍ عليه السلام تفرقوا في الأرض ، وكانت الأرضُ لساناً واحداً ، فلمَّا ارتحلوا من المشرقِ وجدوا بقعةً في الأرض سبعةً سَبِخَةً فنزلوا ثم جعل الرجلُ يقولُ للرجل : هلمَ فَلْنُلين لِبناً فنحرّقهُ فيكونَ اللَّبِنُ حجارةً ونبني مجدلاً رأسهُ في السماء .

وذكرَ بعضُ من رأى هذه الحجارةَ أنّها حُمنٌ مختَمةً ، وقال آخرون : بل هي مخططة وذلكَ تسويمها ، وهذا يزيلُ توهُّمَهم ويُبطل شبَههم.

قالوا : وممّا يدلُّ على تغيير القومِ لنظمِ القرآنِ وترتيبهِ على غيرِ ما أُنزلَ ووضعِهم لأشياءَ منه في غيرِ حقها ومواضعها وجودُ الاستثناءاتِ منه واردةٌ في غيرِ مواضعها وموجبةٌ للنقصِ وفسادِ المعنى والمقصود قالوا : فمن ذلك قولُه : (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى).

قالوا : وقد ثبتَ أنّ أهلَ الجنةِ وغيرهم أيضاً من الأحياءِ لا يصح أن يذوقَ الموتةَ الأولى التي ماتوا بها في الدنيا ، لأن الموتَ الذي كان في الدنيا مضى وانقَضَى ، ولا يجوزُ أن يُعاد ويُخلقَ مرةً أخرى ، فيذوقهُ أهلُ الجنةِ ولا غيرُهم.

قالوا : على أنه قد أخبرَ في غيرِ موضح ، أنّ أهلَ الجنةِ لا يموتونَ أبداً .
ولا يألمونَ ولا ينقطعُ ويزولُ ما هم فيه من العيشِ السليمِ والنعيمِ المقيم .
ومَنْ هذه حَالهُ لا يذوقُ الموتَ جملة ، لا الموتة الأولى التي كانت في الدنيا
ولا في غيرها ، ووجبَ أن يكونَ قولهُ إلا الموتةَ الأولى استثناءً يفسُدُ من
وجهين :

(٢/٥٨٤)

أحدهما : أن الموتةَ الأولى لا تَصحُّ أن تعادَ فيذوقَها أحد ، والآخر : أن
أهلَ الجنةِ لا يذوقونَ الموتَ أبدا ، لا الموتةَ الأولى ولا غيرها.
قالوا فهذا يدلُّ على أن هذا الاستثنى ليس من كلامِ اللّه ، أو هو من
كلامهِ غيرَ أنه وارد في غيرِ هذا الموضع ، أو على غيرِ هذا الوجه ، أو كان
معهُ كلام من حكاية عن مبطل ، أو قولٍ لقائل ، أو مقدم أو مؤخرٍ يُخرجُهُ عن الفسادِ والاستحالة.
فيقالُ لهم : لا يجبُ شيء ممّا قلتُم ، لأجلِ أن إلاّ ها هنا بمعنى سوى .
وسوى هو بمعنى غير ، فكأنه قال تعالى "لا يذقونَ الموتَ غير الموتِ الذي
كانوا ذاقُوه في الدنيا ، وقولُه فيها ليسَ معناهُ أنّهم يذوقون في غيرها الموت .
ولكن لما ذكرَ الجنةَ ووَصفَها ، بأنّها دارُ مُقامِهم وقرارِهم وأنّه لا دارَ لهم
سواها ، قال : لا يذوقونَ فيها الموت ، ومثلُ هذا قولُه : (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) ، يعني سوى ما قد
سلفَ في الجاهلية ، وقد يقولُ القائل : ما ينالُك في هذا الأمرِ ضرر ولا حزن
إلا ما نالكَ وسوى ما نالك ، لا يريد بذلك أنّك يَنالكُ ما قد نالكَ وانقضَى
ومضَى ، وإنما يعني بذلك أنّه لا ينالُك شيء غيرُ الذي قد نالكَ من قبلُ وهذا
أبينُ من أن يحتاج إلى إكثار.
وأما قولهم : إن أهلَ الجنةِ لو جازَ أن يموتُوا لم يصحَّ أن يذوقُوا الموتةَ
الأولى التي كانت في الدنيا ، لأنّها لا تصحُّ أن تُخلق وتُعادَ مرةً أخرى ، فإنّه
باطل ، لأنّ الموتَ المُنقضي وجميعَ الأعراضِ الفانيةِ يَصحُّ أن تُخلقَ وتعادُ

بعد فنائِها ، وأن يُقدَّمَ خلقُها ويُؤخَرَ أيضاً ، وإن استحالَ بقاؤُها واستمرارُ الوجودِ بها وقتينِ فصاعدا ، وقد بيّنا ذلك ودللَّنا على صحته

(٢/٥٨٥)

في كتاب "شرحِ اللُمعِ لأبي الحسنِ الأشعري " بما تُغني الناظرَ فيه ، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما قالُوه.

قالوا : ومن هذه أيضا قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ (١٠٨).

قالوا : وقد عُلم أن قولَه غيرُ مجذوذ يقتضي أن يكون دائما غير مقطوع ، وقوله : (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) يقتضي أنهم يمكثون في الجنة دهراً ثم لا يكونون فيها لقوله : (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) ، لأنه يقتضي إلا ما شاء الله من إخراجهم ، وهذا تناقضْ واستثناء في غير موضعه.

يقال لهم : لا يجب ما قلتم لأن العرب تعبر عن معنى الأبد والتأبيد بألفاظ كثيرة ، يقصدون بها الإخبار عن دوام الشيء وتأبيده ، فمن ذلك قولهم : لا أفعل ذلك ما تكرر العصران وما اختلف الجديدان ، وما اختلف الليل والنهار ، وما طلعت الشمس ، وما غربت ، وما ظمأ البحر ، وما أقام أحد ، وما در لله شارق ، وأمثال هذه الألفاظ قال امرؤ القيس :

وإني مقيم ما أقام عَسيبُ

يعني جبلاً قائما ، استجازوا جعل هذه الألفاظ مكان ذكر الأبد لاعتقادهم أن العصرين يتكرران أبداً سرمداً ، وأن الليلَ والنهارَ يختلفان ويتجددان أبداً

(٢/٥٨٦)

دائما ، وأن البحرَ لا يزالُ ظاميا مرتفعا ، وأن الجبلَ والسموات والأرض لا تزولان ولا يتغيران أبداً ، فقالوا كذلك : لا أكلمُك ما اختلفَ الجديدان وما ظَمِأ البحر ، وهم لا يعنون بذلك مدةً من الزمان منقطعة متناهية ، وإنما يعنون الأبد الذي لا انقطاعَ له ولا تأخير ، فخاطبَ الله العربَ بما تَعْهَده في

كلامِها وتعرفُه في عُرفها فقال تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) ، يعني أنّهم خالدون فيها أبداً سرمداً فعبر عن هذا بدوام السموات والأرض لاعتقادهم في أصلِ اللغة أنهما غيرُ منقطعين ولا مبتعدين.

فهذا الكلامُ جواب من قال : كيف قال خالدين فيها ما دامت السمواتُ والأرض ، وقدرُ دوام السمواتِ والأرضِ منقطعٌ متناهي ، وهو قد أخبرَ أن خلودَهم ودوامَهم غيرُ مجذوذٍ ولا مقطوع ، وإن وجبَ اعتقادُ انقطاع دوامِ السموات والأرض من جهة السمع ، قال الله تعالى : (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ) ، وقال : (يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ) ، فأخبر عن تغييرها وتبديلها.

وأما قوله تعالى : (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) ، فإن معناه سوى ما شاء ربك ، ومعنى ذلك أن الله تعالى لما علم أن مكثَ السموات والأرض منقطعٌ متناهي .

قال : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) ، أي سوى ما شاء

ربك من إدامة خلودهم بعد فناء السموات والأرض وتبديلهما الذي علمه .

وإن كنتم أنتم لا تعرفون ذلك في وضع لغتكم وتعارفكم ، لأنّه لو لم يقل : إلا ما شاء اللّه أن تكونَ مدةُ مقامِهم في الجنة مدة مقام السموات والأرض إلى حين فَنائها وتبديلها ، هذا وجا صحيح ، وقد يقولُ القائل : لأسكنن في هذه الدار حولاً أو شهراً إلا ما شئت ، وقد يصح أن يريد بقوله : إلا ما شئت أن أزيدَ على ذلك ، وقد يصحُّ أن يعني إلا ما شئت أن أنقصَ منه فإذا عَلِمنا بوجهٍ قاطعٍ أنّه لا ينقصُ من سُكنى سنةٍ حمل قوله : إلا ما شئتَ على الزيادة على ذلك دونَ النقصان ، وكذلك إذا قال بعد قوله : (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ) ، يعني غير مقطوع حمل على أنّه أرادَ سوى ما شاء من الزيادة على قدر دوامِ السموات والأرض ، إذ كان قدرُ دوامها منقطعاً متناهيا.

ويحتملُ أيضاً أن يكون تعالى أراد بقوله : (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) ، مع دوام السموات والأرضِ من كونهم في الدنيا ومن كونهم بأرض المحشر ، لأنهم في الدنيا وفي الموقف للحساب لا في الجنة ولا في النار ، فكأنّه قال : وهم أبداً في الجنة وعبّر عن ذلك بدوام السموات والأرض إلا قدرَ ما نقصَ من

ذلك من مدةِ مُقامهم في الدنيا ، وفي المحشر وهذا أيضاً وجه صحيح.
ويحتملُ أيضاً أن يكون تأويلُ قوله : (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) من كون المؤمنين من أهل الإجرام في النار ، فقال خالدين فيها يعني المؤمنين إلا ما شاء ربك من مدة كونهم معاتبين في النار على إجرامهم إلى حين تدركهم رحمةُ اللّه لهم وشفاعةُ نبيه فيهم ، وإذا كان ذلك كذلك زالَ توهمهم للمُحال بهذا الاستثناء وسقط تعجبهم.

(٢/٥٨٨)

قالوا : ومما يدلّ أيضاً على تغيير القرآن وتلاوة القوم له ورسمه على خلاف ما أنزل الله تعالى ، وجودنا فيه خطابا للحاضر بما هو مبين للغائب .
وليس يحسُنْ أن يقول القائلُ اختبرتكُ فوجدته ثقةً مناصحاً ، ورأيتكَ أمس صحيحاً مناظّراً فاستعقلته واسترجَحته ، لأنّ ذلك أجمعَ خطاب للحاضرِ بما هو موضوع للغائب ، وقد وجدَنا مثل هذا في مصحف عثمان فمن ذلك قوله : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ) ، فبدأ بخطاب الحاضر فيه بقوله : "كنتم " ثم جاء بخطاب الغائب بقوله : "وجرين بهم " ، ومنه أيضا قوله : (وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ) ، وذلك خطاب الحاضر ، ثم قال : (أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) ، وهو خطالب للغانب ، ومنه أيضاً قوله تعالى : (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ (٣٩) .
وهم للغائب وقوله : آتيتم وتريدون للحاضر ، وهذا تخليط لا يجوزُ وروده من عند الحكيم العليم.
فيقال لهم : هذا توهم منكم ، لأن أهل اللغة قد أطبقوا على أنّه قد يحسُن أن يصل الخطاب الحاضرُ ما يصلحُ للغائب في مواضع قد عُرفت وجرت بها عادتُهم ، ولذلك قد يردُ خطابُ الغائب أيضاً على وجه ما يُستعملُ خطابُ الحاضر ، ويجب أن يسوغَ ذلك ويستحسنه حيث استحسنوه.
قال الشاعر :
يا دارَ ميَّةَ بالعلياء فالسَنَدِ ... أقْوَتْ ومرَّ عليها سالفُ الأبدِ
يريد : قويتِ يا دار ، ومرّ عليك سالفُ الأبد.

وقال آخر :

يا ويحَ نفسي كان جلدة خلة ... وبياض وجهك للتراب الأعفر

فبدأ بخطاب الغائب ثم وصله بما يصلحُ للحاضر ، وإن لم يجب أن يُقاس على ذلك سائرُ ما ذكروه ، وكذلك يحسنُ من الله تعالى استعمالُ مثل هذا ، وإن لم يُستحسن ذلك في كل موضع ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما تعلقوا به.

فأما قوله تعالى : (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (١٧) .

وقوله : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ).

وقوله : (مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) ، (مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ).

فإنه واردٌ على طريقِ التقرير والتقريع للقوم ، والاحتجاج على من ادّعى على عيسى وأمه ما ادعت النصارى ، وربما وردَ من هذا الباب لفظُ الاستفهام والمرادُ به التعجبُ نحو قوله : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١) عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ (٢).

كأنه قال : عم يتساءلون يا محمد ؟! قال : عن النبأ العظيم يتساءلون .

وكذلك قوله : (لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ) ، جاء على وجه التعجب .

ثم قال : (لِيَوْمِ الْفَصْلِ (أجلت) ، وما ورد منه على وجه التوبيخ نحو قوله تعالى : (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ) ، ومذهبُ العرب في هذا معروفٌ إذا قال قائلهم : تعرفني ، أتدري من أنا ، على مذهب التهديد .

فلا تعلق لأحد منهم في هذا الباب.

ومما خلطوا به ما ليس منه قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ (١٤٧).

وأو موضوع للشك وهو مستحيل على الله ، وهذا باطل وقد قيل فيه ثلاثةُ أشياء ، فقيل إن أو هاهنا بمعنى الواو فكأنه قال : إلى مائة ألفٍ ويزيدون ، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر :

بدت مثلَ قرنِ الشمسِ في رونقِ الضُحى ... بزينتها أو أنت في العين أملحُ

يريد : وأنت في العين أملح.

وقول الآخر :

نال الخلافةَ أو كانت له قَدَراً ... كما أتى ربه موسى على قَدَرِ

يريد وكانت له قدراً.

وقال قائلون : إن أو هاهنا بمعنى بل يزيدون ، وقالوا : أراد الشاعر بأو : بل كانت له قدراً ، وبل أنت في العين أملح ، قالوا : وقد تجيء الواو بمعنى أو ، قال الله تعالى : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) . يريدُ مثنى أو ثلاث أو رباع ، وقال قائلون : أراد بقوله : أو يزيدون عندكم وفي تقديركم ، فكأنَّه قال : أرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون في حِزْركم وحَدْسكم ، وهذا أيضا وجه حسن ، فبطل ما توهموه.

(٢/٥٩١)

ومن تخاليطهم في المصحف الذي لا يليقُ باللّه سبحانه قوله : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ).

قالوا : وذلك يؤذنُ بأن فعلَ بعض الأمور أشق عليه من بعض.

قال الملحدون : وهذا ما يأباه القوم في صفة صانعهم ، قالوا ومن هذا قوله تعالى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) ، وقوله : (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) ، واللعب والاحتيالُ ممتنعٌ عليه ، وهذا باطل ، وقد قال الناسُ في هذا ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه أرادَ وهو أهونُ عليه عندكم وفي تقديركم إذا كان ابتداءُ الشيء لا على مثالٍ ونظيرٍ تقدم أصعبَ عندكم من إعادته على مثالٍ سلف .

فضربَ لهم المثلُ بما عندهم ، ثم قال عقيب ذلك : (وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) ، أي أنني أجل عن أن تكون هذه صفتي ، وهذا ضد قوله : أو يزيدون يزيدُ عندكُم وفي تقديركُم.

وقال آخرون : أراد بقوله : "وهو أهونُ عليه " على الخلق ، والهاءُ في عليه مردودة عليهم ، وإنَّما صار ذلك كذلك لأنّه يقولُ لهم سبحانه : كونوا أحياء ناطقين مميزّين وإذا هم بشرٌ منتشرون ، وذلك أسهلُ عليهم من كونهم

نطفةً ثم علقةً ثم مضغةً ثم طفلاً ، ومن التنقّل من أصلاب الرجال إلى أرحام النساء ومن الطفولية إلى الكبر والهرم حالاً بعد حالٍ فكذلك صارت الإعادةً أهون عليهم من الابتداء ، فيمكنُ أن يكونَ أرادَ بقوله : "وهو أهونُ عليه " في أنه هيّن عليه ، فيكون أهونُ بمعنى هيّن ، لأن ذلك مستعملٌ في اللغة وهو المرادُ بقولهم الله أكبرُ إنّما معناهُ الكبيرُ ولم يرد إضافتَه إلى شيء هو أكبرُ منه والمبالغةُ في تعظيمه عليه.

(٢/٥٩٢)

قال الفرزدق يهجو جريراً :

إن الذي رفعَ السماءَ بنى لنا ... بيتاً دعائِمُه أعز وأطولُ

يريد أنه عزيز طويل ولم يرد وصف بيت جريرٍ بأنه عزيز ، وأن بيتَه أعزُّ وأطولُ منه.

وقال آخر :

لعمرُكَ ما أدري وإني لأوجلُ ... على أننا نغدوا المنيّة أولُ

يريد أني وجلٌ فجعلَ أوجلُ بمعنى وجل ، لأن أفعلَ تستعملُ بمعنى فعل ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما تعلقوا به بطلاناً بيناً.

وأما قوله تعالى : (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ)، فلم يرد الفراغَ من الشغل ، يتعالى عن ذلك ، وإنّما أراد أننا نقصِد لحسابكم وجزائكم .

والعربُ تقول : سأفرغُ لكلامك وسأفرغ لمسائلتك ومواقفتك يعني بذلك القصد إلى هذا دون الفراغ من شغل قاطع ، فلا تعلُّق لهم في هذا الباب.

وأما قوله تعالى : (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ) ، وقوله : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) .

وأن المراد به واللّهُ أعلم يجازيهم على مكرهم واستهزائهم ، وقد نسمي الجزاء على الشيء باسمه لما بينهما من التعلق ، وقد ذُكر هذا في إثبات المجاز ، وذكروا منه قوله : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ).

وقوله : (فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) ، وقوله : (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا).

وقال الشاعر :

ألا لايجهلنَّ أحد علينا ... فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهلينا

(٢/٥٩٣)

يريد فنكافئه على جهله ، وقد قيلَ الجزاءُ على الشيء إنما يُسمّى باسمه لمقاربته له وتعلقه به وطول الاصطحاب ، كما قالوا : القمران والعمران والأسودان ، وهلاك أمتي في الأحمرين وأمثال ذلك.

قال الشاعر :

أخذنا بآفاق السماء عليكمُ ... لنا قمراها والنجومُ الطوالعُ

يعني الشمسَ والقمر.

وقال آخر :

فقولوا لأهل المكتين تحاشَدوا ... وسيروا إلى آطامِ يثربَ والنخل

يعني مكة والمدينة ، وكذلك لمّا كان الجزاءُ مقرونا بالعمل ، وكان على كل جُرمٍ عقوبة سموا الجزاء على الفعلِ باسمِه للاصطحاب ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه من أن الله تعالى وصف نفسَه باللعب ، والهزل والمكرِ الذي هو تطلبُ المكائد والحيل.

فأمَّا تعلقُهم بأنّ الله لا يصفُ رسله بما لا يجوزُ عليهم ، وقد وجدنا في المصحف أن إبراهيم قال لمَّا جنّ عليه الليل ورأى كوكبا قال : هَذَا رَبي

إلى آخر القصة ، فقد قيل في هذا إنه كان أولَ حالِ بلوغه وطلب ما كُلفه – صلى الله عليه وسلم – من معرفَته ربه تعالى ، ولم يعرف كفراً ولا شركا قبل ذلك ، ولا في حال نظره.

وقيل أيضا : إنه خرجَ على مذهبِ العلمِ لقومه والبينة لهم على وجه الاستدلال على حدث هذه الأفلاك.

(٢/٥٩٤)

وقيل أيضا : إنه خرجَ على مذهب التقرير والاستفهام وأن ألف الاستفهام أسقط على مذهب الإيجاز والاختصار ، فكأنَّه قال على طريقِ التعجب والتوبيخ لقومه أهذا ربي فحُذف ألف الاستفهام وأنشدوا في ذلك قول الشاعر :

كذبَتْكَ عينُك أم رأيتَ بواسطٍ ... غلسَ الظلام من الرباب خيالا .

يريد أكذبتك عينُك ، فحذفَ الألفَ اقتصاراً على ما في الكلام من دلالة استفهام ، وهو قوله أم رأيت بواسطٍ لأن أم من حروف الاستفهام.

ويقول الآخر :

ثم قالوا تحبُّها قلتُ بهراً ... عدد القَطْر والحصى والترابِ

يريد قالوا أتحبُّها.

وأنشدوا أيضا قولَ امرىءِ القيس :

أصاحِ ترى ومضا أريكَ وميضَه

أراد صاح أترى ، فحذفَ الألف على وجه الاختصار ، وإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما ظنوه.

(٢/٥٩٥)

قالوا : وممّا يدل أيضاً على وقوع التخليط والتناقض والتناقض الذي لا يجوز على الله سبحانه في القرآن ، ما نجده فيه من الكلام المتناقض ، نحو قوله تعالى : (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (٣٦).

وقوله : (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ (٣٩)).

مع قوله : (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ.

و (يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا).

وقوله : (ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ).

وقال : (لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ).

وقوله : (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ).

وقوله : (وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ).

وقوله بعد ذلك : (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ).
وكيف يكون في شك وصفته ما قدّم ، ومنه أيضاً قوله : (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ).
وقوله في موضعٍ آخر : (فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ (٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ (٣٦).
والغسلين غير الضريع ، وهذا – زعموا – تناقض على أن الضريع نبتٌ والنار لا نبات فيها ،
وكذلك قوله : (إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ (٦٤) طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ (٦٥).
قالوا ولا معنى لهذا التشبيه الذي لا يعرفونه ، ولأنه لا يجوزُ أن يكون في النار شجرا ونبتا ، لأنّ النار تحرقُ الشجرَ والنبات.
قالوا : ومنه أيضاً قو لُه : (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (٣٣).
وقوله على إثر ذلك : (وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ) وهذا تناقض بين.
قالوا : ومنه قوله : (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)
على وجه نفي الاختلاف عنه وفيه. وقد وجدَ من الاختلاف في

القرآن المكي والمدني والناسخ والمنسوخ ، والاختلاف في أحكامه التي ضمّته
العقلية والسمعية شيء كثير لا خفاء به ، وذلك تناقضٌ بين وخللٌ في القول.
ومنه أيضاً أنّه أخبر أنّه خلق الأرض قبل السماء ، ثم أخبرَ أنه خلقَ
الأرضُ بعد السماء ، حيثُ قال : (قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ) إلى قوله (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١).
ثم قال في موضع آخر : (أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا (٢٧) رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا (٢٨) وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا (٢٩) وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا (٣٠).
وهذا أيضاً – زعموا – تناقض ظاهر ، ومنه أنّه أخبرَ في غير موضعٍ
أنّه خلقَ السمواتِ والأرضَ في ستةِ أيامٍ ثم فضلها لهم في ثمانيةٍ فقال :
(أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٩) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ (١٠) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١) فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا).

واليومين مع الستة التي خلقت الأرضُ وأقواتُها فيها ثمانية ، فأجمل ذلك في ستةٍ وفصّلها في ثمانية ، وهذا – زعموا – تناقض بيّن.

قالوا : ومن ذلك أيضا قوله : (تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) ، و (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ). مع قوله : (وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ).

والواو ها هنا واو استئناف لا واوَ عطف ، وقوله : (كهيعَصَ ، وحمَ ، عسَقَ ، والم) وغير ذلك من الحروف المذكورة في أوائل السور التي لا يُعرف معناها

وقوله : (وَفَاكِهَةً وَأَبًّا) ، ما يعرفُ معناهُ وغيرُ ذلك مما لا يعرفُ الخلقُ له معنى ، وهذا – زعموا – نقض قوله : (تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ).

(٥٩٧/٢)

فيقال لهم : ليس فيما أوردتموه شبهةً يسوغُ التعلق بها.

فأمَّا قوله : (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ).

فإن ذلك اليومَ أوقات وتارات وهو في طوله بجنبِ ما وصفَ الله سبحانه في قوله : (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ). و (أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ).

(هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (٣٦) ٣٦).

(وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ).

عند قيامِهم من قبورِهم وحشرهم وتبديلِ الأرضِ غير الأرض والسماوات وبرزوا لله الواحد القهّار فلا يزالون كذلك إلى حين العرض والمسائلة ، ثم يؤذنُ لهم في النطق ، فإذا استقر أهلُ الجنة في الجنّة ، وأهلُ النار في النّار لم يُوذن لهم في الاعتذار ولا في الخصام ، وقيلَ لهم : (لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ).

وذلك لا يَنفي تخاصُمهم في النار وتلاومهم وما ذكره اللّه من ندَمهم في قوله : (نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ).

إلى أمثال ذلك ، وهذا ينفي التناقض الذي ظنوه.

فأمَّا قوله تعالى : (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ) ، مع قوله : (فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ (٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ (٣٦) .

فإنه غير متنافي ولا متناقض ، وذلك أن عذابَ أهلِ النّار دركات وطبقات وأهلُها فيها على قدرِ ذنوبهم في الكثرة والقلة .

وكذلك قصةُ أهل البوار ، وفريق منهم طعامُه الضريع ، وفريق منهم طعامُه الغِسلين ، وفريق آخر طعامُه الزقّوم ، كما أخبر اللهُ في موضعٍ آخر ، وقوم منهم شرابُهم الحميم ، وقوم منهم شرابُهم الصديد ، فالذي ليس له طعام إلا من غِسلين غير الذي لا يُطْعم إلا الضريع ، وشاربُ الصديدِ فيها غيرُ شارب الحميم ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه ، والضريع نبت يكون

بالحجاز يقال لرُطبه الشبرق وهو مما لا يُشبع ولا يُسمن ولا يغني شيئا .

والعرب تعرِفُه وتصِفُه بذلك.

قال الهذلي يصفُ سوء رعي الإبل :

وحُبسن في هزمِ الضريع فكلها ... حدباءُ داميةُ اليدين حرود

والحروج التي لا تلد ، فضربَ اللهُ لهم بذكر الضريع مثلاً ، فكأنَّه قال :

إن أهلَ النارِ يقتاتون ما لا يُغنيهم ولا يُشبعهم ، فهم في ذلك كآكل الضريع الذي لا يُسمن ولا يُغني من جوع ، والغِسلين هو من فعلين ، من غسلت فهو غُسالةُ أهلِ النار ، وقال قوم هو ما يسيل من أجسام المعذبين.

فأمَّا قوله : (إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ) ، (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ) ، وقولهم : كيف يكون في النار نبت وشجر ، فإنه لا تعلقَ لهم فيه ، إن كان كنى بذلك الضريع وشجرة الزقوم عن جوعِهم .

وأنهم لا يشبعون وعن شيء مشبهٍ لشجرةٍ تشبه رؤوس الشياطين في قَبْح مَنْظرها ، فليس هناك نبت ولا شجر ، وإنما ذلك أمثال وتشبيه ، وإذا كان أراد تعالى تحقيق نبتٍ وشجرٍ يخرجُ من النار ، فإن ذلك غيرُ مستحيل.

وأمَّا قولُهم إنه لا معنى لتمثيلِ طلع الشجرة برؤوس الشياطين من وجهين :

أحدهما : أن الشجرة لا طلعَ لها وإنما يكون الطلعُ دونَ الشجر.

والوجهُ الآخر : أننا لا نعرفُ رؤوسَ الشياطين ، وليس هو ما تعرِفُه العرب ، فيُمثلُ لها به بعض الأشياء ، فإنه باطل لأنه إنَّما أراد بقوله تعالى :

(٢/٥٩٩)

طلعُها ثمرها لطلوعه كل سنةٍ ومنه سميَ طلعُ النخل طلعا عند أول خروجه ، مأخوذٌ ذلك من طلوعه ، فإذا تغيرت حالُه وانتقل إلى حُكمٍ آخرَ سميَ باسمٍ آخر من بلحٍ وبُسرٍ ورَطب ، فطلعُها المرادُ به ثمرها الطالع ، وأما الشياطين التي مثلها برؤوسها فإنها حياتٌ خفيفاتٌ الأجسام قبيحات المناظر و الرؤوس.

قال الشاعر :

عجينٌ تحلفُ حينَ أخلفُ ... كمثل شيطانِ الحماطِ أعرُفُ

يريد كأنه حيةٌ تأوي الحِماط ، والحِماط شجر ، والأعرُفُ الحية من هذا الذي له عُرف ، والعربُ تقول إذا رأت منظراً قبيحاً كأنه شيطانُ الحماط .

وقال يشبّه التواء زمام ناقته بتلؤي الحية :

تقلبَ مني حضرمى كأنه تعمج شياطينٍ بذي خروعٍ قفرِ

يزيد تشبيه تلؤي زمامها بتلوّي هذه الحية التي تُسمى شيطان ، ولم يرد الشياطين الذين هم الجن ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ تعجبُهم وزال تمويههم.

فأمَّا قولُه تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (٣٣) ، مع قوله : (وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ) ، فلا تناقض فيه ، وذلك أن النّضرَ بنَ الحارث قال : (اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)، يعني بذلك أهلكنا جميعاً ومحمداً ومن اتبعه عاماً ، فأنزل@ اللّهُ تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) أي : وفيهم قومٌ يستغفرون وهم

(٢/٦٠٠)

المسلمون ، ثم بيّن ذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) .
ثم قال تعالى : (وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ) يعني : النّضر ومن كان بمثابته (وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ) .
يعني المسلمون ، فلا تناقض في ذلك.
وأمّا قولُه : (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) مع قوله : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ) فلا تنافي فيه لأن قوله : (دَحَاهَا) معناه بسطَها وليسَ معناه أنّه
خلقَها وأنشأنها ، وقد جاء في الحديث "أن الأرضَ خُلقت ربوةً غير مبسوطةٍ
ثم بُسطت " ، فقوله : دحاهَا يريد بسطها ، وقد يخلِقُها ربوةً ويخلقُ السماءَ
بعدها ثم يبسطها بعد خلق السماء فلا تنافي في ذلك.
فأمّا قولُهم إنه أجمل خلقَ السماواتِ والأرضَ في ستةِ أيامٍ ثم فصَّلها
لهم في ثمانية ، فإنه أيضاً لا تعلُّق فيه من وجهين :
أحدهما : أنه إذا أدخلَ القليلَ في الكثيرِ المشتملِ عليه كان ذلك
صحيحاً ، لأنه إذا خلقَها في ثمانيةِ أيامٍ فقد خلقَها في ستةٍ لا محالة ، لأن
الستةَ داخلة في الثمانية ، ولذلك لم يكن من أقر وأخبر بأن لزيد عليه ستةَ
دراهم ثم أقر له بعدَ ذلك بثمانية فاعترف أن له ثمانيةً كاذباً في إقراره
وخيره ، لأن أحدُ إقرارَيه وخبَريه داخلٌ في الآخر ، فهذا جواب.
وجواب آخر : وهو أن اللّهَ سبحانه لم يخبرْ أنه خلقَ الأرض في يومين
هما غير الأربعة أيام التي قدر فيها أقوات الأرض ، لأنّه يمكن أن يكون خلقَ
الأرض في يومين ، وخلقَ أقواتَها في يومين آخرين ، ثم قال : خلقَ الأرضَ
في يومين وباركَ فيها وقدر فيها أقواتَها في أربعة أيام ، أي أن خلقها وخلقَ
أقواتِها كاق في أربعةِ أيام ، وهذا كما يقول القائل حوطتُ داري وبنيتُ

سُورَها في يومين وفرغتُ منها ومن بيوتها ومرافِقها في عشرة أيام ، لا يعني
بذلك عشرةَ ليس فيها اليومين اللذين فرغَ فيهما من تَسويرِها ، وإذا كان ذلك كذلك سقطَ ما
توهموه وزالَ ما نحلوه كتاب الله من التناقض والاختلاف.

فأمَّا قولُه تعالى : (لَاَ إكرَاهَ فِى اَلدينِ)، مع قوله : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) .
وقوله : (فَضَرْبَ اَلرقابِ) .
وأخذه للعباد بالدخول في الدين ففيه ثلاثة أجوبة :
أحدها : أنّه لا إكراه في الدين ولا قتلَ ولا حربَ لمن له عهد وذمة بقيَ عليها ، ويمكن أن يكون التأويلُ في ذلك أنه لا إجبارَ ولا حملَ ولا اضطهاد في الدين ، أي ليس يفعله فاعل إلا على سبيل الطوعِ والاختيار ، وعلى وجهِ يقتضي الثواب ، ولا بد أن يكون من كُلِّفَه إما قادراً عليه أو على تركه والانصرافِ عنه والإيثارِ لضده عليه.
ويمكن أيضا أن يكون المعنى في ذلك أن ما وقعَ منهم من التصديق على سبيل الإلجاء والجهلِ والفزعِ من السيفِ ومن ظاهر القول والإقرار .
فليس بدينٍ يُعتَدُّ به و"شابُ صاحبُهُ وإنَّما الدين منه ما وقعَ طوعا مع قصدِ دينه ، ولذلك قال تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا).
أي : استسلمنا خنوعا ورهبةَ من السيف وما وقعَ كذلك
فليس بدينٍ ولا إسلام.
ويمكن أيضا أن يكون أراد بقوله : (لا إكراه في الدين) أي : لا إكراه يقعُ ويصح في نفسِ التصديقِ والإقرار الذي يكونُ بالقلب ، لأن الإكراهَ على تصديقِ القلب والمعرفة لا يصح ، لأنه يقعَ مكتسبا مستدلا عليه بما يختارُ عند إيقاعه ، ولا يصح الإكراهُ عليه كما يتأتى ذلك في الأفعال الظاهرةِ

الواقعةِ بالجوارح ، وقد قال خلق من الناسِ إن الإكراه على العلوم وأفعال القلوبِ لا يصحّ ، وإنما يتأتى ذلك في أفعال الجوارح ، والدينُ من أفعال القلوب ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ظنهم أن نفيَ الإكراه عن الدين ينصرفُ إلى نقضِ أمره بالقتال عليه والدخول فيه.
وأما قوله تعالى : (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا) .
وقد نرى من يريدُها فلا يصلُ إليها ليسَ ينقضُ لأن مِنْ ها هنا ليست للعموم

والاستغراق ، بل يرادُ بها تارةَ الكل وتارةَ البعضُ فكأنّه أرادَ أن من أرادَ ثواب الدنيا آتاه منها إذا كان في المعلوم أنه يؤتاه منها ولم يرد بذلك الكل ، وقد أوضحنا ذلك في كتابي "أصول الفقه " وغيرهما أنّه لا صيغة للعموم بهذا

اللفظ ولا بغيره بما يغني الناظر فيه ، فبطلَ تعلُّقُهم به ، ويحتملُ أن يكون أراد بقوله نؤته منها إما قليلا أو كثيرا ، أو لم يُرد أننا نأتيه الكثير وكلما يريده ، وليس أحد أرادَ ثوابَها إلا وقد أُتي منها إما قليل أو كثير فبطل ما ظنوه.

فأمّا قولُه في قصةِ إبراهيم : (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) ، فليس بنقض لقوله : (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ) ، وقوله : (وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ).

فيحتملُ أن يكونَ أرادَ بقوله : (لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) بإجابتك لي إلى ما سالتُه وإلى مشاهدة نمرودِ ومن أنكرَ نبوءتي إجابتكَ لي ، ولم يُرد ليطمئن قلبي بإزالةِ شكٍ في كونك قادراً على ذلك.

(٢/٦٠٣)

ويمكن أن يكون أراد بقوله ليطمئن قلبي مشاهدتي ميتا أحييتَه ، لأنّني وإن كنتُ عالماً معترفا بكونكَ قادراً على ذلك فإنّني غيرُ راء له ولم أره قط ، فقال أرني لأخبرَ به إذا أخبرتُ عن مشاهدة ، فيطمئنّ قلبي إلى مشاهدة ذلك لا إلى العلمِ بأنّه من مقدوراتك.

ويمكنُ أن يكونَ تأويل قوله : "ليطمئنّ قلبي " أي : ليطمئن قلوبُ هؤلاء الشاكين في ذلك فذكرَ نفسَه وأرادَ غيره ، ومثلُ هذا قد يقولُه ويستعمِلُه المحتجُّ على غيره يقولُ القائلُ أنا أريدُ أن أفعل كذا ليراه ويطمئنَّ قلبي برؤيتَك له ، أي ليزولَ شكّك فيطمئنَ قلبي بسكونِ قلبِك وزوالِ شكّك ، وإذا كان هذا هكذا بطلَ التناقضُ الذي توهّموه.

فأمّا قولُه تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ) ، فلا منافاةَ أيضًا بينَه وبينَ قوله : (يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ) .

وقوله : (تَوَّابٌ حَكِيمٌ) ، وقوله : (إن تَابُواْ وَأَقَامُوا ألصّلَاةَ).
ونحو ذلك ، لأنّه يحتمل أن يكون أراد بقوله : (لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ) أي : التوبةُ الأولةُ من الكفر الأوّل ، أي لا تنفعهم توبتُهم من الكفرِ مع عودتهم إليه ومفارقتهم الإيمان ، وذلك صحيح ، لأن التوبةَ
الأولةَ غيرُ نافعة مع العود ، فإمّا أن تكونَ غيرُ عاصمةٍ من العقاب على الكفر الثاني ، أو يكونَ العودُ إلى الكفر والذنب ناقصا للتوبة الأولة ، حتى يرجعَ عقابُ الأولِ والثاني على قولِ كثير مِن الناس ، ولم يُرد بقوله لن تُقبلَ توبتهم إن تابوا من ارتدادهم ، ووافقَ اللّه بالتوبة والإقلاع عن الكفر ، فبطلَ ما ظنوه.

(٢/٦٠٤)

ويمكنُ أيضاً أن يكونَ التأويلُ في ذلك أنه لن يقبلَ توبتَهم الظاهرة .
وإذا وقعت على وجهِ النفاق ، فيحتملُ أن يكونوا قوماً آمنوا نفاقا ثم عادوا إلى إظهار الكفر ، فقال تعالى : إن تابوا منه نفاقاً مثل توبتهم الأولى فلن يُقبل منهم هذا الجنسُ من الإقلاع ، لأنه ليس بتوبة في الباطن ، وإن كان توبةً في الظاهر عند من لا يعرفُ المواطنَ والأسرار ، فلم تكن هذه توبةُ ندمٍ على الكفرِ وعدمِ مواقعة مثله ، وهذا أيضاً يُبطل ما قدّروه من التناقض.
وقد قيل إنَّ الآية نزلت في المتربصين من أهل مكة حين تربصوا بالنبي صلى الله عليه ريب المنون ، وقالوا له : فإن ذهَبْتَ الحرف ذهبنا إليه وتبنا فقبلَ توبتنا فقال اللّهُ تعالى قل لهم لن تُقبل توبتهم هذه لأنّها على الحقيقة ليست مخلصةً لله ، وإنما هي للتربُّص والمدافعة.
فأما قوله تعالى : (وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) ، (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ) وقوله : (انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا) .
فلا منافاةَ أيضاً بينَه وبينَ قوله : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا).
و (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا) ، لأن قولَه : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) أراد به بعض الأنفس دون بعض ، وكذلك قوله : (إِلَّا مَا آتَاهَا) ، وقوله : (لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) .
خبر عن بعض المكلفين دون بعضٍ فزال ما توهموه.

ويُحتمل أن يكون أرادَ بالسمع وما آتاها أنه لا يكلفُ الإنفاقَ ولا الزكاة مع عدم المال ، وما كلّف ذلك تعالى ، لأنّه مما لا يُستطاعُ فعله ، ولا تركُه وليس كذلك حالُ عدمِ الاستطاعة على الإيمان والقبول ، لأنّه قد يُستطاعُ تَركُه والدخولُ في ضده ، فليس كتكليف الزكاةِ والنفقة مع عدم الطول والمال.

(٢/٦٠٥)

ويحتمل أيضا أن يكون أراد بقوله : (وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) ، أنهم كانوا لا يستطيعون ذلك لتركه وإيثار ضده لا للعجز عنه ، وأن يكون أراد بقوله : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ، أي ما لا تعجزُ عنه من تكليف الطيران وتنقيط المصاحف مع العمى ، والإخبار عن الغيوب ، ونحوِ ذلك وهذا ما لا تنافيَ فيه ولا تناقض ، فبطل ما توهموه.

وقد قال كثير من الناس إن معنى قوله : (لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) ، أي أن ذلك يثقلُ عليهم ويأبونه ، ويكرهونَه كما يقولُ القائل : أنا أكلم زيداً وما أستطيعُ كلامه والنظرَ إليه ، أي : إن ذلك يثقل علي ، لا يعني به نفيَ قُدرته على خطابه ، وكيفَ ينفيها وهو قد خاطبَه ، ويحتمل أيضا أنهم كانوا يُمنعونَ من سماع بعض ما يضرون به النبي – صلى الله عليه وسلم – من أخباره وأحواله وعن أمته ، ويُمنعون من ذلك ويُحال بينَهم وبينَه مع حرصهم عليه وطلَبهم له ، وليس ذلك من باب تكاليفهم في شيء.

وأما قولهم : (انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا) ، أي : لا يستطيعون معارضةَ القرآن والطعن عليه بوجه يوجبُ فساده وتناقضَه ، وكونه شعراً ومن أساطير الأولين ، كما زعموا ذلك وادعوه.

ويُحتملُ أن يكونَ أرادَ أنهم لا يستطيعون جعلكَ مجنونا كما ادعوا ذلك عليك أو الكشف عن أنك ساحرٌ على ما ادعَوه وراقَبوه ، وليس هذه السبيل التي أمروا بها فيكون ذلك تناقضا على ما قدروه.

فأمَّا قوله تعالى : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ) ، فلا تناقضَ بينَه
وبين قوله : (الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ (٦٧) .
لأنه عنى تعالى – وهو أعلمُ – لا خلةَ فيه تنفعُ وإن كانت هناك خُلةٌ لا تنفع ،

(٢/٦٠٦)

فيمكن أن يكون أراد لا بيعُ فيه ولا خلة أي لا خلة مبتدأة ، مستأنفة لما
الناسُ عليه من شغل العرضِ والحسابِ والجزاء والثواب والعقاب.
ويُحتملُ أن يكون أراد به لا خلةَ في الآخرة بين أهل النار ، فكَأنه قال الأخلاءُ في الدنيا يومئذ
أعداء لا تنفعُهم خُلَّتُهم التي كانوا في الدنيا عليها ، ولم يُرد إثباتَ الخلة في الآخرةِ من حيثُ
نفاها فتعالى عن ذلك ، فبطلَ ما قالوه.
وأما قولُه : (إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ) .
وقولُه : (حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ) .
فلا تناقضَ بينَه وبينَ قوله : (عَلَّامُ الْغُيُوبِ) ، و (بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ).
ونحوُه ، لأنه عنى وهو أعلمُ إلا لتعلمَ أنتَ يا محمدُ ويعلمَ الذينَ معكَ فذكرَ
نفسَه وأرادَ غيرَه ، وذلكَ شائع في اللغة ، والقائلُ بقولٍ يُريدُ أن يفعلَ كذى
ليعَلَم ويحَتَج لكذى ، ليعلمَ مَن المحق من المُبطِل ، والقوي من الضعيف .
أي : ليعلمَ ذلك منَ شك فيه دون المحتج المتقدم العلمُ بصحةِ ما يُحتج له.
ويُحتمل أن يكونَ أرادَ بقولهِ إلا ليَعلمَ أتباعُ الرسولِ ممن يتبعهُ ممن هو
كائن موجود ، فإنه قد عَلِمَه قبلَ كونه متيقنا معروُفا وهو يَعلمهُ إذا كان .
ووجد ثابتا موجوداً ، وكذلكَ قولهُ : (حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ) ، أي حتى تعلمَ أنت وهُم أو
حتى نعلمَ المجاهدينَ مجاهدين ، ونعلمَ جهادَهم كائناً
موجوداً ، لأنه يعلمُه قبلَ وجودهِ معدوُما ويعْلَمهُ إذا وجُد كائنا موجوداً .
والتغييرُ والوقتُ جاري على معلومهِ لا علي نفسِه تعالى وعلمِه ، لأنه لم يزل
بصفاتِ ذاتِه غير متغيرٍ ولا حائلٍ على صفته ، والعلمُ من صفاتِ نفسِه.
وقيل إن اللهَ تعالى لما أمرهم باتباع الرسولِ ونهاهُم عن المفارقةِ
والانقلابِ علي الأعقاب ، قال : (إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ) ،

أي : فليتبعوا الرسولَ ولا ينقلبوا على أعقابِهم ، فنعلَمُهم عندَ ذلك منقلبين .
ومثلهُ قولُ الشاعرِ :
لا أعرفنَّك بعدَ الموت تندبني ... وفي حياتي ما زَوّدتني زادي
أي لا تكن كذلك ، ولا تفعل هذا فأعرِفُكَ به وفاعلاً له على مذهبِ النهيِ والتحذير له من ذلك ، ومن أن يُعرَف بهذِه الصفة ، والنهيَ على الحقيقة نهي عن المعروفِ الذي هو الفعلُ لا عن المعرفةِ التي هي فعلُ المعلومِ أو صفته ، وكذلك إذا قال القائل : لا أريَتك ها هنا ولا أسمعُ لك كلمة ، فإنّما هي نهي عن الكونِ المرئيِ والكلامِ المسموعِ المتعلقَين بقدرة المكلَّفِ الموجود ، وليسا بنهيٍ عن رؤيةِ الزاجرِ المتقوي وسمعِه ، لأنّ ذلك ليسَ من مقدورات المخاطبِ الموجود ، فعلى هذه التأولِ يسوغُ حملُ الآيةِ وفي إبطالِ ذلكَ إبطالُ ما قدّره.
فأمّا قوله تعالى : (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) ، وقولُهم يجب أن يكونَ كذِباً لأنّنا نرى السمواتِ والأرَضَ في غيرِ كرسيٍّ ولا شيءَ يحيطُ بهما ، فإنّه لا تعلقَ لهم فيه ، وذلكَ أنه أراد بهذا وهو أعلم أنّ له كرسيا قَدرُ عِظَمِهِ وسَعَته ، قَدْرُ عِظَمِ السمواتِ والأرضينَ وسَعَتِهِما ، ولم يَرِدْ أنّهما في الكرسي ، كما يقولُ القائلُ قد وسِع حلمُ زيدٍ الإغضاءَ عن كلِّ أحَد وإن لم يُوجَد من كل أحدٍ مكروه عليه حلمٌ عنه.
وقد يُمكنُ أن يكونَ أرادَ بالكرسي القدرةَ والسلطان ، والكرسُي عند العربِ الأصل ، فلمَّا كانت الأشياءُ كلُّها داخلةَ ثمَّ قُدرته تعالى وسلطانه ،

صارَ سلطانُه أصلاً لكلِ قدرةٍ وسلطانٍ لأحد ، ولكل مقدورٍ مخترع ، فقالَ لأجلِ ذلكَ وسِعَ كُرسيُّه السمواتِ والأرض.

وقد يمكنُ أن يكونَ أرادَ بقولهِ : (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) عِلمُه المحيطُ بجميعِ الأشياءِ وبجميعِ السمواتِ والأرضِ وما فيهما وبينهما .

والعربُ تُسمّي العلمَ كرسيًّا قال الشاعر :

مالي بعِلْمكَ كرسيٌّ أكاتمُهُ ... وهَل بكرسي علمِ الغيبِ مُخلوقُ

وقال آخرُ :

يحفُ بها بيضُ الوجوهِ وعصبه ... كراسيَّ وبالأحداث حينَ تنوبُ

يعني بكراسي : علماءَ بما كان وما يحدث وينوب من الخطوب.

فأمّا قولُه : (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ).

وطعنكُمُ عليه بأنّه كذبٌ وأن أحداً من أولئكَ ومن غيرِهم لا يتمنّى الموتَ بل يأباه ويكرهُه ، فلا تعَلُّقَ لهمُ فيه من وجهين :

أحدُهما : أنّه لا يمتنعُ أن يكونَ فيهم من قد تَمنى الشهادةَ وأحبّ لقاءَ اللّهِ تعالى بما يعلمهُ ويرجوه من تحصيلِ ثوابه.

والوجهُ الآخر : أنّه أرادَ بذكرِ الموتِ أنّهم كانوا يتمنونَ اللقاءَ والحرب .

ثم قالَ : فقد رأيتموه أي فاصبروا على ما كنتم تمنّونه ولم يُرِد تمنّي مفارقةَ الحياة ، فبطلَ ما قالوه ، وقد يُسمّى اللقاءُ والحربُ موت على معنى أنه من أسبابِ الموت ، وكذلك يقال لمن هو في الصف والشدة إنه في الموت .

أي : في الشدة.

(٢/٦٠٩)

قال الشاعر :

يا أيها الراكبُ المرُخي مطيتَهُ ... سائِل بني أسدٍ ما هذه الصوتُ

وقل لهم بادِروا بالعُذر والتَمِسوا ... قولاً يبرئكُم إني أنا الموتُ

ولم يَرِد أنه ضد الحياة ، ولكنه عنى أنَّه يكون فيه ما هو من أسباب الموت فبطل ما توهموه.

فأمَّا قولهُ تعالى : (لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا).

فإنه لا تنافي أيضا بينَه وبينَ قولهِ : (عَلَّامُ الْغُيُوبِ) ، و (يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ) ، و (مَا

يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ) ، وما جرى مجرى ذلك ، لأن اللهَ تعالى لا يجوزُ أن يكْتمَ شيئا ، لكونه عالما بالغيوب ، وما أضمرتْهُ القلوب ، وانطوَت عليه النفوس ، وإنما أرادَ تعالى لو تسوَّى بهم الأرض ، أي : تمنوا أن تُسوَى بهم الأرضُ وتمنوا أن لا يكتموا الله حَديثا ، فحذفَ واوَ العطفِ اقتصاراً على مفهومِ الخطاب ، وأرادَ بقولهِ : (وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) ، أي : لا يتهيأُ لهم كتمانُ شيءٍ من أعمالِهم واعتقاداتِهم وإخلاصِهم ونفاقِهم عنه .

ولا يستطيعون ذلك لكونه عالما بما ينطوي عليه ، فكأنه قالَ لستُ ممن أكتمُ شيئا أو يُنكتمُ عنى شيء.

ويمكن أيضا أن يكون في جُهالِ الناس من ظنّ أنه إذا اسْتسر بشيءٍ في نفسِه انكَتمَ يومَ القيامة عن ربه ، وكانَ اعتقادهُ هذا كفر وضلال فإذا وردَ أرضَ القيامةِ وحاسَبه على اعتقادِه وسرائرِه وذاته ، لم يكن اعتقد في الدنيا كتمانَ شيءٍ عنه تعالى لما انكشفَ وعلم ضَرورةً أنّ الأسرارَ غيرُ خافيةٍ ولا منكتمةٍ عنه ، فندمَ عند ذلكَ على جهلِه واعتقادِه فيه سبحانه ما يستحيلُ ويمتنعُ في صفتِه ، وإذا كان ذلكَ كذلكَ زالَ ما قدَّروه وبطلَ ما توهموه.

(٢/٦١٠)

وأما تعلقهم بقولي : (وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) ، وقولُهم كيفَ يُخبرِ عنهم بذلكَ وهُم مشركون ، فإنه لا تعلُّق لهم أيضاً فيه من وجوه :

أحدها : أن هذا القولَ حكاية عنهم وخيرٌ عن قولِهم ولم يقل الله إنه هُو يقولُ يومَ القيامةِ إنهم غيرُ مشركينَ فيكونُ ذلك نقضاً لإخبارِه عنهم أنَّهم مشركون وإذا كان ذلك كذلكَ بطلَ ما قدَّروه.

وقد يُحتمل أيضا أن يكونوا يُخبرونَ بذلكَ عند أنفسِهم عن ظنّهم وتوهُمِهم أنهم كانوا غيرَ مشركينَ بالله ، فيحلفونَ يومَ القيامة أنهم ما كانوا عن أنفُسهم في الدنيا مشركينَ وإن تَبيَّن لهم يومَ القيامةِ أنهم كانوا مشركين.

ويُحتمل أيضا أن يكونوا يحلفون يومَ القيامة أنهم ما عَبدوا الأصنامَ في الدنيا على وجهِ الإشراكِ باللهِ واعتقادِ استحقاقِها للعبادةِ على وجهِ ما يستحقُّه الله ، وإنما عَبدناها

على وجه التقربِ إلى الله ، وإن كان نفسُ عبادتِها على هذا الوجهِ شركٌ بالله.
ويمكنُ أيضا أن يكونوا إنّما يقولون هذا القولَ ويحلفونَ بهذه الأيمانِ
يومَ القيامةِ إذا استُديم العذابُ وزفَرتْ بهم جهنم ، وأمَّلوا بهذا القولِ والحلفِ
والاستغاثةِ والضجيجِ أن يُخففَ عنهم من عذابهم ، فيقولون عندَ تأميل ذلكَ
بالصياح : وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ (٢٩).
و (يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا) ، و (يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ) ، و (نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) ، ونحوَ هذا من القولِ
رجاءَ التخفيف ، قال الله تعالى : (انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ).

(٦١١/٢)

أي : كيفَ أخلفت آمالُهم وظنونُهم بهذا القول ، وكيف يكذبونَ في قولهم :
(مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) ، رجاءَ التخفيف ، وهو لا ينفَعُهم .
قال الشاعرُ :
كذبتم وبيتُ اللّهِ لا تأخذونَها ... مراغمةً ما دامَ للسَّيفِ قائمُ
يعني كذبت آمالكُم ، وأخلف ظنكُم وقد قيل : إنَّ معنى كَذبوا على
أنفسهم ، أنّهم أوجبوا بقولهم هذا وبكفرِهم أيضاً في الدنيا على العذاب .
كما يقال كُتِبَ عليهم الحج أي : وجَب.
فأمّا قوله تعالى : (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ (١٠٦).
فإنّه لا اختلافَ ولا تناقُضَ فيه ، لأنّه عنى سبحانَه وهو أعلَم ما يُومنُ
أكثرهم بلسانه إلا نفاقاً وهو مشرك بقلبِه ، ولذلك قال : (قُل لَم تؤمِنُوا) ، ويمكنُ أن يكونَ أرادَ وما يُؤمنُ أكثرهُم بالله أي ما يصدّق
أكثرُهم باستحقاقِ اللهِ للعبادةِ إلا وهم مشركون مع ذلك ، بتصديقِهم
لاستحقاقِ الأصنامِ والملائكة ، وكلّما عبدوه العبادة ، كما يستحقُّها الباري
تعالى ، وذلكَ شرك باللّه ، فلا تناقُضَ في هذا ، ويُحتمل أيضا أن يكون أراد
بقوله : (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ (١٠٦) .

بعد إيمانهم فيكونُ معنى مشركون إلاّ وهم يشركون في الثاني ، ويكون الخبرُ خاصاً فيمن عُلم ارتدادهُ بعدَ إسلامه ، وهذا أيضا ينفي التناقضَ الذي توهموه إبطالاً ظاهراً.

فأمّا قولُه تعالى : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ (٣٣) .

فإنه لا تناقضَ بينَه وبينَ إخبارِه بأنهم يكذّبونه ، وقد كذَّبوُه في كثيرٍ من المواضعِ كقولهم : (مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرًى) ،

(٢/٦١٢)

(إِفْكٌ افْتَرَاهُ) ، و : (إِفْكٌ قَدِيمٌ) ، و : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) ، و : (مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرًى).

(أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا) ، وأمثالُ ذلكَ مما يطولُ تتبعه .

لأنه تعالى إنما عنى بقوله : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ) ، إنهم لا يستطيعون جَحد حُجتك ومعارضَةِ آياتك ، وإقامة برهانٍ على تكذيبك وكذبك ، فلمَّا عَجزوا عن ذلكَ قالَ فإنّهم لا يكذبونَك عندَ الناسِ بحجةٍ تكشف عن تكذبك ، ولا يكذبونَك أيضاً بمعناه ، ولم يرد بذلكَ أنهم لا يكذبونه في شيءٍ يخبرهُم بِه .

ولا أنهم لا يقولونَ إنه كاذبٌ ولكنه عليه السلام لا يصيرُ بذلك كاذباً ، وإنما يكونُ مكذبا ، ومكذبا إذا أقاموا على كذبِه حجة وبرهانا.

فأمَّا قولُه تعالى في قصةِ الملائكةِ والرسل : (قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا) ، فإنه لا تناقض بينه وبين إخباره عن كونهم كراما كاتبين وعن قوله :

(فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ) ، وكيف يجيء بأنبياءَ وملائكة للشهادةِ على الأمم ، وهُم يقولونَ إنّنا لا علمَ لنا بما هُم عليه ، أو بما كانو عليه ، وذلكَ أنه إنما يقول الملائكةُ والرسلُ : إنه لا عِلمَ لنا بسرائِرهم وما في ضمائرِهم من إخلاص لك ونفاق ، أو لا عِلمَ لنا بما استسروا به من الأعمالِ دونَ أنبيائِهم ، ولا علمَ لنا بما حدثَ منهم بعدنا وبعد مفارقتنا لهم ، فأمَّا أن يقولوا لا عِلمَ لنا فيما قد عَلموه ورأوه وشاهَدوه من أفعالِ الأممِ الظاهرة ، فذلكَ محالٌ في صِفتهم فبطلَ بهذا ما قالوه.

وأمَّا قولُه : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ) ، فإنه ليس بمخبر عن إثباتِ

قولهم لذلكَ حتى يكونَ نقيضا لإخباره عنهما بأنهما مؤمنان ، وإنما هو قولٌ صورتهُ الاستفهام ، وإنما يقال لهما ذلك في القيامه على مذهب التقرير لهما ، ليسمعَ مدَّعي ذلك عليهما وأنهما

(٦١٣/٢)

قالاه إنكاراً لقولهِ وتكذيبِهما له ، وليس ذلك على وجهِ الاستفهام لهما ولا على تحقيقِ الإخبارِ عنهما بقول ذلك ولا على التقريع لهما به ، وإنّما هو على وجهِ ما قُلناه.

وأما قولُه : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) ، فإنه لا تناقضَ بينهُ وبينَ إخبارهِ بأنه خَلقَ آدمَ وأسجدَ له

ملائكتهُ قبلَ خلقِ ولدهِ وتصويرِهم ، لأنّه تعالى لم يُرد بقولهِ ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة قبل خلقِ ولدهِ وتصويرِهم ، لأنّه تعالى لم يرُد به الترتيبَ والتراخي ، وإنما جعلَ ثم ها هُنا بمعنا واوَ الجمع ، فكأنه قال : خلقناكم وصوّرناكم وقلنا للملائكة اسجدوا لآدم ، وواوُ الجمعِ لا توجبُ الترتيبَ ولا تراخيَ ولا تعقيب ، ومثلُ هذا شائع في اللغة ، قال الشاعر :

سألتُ ربيعةَ من خيرها ... أبا ثم أمًّا فقالت يزيداَ

يريد أن يزيدَ خيرُهم أبا وأما ولم يرد بثُم ها هنا التراخيَ والترتيب .

وإنما أرادَ سألتُ ربيعةَ مَن خيرها أبا وأمًّا ، وهذا يبطل ما قدروه.

ويمكن أيضا أن تكون ثمَّ إنما جاءت لنَسَقِ خبرِ على خبرِ كأنّه هو الذي أخبرك أنه خلقكم وأخبَركم أنه صوركم ، وأخبرَكم أنه أسجدَ الملائكةَ لآدمَ وأمرها بذلك ، وهذا الأمر بالإسجاد هو المتقدم ، وقد وقعَ في الخبر متأخرا ، وذلك شائع في اللغةِ والعربُ تقول : فلان جواد كريم طريف ثم شريفُ الوالدين ، ولا يعني بذلك أن شرفَ والدَيه يكون بعدَ هذه الصفات .

بل هو متقدم ، وإن تأخَّرَ في الذكرِ والخبر.

وكذلكَ الجوابُ عن قولهِ تعالى : (وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ (٤٦).

وهو شهيد على ما يفعلون

قبلَ أن يرجعوا إليه ، وإن تأخر في الذكر ، وثم ها هنا بمعنى الواوِ على ما ذكرناه أو بمعنى مع ، كاته قال وهو مع ذلك شهيا على ما يفعلون ثم صورناكم ، وقلنا مع ذلك للملائكة اسجدُوا لآدم ، وإذا جُعلتْ ثمَّ بمعنى مع أو بمعنى الواو بطل تَوهُمُهُم وما حاوَلوا به الطعنَ في القرآن.

فأما قولهُ في إخباره عن صالح : (فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ) .

وليس يُنقَضُ لإخباره عن ثوابِ الرسلِ ورفعِ درجتِهم ومنازلِهم بغيرِهم على ردائتِهم وتكذيبِهم ، لأنه لم يُرِد بقولهِ : فما تزيدونني غير تخسيرٍ لكم .

وضلالٍ وشر لاحق بكم دوني ، وكذلك قولُه : (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٣٠) .

ليس بتحسرٍ من الله ، لأن التحسيرَ لا يجوزُ عليه ، ولكن يا حسرةً لهم في تخلفهم عن إجابة الرسل ، وكذلك يقول القائل منًّا لمن يَعِظُهُ ويرشدُه إذا طغى ولم يقْبل : ما تريدُ بي إلا شرّاً ووبالا ، يعني بذلك شراً ووبالاً عليكَ دوني فكذلكَ تأويلُ الآية وهذا يُبطل كيدَهم وإلباسَهم إبطالاً ظاهراً بيِّنا.

وأما قولُه تعالى : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا) ، فإنه لا منافاةَ أيضا بينَه وبينَ قوله : (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا).

لأنه تعالى لم يرد بالآية الثانية نفيَ الموازنَةِ ونفيَ الموازين ، وإنما أرادَ أحدَ أمرين :

إما أن يكونَ أراد أننا لا نقيمُ لهم مع أمرهم قدراً ولا جاها ولا نخلِطُهم بأهلِ الجاهِ والأقدارِ عندنا كما يقال : فلان لا وزنَ له عندَ فلانٍ يعني بذلك أنه لا قَدْرَ له ، وليس يعني أنه لا يزن شيئا وأنه لا ثِقل له ، ولا يمكنُ وزنُه .

أو أن يكونَ أراد أننا لا نقيمُ لهم يوم القيامةِ وزنا مستقيما ينفعهم ، إذا كانت

أعمالهم باطلة وطاعاتُهم معدومة ، مُحْبَطَةً فموازينُهم يومئذٍ خفيفةٌ شائلةٌ لا حسنة ولا طاعةَ تردها وتقوّمها ، فلا نقيم وزنا إلا ناقصا متفاوتاً.

فأما تعلُّقُهم بقولي تعالى : (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) .

وقولهم مَثَّلَ الخلقَ بالحَرَمِ والثبتَ من الأماثلِ والأفاضلِ كعبد اللّهِ بن الزبير .

ومن جرى مجراه ، وهذا تكذيبٌ للخَبَر ، فإنه لا تعلُّقَ لهم فيه ، لأنّ هذا القولَ خرجَ مخرجَ الخبرِ والمرادُ بهِ الأمرُ بأمانِ منْ دخلَ البيت ، وأنْ لا يُقْتَلْ ولم يُرِدْ الإخبارَ عن أن كل داخلٍ إليه آمن ، وعلى مثلِ هذا خرجَ قولُ الرسول : "من ألقى سلاحه فهو آمنٌ ، ومن دخلَ دارَ أبي سفيانَ فهو آمن .

ومن دخلَ الكعبةَ فهو آمن " ، إنَّما قصدَ بِه الأمرَ بأمانِ من ألقى سلاحه .

ودخلَ هذه المواضع ، ولم يُرد بذلكَ الخبر ، ومثلُ هذا قوله تعالى :

(وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) ، وهو يعني بذلك الأمرَ لهم بالتربُّصِ دونَ الخبرِ عن تربصِ كل مطلقةٍ لأنها قد تعصي اللّهَ ولا تتربص ، وكذلك قال : (ومن دخله كان آمنا) أي : أمِّنوا من دخله وهو على صفةِ من يحبُّ أن يؤمَّن ، فمن لم يفعلْ ذلكَ عصى وخالف ، ومتى جُعل هذا القولُ أمراً بطلَ تمويههم.

وقد يمكنُ أيضاً أن يكون أرادَ بقوله : ومن دخله كان آمناً عام الفتح .

وقد قال الرسول صلّى اللّهُ عليه : "من ألقى سلاحَه كان آمناً ومن دخلَ دارَ أبي سفيانَ كان آمناً ومن اعتصمَ بالكعبةِ كان آمناً ومن أغلقَ بابَه كان آمنا" .

فلا يُناقضُ عدمُ الأمنِ في غيرِ ذلكَ الوقت وجودَه فيه.

ويُحتملُ أن يكونَ أرادَ أنّ كل من دخلَ البلدَ الحرامَ الذي هو مكةُ كلُّها كان آمنا في بعضِ الأوقاتِ دونَ بعض جميعها ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما توهموا به.

(٢/٦١٦)

فأمَّا قولُه : (فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ) ، إنه لا تناقضَ بينَه وبينَ إخبارِهِ عنهم بالضجيج ، والاستغاثةِ وعضِ الأناملِ والتأسف ، والحسرةِ وشكوى العذابِ والآلام ، لأنّه لم يُقل إنهم يصبرونَ على نارِ جهنَّم ، فيكونُ ذلكَ نقيضاً لإخبارِه عنهم بالضجيجِ والاستغاثة ، وإنما قال : (فَإِنْ يَصْبِرُوا

فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ) ، يقولُ : فإن يصبروا أو يجزَعوا لا ينفعهم ذلك فإن النارَ مثوىً لهم.

ويمكن أن يكون إنما أرادَ بقوله : فإن يصبروا على آلهتهم والعبادةِ لها ومداومةِ تعظيمها ، فالنارُ مثوىً لهم ، وإن ينتقلوا عن ذلك ويرجِعوا عنها يَسْلموا ، لأنّ اللّهَ سبحانه قد أخبر عنهم أنهم قالوا : (إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا) ، فقال في جوابِ ذلك : فإن يصبروا فالنار مثوىً بهم يعني ما قالوا إنهم صَبروا عليه.

فأمّا قولُه تعالى : (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ).

فإنه أيضاً غيرُ منافٍ لإخبارِه عن إرسالِه بالآيات.

وقوله : (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ) ، وإخبارِه عن انفراقِ البحرِ وقلبِ العصا حية ، وإبراءِ الأكمهِ والأبرص ، وإحياءِ الموتى ، وغيرِ ذلك ، من ناقةِ صالحٍ وطوفانِ نوح ، لأنّه يُحتملُ أن يكون عنى تعالى وما منعنا أن نرسلَ بالآياتِ المهلكةِ المُصطَلمةِ إلا أن كذبَ بها الأولون ، فكأنه قالَ حُكمُنا بإرسالها على من كذَّب بها من الأولين ، وليس من حُكمِنا أن نرسلَ بها على من كذّبَ بها من أمةِ محمدٍ صلى اللهُ عليه.

ويمكن أن يكونَ إنما أرادَ وما منعنا أن نرسلَ بالآيات التي طلبَهَا اليهودُ وقومُ محمدٍ عليه السلام إلا أننا قد حكمنا أنّنا إذا أرسلنا بها وكُذبت عجلنا

(٦١٧/٢)

العقابَ واصطلمنا ، فقال حُكْمنَا بذلك منعُنا من أن نرسلَ بها في هذه الأمَّةِ وهذه الآياتِ نحوَ قوله : (يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ) ، وقوله : (وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا (٩٠) أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا (٩١) أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا (٩٢) أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ).

ونحو ذلك.

ويمكنُ أيضا أن يكون تأويل قولهِ وما منعنا أن نرسلَ بالآيات إلا أن
كذبَ بها الأولونَ ، وتكون إلا ساقطةً وعلى وجهِ الزيادةِ في الكلام ، فكأنّه
قال : ما منعنا أن نُرسلَ بالآيات تكذيبُ من كذبَ بها من الأولين ، بل نُرسل
بها وإن كُذبتَ فيما سلف ، ومثلُه قول الشاعر :
وكل أخٍ مفارِقُه أخوهُ ... لَعَمرُ أبيكَ إلا الفَرقدانِ
أي : والفَرقَدان ، فدخل إلا زيادةً في الكلام ، وهذا يبطلُ أيضا ما ظنوا
الانتفاعَ به.
وأمَّا قولُه تعالى : (وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ) ، فإنّه لا منافاةَ بينَه وبينَ إخبارِه بأنه آتى
محمدا – صلى الله عليه وسلم – الفرقانَ وأنزلَه عليه ، ليكونَ للعالمين نذيرا ، لأنّ أكثرَ ما فيه أن
يكونَ آتاهُما جَميعا الفرقان ، وأنزل عليهما ، وهذا غيرُ متناقضٍ ولا متضادٍ لو كان المرادُ بالفرقانِ
كتابَ محمدٍ صلى اللهُ عليه ، وكيفَ وليسَ ذلكَ هو المراد ، فيحتمل أن يكونَ أراد بفرقانِ موسى
آياتِه التي فرقَ بها البحرَ وفرقَ بها بينَه وبينَ فرعونَ والسحرة ، فتكونُ تلك الآيات فرقانا بين الحقِ
والباطل ، والنبي والمتنبي.
ويُحتمل أيضًا أن

يكونَ أرادَ بذكرِ الفرقانِ انفراقَ البحرِ دونَ كتابٍ أنزله سماهُ فرقانا ، لأنه
قال : (وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ).
ويُحتملُ أيضا أن يكونَ آتى موسى كتابَه وكتابا كان قَبلَه اسمُه فرقانٌ
كاسم كتابنا ، ويُحتملُ أيضا أن يكونَ أرادَ بالآيةِ أننا آتينا موسى ذكرَ القرآنِ الذي أنزلناهُ عليكَ
وأوحينَا بذكرِه إليه ليُصدقَ ويوصي بتصديقِ من يُنزَل عليه ويثبتونَه ، ليكون ذلك حجةً على قومه ،
وعلى وجهِ الحجةِ للنبي صلى اللهُ عليه في دفعِ ذلكَ عن موسى.
ويمكنُ أيضا أن يكونَ عنى بالآيةِ وإذ آتينا موسى الكتاب وآتيناكم
الفرقان فحذف وآتيناكم على مذهبِ الاختصارِ والاكتفاءِ بشاهدِ الكلام .
وإخراجِ القول على المعنى ، كما قال الشاعر :
تراهُ كان اللهَ يجَدعُ أنفَه ... وعينيه إنَ مولاهُ بانَ له وفرُ

أي ويُعميَ عينيه ، فَحَذَفَ واختصَر ، وإذا كان ذلك كذلكَ سقطَ ما تعلقوا به من التأويل.

فأمَّا قولُه : (أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) ، فإنه لا منافاةَ بينَه وبينَ إخبارِه عن قولهم في الدنيا ، لأنه يمكنُ أن يكونوا يحَيون في قبورِهم ويُعذبون بعذابٍ دونَ عذابِ الآخرة ، ثم يقالُ لهم في الآخرةِ أدخلوا أشد العذاب ، ووقتُ عذابِهم في القبرِ غير وقتِ موتهم في الدنيا.

ويمكنُ أن يكونَ أرادَ نقلَهم في جهنمَ من طبقةٍ إلى طبقةٍ أسفلَ منها إلى ما هو أشد منه ، فقال لهم : أدخلوا آلَ فرعونَ عذابا أشد مما كنتُم فيه .

ويجوزُ أن يكونَ أشد العذابِ هو نفسُ العذابِ بجهنمَ الذي وُعدوا به ، فقيل لهم أدخلوا أشد العذاب ، وهو الذي كنتم توعدونَ به ، كما يقال القائل :

أدخلوا فلاناً المسجى والمُطْبقَ ثم يقال أدخلوه إلى أضيقِ محبس ، ويكون الأضيقُ هو السجن ، والمُطْبقُ الذي ذكرَه من قبلُ فلا تنافي بينَ هذا الكلامِ وبين شيءٍ من كلامِ اللهِ سبحانَه ، وقيل معناهُ أنهم بعُرضِها أي : قاربَوا دخولَها كما يقال فلان بعُرضِ هُلكَةٍ أي : قد قارَبها وقيلَ أعمالُهم أعمالُ من يستحقُ أبداً المقامَ على الذُلِ ونحوُ ذلك ، فكأنهم يغدونَ ويرجعونَ إليها بأعمالِهم كما يقولُ القائل : غُدو فلانٌ يغدوا ويروحُ إلى النارِ أي من غدوٍ ورواحٍ على أعمالِ أهلِ النار.

فأمَّا قولُه تعالى : (فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ (٦).

فإنه لا مناةَ بينَه وبينَ قولهِ : (وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ) .

وقوله في المرسَلين : (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ (٥٤) .

ونحوه من إعذار الرسل ، لأنه أراد بقوله : (وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ) ، سؤالَ استخبارٍ واستفهامٍ لإحصائِها وتقدمِ العلمِ بها والكتابةِ

لها ، وأرادَ بقوله : (وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ) ، مسألةَ تقريرٍ للحجةِ على الكافرِ ليستَمعوا قولَ الرسلِ وشهادتَهم عليهم بالأداءِ إليهم.

ويمكنُ أن يكونَ سؤالُ الرسلِ سؤالَ تخصيصٍ لهم وأمرٍ بإقامةِ الشهادةِ
على الأمم ، كقولِ القائل : هذا يقوم ، وهذا يضربُ زيداً أي افْعل ذلكَ كما أمرت ، وقد يكونُ
السؤالُ سؤالَ تقريعٍ بالعجزِ كقولك : هل تعلمُ من الغيبِ شَيئا ، وهل تستطيعُ أن تتكلَّم ، وقد
يكونُ السؤالُ سؤالَ توبيخٍ وتفنيدٍ مواقفةٍ على تركِ الواجب ، كقولِ الشاعر :
ألم أكُ جاركم فتَركتمُوني ... لِكَلبي في ديارِكُم عَواء
يريدُ التوبيخَ لهم بتضييعِ جارِهم وقلةِ حفاظِهم.

(٢/٦٢٠)

فأمّا قولُه تعالى في قصةِ النتي صلّى اللّهُ عليه وأمرِه له بأن يقول : (وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ
لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ) ، فإنّه غيرُ مناقضٍ
لإخبارِه عنه بأنّه يتلقى وخُبِّرِ عما كان ويكونُ وعن أمورِ السموات ، لأن ذلك إنّما يعلمُه ويدركهُ
بتوقيفِ جبريلَ له ، وليسَ ذلكَ من الغيبِ في شيء ، وإنما – العالمُ بالغيب من عَلمَه بغيرِ خبرٍ
وتوقيف ، وحجةٍ ودليلٍ وضرورةٍ وطباع ، وهو اللّهُ تعالى.
ويُحتمل أيضًا أن يكون تأويلُ ذلك أنّني لا أعلمُ وقتَ مولي فأسكثرُ من
فعلِ الطاعاتِ والبِر ، وهو وإن عَلم بعضَ الغيوبِ بالوحي إليه فغيرُ عالمٍ
بجميعها ، ويجوزُ أيضًا أن يكونَ معنى الآيةِ إن أهلَ مكةَ لما قالوا للرسولِ
ألاَ يُخبرُكَ ربك بالبيعِ الرخيص فتشتريه فتربحَ فيه ، ويُخبركَ بالأرضِ التي
تُريدُ "أنْ تجدبَ فترحلَ عنها إلى الخَصبة ، فأنزل اللهُ قُل : (وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ
الْخَيْرِ) ، أي : لا أعلمُ هَذا ولا يجبُ أن
أعلَمَه ، ولا يجبُ على اللّهِ إعلامي إياه ، لأن لهُ امتحانَ قلبي ونفسي بما
شاء.
فأما قولهُ في قصةِ إبراهيم : (يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ) ، فإنّه ليسَ
بنقيضٍ ، لإخبارِه بأنه (لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ) ، مُنقاد ، لأنّه أرادَ وهو أعلمُ
بقولهِ أي تكلمنا وتسألُنا في قومِ لوط ، ولم يُرد أنَّه يناظِرُنا ويخاصِمُنا ، ويرومُ
إبطالَ قولنا وإخبارنا وأمرنا وهذا كما يقولُه السيدُ منا لعبدِه ، ومن يجبُ
عليه – طاعتهُ إذا سأله في الأمرِ : أنتَ تجادلني في هذا وتحاجني ، أي : تلحُّ

في المسألةِ والطلب ، ويُحتمل أن يكونَ أرادَ بقوله يجادِلُنا في قومِ لوط ، أي :
يجادلُ رسُلَنا من الملائكةِ الذينَ أخبروه بأنهم جاؤوا بعذابِهم واصطلامِهم .
ويُحتمل أن يكونَ ذلكَ الجدالُ ليسَ بمنازعةٍ ومناظرةٍ إنّما هو سؤال لهم
وبحثٌ عن قصتِهم كقولهِ : (فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ (٥٧).
ونحوَ ذلك مما باحَثَهم عنه وفيه.
فأمَّا قولُه تعالى : (كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا) ، فإنّه ليس بنقضٍ لقولهِ : (فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ) ، و :
(لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ) ، لأنه لم يُرد بالخبوِ السكونَ والهدوء ، وإنما أرادَ كُلما أرادتْ وقاربتْ أن تخبوا
زدناها سعيراً ، ويَحتمل أن يكونَ أرادَ كلما قدروا أنها تَخبوا وتَهدأ زدناهُم سعيراً ، بخلافِ ظنهم.
ويمكنُ أن يكونَ أرادَ أن الخبوَ هو نفسُ الزيادةِ في السعير ، فكأنه قالَ
خبتْ ازدادَ حرُّها وتضرُّمُها وتلَظِّيها ، وازدادَ كذلكَ عذابُهم وألمهُم ، فيكونُ
ذلكَ خبراً عن نفسِ خُبُوهَا هو نفسُ الزيادةِ في سعيرها الذي به يزيد ألَمهمَ
ونحو هذا قولُ الشاعر :
فقلتُ أطعِمني عُميرُ تمراً ... وكان تمراً كُمَّثرةً وزنداً
فجعل نفسَ الكُمثرةَ والزندَ تمراً.
فأمَّا قولُه تعالى : (فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ) ، وهو أكبرُ الحيات .
فلا منافاة بينَه وبينَ قوله : (تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ) ، لأن الجان هو
الصغير من الحيّات ، – زعموا – لأن التأويل أنه رآها في خفة حركَتها
وسرعَتها وتلوّيها ، وتلفُفها كأنها الجانُ الصغيرُ في خِفته وسرعَته ، وهذا من

أحسنِ التشبيه ، ويمكنُ أن يكون أراد بقوله كأنها جان ، كانها من الجن في
هول منظرِها ، وقبحِهَا وبشاعَتِها والهَلعَ والترويعِ برؤيتها.
فأمَّا قولُه : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) ، فإنه أيضا غيرُ منافٍ

لإخبار اللهِ عنه بتصديقِه وسكونِ قلبِه ، لأن تلكَ الخيفةَ طباعية بشرية غيرُ كسبيةِ اختيارية ، وليست من الشك في قوله : (خُذْهَا وَلَا تَخَفْ).

في شيءٍ ولا من جنسِه ولكنها خيفة بشرية ، ويمكن أن يكون أوجسَ خيفةَ في غير الوقت الذي قال له فيها لا تخف ، إما قبل أن يقولَ لهُ ذلك إلى أن قال خذها ولا تخف ، أو بعد ذلك الوقت ، لأنه لم يقلْ لا تخافُ أبداً فلا تعلقَ لهم في ذلك ، ويمكنُ أن يكون تأويلُ الآية أنه خاف أن يُفتَتَنُ قومُه ويظنونَ أن ما أتى به سحر كقول السحرة فقال له : لا تخف إنك أنت الأعلى ، أي إن آيتك تنكشفُ عن صدقِكَ وتزيلُ كل ريبٍ من قلوب أتباعِك المؤمنينَ فيكونَ كذلك أعلى بالحجة والبراهين.

فأمَّا قولُه تعالى : (ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى) ، فإنه غير متناقض .

لأنه لم يُرد أنه يكون غيرَ ميتٍ ولا حي وإنما عنى وهو أعلم أن حياتَه لا تنعدمُ فيستريحُ من العذاب وإدراك الآلام ، ولا يحيى حياةَ طيبةَ يسلَم فيها من العذاب وإدراك الآلام.

قال الشاعر :

ألا مَنْ لِنفسٍ لا تموتُ فينقَضي قَضاها ... ولا تَحيَا حَياةَ لها طَعمُ

ولم يُردِ أنَّها غيرُ حيةٍ ولا ميتة ، وإنَّما أرادَ المعنى الذي وصفناه.

وأما قوله تعالى : (سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا) ، فإنه ليس بخبرٍ باطلٍ على ما توهموه ، لأن الغيظَ لا يُسمع ، لأنه قد يمكنُ أن يخلق لهم في

الآخرة إدراكُ النفسِ للغيظِ ووجودِه في أسماعِهم ، ويُسمى سَماعاً للغيظ .

وكذلكَ القولُ عندنا في جوازِ سماعِ كل موجودٍ ورؤيتِه من أفعالِ الجوارِح .

وأفعالِ القلوب ، وأمّا تعلقهم بأنّها جمادٌ لا تَغْتَاظُ فيُسمعُ غيظُها أو لا يُسمعُ فباطل ، لأنّه إنّما كَنَّى بذكرِ الغيظِ عن تَسعُّرِها وشدةِ لهيبِها.

وقد يمكنُ أن يُحييها اللّهُ عز وجل على يُبسها ، ويخلقَ فيها غيظا على أهلِها ، لأن الحياةَ لا تحتاجُ إلى بنيةٍ ولا بلّة ، ولا يُضادها اليبوسةُ والحرارة .

بل لا تحتاجُ إلا إلى محلها فقط ، وقد بينّا ذلك في الكلامِ في الأصولِ بما

يُغني عن تأمّلِه ، ويَحتمل أن يكونَ أرادَ سَمعُوا لها زفيراً وتلهُّباً ، وعلموا عند ذلكَ تغيظَها ، واستدلُوا على العلم بالتغيُّظِ والزفيرِ واللهيبِ المسموع ،.

وسُميَ العلمُ بالتغُّيظِ سَماعا له.

فأمّا قولهُ تعالى : (فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ) ، فإنه غيرُ متناقضٍ من حيثُ كان السيئاتُ لا تُبدَّلُ حسناتٍ أبداً ، لأنّه تعالى لم يعْنِ

هذا ، وإنما أرادَ وهو أعلمُ أنني أبدلُ عذابهم وجزاءَ سيئاتِهم حسناتٍ في

نعيمٍ ورحمةٍ بما أحدثوهُ وجدَّدوه من الإنابةِ والتوبة ، فلا تعلُّق لَهم في الآية.

فأمَّا قولهُ تعالى : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا).

فإنه لا اختلافَ فيه ولا تناقضَ لأنّه لم يكن يعنِ بذلك أنَّها بحيث يجوز أن يراها ، ويمكنُ ذلك فيها مع قوله : (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) ، والعادةُ على ما هي عليه في رؤيةِ اللّهِ وامتناعِ رويةِ الكائنِ فيما هذه سبيله ، وإنَّما أرادَ بقوله لم يَكَد يَراها ، لم يُرد أن يراها أي : لأنّه لا يطمعُ في ذلك ولا يَرجوه ، فكان

معنى يريد.

قال الأفْوه الأودي :

فإن تجتمعَ أوتادٌ وأعمدةٌ ... وساكن بلغوا الأمرَ الذي كادوا

أي : الأمرَ الذي أرادو ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما ظنُّوه.

فأما قولُه تعالى : (أَكَادُ أُخْفِيهَا) ، فتأويلُه أكادُ أذْنيها آتي بها

على وجه التقريبِ كذلك ، والتهديد ، ثم قال : أخفيها لتُجْزيَ كلُّ نفسٍ بما تَسعى ، قال الشاعر :

هَمَمتُ ولم أفعلْ وكِدْتُ ولَيتني ... تركتُ على عثمانَ تبكي حلائلهُ

فأمَّا قولُه تعالى : (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ) ، فليسَ فيه نقصٌ

لذم من في النارِ ولعنهم ، وإنما أرادَ بورِكَ موسى المقاربُ للنارِ التي رآها .

كما يقال : فلانٌ في النارِ وفي الماءِ إذا قاربَ ذلك ، وإن لم يكن فيه ، وكما يقولُ القائل : إذا بلغت المحِولَ ومطربلَ فأنت في بغداد ، على وجه التقريب

لذلك ، فيقال إن اللّهَ سبحانَه باركَ بهذه الآيةِ على من في النار.
فأمَّا قولُه تعالى : (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ) ، فإنّه ليس بنقيضٍ
لقوله : (لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى) ، : وقوله في المؤمنين : (جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) ، ونحوُ ذلك ، لأنّه إنّما عنى بقوله : (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ) ، مثلُ ما يُجازي به الكفور ، أي لا يعاقبَ في النارِ بعقابِ الكُفرِ
إلا كافر ، ويحتملُ أن يكونَ عنى وهل نُجازي بما جُوزوا به من تغييرِ النّعمِ
أو إنزالِ الخَسف والنقم إلا الكفور.
فأمّا قولُه تعالى : (بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ) ، فإنه غيرُ منافٍ
لإخباره عن عصمةِ اللّهِ ووفاءِ ربّهُ وتصديقَه ، وإنَّما أراد بل جازيتُهم على تعجبهم منكْ وممّا جئت به ويَسخرون أي وهم في تماديهم ، ويُمكن أن يكونَ ذلكَ على معنى الأمرِ كأنّه قال : قُل يا محمدُ بل عجبتَ ويسخرونَ على وجهه ، على جهةِ الخطابِ لمن تعجبُ مما ينزلُ بهم.

(٦٢٥/٢)

فأمَّا قولُه : (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ) ، فإنه غير منافٍ
لقوله : (مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) ، لأنه أحوال وتارات ، فتارة منه تُقدر بألفِ سنة ، وتارة بخمسين ألفَ سنة ، ويمكن أن يكونَ أرادَ أن الملكَ يعرجُ من الأرضِ إلى حيثُ يخرجُ من السمواتِ ما مقدارهُ من سنّي غيرِه ألفَ سنةٍ من أيامِ الدنيا ، فلا تناقُضَ إذاً في هذا.
وأمَّا تولُه : (وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا) ، لم يرد أنهُ جعلَها في
الكواكب ، وإنَّما عنى وهو أعلم ، وجعلَ القمرَ معَهُن نوراً فجعلَ فيهن مكاناً معَهن.
نافا تو لُه : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا) ، فليسَ بخبرٍ على أنها أحياء مكلفة ، وإنما قَصْدهُ تعالى تعظيمُ
شأنِ حملِ الأمانة ، وأن كل أحدٍ يضعفُ عنها ، وإن عَظُمَ خَلقُه ، ويضعفُ
عن أن يطيقها ، قالوا : وذلك نحوَ قول العربِ عَرضْتُ الحملَ على البعيرِ

فأبى أن يحمله ، أي أنه صغير لا يَقوى على الحمولةِ لصغره وضعفهِ.
وقيلَ إنه أراد بذلك أنه تعالى عرضَها على أهل السمواتِ والأرضِ
والجبالِ فأبوا أن يحملوها لِثقلها ، والقصورِ عن القيامِ بحقها ، كما قال
(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) ، يريدُ : أهلَ القرية ، وأصحابَ العير ، وقولهُ :
(وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ) ، يعني : الكَفور بجهلهِ بحقِ اللهِ فيها ، واستحقارهِ
لها فبطلَ ما قالوه أن تجيءَ السمواتُ والأرضُ ويعرضُ عليهن القيامَ بحقَ
اللهِ فيما فرضَه ، والخروجَ من جميعهِ فأبينَ ذلكَ واعترفنَ بالعجزِ عنه فلا
إحالةَ في هذا ولا تناقضَ من كل وجه.
فأمَّا قولُه : (وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ) ، وأنَّه ليسَ بنقيضٍ لإخبارهِ أنه هُو وحَدَه كان الرسول ،
لأنه يمكن أن يكذبو لمَّا كذبوه صاروا

بذلك إلى تكذيبِ من كانَ قبلَ نوع لما بُشروا بنوع ووصُّوا بتصديقهِ وقبولُ
قوله ، فيصيرُ المكذبُ لهُ مكذبا لمن كان قبلَه ، وكذلك هم مكذبونَ لمن بعدَ
نوح من الرسل ، الذين يخبرونَ بنبوته ومكذبون لمن كان قبلَهُ منهم ممن خبر
بذلك ، ويمكن أن يكونَ منهم من قَد أدركَ أنبياءَ قبلَ نوح ، فكذبهم ، أو من
اتصلت بهم دعوةُ الرسلِ وحججهُم فكذبهم ، وأرسلَ نوحا فكذَّبه أيضا .
ويمكن أن يكون معنى قوله : لما كذَّبُوا الرسلَ أي كذبوه ، فكذبوا الملائكةَ
التي كانت تنزلُ بالوحيِ عليه ، وإذا كان ذلك كذلك اضمحل إلباسُهم.
فأمَّا قولهُ : (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) ، فليس بخبرِ عن باطلٍ لرؤيتنا
النجم غيرَ هاوٍ ورؤيةِ ذلكَ وقتَ مَبعث النبي صلّى اللهُ عَليه ، لأنّه قد قيلَ إنّ
النجومَ قُرْبَ مبعث النبي صلّى الله عَليه كَثرُ انقضاضها وراعَ ذلك قريشا
والعرب ، وسألوا بعض الكهانِ عن ذلك فقال : إن كانت النجومُ العوامل
تنقضُ فهي القيامة ، يعني البروجَ الإثنا عشرَ والطوالعَ السبعة ، وإن لم تكن
هي فيسظهرُ أمر عظيم ، فظهرَ بعثُ النبي صلَّى الله عَليه وآياته ، فلمّا كَذبت

قريش قال اللهُ سبحانَه : (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (٢).
أي : هو الذي دلَّ انقضاضُ النجومِ على أمرِه ، فلا إحالةَ في هذا ولا اختلاف.

(٢/٦٢٧)

فصلٌ من هذا الباب

فأمّا دعوى الملحدةِ تناقضَ ما ورد من آي القرآنِ في الهُدى والضلالِ
وخلقِ الأفعالِ والقضاء ، وتقديرِ الأعمالِ وتكليفِ ما لا يطاقُ وما يُكثر ابنُ
الرونديُّ وأضرابُه من هذا الباب وتَضلُّ به القدرية والمعتزلةُ ومن تابعَهم من
التعلقِ بهذه الآياتِ في حملهم لها على غيرِ تأويلِه وما قصَدَهُ اللّهُ لها ، إمّا
للجهلِ بذلك أو لقَصدِ العنادِ وإيثارِ التمويه والإلباس ، فإنه لا تعلُّقَ للفريقينِ
في شيءٍ منه ، ونحنُ نبيِّنُ ذلك بياناً يوقفُ على الواضحةِ إن شاءَ الله.
قال الملحدون : وممّا وردَ متنافيا متناقضاً من آي القرآن تناقضاً لا خفاءَ
به على أحدٍ قولُه : (وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ) ، وقولُه : (أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً) ، وقال : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) ، في أمثالِ
هذه الآيات ممّا فيها ذكرُ إضلال اللّه لمن أضلَّه ونحوِ قوله : (وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ) ، وقوله : (إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا) ، وقوله : (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا) ، بعدَ قوله : (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ).
وقوله : (ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) ، وقال : (وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، وقال : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) ، وقوله : " (فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) ، وقال : (وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (١١٠)

(٢/٦٢٨)

وقال : (أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ (٢٣) .

وقوله : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا) ، وقوله : (مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ) ، وقوله : (وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) .

وقال في هزيمة المؤمنينَ يومَ أحد : (وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ) ، في نظائرِ هذه الآيات مما أخبرَ فيها أنه تعالى تَولى إضلالَهُم والختمَ على قلوبِهم ، وتغشيةَ أبصارِهم وجعلَ الأكنةَ على قلوبِهم.

قالوا : ثم نقضَ ذلك أجمع بأن خبر في آياتٍ كثيرةٍ أنهم هم المضلون لأنفسهم والخاتمون عليها وتبرّيه من معاصيهِم وإضلالِهم ، ونُقضَ ذلك أيضاً بأن أضافَ إضلالَهم مرةً إلى آلهتِهم ومرةً إلى الشيطان ، ومرةً إلى فرعونَ والسامري ومرةً إلى الشياطين ، وكل هذا متهافتٌ متناقضٌ لا شبهةَ في تناقُضه بزعمِهم.

فأمَّا نقضُه لذلك بإضافتِه إليهم فكثير ، منه قولهُ سبحانه : (كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) ، وقولُه : (قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ)

وقولُه : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا).

وقولُه : (وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ) ، فأضاف ذلك إليهم – دونه ، وقولُه : (بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ).

وقولُه : (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٣٠).

فأضافَ ذلك إليهم وقال : (جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ).

(ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ)، و : (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ).

يعني عما يَفعلون ، فأضافَ أفعالَهمُ إليهم ، كما أضافَ فعلَ نفسِه إليه تعالى ، وقولُه : (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ) ، فأضافَ الاتباعَ إليهم .

وقولُه : (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ) ، فأضاف ما عُوقبوا عليه إليهم دونَه

.

وقولُه : (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) ، فأضافَ الزيغَ الأولَ إليهم ، وجعل الثانيَ عقوبة ، وقولُه : (وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) .

وقولُه : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) .

وقال : (فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٢٠) وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ (٢١) ، فاستبطأهم استبطاءَ من يَعْلَمُ أن الفعلَ لَهم ومنهم وبأيديهم.

وكذلك قولُه : (وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ) .

وقولُه : (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى).

(٦٣٠/٢)

فصل

وأمَّا نقضُه ما قدَّمناه – زعموا – بنفيه ذلكَ عن نفسه وبيَّنَ كثيراً منه قولُه :

(مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) .

وقولُه : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) ، ، وقولُه في ذمه الكفار بقولهم : (لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ) ، وقولُه : (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ) ، فأفَهم بهذا القولِ الذي أخبرَ به عن نفسِه في قوله : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (١٣٧) .

وقوله : (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا) ، في أمثال هذا ما خبر فيه بمثلِ قولِ المشركينَ الذي ذمهم وعيرهم به .

وقولُه : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) .

وقولُه : (وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ) ، وقولُه : (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) .

وقولُه : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) .

وهو قد أخبرَ فيما سلفَ أنه يسألَهُم عن فِعلهِ ويعذبَهُم على قضائِه وقدَره .

وذلكَ هو الظلمُ بعينه.

فأمَّا نقضُ ما أخبرَ به من تَوليه لإضلالِهم بإضافتِه ذلك إلى غيره من المجرمينَ والشياطينَ وغيرهم فظاهر كثير ، منه قوله : (وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى (٧٩) .

وقولُه : (وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ (٩٩) .
وقولُه : (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ (٢٩) .
وقوله : (وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ (٨٥) .
وقولُه : (رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ) .
وقولُه : (الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ (٢٥).

(٦٣١/٢)

وقوله : (فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ (١٥) .
فأضاف ذلك إلى الشيطان .
وقولُه : (وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ) ، ثمّ نقضَ قولُه : (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) ، بقوله : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) .
وقوله : (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ).
وقوله : (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) ، فذمَّ من أحبَّ ذلك بما خبرنا به يريد ذلك أجمع ، وهذا زعموا تناقضٌ ظاهر لا يأتي من قبلِ حكيم عليم سميعٍ بصير.
قالوا ثم أخرج نفسَه والشياطينَ عن أن يكونَ لهم في الإضلال صنعٌ
وسلطان بقوله : (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا).
و (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَآبًا (٣٩) .
وقوله : (وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) ، وقوله : (فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).
وبذمه لهم على هذه الأفعال ، ولو كانت من عنده أو من عند قادَتِهم أو من عند الشياطين لما ذمَّهم على ذلك ، ولكان ذمُ من بقيَ من قبلِه أولى.
وكيف يقول : (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى) .
(وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا) ، وهو يقول : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) ، (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ (٩) .
ويقول : (إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا) ، وكيفَ يسمعُ أو يخنعُ

ويستجيبُ من خُتمَ على قلبِه وبصَرِه وسمعِه ، وحيلَ بينَه وبينَ قلبِه ورشدِه.
واعلموا رحمكم اللهُ أنه لا تنافيَ ولا تناقضَ في شيءٍ مما تلاه الملحدونَ وتعلَّقوا به. ، ولا حجَّةَ فيه ولا شبهةَ لقدري يحاولُ بما يتلوه من ذلك إبطالَ

(٦٣٢/٢)

إضلالِ اللهِ الضالينَ بالختمِ والطبعِ والتغشية ، وتقليبِ القلوبِ والأبصارِ والتفرقةِ بينَ المرءِ وقَلبِه.
ونحنُ نكشفُ ذلكَ كشفا يُزيلُ ما حاوَلوهُ من الإلباسِ والتمويهِ ويجلِّي غماءَ الشبهةِ بإذن اللّهِ عن ذي الجهلِ والنقصِ منهم.
فأولُ ما يجبُ أن نثبته في هذا الفصلِ الفرقُ بينَ الإضلالِ والضلال.
فنقول : إنَّ الضلالَ هو الذهابُ عن الحقِّ ، وضدّه الهُدى وتصورُ الأمورِ على غير ما هيَ به ، وهو من فعلِ النفس ، والخبرُ عن ذلك باللسان عبارةٌ عن الضلال الذي في القلب ، ومن فعلِ النفسِ وهو أيضاً في نفسِه ضلال .
لأنّه خبرٌ باطلٌ وقولٌ كذبٌ وضدّ الحقِّ والصدق ، والذي هو الخبرُ عن الشيء على ما هو به ، وهو محرَّمٌ على المخبرِ به إذا شرحَ بالكفر صدراً ولم يكن معتقداً به ، كما أنّ اعتقادَ الباطلِ معصيةٌ محرَّمةٌ على معتقدها ، فقد استوى العقدُ والقولُ الذين ليسا بحق وهما ضدُّ الهدى ، والصوابُ في أنّهما ضلالات وذهابات عن الحق أحدهُما عقد والآخرُ قول وخبر ، والضلالُ
الذي هذه صفَتُه لا يكون إلا لضال به ، ومِن ضال يوصَفُ به ، ويتعلَّقُ بقدرته إذا كان منتهيا عنه ومأموراً بتركه ، هذا أصلُ الضلال ، ومنه سُمِّيَ الضلالُ عن الطريق المحجّة إذا عدلَ عنها للجهل بها ضالاّ عن الطريق ، ومنه
الضلالُ عن الرأي الذي هو الذهابُ عن صوابِه ، ومنه الضلالُ عن الحق الذي هو العدول ، ومنه سُمّيت الضالّة ضالّة.
وقد قيل : إن الضلالَ عن الحق الذي هو بمعنى العذاب ، واستشهد قائلُ ذلك بقوله : (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ (٤٧) .

يعني : في عذابٍ وسُعُر وليس هذا باستشهاد صحيح ، لأنه يحتملُ أن يكون عن أنّ المجرمين في الدنيا في ضلال عن الحقِّ وفي سُعُرٍ في الآخرة ، أو في ضلالٍ في الدنيا

(٦٣٣/٢)

عن الحق ، وسُعُر هو نفسُ ضلالِهم عن الحق ، وإنَّما سَمى أعمالَهم سُعُراً
على معنى أنّه يستحقُ بها الكونَ في السعير ، كما قال : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) ، يعني على عملِ أهل النار فلا حجّة في الآية ، وعلى
أنه لو كان الأمرُ على ما ذكَروه لصارَ تقديرُ الكلام إن المجرمينَ في عذابٍ
لأن السعيرَ نفسَه عذاب ، وهو يُغني عن ذكرِ العذاب ، وهذا مستثقل مستغثٌ من الكلام ،
فوجب أن يكون قولُه : في ضلالٍ يعني ذهابٍ عن الحق ، وفي سُعُر من أعمالِهم هذه ، أو سيكونُ في سُعُرٍ يوم القيامة ، وعلى أنه سَمى العذابَ ضلالاً فعلى معنى أنَّه ذاهب بصاحِبه عن الثواب واللذات ، فهو راجع إلى الذهاب عن الجنَّة على وجه الشبه بالذهاب عن الحق ، والأمرُ المقصود الذي فيه السلامةُ والنجاة.
وقيلَ إن الضلالَ يكونُ بمعنى الهلاكِ بدلالةِ قوله : (أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ) ، أي : هلكنا ، وقد يمكنُ أيضا أن يكونَ ضلالُهم في
الأرضِ ذهاب عن مواضعَ مقصودةٍ فيها المصالحُ والرشادُ وإن سُلِّم أن
الضلالَ بمعنى الهلاكِ والبِلى في القبور ، فذلك غير ضار ولا نافعٍ للملحد
ولا لقدريٍّ على ما سنُبينه إن شاء الله .
وقيل إن الضلالَ يكونُ بمعنى الغفلة ، ومنه قولُه : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) .
وقولُه : (وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى) .
أي : تَغفلُ إحداهما ، ووجدكَ غافلاً على النبوة ، فهداكَ إليها وشرف قدرك بها ، وهذا أيضا عائد إلى معنى الذهاب عن الشيء
وذلك أن غفلةَ إحداهما التي خِيفت إنما هو ذهابُها عن ذكرِ الحق وإقامة
الشهادة عليه بحسب الصواب ، وما يجب في التحفل والأداء ، والذهابُ عن
ذلك بالغفلة ذهاب عن الحق ، كما أن الذهابَ عنه بالقصدِ والاعتماد ذهاب
عن الحق ، غير أن إحداهُما معتمد ، والآخرُ غيرُ معتمد.

وقوله : (وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى) أي غيرَ عارفٍ بشريعةٍ بعينها قامت بها الحجة لحصولِ الفترةِ والذهابِ عن العلم ، فذلك ذهابٌ عن أمرٍ من الصواب ، الواجبُ على من علمَه وقامت الحجَّة عليه به وإن لم يُكلّفه عليه السلام مع الفترة ، وليس كل ضلالٍ مذموما بنفس الاسم وبكونه ضلالاً .

وإنما المذمومُ من ذلك ما حظرَه اللّه ونهى عنه ، ولذلك نقولُ قد ضلّ زيدٌ عن الرأي ، وذهبَ عليه رُشدَه وإن لم يُقصد بذلك ذمه ، بل الإخبارُ عن ذهابِه عمّا قصَده فقط ، وربَّما كان قَصْدَه التذكير على المؤمنين.

فأمَّا قوله : (فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) ، فليس فيه دلالةٌ على أنّه كان من الغافلين عما فعله ، بل لا ينكرُ عندنا أن يقعَ منه الذنبُ على وجه العمدِ وإن كان مغفوراً ، ويمكنُ أن يكونَ وقع عن غفلةٍ وسهو ، أعني القتلَ ولكن ليس حجة ذلك قوله : وأنا من الضالين بل شيء آخر إن دل على ذلك ، وكل شيءٍ يُسمّى ضلالاً فإن هذا أصلَه وهو مأخوذ منه ومشبَّه به.

فأمَّا الإضلالُ فإنه غيرُ الضلالِ وهو متعلق بالمضل للضالِّ دون الضال بقدرته ، وإن قيل أحيانا زيد قد أضل نفسَه بكفره وخلافِه عن الحق ، فعلى وجه التشبيه بإضلال غيره له ، والإضلالُ الحقيقي الذي هذه الأسماءُ اسمٌ له قولُنا إغواءٌ وتزيينٌ للباطل وتقبيحُ الحق ، إنما هو الحيلولة بين المرءِ وقلبِه وإزاغةُ القلوب عن الحق ، وخلقِ الباطل فيها الذي هو اعتقادُ غير الحق وقولنا ختَم وطبعَ وغشاوة وصمٌ وعُميٌ وسدًّا إنَّما هو عبارة عن هذا الاسم من المفعول في القلوب والمضاد لاعتقاد الحق والصواب ، واللّهُ هو المنفردُ بخلقِ ذلك في قسمه لنا به ، وعدلٌ عليه في حُكْمِه وقضائِه .

والمتفردُ بالقدرة على تقليبِ القلوب والحيلولةِ بينَ أصحابِها وبينها .

والقدرةِ على خلقِ ضد الحق فيها لا يُشرِكُه في القدرة على إغواء القلوب

وتصويرِ الأمور بخير ما هي به ، والخلوصُ إلى الطبعِ والختم ، ملكٌ مقربٌ
ولا نبى مرسل ، ولا شيطان متقول ، ولا أحدٌ من خلق اللّه ، هذا هو حقيقة
الإضلال.
وقد يُسمى الدعاءُ إلى الباطل والتزيينُ له ، والتحمّلُ في اعتقادِه
والوسوسة المخيلةُ لكونه حقاً إضلالا لمن قبل ذلك ، وأجاب إليه .
واستُصير به وإغواء الشيطان ووسوستُه إضلالاً لمن قَبلَ دون من لم يقبله .
وكذلك دعاؤه إلى الضلال ودعاء سائر أئمة الكفر إليه إضلالا لمن قبل
ذلك ، واستُصير به ، وكذلك سحرُ السحرة وفعلُ السمامري الذي هو صياغة العجل إضلالاً
وإغواءً لمن قبلَ ذلك واستصير به دون من خالفه ، وبعد عنه ، وقد يسمّى تسميتُه الضال ومن
ليس بضال والحكم عليه باسم الضلال إضلالا ، وإن لم يكن إضلالاً على الحقيقة ، ولكن على
وجه التشبيه له بفعلِ الضلالِ في الغيرِ وبما يستصير به المفعول فيه ، قال النجاشي :
ما زال يهدي قومَهُ ويُضلنا ... حقاً وينسبنا إلى الكفار
ولسوفَ يعلمُ حينَ يلقى ربَّه ... منْ شرُّنا وأحقُّنا بالنّار
يعني ما زالَ يسمّينا ضالين ويحكمُ لنا بذلك ويُسمي قومَه مهتدين .
وقال آخر :
وما زالَ شرفُ الراحِ حتى أشرني ... صديقي وحتى سائني بعض ذلك
يعني : تسميةُ صديقَه وجليسَه له شريراً دون خلقِ الشرّ فيه ، وهذا إن
جازَ استعمالُه فمجاز وعلى وجه الاستعارة والتشبيه بالإضلال الذي هو
نفسُ الذهاب عن الحق ، وكان الخبرَ بذلك قد صارَ بمثابةِ من فعلَ ذلك فيه
إذا كان عند المسمى قضيّةُ ما سماه به ، كما إن من خلق به الضلالُ ضالّ عندَ

من خُلقَ الضلالُ في قلبِه ، وتسميةُ المسمى المخبرُ بذلك على وجهِ التشبيه
بفاعل الضلال في القلوب.
ويمكن أن يكونَ لما كان الحكمُ والتسميةُ للغير بالضلال يضرُّ بالمسمى
ويغمه ويُصوّره عند الناس قبحُ حالِه ، كما أن وجودَ الضلال في قلبه يغمه

ويضمرُّه ويُهلكه أجريَ على التسمية لهذه الوصمةِ والمضرة اسمُ ضلالٍ للقلب الذي هو الذهابُ عن الحق.

والضلالُ في الحقيقة ، هو ضد الهدى الذي يوجد في محلِّه ويعاقبه .

قال الله تعالى : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) ، وقال : (فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ) .

وأمثال لهذه الآيات فيها تحقيقُ الضلالةِ التي هي ضد الهدى والذهابُ عن الحقّ والصواب.

قال لبيدُ بنُ الربيعة :

مَن هداهُ سُبُلَ الخيرِ اهتدى ... نَعِمَ البالُ ومن شاء أضل

ولم يُردْ بالهدى الذي به ينعَمُ بالُ المهتدي ، الحكمَ والتسميةَ ولا بالضلال ، التسميةُ به ، بل أراد شرحَ الصدورِ وتضييق القلوب.

فأمَّا الهدى فهو ضدُّ الضلال وهو معرفة القلب بوجوب كل واجبٍ وتصديقِه بذلك ، واعتقادِ الأمورِ على ما هي به ، والإخبارُ عن ذلك باللسان هدىً أيضاً ، لأنه خبرُ حق وصدق ، ونقيضُ ما صُوِّرَ به ، والهدايةُ التي هي الإرشاد من الله خلقُ الهُدى في القلوب وشرحُ الصدورِ وتوسعَتِها وإقرارِها بالحق وتسهيله وتيسيرُه عليها وفعلُ الألطافِ الجامعةِ لهم على فعل الطاعات ،

وقد تكونُ الهدايةُ بمعنى الدعاء إلى الشيء ، ولا تُسمى الدعوةُ إلى الحق هدايةً إليه إلا لمن قَبِلَها وانتفع بها.

قال القطامي :

ماذا هُداكَ لتسليمٍ على دمنٍ ... بالغمر غيَّرهُن الأعصرُ الأولُ

يريد بقوله (ماذا هُداك) : ماذا دعاك إلى الهدى إذ اهتديت لتسليمٍ على دمنٍ بالغمر غيّرهن الأعصُر الأول وبعثك على ذلك.

وقد تكونُ الهدايةُ بمعنى التوفيقِ وشرح الصدر وتسهيلِ القولِ الحقِّ على ما بيَّنَّاه من قبل ، وهيَ الهدايةُ الحقيقية المقصودَة بقوله : (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) ، أي : إنك لا توفقُ من

أحببت ، ولم يرد أنك لا تأمره بالهدى وتدعوه إليه ، وهي المرادُ بقوله : (وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ) ، والمعتمد في الرغبة إلى الله في الهداية في الرغبة ، لأن الدعوةَ قد حصلت لكل ، ولأنه قد ضل كثيرٌ ممن دُعيَ إلى الحق ، فدلَّ ذلك على أن الهدى المرغوب فيه والذي لا يضلُّ صاحِبُه ، ولا يهدي به النبي عليه السلام من أحب هدايته هو التوفيقُ وشرحُ الصدور الذي قدمناه.

قال الحُطيئة :

تحنَّن عليَّ هداكَ المليكُ ... فإن لكل مقامٍ مقالاً

يريد : وفقك المليكُ للحق ، وشرحَ صدرَكَ به ولم يرد دعوته إلى ذلك ، لأنها قد سلفت ووُجِدت.

وقد تكونُ الهدايةُ إلى الشيء بمعنى التقديم إليه ، ومنه قولهم : قد أقبلت هوادي الخيل أي : مقدماتُها ، ويقالُ هوادي الخيل أعناقها لأنها تتقدمُها.

(٦٣٨/٢)

قال الشاعر :

إذا لم يخْتزِن للبيت لحما غريضا ... من هَوادي الوَحش جاعوا

يعني : تدخرُ لهم من أوائل ما يتقذم إلى الوحش.

وقال الأعشى :

إذا كان هادي الفتى في البلاد ... صدرُ القناةِ أطاعَ الأميرا

يعني أوائل القناةِ ومواضعُ الأسِنَّة منها ، والعصا تُسمى الهادية إما لأنها تتقدم المتوكىء عليها ، أو لأنها من شدة تهديه بحسّه بها وتوقيه الوِهَاد والتِلاع ، وما في سُبُله من الأذى ، وما يريدُ معرفته.

وأمّا قولُ من زَعمَ أنّ الهداية تكونُ بمعنى الزيادة ، واعتلَّ لذلك بقوله تعالى : (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى) ، فإنه تعلق باطل ، لأن قولَه زادَهم هدى ، إنما يريد بزيادتهم رشادا وتبصرا ، واتخاذا للهداية في قلوبِهم في مستقبلِ أزمانِهم وأعمارِهم ، وليس يبينُ معنى الهدايةِ بجعله زيادةً على هدىَ

كان قبله ، وكما أنَّه قال قائل لمَّا علِموا زِدْناهُم علما إلى عِلْمِهم ، ولم يكن في ذلك إخبار عن خاصيةِ العلمِ وحدَه ، وحقيقتُه المحيطةُ به ، فكذلك ذكرُ الهدايةِ والزيادةِ فيهما لا ينبىءُ عن معناها.

وقد قيلَ إن الهدى ثوابَ الجنَّة ، واحتُج لذلك بقوله : (وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (٤) سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ (٥) وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ (٦) .

يعني : أنه يهديهم إلى طريق الجنة ، وهذا أيضا إن صح فعلى وجهِ تشبيهِ الثوابِ في نفعِه بهدى القلبِ واستبصارِه في الانتفاعِ به ، واستدفاع الضرر ، هذه جملة في معنى

الهداية والهدى والإضلال والضلالُ كافية ، اذا كانت هذه الجملةُ ثابتةً وجَب أن يُكشفَ بعد ذلك بأنه لا تناقضَ في إضافة إضلالِ كل ضال من العُصاةِ بالكفر وغيره إلى نفسه ، وبينَ إضافَتِه إلى الفراعنة والمردَةِ مرّة وإلى الشياطين وإلى فرعونَ والسامريَ وكلّ داعٍ إلى ضلالةٍ وإنّ القرآنَ يشهدُ بعضَه لبعض ، ويصدق بعضَه بعضاً.

فنقول : إنَّ الهدايةَ التي أضافَها اللّهُ تعالى إلى نفسِه وأخبرَ بها لا يُشرِكه فيها ملك مقرّب ولا نبي مرسل ولا أحدٌ من خَلقِهِ ، وهي شرحُ الصدورِ وتطهيرُ القلوب ، وخلقُ الإيمان والتصديقِ فيها وتسهيلِه عليها ، وخلقُ الألطافِ الجامعةِ الدواعي والهِمم على فعله من القدرة على فِعله ، والأسباب المسهّلة له ، وغير ذلك ممّا لا يَقْدِرُ عليه أحد من خلقِه ، فهذا الضربُ من الهدايةِ لم يُضفه اللّهُ تعالى إلى الملائكةِ ولا إلى أنبيائِه ولا إلى أحدٍ من خلقه ، إذ لم يكن ذلك من أفعالِهم ولا مما يدخلُ تحت قُدَرهم ، وإنّما معنى الهداية التي يضيفُها اللّه تعالى ورسولُه والمسلمون مرةَ إلى الأنبياءِ ومرةَ إلى الأئمة والعلماء ، إنّما هي الدعوةُ إلى الإيمان وشهادَةِ الحق والإرشاد إليها ، بذكره الأدلة والتنبيه على موضع الحجّة والتزيين لذلك والتقبيح لتركه ، والتحذيرِ والوعيد عن التخلف عنه وتجنبه ، وكثرةُ الحثّ والحضّ على فعله ، والإخبارُ بما عليه من جزيل الثوابِ وبما في تركه من أليم العقاب ، إلى غير ذلك.

وجملةُ هذه الهداية المضافة إلى غير اللّه من سائرِ أوليائه ، إنما هي

معنى الدعوة إلى الإيمان والتزيين له والإرشاد إليه والتنبيه على مواضع الهدايةِ عليه ، والترغيب في فعله والتحذير من تركه ، فأمَّا أن يكونَ لأحدِ منهم سلطان على فعلٍ في القلوبِ وشرحِ الصدور وخلقِ القدر والألطاف وتقليب القلوبِ والأبصار وصرفِها والحيلولة بين المرءِ وقلبِه ، فإن ذلك غيرُ

جائزٍ على قول أحدٍ من الأمّة ، وممّا قد قامت الأدلّة على بطلانِه وكذب كلّ من ادّعى ذلك لنفسه من الخلق أو لغيره من الخلق ، ولو كان إلى الأنبياء والمؤمنين هدايةُ الخلق بما يهديهم إليه سبحانَه به ليهدوا الناسَ أجمعين ومن آثروا إيمانَه وكَرِهوا إضلاله.

وكيف يكونُ ذلك كذلك واللّهُ تعالى يقولُ لرسوله : (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ).

وقال له : أفتراه إنّك لا تأمرُ من أحببت ولا تَدعوه إلى كلمةِ الحقّ ولا تزينُ له الصواب ، ولا ترغبُ وترهّبُ مع إخباره عنه بأنّه موضعٌ لرسالته ، والأداء عنه ، هذا ممّا لا يقولُه مسلمٌ ولا ملحدٌ لأن الكلّ قد اتّفقوا على أنّه عليه السلام بين وأنذرَ وحذّر ، وإنّما قال له : (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ) ، أي ليس إليك هدايَتُه بشرحِ – الصدرِ وتوسعته وتطهير القلب ، وخلقُ الإيمان فيه وتسهيله عليه ولذلك روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنّه قال : "بُعثتُ داعياً ومبلغا ، وليسَ إليَّ من الهدى شيء ، وخُلقَ إبليس مزيّناً وليسَ له من الإضلال شيء" (١) .

وقد ورد القرآنُ بتصديق هذا في قوله : (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ) .

وقوله : (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ).

وقوله : (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ).

وقوله : (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ).

وقوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا (٤٦).

في أمثال هذا ممّا خبر فيه أن الهدايةَ إليه وحدَهُ وليسَ يجوزُ أن يكونَ إليه وحدَهُ ما هو مشترك بينه وبينَ خلقِه.

---

(١) رواه ابن الجوزي في "الموضوعات (١ : ٢٧٢) كتاب السنة وذم البدعة ، باب في ذكر القدر ، وأخرجه ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (٩ : ٣٩).

واعلموا – رحمكم الله – أن دعوة الرسول لا تكونُ هدايةً لأحدٍ ولا توصَفُ بذلك حتى يقارِنها قبولُ المدعو وانتفاعُهُ بها ، ومتى عريَتْ من ذلك لم تكن هدايةً له ، فلذلك لا يجوزُ أن يقال إن الرسولَ قد هدى أبا جهلٍ وأبا لهب وسائرَ من كفرَ به من قريش ، ولم ينتفع بدعوته لأنه إذا لم ينتفع المكلف بالدعوة لم تكن من أسبابِ هدايته ، وصارت ضرراً عليه ووبالاً وطريقا إلى عقابه ، لأنه لو لم تكن الدعوةُ لم يستوجب العقاب ، فهي إذن ضرر مع عدم القبولِ والانتفاع ، قال سبحانَه وتعالى : (الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) .

وقال : (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) ، وقال : (وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى).

فبيَّن بذلك أجمع وأمثاله من الأخبار أن الدعوةَ هدايةٌ لمن قبلها وانتفعَ بها دون من ردها واستضرَّ بورودِها ، فبانَ بهذه الجملةِ أنه لا منافاةَ بينَ إضافةِ اللهِ سبحانَه الهدايةَ إليه ، وبينَ إضافةِ الهدايةِ إلى رسُله وملائكته والمؤمنين إذا كان من أضافه إلى نفسِه من ذلك غير ما أضافَه إلى خلقه.

على أن الهدايةَ التي أضافها إليهم إنما هي الدعوةُ والتزيينُ والإرشادُ والتنبيهُ والترغيبُ والتحذيرُ ، وعلى ذلك يدلُّ قولُه : (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) ، وقوله : (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) .

وكل هذا ممّا قد هدى الله سبحانَه المؤمنينَ به على وجهين :

أحدهما : أن نفس دعوةَ الرسلِ وترغيبهم وترهيبَهم وإرشادهم من فعلِ اللهِ تعالى وخلقه وترتيبِه وتدبيرِه ، فهو أيضا هادٍ بذلك للمنتفعِ بالدعوة حسبَ هدايةِ المكتسبِ له من الرُّسل ، ولا يجوزُ أن يكونَ الباري الهادي بهذه الهداية المكتسبِ لها دون خالقها الذي صارت نفسا حادثةً موجودةً به دون المكتسبِ لها ، فوجبَ لذلك أن يكون لا تناقضَ بينَ إضافةِ الهدايةِ الواحدةِ

إليهم تارةً وإليه أخرى ، لأنها مضافةً إليه تعالى من جهة الخلق والاختراع .
ومضافةً إليهم من جهة التصرف والاكتساب ، وقد شرحنا هذه الفصول .
وكيف يكونُ عدلاً واحداً لعدلين وهدايةً لمهديين ، ووجه الاشتقاق من خلقِ
الهدايةِ والعدلِ واكتسابِها وطريقِ تعلقهما وإضافتِهما في "شرح اللمع " وغيره
مما يغني الناظرَ فيه إن شاء الله.
والوجهُ الآخرُ : أن اللّه تعالى قد هدى كل قابلٍ للإيمان بمثلِ هدايةِ الرسلِ
في الدعوةِ والإرشادِ والتزينِ والترغيبِ والترهيب ، فصارت هذه الهدايةُ
مشتركةً ومضافةً إلى الله تعالى وإلى أوليائه ، ومعنى الاشتراك فيها أن
المضافَ إلى الله سبحانَه منها كالمضاف إلى رسوله وأوليائه ، والضربُ
الأوّل هو الذي انفرد الله تعالى به ، ولم يضفه إلى أحد من خلقه ، وهو الذي
عناه بقوله : (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ) .
وقوله : (أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ) ، وقوله : (حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ (٧) ، فلم يضف من ذلك شيئا إلى رسله ولا إلى أحدٍ من خلقه .
فبانَ بهذا أنّه لا تناقضَ في إضافاتِ الهدايةِ مرةً إلى الله سبحانَه ، ومرةً إلى
رسوله ، ومرةً إلى المؤمنين والملائكة إذا نزلت بحسب ما بيَّنَّاه ورتبناه.
فأمّا إضافتُهُ الإضلالَ مزةً أخرى إلى نفسِه تعالى ومزةً إلى الشياطين
ومزةً إلى المجرمين ومرةً إلى السامري وإلى فرعون وغيره من الكفّار ، فإنه
لا تناقضَ أيضاً في ذلك ولا تنافي ، وذلك أن الإضلالَ الذي أضافه الله إلى
نفسِه هو الذي لا يدخلُ تحت قُدرة أحدٍ من خلقه من جميع الفراعنةِ والشياطين والمجرمين ، وهو الطبعُ على القلوب ، وجعلُ الأكنة عليها والختمَ والإعماء ،

وما ذكره من المد في الطغيان والوقر في الآذان ، وتقليب الأفئدة والأبصار . والحول بين المرء وقلبه وتضييق صدره وما يعقبُه من النِّفاق في قلوب أعدائه الأشرار ، وكل هذا مما ينفردَ اللّهُ بالقُدرة عليه ، وكذلك خلقُ نفس الكُفر والإضلالِ والإقدار عليه والتمكينِ منه ، مما ليسَ لكافرٍ ولا لشيطانٍ ماردٍ سلطان ولا قدرةٌ على خلقه في القلوب فما أضافَ الله تعالى شيئاً من ذلك إلى أحد من خلقِه بل قال : "ختَمنا" و "طبَعنا" و "جعَلنا على أبصارِهم غشاوة" . "نقلبُ أفئدتهم وأبصارَهُم " ، و"أعقَبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يَلقونَه " . و"جعَلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سدًّا فأغشيناهم فهم لا يبصرون " . فلم يُضِفْ تعالى شيئا من ذلك إلى أحد من الشياطين أو المجرمين أو فرعون أو السامري ، إذ ما كان ذلك من صفاتهم ولا مما يدخلُ تحت قدرهم.

وأما الإضلالُ الذي أضافَه الله تعالى إلى الكفّارِ والمجرمينَ فهو الدعوة إلى الضلال ، وتزيينه وإيرادُ الشبهةِ فيه ، وليس ذلك من خلق شيء في القلوب بسبيل ، وأما الإضلالُ المضافُ إلى فرعونَ والسامري خاصة ومن جرى مجراهم فهو إلباسُهم في الدين ومكرُهم بأهله ، وحِيَلُهم التي نَصَبوها لإيقاع الشُبَه في الحق ، وليس ذلك من خلقِ الضلال في القلوب في شيء.

وأمّا الإضلالُ المضاف إلى إبليس والشياطين فقد يكونُ أيضاً بمعنى الدعوة إلى الضلال ، ويكون الوسوسةُ في الصدور ، وحديثُ النفسِ بما جعلَ لهم من السلطان على هذه الوَسوَسة وعلى سلوكِ بني آدم وختومِه على قلوبهم ، فهذا مما يختص به الشياطين دون سائر الخلق ، وكل هذه التفاسير في الإضلال التي نزلناها قد وردَ بها الأخبارُ والقرآنُ على ما سنذكر جملة منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، لم يكن من إضافةِ الإضلال إلى نفسِه تعالى

وإلى جميع من ذكرَ من خلقه منافاةٌ ولا مناقضةٌ على ما يظنه الملحدون ومن تابعهم من القدريَّة والمتحيرين في مذاهبِهم من أهل الملَّة ، فبان بهذه الجملةِ أن اللّهَ تعالى لم يجعلْ إلى أحد من خلقه إضلالَ أحد ، وإن جعلَ له القدرةَ

على هذه الأسباب التي ذكرناها ، ولو قدرَ إبليسُ والشياطينُ والمجرمون
على إضلالِ أحدٍ من الناس ، وكان ذلك إليهم وفي أيديهم لأضلّوا الأنبياءَ
وسائرَ المؤمنين ، وكل من آثروا إضلالَه وحاوَلوا الإلباسَ عليه في دينه .
ولما لم يكن ذلك كذلك ، ثبتَ أن الإضلالَ الذي أضافه تعالى إلى نفسِه لم
يجعلْ لأحدٍ من خلقه إليه سبيلاً ، ولا عليه سلطانا.
وكذلك قال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – : "وخُلقَ إبليسُ مزيناً وليس له من الضلالة شيءٌ
" .
وقد قال اللهُ تصديقا لهذه الرواية ولما قلناه : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) ، وقال :
(وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ) .
وقال : (إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا) ، فأخبرَ أن القُرناء إنما إليهم التزيين
فقط ، وأنّهم إنما ضلوا بما حق عليهم من القول والقسمة لجهنم.
قال الله تعالى : (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (٢٩) فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) ، ثم قال : (مَنْ
يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (١٧٨) .
وقال : (وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا (١٧) .
وقال : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ (٣٦)
وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ (٣٧) .
فبيَّنَ بذلكَ وأمثالَه أنّ الضال من أضلّه الله ، وأنه لا هاديَ له وأنّ المهتدي
من هداه وأنه لا مضل له فهذا تنزيل يزيلُ الريبَ والشبهةَ ويبطلُ ما يلبِّسُ به
القدرية والملحدة ، وقد أخبرَ سبحانَه أن الإضلالَ منه ما وصفناهُ من الطبعِ

الختمِ على القلوب وتغشيةِ الأبصارِ وتقليبِ القلوب والحَوْلِ بينَ المرء وقلبه .
وغير ذلك مما عددناه ، وخبر تعالى أن إضلالَ الشياطين إنما هي الوسوسةُ
والتزيين والتسويلُ للنّفس ، ووعدُ الشرِّ ، وأمثال ذلك.
قال الله تعالى : (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ) .
وقال : (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) فأخبرَ أنه يُوَسوِسُ في صدور الناس ، وقال :

(يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا (١٢٠) .

وقال : (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ) .

وقال : (الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ) .

والشيطان يضلُّ على وجهين :

أحدهما : الدعوةُ إلى الضلال والوعدُ والتزيينُ للباطل.

والآخر : الوسوسة ، وقد وردَ عن الرسول تصديقُ ذلكَ والإقرارُ به .

فروى عبدُ الله بنُ مسعودٍ عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال : "إن للشيطان لمةً بابن آدم ، وللملك لمة ، فأما لمّه الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق ، وأما لمةُ الملك فإيعاد بالخير وتصديق بالحق ، فمن وجد من ذلك شيئاً فليعلم أنه من اللّه وليحمدِ الله ، ومن وجدَ الأخرى فليتعوذ باللهِ من الشيطان الرجيم ، ثمّ قرأ عليه السلام : (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا).

وروى أنسُ بن مالكٍ عن النبي عليه الصلاةُ والسلام أنه قال : "إن الشيطانَ واضع خطمَه على قلب ابن آدم ، فإن ذكر اللّه خنس ، وإن نسيَ الله التقمَ قلبَه " ، ورويَ عن عبد اللّه بن عباسٍ أنه قال : (إنما سُميَ الشيطانُ

الوسواسُ الخناسُ لأنه خاتمٌ على القلب ، فإذا ذُكر الله خنس ، وإذا لم يُذكر وسوس " .

في رواياتٍ كثيرةٍ في هذا المعنى ، من نحو قوله : "إن الشيطانَ ليجري من ابن آدم مجرى الدم" .

وقوله : "ما منكم من أحدٍ إلا وله شيطان ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ، قال ولا أنا ، ولكن الله يعينني عليه "

وفي روايةٍ أخرى : "ولكن أعان الله عليه"

وأمثال هذا ، فهذا القدرُ من الإضلالِ هو الذي إلى الشيطان ، وهذه الوسوسةُ هي تزيين وحديث وكلام خفي لا يسمعه الموسوس له ، ثم يعتقده إن لم يُعصَم ويوفق ويعان ، وليست شيئا يفعلها الشيطانُ في قلب ابن آدمَ لأنّه لا قدرةَ له ، ولا لأحدٍ من الخلق على أن يفعلَ شيئا في غير محل

قدرته من قلبِ آدميٍ وغيره من الأماكن والمحال.

وأمَّا إضلالُ المجرمين ، فقد أخبرَ اللهُ تعالى ، أنه هو دعاؤهم إلى الضلال وإلباسُهم في الدين في غير موضعٍ من كتابه ، قال تعالى : (وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ (٩٩) .

يعني : الذين نصبوا الأصنامَ وعبَدوها وسنَّوا ذلك ودعَوا إليه ، وقال تعالى : (قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ (٦١) .

يريدون من قدم لنا الدعوة إلى ذلك وأمر به ، وقالوا :

(رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ (٢٩).

وقد تظاهرت الروايات بأنّ المضِل من الجن إبليس ، والمضِلّ من الإنس ابنُ آدم الذي قتل أخاه.

وأما إضلالُ فرعونَ لقومه ، فإنما هو الدعوةُ إلى الضلالِ وإلباسُه عليهم بالشبهات وإشغالهم عن تأمل آيات موسى بقوله : (يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا) ، ومنه قوله : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَ) ، وبقوله : (ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ) .

يوهم بذلك أنّه قادرٌ على قتله وأن ربّ موسى لا ينفعُه .

ومنه قوله : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ (٥١) .

يوهمُ بذلك أنّ هذه صفةُ من ينبغي أن يُعبد .

وقوله : (أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى (٢٤) .

وقوله : (فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٣٨) .

يوهِمُ قومه أنّه ينادي صاحبَ الخضر أو يشغلهم ببناء الصرح عن النظر في آيات موسى وتصديقه ، ويتحمل في المدافعة بالأوقات .

ومنه قوله : (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ (٥٢) .

يعني : موسى لأجل لثغةٍ كانت في لسانِه ، وعقدة ، فعابَه لأجلها بأنه لا يُبينُ عن نفسه ، ثم قال :

(فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ (٥٣) .

يوهِم أنّه لو كان عظيمَ الشأنِ لكان مسوَّراً بسوارٍ من ذهب ، لأنّه كذى كان شأن العظيم إذا ارتفع منهم ، أن يسوّر سوارا من ذهب ، فهذا قدرُ طاقةِ فرعونَ ومبلغ ما عندَه في إضلالِه

فأما أن يكون له سلطان على القلوبِ والنفوسِ والإضلالِ بما ينفردُ اللهُ

سبحانَهَ بالقدرةِ عليه من ذلك فمعاذَ الله ، وقد قال الله تعالى : (وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ (٣٧) .

ولو أمكنه إضلالُ أحدِ لأضلَّ موسى وقومه .

مع إيثاره لذلك وحرصِه عليه ، ولكن ذلك ليس إليه ولا داخل تحت قدرته.

(٢/٦٤٨)

فأمَّا إضلالُ السامري لعبدة العجل ، فهذا أيضاً بالدعاء لهم إلى ذلك

وتزيينه ، وقوله هذا إلهُكم وإلهُ موسى ، وبما صنَعه من قبضةٍ قَبضَها من أثر

الرسول وما سوَّلت له نفسُه ، وقد قالَ اللّه تعالى في قصّة موسى : (فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ (٨٥) .

فبدأ بذكر الفتنة التي بها بدأ ، وذلك أن اللّهَ بصَّره أثرَ الرسول فقبض منه القبضة وجعل للعجل بعد أن صنع خواراً يخورُ به ويمشي ، وليس ذلك تحت قدرة أحدٍ من الخلق ولولا الخوارُ ومشيُه لما عبَده القوم ، ولا كان عليهم فيه شبهة .

ورويَ من غير طريقٍ عن ابن عباس : "إن العجل كان يخورُ ويمشي وإن موسى قال : يا رب هذا السامريُّ أمرَهم أن يتَّخذوا العجل ، أرأيت الروحَ من نفخَها فيه ، قال الرب : أنا ، قال : فأنت إذاً أضللتهم وفي رواية أخرى "يا رب علمت أنّ الحليَّ حليُّ آل فرعون ، وأنّ السامريَّ صاغ العجل ، والخوارُ ممن ، فقال مني يا موسى (١) ، فقال : (إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ).

فأخبر موسى أنّ الفتنة من عند اللّه ، وأنّ اللّهَ يهدي من يشاء ، ويضل بها من يشاء ولم يُضف إلى السامريِّ ذلك ولا جعله إليه ، وموسى عند القدرية مجبر مذموم بهذا القول ، وإن كانوا يخافون في إظهارِ ذلك من خوف السيف .

فبانَ بهذه الجملة كيفيةُ إضافةِ اللّه تعالى الإضلالَ تارةً إلى نفسه وتارةً إلى

فرعونَ والسامريِّ وتارةً إلى المجرمين ، وتارةً إلى إبليسَ والشياطين ، وأنّه لا تناقضَ في ذلك ولا تنافي إذا كان منزّلاً مرتّباً على ما بيّناه ، وبطلَ بذلك ما قاله الملحدون وتوهّموه.

واعلموا – رحمكم اللّه – أنّ خلقَ اللهِ الروحَ والخوارَ والمشيَ في العجل .

ودعوةُ السامري وإلباسُ فرعونَ والمجرمينَ لا يكونُ ضلالاً إلا لمن استضرَّ به وأجاب إليه ، وضلَّ عند مشاهدته ، وكان ممن قسمَه اللهُ لناره ، ولا يجوزُ

---

(١) كلام يفتقر إلى سند.

أن يكونَ شيء من ذلك إضلالاً لمن خالَفه واعتقدَ بطلانه ، ودعا إلى خلافه وتمسكَ بالحق الذي أمر به ، ولذلك لم يكن مضلاً بما خلقه من حياة العجلِ وخوارِه أحداً ممن لم يعبُده ، ولا كان فرعونُ والسامريُّ والمجرمونَ والشياطينُ مضلين لأحدٍ من الأنبياءِ والمؤمنينَ والمتمسكينَ بإيمانهم ، لما لم يستضروا بذلك ولا أجابوا إليه ، فوجبَ بذلك أن تكون الدعوةُ إلى الضلال إضلالا لمن أجابَ إليها ، دون من خالفها وردها ، ولو لم يكن الأمرُ في ذلك على ما قلناه ، وكان على ما قالَه الملحدون في آيات اللهِ وتوهمَتْه القدريةُ لما أخبرَ الله بعضَ قولنا هذا ، وتأويلُنا عن أصفيائه وأنبيائِه والمتحملينَ لرسالته ومن جعلهم واسطة بينَه وبينَ خَلْقه.

قال الله تعالى في قصة شعيبٍ بعدَ وصفِ سيرته مع قومه : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ (٨٨) قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ (٨٩) .

فأخبر عنه عليه السلام باعترافِه بأن اللّه قد نجاه من ملتهم التي هي الكفر ، وقد عُلم أن هذه النجاةَ ليست هي الدعوةُ والبيان ، لأنه لو كان ذلك كذلك لكان نجا بدعوته جميعَ قومِ شعيبٍ

وسائر الكافرين ، ثم قال : (وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا) ، فأخبر أن عودَه وعودَ كل أحدٍ إلى ملةِ الكفر ودخوله فيها لا يكون إلا بمشيئة اللّه ، وهذا نفسُ ما قلناهُ وأخبرَنا به.

فأخبر تعالى عن موسى بمثل ذلك فقال : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ (١٥٥).

(٢/٦٥٠)

فأخبرَ عنه أنه أضافَ فتنتَهم وضلالَهم إليه ، وأنه يُضل بها من يشاء ويهدي بهداه من يشاء ، هذا مع المرويّ عنه في التفاسير

ممّا قد بينّاه ، ومن قوله : "فممن الخوار ، قال : مني يا موسى ، قال : إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء" ، وهذا تصريحٌ منه بمذاهبِ أهل الحق التي أخبرنا عنها ، ومثلُ هذا أيضاً قولُ موسى : (رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ).

وأخبر تعالى بمثلِ هذا بعينه عن نوع عند ذكر قصته مع قومه وكثرةِ دعائه لهم فقال تعالى : (قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٣٢) قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ (٣٣) وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٣٤) .

فأخبرَ عنه أنه اعتقد وقال إنَّ نصحَهُ غيرُ نافعٍ لهم ، إن كان اللّهُ يريدُ أن يغويَهم ، ولو لم يجزْ أن يعذبهم اللّه ، وأن يزيدَ غيَّهم وضلالهم يُضف إرادة ذلك إليه سبحانَه ، ويحيلُ عليه ضيق المقاليد بالأمر عليه ، ولو تُتبعَتْ قصصُ الرسلِ وأقاويلُهم لوُجدت جميعَها شاهدةً بما قلناه ، وليس يجوز أن يكونَ لرسولٍ من الرسل قولٌ ومذهبٌ في القدَر وخلقِ الأفعالِ والهدى والضلالِ يخالفُ مذهبَ نوح وشعيبٍ وموسى عليهم السلام ، لأنّ ذلك يوجبُ تكذيبَ بعضَ أنبياء الله لبعض ، واعتقادُ بعضهم فيه تعالى ما لا يليقُ به ، ولا يجوزُ في صفتِه وقد نزههمُ اللّه عن ذلك ، ورفعَ أقدارهم وعظمَ

بالإيمان والتقدم في العلم به على سائر الخلقِ شأنُهم ومكانُهم.
وكيف لا يكون هذا قولَ الرسلِ ودينهم في اللّه تعالى ، وهم يسمعونه
يقولُ في كتبهم مثلَ الذي قالَه لرسولنا في كتابه ، وما هو بمعناه مما حكاه

عنهم وما لم يحكه ، واللّهُ يقولُ في كتابنا المنزّل على رسوله : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا) .
وقد علمَ كلُّ ذي تحصيلٍ أنّه لا يجوز أن يكونَ أرادَ بهذا الفضل الذي لولاه لاتّبعوا الشيطان ، وما زكى منهم من أحد ، وكانوا من الخاسرين ، هو نفسُ البيانِ والأمر الذي هو على من ضلَّ وخسر واتّبعَ الشيطان ، فدل بذلك على أنّ هذا الفضلَ هو الهدايةُ لخلقِ الإيمان وتوسعة الصدور والتوفيق ، وجمعَ الهمم والدواعي على إيثاره وفعله وأنّه ليس له مثل هذا الفضل على من كفر وضل ، وعلى هذا دلَّ قوله : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (١٧) .
ولو كانت الهدايةُ هي الدعوةُ والبيانُ فقط ، لكانت هذه
المنّة بعينها له على أبي جهلٍ وأبي لهب وسائر الكافرين ، ولو كانت الكتمانُ
والتصديقُ والطاعةُ والانقيادُ من اختراع المؤمنينَ وخَلْقِهم وتقديرهم دونَ
ربِّ العالمينَ ودونَ رسوله لم يكن لله عليهم منة بالإيمان والتصديق ولا
لرسوله ، إذ كان الإيمانُ فعلهم ومن تقديرهم وواقعٌ باختيارهم ، وكان من
المحال أن يمُنَّ اللّه عليهم بفعلِهم وخلقِهم ، ولا قدرةَ له عليه عندهم ولا
ملكَ له يتعلقُ عليه ، ولا هو ردث له ولا إله له.
وكذلك قو@هـ سبحانه : (حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ (٧) فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً) .
وقوله : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ (١٠١) .
وقد عَلمَ اللّه أنه لا يمكنُ أن يكونَ هذا التحبيبُ للإيمان والتزيينُ له والتكريهُ
للكفر ، هو نفس الأمرِ والنهي ، والوعد والوعيد ، والترغيبِ والترهيب ، إذ قد وجدَ ذلك لمن

ليس بمحبّ الإيمان ولا كاره للكفر ، وكذلك فلا يجوزُ
أن تكونَ الحسنى السابقةُ للمؤمنين هو سبقُ بيانِه إليهم وترغيبِه إياهم ، لأن

(٦٥٢/٢)

ذلك أجمع ممّا قد سبقَ للكافرين ، وهم غيرُ مبعدين من النار ، ولا يجوزُ
أيضاً أن يكون سبقُ الحسنى لهم بمعنى أنّها الجنّة بما كان لأمرِه ونهيه
إياهم ، وإنّما سبقت الجنّة إن كانت هي الحسنى بما سبقَ لهم من الهداية
وقسمهم لها دون البيان والأمر والنهي.
وعلى هذا دلّ قوله : (وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ (٦٢) وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٣) .
وقوله في مثل هذا : (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣) .
فأخبَر سبحانَه أن لو أنفق جميع ما في الأرض ما ألّف بينَ قلوبِهم وأنّهم أصبحوا بنعمتِه إخوانا ، وأنقذَهم من النار ، وامتنَّ بهذا أجمعَ عليهم ، وقد عُلم أنّه لا يجوزُ أن يكون هذا التأليفُ بين قلوبهم والاستنقاذُ لهم هو نفسُ الدعوة والبيان ، لأن ذلك أجمعَ موجودٌ في الكافرين لا يوجبُ أن لا يكون اللّهُ سبحانَه في هذا التأليف والاستنقاذِ من النعمة إلا ما للرسول ، وما لبعضهم على بعض ، لأن الدعوة والإقدار قد وجدَ من الرسول – صلى الله عليه وسلم – ومن بعضهم لبعض ، فدلَّ ذلك على أنه
إنّما امتنَّ عليهم بما هو وحدَهُ القادرُ عليه ، والمختصُّ بالتفضُّل به.
وكيف يكون التأليفُ بينَ قلوبِهم هو نفسُ الدعوة والإنذار وهو يقولُ
للرسول – صلى الله عليه وسلم – : (لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ) .
وهو عليه السلام على قولهم قد ألّف بينَ قلوبِهم ، إن لم يكن التأليفُ بينَ

قلوبهم شيئا سوى الدعوة والإنذار ، هذا خلف من القول وبما يتعالى الله عنه.

(٦٥٣/٢)

ثم أخبر تعالى فيما قدَّمنا ذكره من الآي وغيرها أنه فعلَ بالضالين والكافرين من ضيقِ الصدور والطبع على القلوب والختم ، وجعلِ الأكنة عليها ، والتغشيةِ على الأبصار نقيضَ ما فعلَه بالمؤمنين وأخبرَ عن أوليائِه وأصفيائِه ، ومن هو أعلم باللهِ من جميعِ المُلحدةِ والقدرية أنهم رغبوا في أن يفعلَ بهم ما فَعلَهُ بالمؤمنين وأن يجمعهم عليه ويُجنبهم ما فعلهُ بالكافرين .

فقال تعالى فيمن أحسن الثناء عليه وأقر بالاقتداء به : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا) .

وهذا قولُ من قد علمَ أن جعلَ الغل في قلوبهم من فعلِ الله رب العالمين ، ولو لم يجزْ ذلك عليه ، وكان فعلُه ظلماً وسفهاً على ما يقوله المبطلون ، لكان ذلك رغبةً إلى الله في أن لا يفعل ما يستحيلُ في صفته وما إذا فعلهُ كان بفعلِه ظالما جائراً سفيها ، وكل سائلٍ وراغبٍ إلى اللهِ فيه جاهل به ومستخفٍ مفترٍ عليه ، واللهُ تعالى يُجَل عن أن يثني على قومٍ هذه سبيلُهم وصفتُهم.

وليس يجوزُ أن يكونَ مرادُهم بقولهم ولا تجعلْ في قلوبنا غلاً للذين آمنوا أي لا تسمينا غالّين ومُدْغلين ومنافقين ونحو ذلك ، لأنهم لا بد أن يكونوا إنّما رغبوا إليه في أن لا يسميهم بذلك ، إذا فعلوا الغل والنفاقَ والإدغالَ وإذا لم يفعلوه ، فإن كانوا رغبوا إليه في أن لا يسميهم بقُبحِ أفعالهم وموجبِ صفاتهم ، وإن فعلوا ذلك ووقعَ منهم بذلك رغبةً إليه في السفه والإغراء بمعاصيه وقلبِ اللغة ، وإبطالِ الترغيبِ والترهيبِ والكذبِ في خبرِه ، والتسويةِ بين أعدائه وأوليائه ، والظلم باهل طاعته إذا لم يفرق في الأسماء القبيحة بينَهم وبينَ حالَي الإجرام والذنوب ، واللهُ سبحانَه لا يثني على قومٍ هذه صفَتُهم ، وإن كانوا رغبوا إليه في أن لا يسميهم بذلك إذا لم

(٦٥٤/٢)

يفعل الغل والنفاقَ فكأنهم إنما رغبوا إليه في أن لا يكون عليهم ولا يضيف إليهم ما لم يكن منهم ، ويصفهم بما ليس في صفتهم ، وفي أن لا يظلمهم ولا يجورَ عليهم في ذمِّهم بما لم يكن منهم ، واللهُ يجل عن هذه الصفةِ وعن مدحِ قومٍ رغبوا إليه في أن لا يكون على هذه الأوصاف.

وكل هذا يدلُّ على ما قلناه ، وعلى إبطال ما قالَه القدريةُ والملحدون في آيات الله ، وكذلك القولُ في كل رغبةٍ وقعت من مؤمنٍ في أن يجعلَه مؤمنا مصدقا وأن لا يجعله كافراً ولا ضالاً نحو قول إبراهيم : (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ) ، ، ولا يجوز أن يكون معنى هذه الدعية أن سمينا مُسْلِمَيْنِ إذا أسلمنا أو سمينا بذلك ، وإن لم نُسلِم ولا أن تُبينَ لنا وأمرنا لأحدٍ سبقَ منه هذا الأمرُ وتقدم إليه وإلى غيره من الكافرين ، فالتعلقُ بكل هذا تعليل وتمريض.

وقولُهم بعد ذلك : إن هذه الدعوات من الرُّسلِ والمؤمنينَ إنما وقعت على وجه الرغبة فقط ، لا معنى لها ولا يجوز على غير ما رغبوا إليه فيه .

وأنها بمثابة قوله لنبئه : (قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ) ، وقد عُلمَ أنه لا يجوز عليه الحكمُ بغير الحق وإنما ذلك أمر بالرغبة فقط ، إنما هو لبسٌ وقصد للتمويه لأن التأويل في قوله : (قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ) : أي عجل الحكمَ به كله أو بعضَه ، لأنه تعالى له تعجيلُ الحكمِ بالحق وله تأخيره ، وليس له عند المعتزلة تقديمُ جعل الغل للمؤمنين في القلوب ولا تأخيرُ ذلك ولا يصح أن يقع منه بحال ، وهذا يبطلُ تمويهاتِهم بهذه الأباطيل.

(٢/٦٥٥)

وكيفَ لا يجوز على اللهِ ما قلناه وهو تعالى يقول : (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ (١٦٦) .

وليس يجوز أن تكون هزيمةُ من انهزم وانحرافه بأمر اللّهِ وإيجابه ، وإنّما أرادَ بذكر إذنه قضاءَه وقدرَه وما قذفَه في قلوبهم ، وقد قال تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً

يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٣) وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) .

فأخبَر أنّه – جعلَ قلوبَهم قاسيةً وأنّه أغرى بينهم العداوةَ والبغضاءَ إلى يوم القيامة ، وليس هذا من الحكمِ والتسميةِ بسبيل ، ولأنّ ذلك لو كان كذلك لكان النبي – صلى الله عليه وسلم – والمؤمنين وكل منتمٍ لهم ، وحاكمٍ عليهم يجعلُه إيمانُهم قد أغرى العداوة بيتهم وجعل قلوبَهم قاسية .

وهو ما لا يقولُه أحد.

وقال سبحانَه : (وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ) ، فأخبرَ بتغطيةِ قلوبِهم وليس ذلك من التسمية بسبيل .

وقال : (وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٨٥) وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ (٨٦) وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٨٧) ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) .

ولو كان الهدى منه لا يكون إلا بمعنى الدعوة والبيان لم يكن لهذا الامتنان عليهم معنى ، ولكان قد هدى بهذا الهدى جميعَ المكلَّفين ، ولم يكن لقوله : (يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) معنى ، وكل هذا يبطلُ ما قالوه.

وقال تعالى في نقيض صفةِ هؤلاء الأنبياء : (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (١٠٩) وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (١١٠).

افتَرى أنه فعل بهؤلاء ما فعلَه بمن قال وألَف بينَ قلوبهم ، وبمن قال وكنتم على شفا حفرةٍ من النّار فأنْقذَكم منها ، لولا الجهلُ والعنادُ وقصدُ التمويه والإلباس ، فهوكيف يكون ذلك كذلك واللهُ تعالى يقول : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١١٩) .

فأخبر أنّه للخلاف الذي لا يزالون عليه خلَقَهم ، وأنه قد حقت كلمته بأن يملأ جهنَّم من الجِنّة والنّاس أجمعين ، ولا يجوز أن يكون قولُه ولذلك خلقهم منصرفاً إلى الرّحمةِ وهو يقول : (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ) ، ويقول : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) ، (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا)، ، (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ) ، (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا) ، فكلُّ هذا يدلُّ على بطلان تأويلهم.

وأمَّا تعلقُ القدريّة في كثيرٍ من إخباره تعالى بإنعامِه على المؤمنين وتأليفِه بينَ قلوبِهم واستنقاذِهم من جهنَّم وحرمان الكفار ذلك أجمع ، بأنّه إنما أُريد بذلك إعطاؤه تعالى للمؤمنين الألطافَ الداعيةَ لهم إلى فعلِ الطاعة ، والجامعةَ لهمَمِهم عليها ، وأنّه ليس له مثلُ هذه النِّعمة والهداية على الكافرين ، فإنّه أيضاً باطل من قولهم ، لأنّ اللُّطف عندهم واجب على اللّه سبحانَه فِعْلُه بعد تكليفهم وقَبُحَ منه تركُه ، كما أنّه يجبُ عليه فعلُ الإقدار والتمكينُ وفعلُ الثواب والجزاء بعد الطاعة ، فمحال منه إذا أن يمتنَّ على المؤمنين بما هو واجب عليه ولازم له ، ولأنه تعالى أيضا عندهم غيرُ قادر على إعطاء مثل ذلك اللطفِ للكافرين ، ولا هو عنده وفي خزائنه وسلطانِه ،

لأنه لو كان ملم بفعله بهم لوجبَ بُخْلُهُ عليهم واستفساده لهم ، وذلك إخراج له عن الحكمة ، فإذا لم يكن عندهم قادراً على التسوية بينَ الكافرين والمؤمنين فما معنى امتنانَه على المؤمنين ، وإخبارَه بتخصيصه لهم بأجرٍ لو حاولَ فعلُه بالكافرين لم يكن عنده ولا تحتَ قدرته ، على أن القولَ بأن الهدايةَ لطف من فعلِ اللهِ فيهم نقضٌ لقول من قال منهم إنها لا تكون بمعنى الحكم والتسمية ، وجميعُ ما قدَّمناه ونزَلناه يدلُّ على إبطال ما ألبسَ به الملحدون ، وتعلَّقت به القدرية ، وتكشفُ عن ترتيب الإضلال من اللّهِ ومن غيره ، وترتيبِ الهداية منه وتفضيلها ، ويوجبُ تنزيلَ الظواهر التي يوردونها . وحملِها على ما رتبناه دون ما قالوه.

فأمَّا إضافةُ المعاصي وضروبُ الكفر والضلالِ في آياتٍ كثيرةٍ من كتابه

إلى أنفسِ العصاةِ والكفار ، فإنّه أيضا غيرُ منافٍ لإضافةِ إضلالِهم تعالى إلى نفسِه ، لأنه سبحانه إنما أضافَ ذلك إليهم من حيثُ كانوا مكتسبين له وقادرين عليه ، وعلى تركِه ، ومن حيثُ كانت هذه المعاصِي صفاتٍ لهم وحالَّةً فيهم ومتعلّقةً بهم ضرباً من التعلُّق ، وأضافَ إضلالَهم إلى نفسهِ تعالى من حيثُ هو الخالقُ لها والقادرُ على اختراعها دون جميع الخلق ، ومن حيثُ كان سبب اكتسابهم لها وما ورَّطهم فيها من قوله تعالى وإن كان عادلاً حكيما بذلك أجمع ، لأنّ الخلقَ خلقُهُ وهم تحتَ قبضتِه لا اعتراضَ لمخلوقٍ ، في حكمهِ وقضائِه وقدرِه ، فهذا التنزيلُ أيضا لا ينافي إضافَةَ المعاصي تارةً إليهم وتارةً إليه ، من جهةِ الخلق قال الله سبحانَه : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) ، وقال : (وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ (١٨) ، وقال : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) . وقال : (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ).

(٢/٦٥٨)

وقال : (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١٤) .

يقول : كيف لا أعلم القولَ وإن أخفيتموه ، وأنا الخالقُ له ، في نظائر لهذه الآيات خبر فيها عن خلقِ أفعال العباد.

ثم قال في إضافةِ الأفعال إليهم : (كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) .

وقال : (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ) ، وقال : (جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٢٤) ، وقال : (إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٥) ، وقال : (فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ) ، (فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥٠) .

فأضاف اتباعَ الهوى إليهم ، وقال : (وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ (١٤) .

وقال : (فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ) .

وقال : (إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ)، فأضافَ

جعلَ ذلك إليهم في نظائرَ هذه الآيات يكثرُ تتبعها ، أضافَ في جميعها الاكتساب إليهم ، وذلك لا ينافي ما أخبرَ به من خَلْقه لأفعالِهم على ما بيتاه وَرتبْنَاه.

ثم بيَّن تعالى أن سبب ضَلالَهم بما اكتسبوا مما نهُوا عنه ، كان من عنده ومن قبلِه في آياتٍ كثيرة ، كما بيّن أنه خالقٌ لأفعالِهم في آياتٍ كثيرةٍ فقال تعالى : (ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) ، فأضاف صرْفَ قلوبِهم إلى نفسِه ، وهو سببُ انصرافِهم عن الحقِّ ، وقال : (سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا) .

وقال : (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا (٢٨) ، وقال : (إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا).

فأضافَ الإملاءَ والصّرفَ عن آياتِه إلى نفسِه وجعلهُ من أسباب ضلالِهم .

وقال تعالى : (وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (٣٦) ، فأضافَ تقييضَ الشيطان إلى نفسه ، وجعلَ ذلك من أسبابِ ضلالِ المتبع لغيره ، وقال : (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا (١٦) .

فأخبرَ أنّ سببَ هلاكِهم ، هو إرادتهُ لذلكَ وتأميرهُ لمن في أهل القرية.

فبيَّنَ تعالى بجميع هذه الآيات وجهَ إضافَةِ الضّلال والإضلالِ إليهم .

ووجهُ إضافَةِ ذلك إليه وأكذبَ من افترى عليه ، وقال إنّه غيرُ خالقٍ لأفعال عبادهِ ولا قادرٍ عليها ولا مالكٍ لها ، ومن قال من العبادِ لا يكتسبون شيئاً ولا يقدرون عليه ولا يتعلق بهم أمر من الأمور وأنّهم كالباب والحجر والجماد .

ومتى تُدُبِّرَتْ هذه الآيات ونزلتْ التنزيلَ الذي وصفناه ورُتبت الترتيبَ الذي رتّبَه اللهُ تعالى وأرادَه انتفى عنها التناقضَ والاختلاف ، وصارَ بعضُها حجّةً لبعضٍ وشاهدا بصدقه ، ومتى جُهلَ ذلك التُبِسَ عليه الأمرُ وضُرب بعضُ القرآن ببعض ، واعتمد تنافيه وتناقضه ، وصارَ ذلك ذريعة إلى تعطيلِه

وتلاحُدِه نعوذُ باللّه من الحيرةِ والضلال.

فأما تعلقُ الملحدةُ والقدريةُ في معارضةِ ما تلوناهُ من الآي في أنّ الباري

مضِلٌّ لمن شاء من العبادِ بضروبِ الضلالِ الذي ذكرناه بقوله تعالى : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) ، فإنه من عِناد

الزنادقةِ وجهلِ القدرية وغفلتها ، وذلك أن اللّهَ سبحانَه عاب هذا القولَ من

قائله وذمّه وفنَّده عليه ، فقال في أول القصة : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) ، فعيَّرهم بهذا القول وأخرجَه مخرجَ الذم لهم عليه ، ثم قال : (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) فردّ هذا القول

وأخرجَه مخرجَ الذمِّ الذي عيرهم عليه وأكذبَهم فيه ، بقوله لنبيه عليه السلام : (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ثم قال (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا (٧٨) مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) ، على وجهِ التعييرِ لهم بهذا القول اقتصاراً على شاهد الحالِ ومفهوم ذمهم وتعييرهم بهذا القول في أول الخطاب ، فكأنّه قالَ كل من عند الله فما لهؤلاء القوم لا يكادونَ يفقهونَ حديثاً ، يقولون ما أصابك من حسنةٍ فمن اللّهِ وما أصابك من سيئةٍ فمن نفسك ، فحذفَ يقولون لأجل دلالةِ الخطابِ ومخرجَ القصدِ والبينةِ والكلام ، ويدُلُّ على أنّ هذا هو التأويل أمران :

أحدهما : إجماعُ الأمة على أنّ اللّهَ ذمَ قائلَ هذا في النبي – صلى الله عليه وسلم – فلا يجوز أن يذمَّهم بقوله ويُصدقهم فيه ويقولُ مثلَ قولهم ولا جوابَ عن هذا.

والوجهُ الآخرُ : أن الله تعالى قال : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) فهذا يدل على أن الذي يصيبَهم من قبل غيرهم ، وأنه ليسَ من اكتسابهم ، لأن أهلَ اللغةِ لا يستجيزونَ أن يقول القائلُ منهم : أصابتني سيئة إذا اكتسبت معصية ، وإنما يقولون أصبتُ سيئةً أي فعلتها ، وكذلك إذا فعلَ الحسنة لا يقول : أصابتني حسنة ، وإنما يقول أصبت حسنة ، والمصابُ عندهم بالحسنةِ والسيئةِ هو الموجود ذلك به ، من فعلِ غيره من نعمةٍ هي حسنة أو بليةٍ وأذِيَّةٍ ونقمة ، هي من فعل غيره ، فأما استعمال أصابني ذلك في فعل الإنسان نفسه ، فذلك محال ممتنع ، فبطلَ

بذلك ما قالوه.

فأمَّا القدري فإنّه لا يقول إنَّ الحسنةَ التي هي الطاعةُ وضد السيئةِ من الله ، لأنه لا يقول أنّ اللهَ خلقَ الحسنةَ كما لا يقولُ أنه خلقَ السيئة.

(٢/٦٦١)

فإن قالوا : أرادَ بقوله : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) ، أي : فاللّهُ أمرَ بها ودعا إليها ولم يرد أنّه خَلقَها.

قيل لهم : فكذلك أراد بقولهِ : (وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) ، أي : من نفسك الأمرُ بها ودعاؤها إلى فعلِها ، ولم يُرِدْ أنك تَخْلقها كما لم يرد بإضافةِ الحسنةَ إلى نفسهِ تعالى بأنه خالق لها فإنما أضافَ السيئَة إلى رسوله على وجهِ ما أضافَ الحسنةَ إلى نفسه ، فإن لم يكن أرادَ بإحدى الإضافتين الخلقَ منه ، ولم يرده أيضاً بالأخرى ، ولا جوابَ لهم عن هذا.

وقد أجمعَ أهلُ التأويلِ والعلمِ بالقرآن على أن المرادَ بذكر الحسنةِ والسيئةِ في هذه الآية النّصرُ والغنيمةُ والانصراف والهزيمةُ وذهابُ المالِ والكراع وغير ذلك من الأموال ، وأنها منزَلة في شأن الحرب.

قال اللّهُ سبحانَه : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا (٧١) وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ (أي هزيمة) قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا (٧٢) وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ (أي نصر من اللهِ) لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧٣)}.

إلى قوله {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ (النصر) يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ (قال الله تعالى) قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا (٧٨)}.

يقولون ما أصابك من حسنةٍ فمن اللهِ على وجه الذم والتعيير لهم بهذا القول ، فأمّا أن يكون عرضَ بذكر هذه الآية لأفعال العباد فليس بقولٍ لأحدٍ من أهل التأويل.

وقد قيل في تأويلُ قوله : (وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) أي : ما أصابَكم

من مصيبةٍ فمن أنفسِكم أي : مما اكتسبتم من الخلاف على رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم – في

لزوم أماكنكم وانصرافِ الرماةِ منكم يوم أُحدٍ لطَلبَ الغنيمة ، وتَركهم الصفَّ حتى أعَقَبكم ذلك السيئة التي هي الهزيمة.

قال اللهُ تعالى في قصة أحد : {أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ (يعني ما أصابكم يوم أحد) قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا (يعني يوم بدر) قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا (يعني ما أصابكم يوم أحد) قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ} أي : عقوبة بما كان من

عصيانكم لأمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – للرماة منكم بلزوم مركزهم فلمّا انكشفَ العدوُّ قال الرماةُ أو بعضهم : نخاف أن يجعلَ رسولُ اللهِ لكل قاتل وكل إنسانٍ ما يصيبُه من الغنيمةِ وسَلْبِ من قَتلَهُ ففارقوا مكانَهم واختلَطوا بالمشركين ، ودخَلوا رجالاتهم ، وأصابَ المشركون فرصة وخللاً في الصف ، فَانْثَنَوْا عليهم وكان ما كان من هزيمتهم ، فالملحد يقدرُ أن هذه الآية نقضٌ لإخبار اللهِ سبحانَه عن نفسهِ بأنه يُضل ويختم على القلوب ، والقدريُّ يتوهم أنها معارضة لما يحتج به أهل الحق ونافية لكون السيئات التي هي المعاصي من عند الله ، فإن الله سبحانَه ما عرضَ لشيء من ذلك ، وإنما تأويلُ السيئةِ الشدةِ والمصيبة.

قال اللهُ سبحانَه : (أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا) ولم يُرد أصابتكم ذنوب أصبتم مثليها ، وقال : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ (٣٠).

يريدُ من شدّةٍ ونقمةٍ ولم يرد ما أصابكم من مصيبة فبما كسبتم من معصية ، فوجب أن يكون التأويل في ذلك على ما وصفناه

وأن لا يكون للملحد والقدري في الآية تعلق.

وقد قيل إن تأويلَ الآية أن القومَ كانوا إذا أصابَهم الجدْبُ والشدة قالوا هذا من عند محمدٍ وبشؤم طائره ، وإذا أصابهم الخصبُ والرخاء قالوا هذا من عند الله وبرَّأوا الرسول منه غضًّا من قدره وتطيُّراً به ، فأنكر الله تعالى

ذلك من قولهم ، وقال لرسول اللهِ – صلى الله عليه وسلم – : (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ، فالحسنةُ والسيئة ها هنا إنما هما الشَدةُ والرخاء ، قال الله تعالى : (إِنْ تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلُ) ، وقال : (وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا) يعني الشدةَ والرخاءَ والنصرَ والهزيمةَ ولم يُرِد الطاعةَ والمعصية.

ومما يدلُّ على ذلك ويشهدُ له إخبارُ اللهِ تعالى عمن سلف من منافقي

الأمم بمثل هذا القول الذي أخبر به عن منافقي أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – قال تعالى : {وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ (١٣٠) فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ (يعني الخصب) قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ (يعني السنين نقص الثمرات) يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ}.

يقولون هذا بشؤم موسى ومن تبعه.

وكذلك كانت قصةُ المنافقينَ مع رسول اللهِ – صلى الله عليه وسلم – إذا أصابَهم نصر ورخاءٌ وإنعام أو هزيمة وشدة وجدب ، فعابهم الله على ذلك ، كما عابَ قومَ فرعون ، وقال لصالح : {يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ (يعني بالعذاب والنقم قبل العافية) لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٤٦)}.

فكل هذه الآيات والأخبار تدلُّ على أن السيئةَ والحسنةَ ليستا مقصورتين على الطاعةِ والمعصيةِ وتدل على غباوةِ الملحدة والقدرية في تأويل هذه الآية.

وأمَّا تعلقُ الملحد والقدريُّ بقوله تعالى : (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا) ، وقوله : (وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ (٢٠) .

وقوله : (وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا) .

فالجوابُ عنه أن القومَ إنما

قالوا ذلك على وجه النفاق واعتقاد خلاف ما يظهرون من هذا القول ، وعلى وجه الهزل بالرسول والإنكار لقوله : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ).

(وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا) ، (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا) .

ونحو هذا القول ، فقالوأ هذا القولَ على وجه الرد والإنكار ، كما قالَ سبحانَه في ذمهم بقولهم : (أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ) ، وهذا القولُ حقٌ لمن قالوه معتقدين لصحّته ولكنّهم قالوا ذلك على سبيل التكذيب للرسول ، وكما ذمّ المنافقين بقوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ (١) .

فأكذبهم في قولهم ، لأنّهم قالوه نفاقا على غير وجه الاعتقاد لصحته ، ويدلُّ على ذلك أنّ القومَ كانوا يجحدون الرحمن وينكرونَه ولا يعرفون اللهَ سبحانَه فيكف يصدقون بأنّه لو شاء الرحمن ما عبدوهم.

قال اللّه تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا (٦٠).

وقال تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا) ، فقالوا هم لما سمعوا ذلك لو شاء اللّهُ ما أشركنا ولا آباؤُنا ولا حرمنا من شي ، قال اللهُ سبحانه : (كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا) ، فأخبر أنّهم قالوا هذا القولَ على وجهِ التكذيب ، وكل هذا ردٌّ على الملحدةِ والقدرية ، وكيف يجوزُ أن يعرفَ اللهُ سبحانَهُ ويعرفَ أنه لو يشاء أن يؤمن لآمن من هو كافر ومن هو غير عارف به ، هذا جهلٌ ممّن ظنّه وتوهّمه لأنهم لو عرفوا اللّهَ وعرفوا أنّه قادرٌ على أن يلطف بهم ويجعلهم مؤمنين لكانوا مصدقين أبرارا ، ولم يكونوا كافرين مكذبين ولم يقل الله : ((كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)

(وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ) أي : تكذبون فكيف يردُّ هذا القولُ على المشركين لو قالوه على وجهِ الإقرار والتصديق وهو سبحانَه يخبرُ بصحَّة ذلك ويدعوا

إليه ، ويقول : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) .

ويقول : (اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ (١٠٦) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ (١٠٧) .

ويقول : (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ) ، في أمثالٍ لهذه الآيات يخبرُ فيها أنه لم يكن ما كان من الكفار إلا بمشيئته ، وأنَّه لو شاء أن لا يكون لما كان ، فكيف يكذبُ قوما قالوا هذا القولَ واعتقدوا صحته ، لولا جهلُ من يتعلقُ بهذا ووغادَتُه من القدرية والملحدة.

ومما يدلُّ أيضاً على أن التأويلَ في ذلك على ما قلناه وإن كان ظاهرا لا يحتاجُ إلى تأويل عند من تأمل صدور الكلام والقصص ، وإعجازها .

ومخارجَ الكلامِ وأسبابِه ، أن اللهَ تعالى قال : (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)

، بالتشديد كما كذبَ قومُكَ يا محمد ولو أراد الإخبارَ عن أن هذا القولَ كذب منهم لقال كذلك كذبَ الذين من قبلهم مخففا من الكذب ولم يقل كذَّب مشدد من التكذيب ، فهذا أيضا دليل واضح من نفسِ التلاوة على أن القومَ قالوا ذلك على وجه التكذيب للرسل ، ولما ورد من إخبارِ اللهِ تعالى بما قدمنا ذِكرَه ولم يقولوه على وجه الاعتقاد والتصديق.

فإن قالوا : قد قال اللهُ تعالى عقيبَ قوله : (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ (١٤٨).

أي : تكذبون في قولكم لو شاء اللّهُ ما أشركنا فقد أكذَبَهم في هذا القول.

قيل لهم : معاذَ اللهِ أن يكون أكذبهم في هذا القول مع اعتقاد صحته والإيمان به ، وكيف يكذبهم فيه وهو قد أخبرَ به على ما قد بيَّناه من قبل .

وإنما عنى تعالى بقوله : (إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ (١٤٨).

أي :

تكذبون بقولكم إن اللّهَ حرَّم هذا وحرَّم السائبةَ علينا والوَصِيلة والحام .

والبحيرة وأنه شرع ذلك لهم ، قال الله تعالى : (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ) ، أي : لم يفعل ذلك .

وقال تعالى : (وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا) ، قال الله تعالى : (قُلْ إِنَّ

اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) ، فعلى مثل هذا قال : إن أنتم إلا تخرصون في ادعائكم تحريمَ اللّهِ سبحانَه ما لم يحرمه فبطل بذلك ما تعلَّقوا به.

فأمَّا ما تعلَّقوا به من قوله : (كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) ، فإنه لا تعلُّقَ فيه ، لأن اللهَ تعالى قال : (وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا) موضع الوقف وانقطاع الكلام ، ثم تبدأ بقوله : (حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) ، وذلك أنّ اليهود قالوا : كل الأنبياء من ولد إسحق ، فما بالُ هذا من ولد إسماعيل ، فحَسدوه إذ لم يكن من أنفسِهم من بين إسرائيلَ وعاندوهُ وأصحابه ، وحتى بعثَ

(٢/٦٦٧)

رؤساؤُهم طائفةً منهم يؤمنون بالنبيِّ – صلى الله عليه وسلم – وقالوا لهم آمنوا أوَّل النهار واكفروا آخره فإن سُئلتم عن ذلك فقولوا قد كنّا نظن أنّه النبي الذي بُشرِّنا به فآمنا ، فلمَّا رجعنا إلى أحبارِنا وعلمائِنا أخبرونا بأنّه ليس هو الذي بُشَرنا به ، فلعلهم إذا فعلتم ذلك أن ينفضَّ جمعُهُ ويكفرَ به أصحابُه ، ومتى كان آمن به فأخبر تعالى نبيه – صلى الله عليه وسلم – بذلك والمؤمنينَ فقال : (وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (٧٢) .

يعني عن الإيمان بما آمنوا به من تصديق محمد – صلى الله عليه وسلم – ثم قال : (كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) ، أي لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يكن من بني أمتهم وأعمامِهم قال اللّهُ تعالى : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ) ، أي من بني أمتكم ومن بنبي عمِّكم ، وقال : (لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ) ، أي : لا يُخرجُ بعضكم بعضا .

وقولُه : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) ، أي لا يقتل بعضكم بعضا ، ولم يذكر النفس في هذه المواضع الروحَ والحياة ، والنفسَ التي في الجسد ، وإنّما أرادَ بالنفس البعض.

ويمكن أن يكون أرادَ بقولِه : (كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) ، أي : أن

قولَهم إن اللهِ أمرنا بتكذيبك وردك إلى دين موسى كذلك يفترونه من عند أنفسِهم ما أنزَلَه الله ولا وقفَ عليه ولا أمرَهم به ولم يُرِدْ إنني ما خلقتُ تكذيبهم ولا قدَّرته ولا قضيتهُ وإذا كان ذلك كذلك سقط ما ظنه القدرية والملحدون.

وأمّا قولُه تعالى : (يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ، فإنه

(٢/٦٦٨)

ليس بنقض لإخباره عن إضلالِهم والطبعِ على قلوبِهم والخلقِ والتقديرِ
لأعمالهم ، لأن القومَ لم يدَّعوا أنّ الله خَلقَ أفعالَهم وقضى وقدَر أعمالَهم .
فينفي اللّهُ سبحانَه ذلك عن نفسِه بقوله : (وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ، وإنما ادعوا
أن التوراة أنزلَها الله محرفةً ومبدَّلة على ما أوهموا سفَلَتهم وعامّتهم وأوغادِ
النّاس ، وإنّما ادّعوا ذلك بعد أن حرَّفوا التوراة وغيَّروها ، وغيَّروا وصفَ
الرسولِ وذِكرَ البشارة به في التوراة فقال اللهُ تعالى : {يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ
الْكِتَابِ (يعني : التوراة واللّي الكذب ، ومنه قولُه تعالى : (لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ) ، ثم قال
: {لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ (كما يدَّعون) وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ}.
أي : لم ينزِّل اللّهُ عليهم الكتاب بذلك ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما
ظنه الملحدةُ والقدريَّةُ من التعلقِ بهذه الآية.
فأمّا قولُه تعالى : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) ، وأنه أيضا لا معارضةَ بينَه وبينَ إخباره عن
إضلالهم ، وتوليه لخلق أعمالهم ، لأنه تعالى إنَّما قصدَ بذلك البراءةَ من العهود التي كانت بينَ
رسول اللهِ – صلى الله عليه وسلم – وبينَ المشركين ، ولم يعرضْ لذكرِ شركِهم ومعاصيهم ، فقال
اللهُ تعالى : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١) فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ) ، إلى قوله (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ
الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ).
فكلُّ هذا يدلُّ على أنّ البراءةَ من اللّهِ ورسوله إنّما هي براءةٌ من العهود وإنفاذِ الرسولِ لسورة براءة
، والقصَّةُ في ذلك مشهورة ، وأنَّه قال : "لا يؤدِّي عني إلا رجلٌ منِّي " يعني عليّا عليه السلام .
فَحَمْلُ الآية على التبرِّي من شركِهم ومعاصيهم جهل وغباوة أو عناد
وإلباسٌ على الضعفاء ، ولو كانت براءةُ اللّهِ فيهم براءة من خلقِ أفعالهم

(٢/٦٦٩)

لكانت براءةُ الرسول منهم براءةً من خلق أعمالِهم ، وذلك جهل ممن صار
إليه ، ولو كانت براءةُ اللهِ من المشركين براءةً من خلقِ أعمالِهم لكانت أيضا
براءةً من خلق ذواتهم ، لأنّ البراءةَ براءبلا منهم دون شركِهم ، لأن اللهَ سبحانَه لم يعرض لذكره ،
وإنَّما ذكرهم بأعيانِهم ، ولو كانت براءَته من المشركين براءةً من خلقِ أعمالِهم لكانت ولايتُه
للمؤمنين وقولُه : (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا) ، توليا لخلقِ أعمالَهم وإيجادِ طاعاتهم ، ولما لم يجب
ذلك بطل ما قالوه.
فأما قولُه تعالى : (مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) ، فإنه أيضاً لا معارضةَ بينَه وبينَ إخباره عن
خلقٍ كثيرٍ منهم ومعاصيهم المتفاوتة
القبيحة ، وتوليه لإضلالِهم والختمِ والطبعِ على قلوبهم ، لأنه إنما عنى بخلقِ
الرحمنِ في هذه الآية السماء ، يدلُ على ذلك أنه ابتدأ وقال : (خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى
فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) ، يعني في السماء ، ثم
قال : (فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ) ، يعني هل ترى في السماوات
من صدوعٍ وشوقٍ وخللٍ وقد علم أن الكفرَ لا يرجع البصرُ فيه وإليه ، ولا
يجوزُ أن يكونَ فيه فطور وشقوق ، فثبت أنّه إنما نفى التفاوتَ عن السماواتِ
من المخلوقات ، ولم يعرض في هذه الآية لذكر المعاصي وغيرها من أفعال
العباد فبانَ بذلك سقوطُ ما ظنّه الملحدة والقدرية.
ويمكن أيضا أن يكون إنما نفى التفاوتَ عن جميع ما خلقَ من حيثُ لم
يقع شيء منه وغيره متفاوتاً على إرادته ، وبخلاف ما قَصده ، ولا قَصدَ أن
يكون شيئاً منه قبيحاً فوقعَ حسناً ، وحسناً فوقع قبيحاً بخلافِ القَصدِ بالكفر ، وإن كان متفاوتاً
على مكتسبه من حيثُ قَصدَ كونَه حسنا ديناً فوقع قبيحا
فاسداً ، فإنه غيرُ متفاوتٍ على الله لأنه منافي خلقهِ على ما قَصدَه وأراده

من القبيح وخلاف للحسن ، فوجبَ بذلكَ بطلانُ ما قالوه ، وهذا كما يقول : إن رميَ الكافرَ
للمؤمنِ وإصابتَه له غير متفاوتٍ عليه ، من حيثُ كان إصابةً

لما قَصدَه ولتأتيه على ما أراده وإن كان متفاوتا عليه من حيثُ قصدهُ حسنا
دينا فكان قبيحا فاسداً ، فإذاً ليس في جميع خلق اللهِ ما هو متفاوتٌ على اللهِ
تعالى ، وإن كان منه المتفاوتُ على غيرهِ لتأتيه بخلاف قَصده وإرادَته.
وأما قولُه تعالى : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) ، فإنه لا معارضة بينَه وبينَ إخباره عن إضلال
الكُفار وخلقِ أعمالهم والختمِ على
قلوبهم ، لأنه لم يقل الذي حسَّن فيكون معناهُ جعلُ الشيء حسنا ، وإنَّما قال
الذي أحسن يعني يحسنُ كيف يخلقُ ويعلمُ ذلك ، وهذا كما يقولُ : إن الكافر قد أحسنَ الرميَ
إذا أصابَ نبيا ومؤمنا فقتلهما ، ولا نقولُ إن رميه حسن ، ولا أنه محسن في فعله ، وإنما نعني
بقولنا أحسن الرميَ أي علم ذلك
وأحسنه ، على أنه يمكن أن يكونَ أراد بقوله : (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) من
خلال المعاصي التي نهى عنها ، والعمومُ عندنا لا صيغة له ، وهذا كقوله :
(اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (٦٢) .
(وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) ، (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ) ، (يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ) ، أي : بعض الأشياء
فكذلك قوله : (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ) ، معناه بعضَ الأشياء إن كان من حَسُنَ يحسن ، وإن كان من
أحسنَ يُحْسِن فهو على العموم في جميع ما خلقه ، لأنه عالمٌ بجميع خلقه.
وأما قوله تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا) .
(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ) ، وإنما المعنى في
ذلك أنه خلقَهما بقوله كونا ، وقولُه الحق ، وقوله : وما بينهما باطلاً ، أي ما

خلقناهما ونحنْ لا نريدُ إثابةَ "المنيبين الطائعين وعقوبةَ المجرمين العاصين
قال الله تعالى : (ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ).
ويحتملُ أيضًا أن يكون أرادَ أنني ما خلقتُ ذلك وليس لي خلقُه
وإحداثُه وما خلقتُه إلا ولي ذلك وأنا مالك لذلك وفاعل لما لي فعله وعادل
به ، وهو سبحانَه على ما أخبر به من صفةِ مُلْكه وقدرَته وتصرُّفه من حيثُ له
ذلك ، لا معقبَ لحكمِه ولا اعتراضَ لمخلوق عليه ، ولذلك قال : (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

يُسْأَلُونَ).

فأما تعلُّقُ الملحدة والقدرية بقوله تعالى : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦) ، فإنه لا تعارض بينَه وبينَ قوله : (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (٢٩) فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) .

وقوله : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ) ، وذلك أنه أراد

تعالى بعضَ الإنسِ وبعضَ الجنِّ ، وهم الذي قسمَهُم للجنة ، وعُلمَ وقوعَ

العبادةِ منهم دونَ الكفَّار الذين قَسمَهُم للنار ، وقد أجمعَ المسلمونَ على

خصوص الآية ، لأنه لم يردْ بها الأطفالَ من الجنِّ والإنس ولا المجانين

المستنقصين ولعلهم مثل عدد العقلاء البالغين ، فكذلك لم يردْ الكفار الذين

أخبرَ أنّ الضلالةَ حقت عليهم وأنّه خلقهم لناره.

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون إنّما أرادَ بقوله : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ) أي : سيذرأ لها في الميعاد خلقا من الجن والإنس.

قيل لهم : هذا صرفُ الكلام عن ظاهره يغير حجة ، فإن ساغ لكم هذه

الدعوى ساغ لنا أن نقولَ إنّما أرادَ بقوله : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) ، أي : ما أخلُقهم في الآخرة إلا ليعبدون ، وذلك يقع

(٦٧٢/٢)

منهم أجمعين في الآخرة اضطراراً فيكون وما خلقنا بمعنى وما يخلق في

المستقبل كما قال : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) ، يعني عاقبةُ أمرِه وهم إنما التقطوه ليكون لهم حبيباً ، وكذلك

قولُ الشاعر :

أموالُنا لذوي الميراثِ نَجْمَعُها ... ودُورنا لخرابِ الدَّهرِ نبنيها

يريدُ أن ذلك عاقبةُ أمرِها ، ولم يردْ أن المالَ يجمعُ للوارث ، وأن الدور

تُبنى لخرابِها وكذلك قولُه : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) ، أي ما يكونُ خمراً ويؤولُ حالُه إلى ذلك ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما ظنّه

الملحدون من تعارض ، وما ظنّه القدريّة من التأويل.

ومما يدلُّ على ذلك أيضاً أنّ أهلَ التأويل قالوا : إنَّ قوله (إِلَّا لِيَعْبُدُونِ).

أي لكي يعبدون ، وكلُّ كي من اللّهِ تعالى فهي نافذةٌ واجبة ، وإن كانت غيرَ
نافذةٍ ولا واجبةٌ من المخلوقين في جميع الأحوال قال تعالى : (فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا (٩٧).

وقد يسَّر به وأنذر ونفذَ الأمرُ فيها كما أخبر ، وقال تعالى : (فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢) لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ) ، وقد قدر ذلك .

وكذلك قوله : (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا (١).

وقد كان وتمَّ وقامت حجةُ النذارةِ به ، في أمثال لهذه الآيات كثيرةٍ قد تم
وانبرمَ فيها خبرُ كي ، لأنها من اللّه تعالى واجبةٌ نافذة ، فلو كان اللّه أرادَ أنه
خلقَ جميعَ الإنس والجنِ لعبادتهم له ، ولم يمتنع أحد منهم من عبادته ، ولكنه تعالى أرادَ البعضَ منهم دون الكل.

(٦٧٣/٢)

ويمكنُ أيضا أن يكونَ أرادَ بقوله : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦).

أي إلا للأمر بعبادتي والتكليف لذلك ، وقد كانوا مأمورين وعلى صفة ما
أرادَ منهم من كونهم مكلفين مأمورين بالطاعة والإيمان ، ولم يردْ أنه خلقهم
لكي تقعَ العبادةُ منهم أبدا ، وفي كل وقت ، وإنما أرادَ أنهم يكونون مأمورين
بذلك في سائرِ الأوقات ، أعني أوقاتَ السلامةِ من الجنون والآفات .

والأحوال المانعة الصادة عن التكليف ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما قاله
الملحدة والقدرية.

فأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) ، فلا معارضةَ بينَه وبينَ إخبارِه بأنه أضل الكافرينَ من ثمودَ

وغيرهم ، لأنه يمكنُ أن يكون أرادَ بقوله : هديناهُم أرشدناهم وبينَّا لهم .

فاستحبوا العمى على الهدى ، أي فلم ينقادوا لما بُيِّن لهم ، وذلك لا ينفي أن
يكون قد خلق استحبابهم العمى على الهُدى وضلالهم عن الحق ، لأن خلقه
لضلالهم لا ينافي بيانَه للحق لهم من طريق القول والخبر ، وذكرِ الأدلة

ومراقيها فكأنه إنما أرادَ بالهداية ها هنا الإرشادَ بالقول والدلالة ، ويكون إنما سُمِّيَ البيانُ والإرشادُ بالقول هداية على معنى أننا بينا لهم بالقول بيانا لو قبلوهُ وانتفعوا به ، لكانَ هداية لهم ، ولم يُرد بذلك أن القولَ هداية لهم ، وإن لم يقبلوه وينتفعوا به ، وتقديرُ الكلامِ : وأما ثمودُ فهديناهم وآتيناهم من القولِ والبينات ما لو قبلوه وصاروا إليه لكان هداية لهم ، فلا منافاةَ إذاً بينَ هذه الهدايةِ وبين إضلاله لهم بخلقِ الضلالِ وتضييقِ الصدور.

ويُحتملُ أن يكون أراد بقوله : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) ، الإخبارَ عن قومٍ خلق هدايتَهُم ، وإيمانَهم ثم استحبوا العمى بعد ذلك على الهدى ، بالردة عن الإيمان ، وذلك لا ينقضُ بعضُه بعضا ، لأننا

نقولُ : إن اللهَ خلقَ هدايةَ كل مهتدي في المعلوم أنه يرتد ويرجعُ بعد هدايته وخلقَ رجوعه عن ذلك ، وليس في قوله فاستحئوا ما يدلُّ على أنه غيرُ خالقٍ لاستحبابهم وضلالهم.

ويُحتمل أيضا أن يكونَ إنما أراد بقوله : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) ، فهدينا فريقا منهم وهم المؤمنون ويكون قوله : (فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) مقصوداً به الكافرين منهم دون الذين لم يستحبوا لأنهم كانوا فريقين مؤمنون وكافرون ، قال الله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ (٤٥) .

فيمكن أن يكون الذين هداهم المؤمنون ، والذين استحبوا العمى على الهدى هم الكافرون ، فيكون قولُه : هديناهُم على الخصوص ، وكذلك قوله : فاستحبوا ، فبانَ بهذا أنه لا اعتراضَ لملحد ولا لقدَريٍّ بهذه الآية علينا ولا تعلق.

وأمَّا تعلقهم بقوله : (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) ، وقوله : (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) ، وقوله : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) ، وأنه أيضاً لا تعلق لملحد فيه ولا لقدري ، بل هذه الآياتُ كلّها شاهدة على فساد قول القدريّة ، وذلك أنه لا تعارضَ بين قوله : (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) وبينَ إخباره عن إضلاله لكل ضال على سبيل الابتداء والجزاء ، لأنه

يُحتمل أن يكونَ أراد أنهم لما زاغُوا زيغا أولاً أزاغَ الله قلوبهم زيغا ثانيا هو أشدُّ من الأول ، وإعماء لهم أكثرَ من الأول لأنه تعالى حكم أنه لا يزيغُها ذلك الزيغَ الشديد إلا بعد زيغٍ أول هو دونَه ، وأن يجعلَ ذلك جزاءً لهم وعقوبة على الزيغ

(٢/٦٧٥)

الأول ، وإن كان هو الخالق ، لأن الجزاءَ عليه لم يقع من حيث الخلق .

ولكن من حيثُ اكتسبوه على ما بيَّنَّاه في كتاب "خلق الأفعال" ، وكذلك

قوله : (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) ، كأنّه ضلال عظيم مخصوص حكمَ تعالى بأنه لا يضل به إلا بعدَ خلقه بضرب من الضلال دونَه في الفاسقين ، فإذا فسقوا بالضلالة الأولة ، أضلهم بالضلال الثاني الذي هو أعظمُ وأضرُّ من الأول ، وكذلك قوله : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) ، إنّما هو متوجه إلى ضلال مخصوص ، فكأنه

قال : وما كان الله ليُضل قوما بذلك الضرب من الضلال حتى يُبين لهم ما يتقون ثم يعصون في البيان الأول ، يُضلهم بالإضلال العظيم الثاني على سبيل العقوبة والانتقام ، وإن كان قد قيل في تأويلِ الآية وجه آخر ، وليسَ بينَ إخباره بأنَّه لا يضل بضربٍ من الضلال إلا قوماً فسقوا وضلوا وزاغوا عن الحق ، وبينَ إخبارِه بأن كلّ ضلالِ ابتداءَ فهو المضلُّ به تناقضٌ ولا منافاة

وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه.

فأمَّا القدريَّة فإن جميعَ هذه الآيات عليهم لأنهم فريقان ، فريق زعمَ أن الله لا يُضِل أحدا بفعلِ شيءٍ فيه ، وإنَّما يُضِل بمعنى الحُكمِ والتسمية بالضلال ، وهو عندهم يضل بالحكمِ والتسمية على طريقِ الابتداء ، وعلى غير وجه الابتداء ، لأنه لا يجوز عندهم أن لا يُسمي أحداً بضلالة ضالا إلا حتى يكون منه ضلالا قبل ذلك وزيغُ قلب ، لأنه يسمى بالضلال والزيغِ الأول ، وإن لم يكن قبلَ ضلالِه ضلال ولا زيغ ، فلا حجة لهم في هذه الآيات.

ولو جازَ أن لا يسمي الله بالضلال إلا من كان فيه فسق وضلال تقدم لجاز أيضا أن لا يسمى الفسقَ والضلال الثاني إلا من كان منه ضلال أول ،

وما الفرق بينَ أن لا يسمى بضربٍ من الضلال وبينَ أن لا يسمّى بشيء منه .
ولجازَ أيضاً أن لا يُسمّى بالهُدى والطاعة من ابتدأ بالهُدى والطاعة ، وأن لا يُسمّى بذلك إلا من كان منه هدىً وطاعات قبل ذلك ، وهذا عندهم ظلم وتخليط وخروج عن مقتضى اللغة والاشتقاق ، وإيجاب الأحكام فبانَ أنّه لا تعلق لهذا الفريق بهذا الباب.
والفريق الثاني : منهم من خلّط على أصله ولم يحقق ، يتسرعُ إلى القول بأن الله يضلُ على وجه الجزاء على إضلال سلفٍ وزيغٍ مقدر ، ولذلك قال : (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ).
فيقال لهم : قد قدرتم بأن الله يضل ويخلقُ الضّلال في الضالين على وجه الجزاء فكأنه عندكم يفعل القبيح والجهلَ والذهابَ عن الحق على وجهِ الجزاءِ والانتقام ، وهذا ترك لقولكم إنّه لا يفعلُ الكفر إلا كافر ، ولا يفعلُ القبيحَ إلا سفيه ولا يفعلُ العصيانَ والشر إلا عاصٍ شرير ، فإذا جاز أن يفعلَ الله ذلكَ أجمعَ على وجه الجزاء ، وإن لم يكن سفيها ولا عابثا ولا موصوفا بهذه الأفعال الواقعة منه فما أنكرتم أن يفعل ذلك ابتداءً وإن لم يكن سفيها شريراً ، ولم يوصف بشيءٍ من أسماء هذه الأفعال ، وهذا تركُ قولهم.
ويقال لهم : وكيف جاز عندكم أن يضل من كان منه ضلال متقدم ، ولم يجب عليه نقله عن ذلك الضلال ورده عنه وإرشادُه إلى الحق ، وهذا بدأه بالضلال كابتدائه وفعل ما هو عندهم مذموم فاعلُه في الشاهد ، وممن وقع منه.
فإن قالوا : إنما أرادَ بالضلال الواقع منه على سبيل الجزاء الحُكم والتسمية بالضلال ، تركوا قولَهم ولحقوا بالفريق الأوّل وكُلّشموا بما كُلِّموا به من قبل.

قيل لهم : فكان الله عندكم لا يسمّي الفاسقَ العاصي بمعصيته
وفسقه حتى يتقدم منه فسق وعصيان قبل ذلك ، فإن كان قالوا : أجل.
قيل لهم : فإذا جاز أن لا يسميهم بالفسق والعصيان الأول وإن كان كالثاني ومن جنسِه ويكون ذلك عدلاً وصوابا منه ، فلم لا يجوز أن لا يسميهم أيضاً
بالفسق والعصيان الثاني ؟! ، ويكون ذلك عدلا وصواباً منه ، ولم لا يجوز أن
لا يسمى العبدُ بطاعته وإيمانه الأول المبتدأ ويسميه بمثل ذلك إذا وقع منه
ثانياً ، وهذا جهل منهم وتخليطٌ ، فبانَ بذلك أن هذه الآيات بأن تكون على
القدرية أولى ، وأنه لا مغمزَ ولا مطعنَ لملحد فيها.
وقد فسَّر الناسُ قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) على أنّه لم يكن الله ليضلَّ المؤمنين بعد أن آمنوا
واهتَدوا ، ويتركَ أن يبينَ لهم ما يجبُ أن يتمونه ويحذرونه من استغفارهم
للمشركين ، وذلك أنّ المؤمنين كانوا يستغفرون للمشركين ، وأن النبى – صلى الله عليه وسلم – أراد أن يستغفر للمشركين ، لأبيه أو لبعضِ عمومته ، فأنزل اللّهُ تعالى : (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى) ، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – : "إن إبراهيمَ استغفر لأبيه " ، وقال المسلمون : "إن استغفر النبي لأبيه أو لعمه استغفرنا لآبائنا وأمهاتنا" ، فنهاهم الله عزَ وجل عن ذلك ، ولو تركهم وذلك مع حُكمِه بأنّه لا يغفرُ ولا يحل الاستغفارُ لهم لكان ذلك ضلالاً منهم وذهابا عن الحق الذي هو حكم اللّهِ ودينه ، فلم يدعهم الله وذلك وأن يضلوا
بفعل ما يظنونه جائزاً سائغاً فانزل جل ذكره : (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ) ، إلى قوله : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) ، فإنما أرادَ بهذا الإضلالِ تركَ البيان للمؤمنين ما يجبُ أن يبن

لهم ، ولم يردْ خلقَ الضلال فيهم على وجه الابتداء والجزاء ، فبانَ أنه لا
تعلق لملحدٍ ولا لقدري في ذلك.
وأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) ، وإن هذا نقض لإخباره أنه خلق

المعاصي وقدرها ، وأضل أهلَ الضلال ، وختَم على قلوبهم ، فإنه ليس الأمرُ فيه على ما توهّمه الملحدون والقدرية في هذا الباب ، وذلك أنه إنما أراد بهذا القضاء الأمرَ بعبادته والوصية بذلك ، وذُكرَ أن عبدَ الله بنَ مسعودٍ كان يقرأ "ووصى ربُّك ألا تعبدوا إلا إياه" ، وأنه كذلك مثبتٌ في مصحفه ، وهذه الوصية عامةٌ للكافرين والمؤمنين ، وذلك لا ينقضُ أن يكون قد قضى معاصيه والكفر به على معنى الخلق لذلك ، والإعلام لكونه ، والكتابة له ، والقضاءُ يكون بمعنى الأمر وهو قوله (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) ، أي : أمرَ ربك ، ويكون بمعنى الخلق والإيجاد ، نحوَ قوله : (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ) .

أي : خلقَهن ، ونحو قوله : (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ) ، يريد خلقنا موتَه ، وقد قيل القضاءُ نفسُه بمعنى الموتِ

ومنه قولُهم : نزلَ به قضاءُ اللّه ، وقضى فلان نحبَه إذا مات ، ويكون القضاءُ بمعنى الإعلام والإخبار قال الله تعالى : (وَقَضَيْنَآ اِلَ بَنِىَ (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا (٤) .

أي : أعلمناهم وأخبرناهم في الكتاب كقوله : (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) إنما يعني به أنه أمرَ بذلك ، وهذا لا ينفي قضاءه للكفر ، والخلافُ على معنى التقدير والخلقِ والإيجاد فبطلَ توهمهم وتوهُّمُ القدريِّ لانتفاعه بهذه الآية.

وأما تعلُّقهم بقوله : (فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) ، فإنه أيضا لا معارضةَ بينَه وبينَ إضافة ذلك إلى الله تعالى وبينَ

إخباره بانّه خلقَ الوكزة وما كان عندها ، وذلك أنه إنّما أراد بقوله : (هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) أنه يأمر به الشيطان ويُزيِّنُه ويدعو إليه ولم يرد أنّ الوكزة من خلق الشيطان وفعلِه وتقديرِه ، وكيف يقول ذلك وهذا جهل ممن صار إليه وقاله ، وليس مذهب لأحد ، وليس يجبُ إذاً نسبةُ ذلك إلى الشيطان ، على أنّه من دينه وما يدعو إليه ، أن يكون ذلك منافيا لإضافة خلقه وتقديره إلى اللّه ، فثبتَ أنّه لا حجّة لملحدِ ولا لقدريٍّ في التعلُّق بهذه الآية.

فأمّا تعلُّقُ الملحدة والقدريّة بقوله تعالى : (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ) ، وقوله : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) .

وقوله : (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) ، الآية .

فإنّه لا تعلُّق لهم أيضًا فيه ، لأنه أراد بالآيتين المتقدمتين أنّه لا يحبُّ الفسادَ لأهل الصَّلاح ولا يرضى لعباده المؤمنين الكفر ، ولم يرد أنّه لا يرضاه لأحدٍ من خلقه ولا يحبُّه من أحدٍ منهم ، وكيف يكون ذلك كذلك وهو يقول : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) ، ويقول : (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا) ، ويقول : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا) ، فدلت هذه الأخبار على أنّه لم يرض لعباده المؤمنين الكفر ، ولا يحب منهم الفساد ، وإن كان قد أحبَّ ذلك ورضيَهُ لأهل الكفر والفساد ، ومن نحو هذا قولُه : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) ، وقوله : (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ) ، وقوله : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ) ، وكل هذا على الخصوص دون العموم ، وكذلك حكمُ الآيتين.

ويمكن أيضاً أن يكون إنما أراد واللهُ لا يحب الفساد أن يكون صلاحا ودينا مشروعا ، ولا يرضى لعباده الكفر أن يكون دينا لهم وشرعاً مأذونا فيه ، وأنّه رضيَ أن يكون قبيحا مذموما فسقط بذلك ما قالوه.

(٢/٦٨٠)

ويحتمل أيضاً أن يكون أراد بالرضا والمحبة الاجتباء والتفضيلَ والاصطفاء ، فقال : لا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر أي لا يصطفيهما ويفضلهما ، لأن المحبةَ والرضى عند كثير من الناس اصطفاء وتفضيل ، وذلك منفي عن الكفر والفساد ، لأن اللهَ سبحانَه قد حقَّرهما وذمهما ، وقال أصحابُ هذا الجواب : وإطلاقُ المحبة والرضى يوهمُ الأمرَ بهما ويدينُ العباد بفعلهما ، وذلك باطل.

فأمَّا قوله : (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا) فإنّما ذمهم بمحبتهم أن يكون ما قيل في أمِّ المؤمنين حقًّا وصدقا ، فاللهُ سبحانَه لم يحبَّ أن يكون ما أُشيعَ من الفاحشة حقًّا وصدقاً على ما أشيع ، وأن يكون إنما ذمهم على هذه الإرادة لكونها قبيحة منهياً عنها ، لأنهم قد نُهوا عن إشاعة الفاحشةِ في المؤمنين والتخرُّص عليهم والأراجيف بهم ، ونُهوا عن محبة

إشاعة الفاحشة في المؤمنين ، فنفسُ الإشاعة ونفسُ الإرادة لذلك معصيتان قبيحتان ، وإرادةُ اللهِ لذلك ليست بقبيحةٍ ولا معصية ، فلم يجب أن يكون مذموما بإرادته المعصية أن تكون قبيحةً فاسدةً ممن عُلِمَ وقوعُها منه ، إذا لم يكن منهيا عن إرادته لذلك كما يجب أن يكون مطيعاً لإرادته للطاعة من العباد إذا لم يكن مأموراً بإرادته للطاعة ، وإن كانت إرادتنا نحن للطاعة طاعةً من حيثُ أُمرنا بها ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهّمه القَدَريةُ والملحِدةُ من حصول طائلٍ ونفعٍ لهم في التعلُّق بهذه الآيات.

فأمَّا تعلُّق الفريقين بقوله تعالى : (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) ، وقوله : (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَآبًا) .

و (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا)، فإنه لا تعلق لهم في ذلك ، لأجل أن الأمَّة متفقة وجميعُ أهل اللغة والتفسير على أنّ المرادَ بقوله : (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)

(٦٨١/٢)

إنما أخرج على وجه الزجر والتهديد ، وعلى نحو

قوله : (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) ، ولم يرد به التخيير لهم بين الكفر

والإيمان ، ولا الإخبارُ عن كونهم مخيرين في ذلك ، ورد المشيئة إليهم .

وقد رويَ عن ابن عباس أنه قال : "فمن شاء الله له الإيمان فليؤمن بمشيئته .

ومن شاء الله له الكفر فليكفر بمشيئته ".

فأمَّا قوله : (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا) ، (فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَآبًا) ، فإنه غير معارضٍ لإخبارِه بأن الأشياءَ كلها كائنة بإرادتِه ، ومشيئته .

لأنه قد خبر في آياتٍ أخر أن هذه المشيئة التي ذكرها وأثبتها لهم لا تكون وتوجد أو يشاء لهم كونَ ما أرادوه ، ولا أن يشاءَ لهم أن يسوءَ ذلك الشيء فقال سبحانه : (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) .

لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ

فأخبرَ أنّهم لا يشاؤون شيئا إلا أن يُشاءَ لهم أن يشاؤوه ، وقد يُشاءُ مشيئَتُهم للشيء وإن لم يُشاؤوا ما شَاؤوه بأن يكون شائيا لتمنيهم لذلك الشيء ، وإن لم يكن متمنيا لهم ، وقال سبحانه :

(لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) ، فنص لهم على أنهم لا يشاؤون الاستقامة

حتى يشاءَ لهم ، وفي ضمن هاتين الآيتين أنني إذا شئت لكم أن تشاؤوا الإيمان شِئتموه لا محالة ، وإلا فلا وجهَ لتمدحَه بقوله : (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) ، وقوله : (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) ، ولأنهم إذا شاؤوا الاستقامة على ما يقول المعتزلة فلم يشاؤوا ما شاء لهم أن يشاؤوا لم يكن لقوله : (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) معنى ، لأنه قد شاءَ اللهُ عندهم أن يشاؤوا ذلك ، فلا يشأه ، والمعقول من قول القائل : ما يُطلق فلان من محبسه إلا أن أشاء ، أي : إذا شئتُ أن يُطلقَ أُطلقَ لا محالة ، وأنّ كونَه في الحبسِ لا يكون إلا بمشيئته ، وإلا فإذا شاء أن

يخرجَ فلم يخرج وحُبس بغير مشيئته كان كاذبا في تمدحه بقوله : ما يخرج فلان إلا أن أشاء وإذا شئت إطلاقه أطلق ، فهذه الآيات دالة على صحةِ ما نقوله ونذهب إليه ، وعلى إبطال ظن الملحدة والقدرية.

وأما تعلُّقهم بقوله : (وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) .

وقوله : (فَمَا لَهُم لَا يُؤْمِنُونَ) ، ونحو ذلك ، فإنه غير معارضٍ لإخباره بإضلالهِم والطبعِ على قلوبهم ، لأنه إنما وردَ ذلك على مذهب الترغيب والحث لهم على اكتساب الإيمان ، وليس بينَ ترغيبهم وحثهم على اكتساب الإيمان بالقول وبينَ إضلاله لهم بالفعل تنافي ولا تضاد.

ويمكن أيضا أن يكون إنما قال ذلك على وجه الرد لقول من يقول إنهم ممنوعون من فعل الإيمان لعجز وآفة ، وغير قادرين عليه ، ولا على تركه . وأنّهم مجبرون على الكفر الذي وقعَ منهم ، فأخبرَ أنّهم غير ممنوعين ولا مجبرين ، وأنّهم مختارون لترك الإيمان ومؤثرونَ للكفر عليه ، وأن ما كان منهم لم يكن على وجه الجبر والاضطهاد ، وذلك غير منافٍ لإخباره بإضلالِهم ، وإن كانوا مختارين ومؤثرين له ، فبطل ما توهّموه.

فأمَّا تعلقهم في ذلك بذمِّ العصاة ونهيهم عن المعاصي ، وأنَّه لا ينهى

عما قضى وقدَّر وخلقَ وينهى عنه ، فإنه باطل لأنه لم ينهَ العصاة عن خلقِ معاصيهم وإيجادها وتقديرها ، لأن ذلك مما لا يصحُّ منهم فعْلُه ولا تركُه ولا يدخلُ تحت قدرهم ، وإنَّما ينهاهم عن اكتساب ما خَلقه وهم على ذلك قادرون ولما خلقه فيهم مكتسبون ، وأثابهم وعاقبهم على اكتسابهم للأفعال التي هي متعلقة بهم ، فالثوابُ على الخلق ، والعقاب والذمُ عليه ليس يتوجه من حيث كان خلقا غير متعلِّق بالمكلف ، ولكن من حيث كان كسبا مقدوراً

(٦٨٣/٢)

له ومتعلّقا به على ما قد بيناه وشرحناهُ في الكلام في المخلوقين ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما تعلقوا به.

فأمَّا تعلق الملحدة والقدريّة بقوله : (وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ). وقوله : (فَمَا لَهُم لَا يُؤمِنونَ).

وقوله : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ) ، (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ).

في أمثال هذه الآيات مما فيه توبيخ لهم على ترك الإيمان واستبطاءه ، وقولُ الفريقين فما معنى توبيخَه إياهم واستبطائه لهم مع قوله : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ).

وقوله : (إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ).

وقوله : (وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ) ، وختم عليها بنفس الكفر المضاد للإيمان الذي يطالبون به ، وقوله : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ). ونحوِ ذلك.

فالجواب عن سائره أنّه أراد تعالى أن يبيّن لهم بذلك أن جميعَ ما ذكروهُ من الختمِ والطبعِ وتغشيةِ القلوب والأبصار والتفرِقة بينَ المرء وقلبِه ، وغير ذلك مما ذكره ليس بمنعٍ لهم عن فعل الطاعة والقبول ولا عجزٍ عن ذلك .

ولا جهلٍ بما بيّنه لهم من الحق ودلَّهم عليه من الهدى والرشد ، ولا مُخرج لأدلة التوحيد عن كونه أدلةً ولا مضادةً لكمالِ عقلِ الكافر والضالِّ ومخرجةً صفةً له عن صفةِ من لو استدل على الحق لعرفه ، ولو قصده وآثره لقدر عليه

وتأتى منه ، ولو حاوَلَه لم يعوزَه ويتعذر عليه فعله ، فكأنّه أرادَ تعالى الإخبارَ
عن أن جميعَ ما فعلتُه بالكافرين وخبَّرتُ به من الطبع على قلوبهم غيرُ مخرجٍ
عن اختيار الكفر وإيثاره وكراهية الإيمان واستثقاله ، وأنّهم مختارون للكفر
على الإيمان ، ومؤثرون لتركِه عليه ، وربما تجاوزوا إيثار ذلك إلى حدّ من

التمسك به ، يؤدون عليه الحريّة ويقيمون على الذلّ ولا ينزلون عن اعتقاد ما هم عليه وإظهاره
برغبة أو برهبة ، فلمّا كانوا مع الختمِ والطبعِ وتغشيةِ
القلوب والأبصار قادرين على الكفر الذي دخلوا فيه ومختارين لترك الإيمان
وكارهين لفعله وعلى صفةِ من لو أراد الإيمان لوقع منه ولو كرهَ الكفر لتأتَّى
له تركه والخروج عنه ، ولم يكن مع فعل الطبعِ والختمِ عاجزاً عن فعل ما
أُمر به ولا ممنوع منه ، ولا مُحالَ بينَه وبينَه ولا مخبول منتقص ، ولا ممّن
يتعذر عليه الاستدلالُ على الصواب الذي رغَب فيه وفسادُ الباطل الذي
اختارَ الدخولَ فيه – ، بل آلته تامة ومعارفُه كاملة ، والأدلةُ المنصوبةُ له
واضحة ، صحَّ لأجل ذلك أجمع أن يقال لهم (فَما لَهُمْ لَا يُؤمِنُونَ) ، (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ
جَاءَهُمُ الْهُدَى) ، (وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا) ونحو هذا ، لأنّ لا يظنَّ ظان
ويتوهم متوهم أنّهم مجبرون
على الكفر غير قادرين عليه ، ولا مختارين لتركِ ما أُمروا به ولا راغبين
عنه ، وأنهم ممن لو حاول الإيمانَ والنظرَ في الاستدلال لتعذّرَ منه وامتنعَ
عليه ، ومعاذَ اللّهِ أن يكونَ ذلك كذلك وأن يكونوا عجزةً أو مُجبرينَ على ما ظنه الملحدة والقدرية
، أو أن يكون تكليفُهم لفعل الإيمان وصحيح النظر
والاستدلال ، بمثابة تكليف المُقعد القيامَ والأخرس الكلامَ والضرير تنقيطَ
المصاحف وإدراك المرئيات ، وتكليفَ الناس عِلم الغيوب ومعرفةَ ما كان
ويكون مع قصد السبيل وعدم الدليل ، وكيف يكون ذلك والأدلة على
التوحيد لائحة باهرة موجودة ثابتة ، وكمالُ عقل الكافر موجود كائن ، ومعه ، من كمال العقل والآلة
– ما يصل به إلى معرفة الغوامض واستخراج اللطيف والدقائق ، وحجاج المحتجين ومغالطة كثير

من المؤمنين ، والحذق في
الجدال يوالبيان يوم الخصام والإعراب عما في النفس والغلبة والإلباس في

الانتصار لباطله وبمجيئه حق خصمه ، وكيف يكون مَن هذه حالُه ممنوعاً من
النظر ومُحالاً بينَه وبينَ صحيحِ الفكر والرؤية.
وإذا كان ذلك كذلك كان جميع ما أخبر الله أنه فعلَه بالكافرين من
الختمِ والطبعِ والإضلال لم يصرفهم إلى حال العجزة الممنوعين والأطفال
المنتقصين ، ولا إلى صفة المكرهين المجبرين على فعل ما نُهوا عنه ، وكونُهم
غيرُ قادرين عليه ، ومؤثرين له على ضده حسن ، لأجل ذلك أن يقول لهم :
(فَما لَهُم لَا يُؤمِنُونَ) ، (وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ) ، (وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) ،
(وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا) ، أي أن ما فعلتُه من
ذلك ليس بعجزٍ عما كُلِّفوه ولا منعَ لهم ولا مبطلَ لكمال عقولهم وآلتهم ولا
رافعٍ لقدرهم على فعل ما دخلوا فيه ، وترك ما أمروا به ، وهذا بين في إبطال
ما توهمه الفريقان ، فإن قالت الملحدة والقدرية : فالإنسان المختوم على
قلبه الذي خُلق في قلبه الكفر وضُد الحق قادر عندكم على الحق وعلى فعل
الإيمان حتى يصح أن يُوبخ على تركه ويستبطىء في تأخره عنه.
قيل لهم : إن نفسَ قدرتهم على الكفر هي قدر على الإيمان وإنّها
تصلح للضدين وتكون قدرةً على الفعلين الخلافين ، وإنّما يكتسب بها ما
تؤثر القادرَ على الفعل دون الذي يأباه ويكرهه.
فإن قالوا : فكان يمكنه أن يفعل بقدرة الكفر الإيمان ، قيل لهم : أجل
على هذا الجواب ، غير أنه اختار الكفر على الإيمان ، فتصرف بقدرته في
فعل أحد مقدوريه ، وإذا كان ذلك كذلك زال جميع ما تشبعون به وتشنعون.
فإن قالوا : أفيمكنه أن يجمع بقدرته بينَ الإيمان والكفر الذي اكتسبه
وخلق فيه ، قيل لهم : لا ، كما لا يمكنه عندكم أن يجمع بين الإيمان والكفر

في حال ما وُجد بقدرته أحدهما ، وإنما يمكنه أن يفعل بالقدرة على الضدين .
وكل واحدٍ منهما بدلاً من صاحبه ، فأمَّا الجمع بينهما ، فإنّه باطلٌ ومحالٌ
ممتنعٌ في قدرة كل قادر ، وإن كانت قدرةً على الضدين ، والجوابُ الآخرُ
يقول : إنَّ القدرة على الكفر غيرَ القدرة على الإيمان ، ونقول مع ذلك إن
الكافرَ في حال كُفره قد كان يصح وقوع الإيمان منه ، ويتوهم بأن لا يكون
كان الكفر منه ، بل كان الإيمان بدلاً منه.
فإن قالوا : أفيصح من الكافر تركُ الكفر الذي خلق فيه ؟
قيل لهم : أجل ، بأن لا يكون كان خُلقَ فيه فهو عندنا على هذا الجواب ، قادرٌ على الإيمان لو
آثرهُ واختاره ، وكره الكفرَ وأباه.
فإن قالوا فهو عندكم قادرٌ على كره الكفر ، قيل لهم : بأن يختار الإيمان .
فإن قيل : أفيَقْدِرُ على اختيار الإيمان وفعله ؟
قيل لهم : أجل ، إن كره الكفر وآثر الخروج عنه ، فليس هو عندنا بمثابة الزمن والمقعد والعاجز ،
ومن لو حاول القيام بعملٍ لامتنع عليه ، وتعذر لعجزه ومنعِ الآفات له من إيثاره بل الكافر مُخَلا
عندنا بينَه وبينَ إيثاره واختياره ، وممكنٌ من الإيمان إن شاء وأحب وكره الكفر وتجنبه ، وهذا
الجواب أيضاً يبطل ما توهموه إبطالاً بينا وينبغي في الجملة أن تكون المحاورةُ والمشاجرةُ في
الاستطاعة والبدل والعجزِ والمنعِ والفعلِ والتركِ وتشبيه عدم القدرة على الفعل بفقد كمال العقل
وعدم الدليل ، وبطلان الجوارح والآلات بيننا وبينَ القدرية المعتزلة.
والكلامُ في هذه الأبواب مذكورٌ معروف ، واستظهارُ أهل الإثبات
عليهم في هذه المذاهب التي يعتقدون بطلانَها على وجهٍ قد صار معهم فيه
الجِلَّة والأئمة ، وحُذاق أهلِ النظر وسائرِ البخارية والقدرية ، وأنهم قد بلغوا
بالحذق والتمويه في باطلهم إلى حدَّ ما صاروا به في استهواء الناس أكثرَ من

أهلِ الحق ، وصار الحقُّ أكثر شبهةِ المثبتة والبخاريّة مهجوراً ، وصار صاحبُه
خائفاً حذراً ، وصار حقُّه مغموراً لا يقدر عليه أن يظهره بينَ العامة ، وعند

كثير من الخاصّة ، ولا في الجوامع والمساجد والثغور والمواسم أمرٌ بَيّنٌ لا خفاءَ به ، وهو من أدل الدليل على كذب القدرية والمعتزلة في تسميتهم خصومَهم في هذه المذاهب حشوٌ وعامّةٌ ونائبه.

وعلى أتباعِهم عند تضايق الأمر بهم سبيلُ إخوانِهم الملحدة في تسمية كافة المسلمين والملتين طغامٌ وحشوٌ وعامة ، غير موهنٍ لحقِّ المثبة ولا حاط عند ذي تيقُّظ وتحصيل عن رتبة التدقيق والحذق ، وإيراد ما يُذهل القدرية ويُخرسُ المعتزلة ، ويملأُ قلوبَهم وصدورَهم غيظا وخنقا ، ويحذرون محه على نفوسِهم ومهجتهم من تخطُف العامة والدّهماء لهم في قولهم : إنّهم يخلقون كخلق اللّه ويصنعون كصُنعه ويَنْفَردون بتقدير أعمالهم وإنشائها دون ربِّهم ويكون ما يؤثرون ويشاؤون ، ولا يكون ما شاء اللّه مع قول الأمة ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

فأمّا الملحدون فلا ينبغي أن يقبلَ من مطاعنهم واعتراضاتهم ما يصيرون به إلى قول بعض المتكلمين من المسلمين ، لأنّه إذا صاروا إلى ذلك تركوا الإلحادَ والطعنَ على النبوة والقرآن ، وإنّما يجبُ أن تكون مسائِلهم واعتراضاتهم أموراً تبطل دين المسلمين جملة ، ويقدحُ في سائر مذاهبهم .

لأنّهم لا يقصدوا ذكرَ هذا التناقض والاختلاف الذي يظنّونه في القرآن لإبطال مذهب المثبتة دون مذهب القدريَّة ، وإنّما قصدوا الإدخال على الجملة وضمنوا بما أوردوه إبطال القرآن والتوحيد والنبوءة ، فإذا صاروا إلى نصرة بعض مذاهب المصلين إلى القبلة فقد عجزوا عما ضمنوه وظهر بغضهم تخلفهم ، وكذلك فمتى سالوا عن آية وشيء من القرآن متوهمين – فساده

(٦٨٨/٢)

وتناقضَه فيخرج ، ويصح جوابُه على مذاهب بعض الأمة ، فقد زالت العهدةُ ووضح الحق ، وبطلت الشبهة ، وهكذا يفعل اللّهُ سبحانَه بمن ضل وعندَ عن الحق.

وقد علموا أنّ من الأمّة من يقول إن قوله : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ) ، مراد به أننّا سنذرأ يوم القيامة ، وأن قوله : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) ، على عمومه ، وكذلك قوله : (وَأَمَّا ثَمُودُ

فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى) ، وأن قوله : (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ) ، أي : أنّه للرحمة خلقهم .

وأن قوله : (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) .

أي : من أراد عقابَه بما كان من كفره ، وأنّ الفتنة تكون بمعنى العذاب .

قال اللّه تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا) .

يقول عذبوا المؤمنين والمؤمنات ، وأنّ جميعَ ما ذكره اللّهُ من الختمِ والطبعِ والتغشيةِ والإضلال إنما المقصدُ به الحكمَ والتسميةَ دونَ فعلِ شيءٍ في القلوب ، وأن قوله : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) ، (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ) ، (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا) ، (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا) ، إننا لو شئنا أن نُجبرهم ونلجِئهم إلى ذلك ، لفعلناه دونَ مشيئةِ ذلك على وجه الطوع والاختيار ، وأنه ليس من شيءٍ يتعلّق به المثبتةُ إلا وقد أعدوا له عند أنفسِهم جوابا ، وإذا كان ذلك كذلك ، فجميع ما يتوهمونه متناقضاً من هذا الباب ، فإنّه على خلاف ما توهموه من قولنا وقولِ المخالفين من أهل القبلة ، وليس يجب على المسلم في جواب مما يتعلقون به أكثر من تخريجه وتصحيحه على بعض المذاهب والوجوه ، وإذا كان ذلك بطل ما قالوه وكان الكلامُ معهم إذا صاروا إلى

اعتقاد ذلك المذهب كلاما في القدر ، وزالَ الطعنُ على القرآن والإسلام .

وهذا بيّن في إبطال جميع ما يحاولونه.

فتأملوا رحمكم الله فصولَ الأجوبة لهم على ما نزلناه وبيناه يتضح لكم جهلهم وتعرفون حيرتَهم وتخليطهم وتعلُّقهم بالأباطيل والتعاليل ، وأنهم كحاطب ليلٍ وكالغريق بما يجد يتعلق وعلى ما وصفهم الله تعالى به من قوله : (إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا (٤٤) .

لأن الأنعامَ ممنوعة من النظرِ والاستدلال والخلو من تصحيح النظر ولطيف الفكر إلى كشف الغامض وحل الملتبس.

والملحدةُ في تركِها النظرَ ومعرفةَ وجوهِ الخطاب وتصاريفَ الكلام .

ومعرفةَ ما يُرادُ به وعليه من مجملٍ ومفسر ، وخاصٍ وعام ، ومطلقٍ ومقيد .

وناسخٍ ومنسوخ ، ومحكمٍ ومتشابه ، ومستثنى في تصاريف الكلام ، ومنقطعٍ
ومحذوفٍ ومختصر ، وكنايةٍ وتصريحٍ وتأكيدٍ وتنبيه ، وحقيقةٍ ومجاز ، واستعارةٍ وتشبيه ، وقصدٍ إلى ضرب مثلٍ وتشبيه ، ومستعملٍ على سببٍ حادثٍ وأمرٍ حاصلٍ وجواب شامل ، وشخصٍ مخصوصٍ وأمرٍ محصورٍ وعهدٍ متقدم ، وعُرفٍ مستقر وعادة في الخطاب ، وتعويلٍ على متقدم أو مؤخر من البيان ، أو على العُرف وشاهدِ الحال ، أو على إناطته وربطِه بدلائل العقول وقضاياها والردِّ إلى المستقر فيها ، وبما جاء في الخطاب بلفظ المواجه الحاضر ، والمراد به الغائب وبما جاء باللفظ الموضوعِ للغائب ، والمراد به الحاضر ، على ما بيناه من قبل ، وربَّما ذكر من له الاسمُ فيه وأريدَ غيره وربَّما ذكر الغير وأريد هو ، وربَّما وردَ اللفظُ المشتركُ بينَ أمورٍ مختلفةٍ والمرادُ أحدها ، وإن كان الظاهر لا يُنبيءُ عنه فلذلك أمرَ الله سبحانه بالتدبر والاعتبار والاستبصار
وجعلَ أهلَ العلم درجات ، وفضلهم على ذوي الجهل والنقص.

(٢/٦٩٠)

وليس في شيءٍ مما حكيناه عنهم ونحكيه مستأنفاً إلا ومعناه ثابت
صحيح إذا حُمل على بعض هذه الوجوه ، والقرآن لا يبطلُ ولا تستحيلُ
معانيه ، ويناقضُ لظن الملحد لذلك وحمله على ما يصنعُه لنفسِه ويقدره
بجهله ، أو تجاهله وإلباسه ، وإنَّما يصيرُ وضعُه وتوهمُه فاسداً متناقضاً دونَ
التنزيل وكلام رب العالمين.
فكيف يكون ذلك كذلك واللهُ يقول : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩) .
ويقول : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ) .
ويقول : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) ، ويقول : (تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) ، و (هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ) ، و (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) .
في نظائرَ هذه الأخبار الواردة في حفظ القرآن وحياطتِه
وصونه عن مطاعن الملحدين والزائغين وحراسته ، وقد بانَ بما قدَّمنا وما
سنذكره من أجوبتهم صدقَ ما خبَّر الله به من حفظ كتابِه وحصولِ الاهتداء
والبيان به.
فأمَّا تعلقهم بقوله تعالى : (كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ) .

وقوله : (زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ) ، وقوله : (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ) .

إلى نظائر هذه الآيات ، فقد قلنا من قبلُ في تأويل هذا التزيين ، وأنَّه ليس من تزيين الكافرين والشياطين بسبيل ، وأنه ليس هو الدعوةُ إلى ذلك والترغيبُ فيه ، وفي النّاس من يحملُ ذلك على أنه إنما أرادَ بالتزيين خلقَ الشهوة وما جُعلَ في الطباع من الميل والتوقِ إلى ذلك ، وليس معناه الترغيب فيه والدعاء إليه ، فبطل توهم من ظنَّ أن معنى زيَّنا أننا أمرَنا بذلك ودَعْونا إليه ورغبنا فيه.

(٢/٦٩١)

فأما قوله : (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) ، فلو حُملَ
على أنّه خلق لكل أهلِ دين دينَهم وما هم عليه وطريقتَهم ، لما أخل ذلك
بصحة القرآنِ ولزومِ التكليف ، وحصولِ البيان على ما قد بيّناه من قبل .
ولكن ليس هذا هو القصد ، وإنّما أرادَ بالشرعة ما شرَعه لهم وتعبدهم به .
وهذا الجعلُ بمعنى التعبد ، وتقدير الأديان وتوظيف الفرائض والعبادات .
وليس من خلق الفعل في شيء فبطل ما قدروه.
وأما تعلُّقهم بقوله : (وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) ، فإن حُملَ ذلك على أنه خلقَ عداوةَ بعضهم لم يُخرجَهم ذلك عن
التكليف إلى يوم القيامة ، وإمكان النظرِ والاستدلال وتأتِّيه وقيامِ الحجَّة
عليهم ، ولزومِها لهم على ما بيناه من قبل ، وإن حُمل على أنّ معنى ذلك أننا
ألقينا بينَ ضروبِ أهل الكفر التعادي على كفرهم ، وتبري بعضهم من بعض ، لم يكن ذلك عند أحدٍ قبيحا ولا ظلما ، فكأنه ألقى في قلوب اليهود عداوةَ
النصارى على القول بالتثليث ، وذلك عداوةٌ لباطل ، وألقى في قلوب النصارى عداوةَ اليهود والمجوس على شتمِ المسيح وتكذيبه والقول بالنور والظلمةِ وذلك عداوةٌ لباطل ، فكأنَّه على هذا الفرق ألقى بينَ أهل الباطل. الذين ذمهم على التعادي على باطنهم ولم يُلقِ على قلوب "المبطلين عداوةً للحق وأهله ، وإذا كان الكلام محتملاً لذلك بطل ما توهّموه وزالَ التناقض الذي قدروه.
فأمَّا تعلّقهم بقوله كلعالى : (إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا) .
فإن حملناه على أنه خلقَهم للنار والضلال فذلك صحيح على ما قلناه.

ويمكن أيضا أن تجاب الملحدة أن يقال : إنما عنى بقوله : (لِيَزْدَادُوا إِثْمًا) على عاقبة الفعلِ وإنهم سيزدادون في الآخرة .

وكذلك قوله : (فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ) أي سيزيدهم عذابا بما كان من

رجسهم وأمرِهم بذلك ، كما قال : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) ، على عاقبة أمره ، وما يؤول به الحال إليه ، ولم يلتقطوه

وقتَ أخذه إلا ليكون لهم حبيبا وأنيسا.

وأمَّا تعلق الملحدين بقوله تعالى : (وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) ، وقولهم فما ذنبُ الساحرِ إن كان بإذن الله فعل ، ما أبيح له وأمرَ به ، فإنّه ليس على ما قدره ، ولم يرد بقوله : بإذن الله ، بأمرِ اللّهِ وإطلاقِه وإباحَته له فعلَ السحرِ الذي قد اتُفق على أنه قد نهاه عنه ، وإنما أراد بإذن الله أي أنّ الله خلقَ ذلك السحرَ وقدره قبيحا باطلا كما يقالُ جاء

المطر بإذن اللّه ، وماتَ زيد ومرِضَ وصحَّ بإذن الله أي : بخلق الله ذلك

وتقديره وإيجاده ، وليس ذلك بمعنى قوله : (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ) ، وما جرى مجراه ، ويمكن أيضا أن يكون أراد بالإذن

ها هنا أن الضررَ الذي يكون عند فعل الساحر ، والألمَ ليس من كسبِه وفعلِه ، ولكن الله هو الذي يخلقه ، ويضُر المسحور به بجري العادة ، ويمكن أيضاً

أن يكون بإذن الله أي بعلم اللّهِ وسابق ما كتَبهُ عليه في اللوح المحفوظ فيعترُ

عن ذلك بالإذن.

ويمكن أن يكون أراد بالإذن أنّ تركَ الساحرَ وسحره ، وتركَ إماتتَه

وإعدامَه وإبطالَ لسانَه وجوارحَه ، وغيرَ ذلك ممّا يمنَعه من السحرِ لم يكن

إلا بإذن الله ، فكأنه قال : لو شئت أن أمنعهم بهذه الأمور من السحر لمنعتهم

ولكن تركتهم ، وذلك بإذني ، ويمكن أن يكون أراد بالإذن خلق الشخص

المسحور ممن يقبل الألم ويستضر به كلٌّ بإذن اللّه وإيجاده له كذلك .

ويحتمل أيضا غير هذا من الوجوه ، فبطل قولُهم أنّ الإذنَ لا يكون إلا بمعنى

الإباحة والإطلاق.

وأما تعلقهم بقوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) ، فإنه لم يخرج على الشك والارتياب بما جاءهم به ، وكيف يكون
ذلك كذلك وهو يخبرهم بأنه الحق ، ويحذرهم بالنار من مخالفته ، وإنما عنى وهو أعلمُ ولكنّه على مذهب التوبيخ والتنبيه لهم والتعريض بأنَّهم هم المبطلون كما يقول القائل لمن يلاحُه ويشاجره : إما أن نكون جميعا مبطلين أو محقين ، وإني وإياك لعلى حق أو في ضلال ، يعني بذلك أن أحدنا محق أو أنّنا على أحد الأمرين إذا قال الرجل لمن يشير عليه بترك ما هما جميعاً فيه إلى غيره إني وإيّاك لعلى هدىً أو ضلال ، يريد أنّنا على هذا فلا يفارِقَه في خطأٍ ومهلكة ، فلا يخالف في الخلاص من ذلك ، وقد قيل إن معنى الآية الكريمة أنّنا لعلى هدىً وإنكم لعلى ضلالٍ فحذف تكرار ذكرهم ، وأو هاهنا بمعنى الواو كما قيل :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً

أي : وكانت له قدراً.

فأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ) ، وأن ذلك شك وإحالةٌ على ما هو وهمٌ فيه إلى اللّه ، فإنه باطل ، لأنه إنّما
ورد ذلك على وجه المتاركة والزجر لهم عما هم عليه ، كما يقول الرجل للرجل : مجلس الحكم بيننا ثم يحكم بيننا بالحق ، ليس على وجه الشك في حقه ولكن على وجه المتاركةِ وقطعِ المزايدة والتحذير من الحكم عليه بباطله.

فأما تعلُّقهم بقوله : (وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ) ، وأنّ ذلك
شكّ منه ونقضٌ لما وعدَ وتوعَّد به ، فإنه بعدٌ وتخليط منهم ، لأنه لم يعنِ ذلك ، وإنَّما أراد ما أدري ما أتعبَّدُ به ويُفرضُ عليّ وعليكم من الوظائف والعبادات واتباع شريعةِ من سلفَ أو استئناف سواهُ وتبعيةُ ما قد شرعُ لي أو نسخُه وتغيُره ، ولم يرد أنني لا أدري هل يثابُ المؤمنون ويجازى الكافرون أم لا ؟

وقد قيل : إنه كانت له عليه السلام ذنوب خافَ منها قبلَ أن يقالَ له
وينزَل عليه : (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ) ، فقال لما
خاف من ذلك : وما أدري ما يُفعل بي ولا بكم معاشر المذنبين من غفران
لي ولكم أو عقابٍ أو مجازاة ، وليس هذا من الشك في دينه ونبوته بسبيل.
وأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ
مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ) ، ونحو ذلك وأنه نقيضٌ
لقوله : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (٨٥) .
وذلك أنه لا جواب لما سألوا عنه من ماهية الروح وصفتها
إلا ما قال لهم ، فكأنم ظنوا أن الروحَ جسم محسوس ، وشخص مدرك وشيء
متمثل متجسد ، ذو طعم وهيئة ومُحسة ورطوبة ويبوسة فقال "ويسألونك عن الروح يعني أهي صورة
أم صغيرة أم كبيرة أم حلوة أم حامضة ، أم رطبة أو يابسة أو بيضاء أو سوداء ، فقال : قل الروح
من أمر ربي ، أنها جنسٌ يخالفُ جميعَ هذه الأجناس المدركات وذواتِ الصور والهيئات والصفات
التي
سألتم عنها ، وكذلك سبيل الجواب عن نعت كل شيء لا يُدرك بالحواس .
وعن ماهيته في أن هذا جوابُه.
ولو قال قائل : خبِّرونا عن الحياة ما هي وما صفة الغمَ والشرور واللذة
والألم ، أمتحرك هو أم ساكن ، أم أسود أم أبيض ، أم صغير أم كبير ، مربعٌ
أو مسدس ، لوجب أن يكون هذا هو جوابُه ، فيقول : هذه الأجناسُ التي
سألت عنها من الحياة والحزن والسرور شيء من خلق الله ، وأمور من فعله
لا يعلمها إلا هو ، أي لا يتأتَّى فعلُها وجعلُها على صفاتِها إلا له ، وليس فيها
ذو هيئة وشكلٍ وطعمٍ ورائحةٍ يخبِرُك عنه ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما
توهموه من قصور القرآن والرسول عن الجواب عن الروح ، وهم يعنون

بالسؤال هل الروحُ حيٌّ أم لا ، وهل تبقى أم لا ، وهل الروحاني روحاني
بمعنىً أو بنفسه ، وإنَّما سألوا عن ماهية الروح ونعتِه كأنهم يعنون صورتَها
وهيئتَها ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما قدَّروه.
وأما تعلّقهم بقوله : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) ، فإنّه تعلّق باطل ، لأنهم لم يسألوه ما جنسُ الأهلة ، ولم تطلعُ وتغرب ، وكيف سَيرُها ، وما جنسُ الزمانِ ومعناه ، وإنَّما أرادوا لم
٥٥٥١ ، وُضعت الأهقة ، ولماذا خُلقت ، فقال : (هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) أي : لهذا خُلقت ووضعت ، لأجل ديونهم ومُدَدِ أعمالِهم وأجورهم ، ومعرفة أوقاتِ حجهم وصيامِهم ووظائفِ دينهم ، وقولُ من زعم أنّهم سألوا عن كيفية الأهلة الغامضة جهلٌ منه ، ولو سألوا عن ذلك وهم يعنون بالكيفية جنسَ الهلالِ وطبيعتَه أو تقلُّبه وحركتَه ، وعن جنسِ الوقتِ نفسِه وجنسِ التقدير ، لأخبرهم بجميع ذلك.
فأما تعلّقهم بقوله : (أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا (٦٧) .
(وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا) ، وأنه نقيض لقوله : (سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ (٣٦) .
وأنّ ذلك إخبار بأنه قد خلق الأزواج كلها من أنفسهم
ومن أشياء أخر لا يعلمون ، فإنّه أيضاً مما لا تعلق لهم فيه ، لأنه لا يمكن أن
يكون إنّما أراد بقوله : (وَلَمْ تَكُ شَيْئًا) أي : أنّه لم يكن شيئا مذكوراً
ومدركاً وشيئاً عاملاً مكلفاً وشيئاً فطناً حاسا بل كان طينا جماداً إن كان عنى
آدمَ عليه السلام ، أو نطفةً وماءَ مهيناً إن كان أراد المخلوق من ولده ، وقولُ
المسلمين إنّه خلق الإنسان لا من شيء صحيح ، وليس بنقيض لهذا الكلام .
لأنّه أرادَ أصولَ الأزواج وأوّل الحيوانات وعناصرَ الأشياء وليس الماءُ

والهواء والترابُ والنارُ التي هي عند الفلاسفة أصولُ الأشياء التي هي قديمة
لم تزل ، ومنها تنمو الأشياء وتزيد ، وإليها تنحل وتَفْسد ، وإذا كان ذلك
كذلك بطل ما قالوه ، وقد يقول القائل لمن يسمعُ كلامَهُ ويدرِكَهُ ويشاهدُ

فِعلَه ويحسه : ما قلت شيئاً وما صنعتَ شيئاً ، أي : ما صنعتَ شيئاً نافعاً .
وما قلت شيئاً مفيداً محصّلاً ، وليس يعني بذلك كونَه ووجودَه ، وهذا يزيلُ توهمهم ويقطعُ مادة أشغالهم.
فأما تعلّقهم بقوله تعالى : (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (١٩) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ (٢٠) مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ (٢١) .
وأنه نقيضُ لقوله : (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) .
وأنّ هذه صفة معصي غير مطاع ، فإنّه جهل منهم لأن الرسولَ المطاعَ هو جبريلُ في قولِ كثيرٍ من المسلمين ، هو مطاع في السماء وعند الملائكة ولم يُرد به إجابة محمدٍ – صلى الله عليه وسلم – إلى جميع ما يلتمِسُه.
ويحتمل أن يكون الرسول هو محمد – صلى الله عليه وسلم – ويكونَ معنى قوله : (مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ) عند المؤمنين به وعند خزنَة الجنَّة ، وليس يُعقل من قول مطاعٍ أن الله هو الذي يطيعه ، وإنما يُعقلُ من ذلك أنه إنما يطيعُه من يأمره وينهاه ممن أجابه وعرفَ حقه ونبوته ، فبطلَ ما قالوه.
فأما تعلهم بقوله في قصة نوح ومحمد عليهما السلام وقوله : (وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ) .
وقوله في قصة محمد مثلَ ذلك ، وأنه نقيضُ قوله تعالى : (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا (٢٧) .
فإنه ليس على ما ظنوه ، لأن نوحا ومحمداً – صلى الله عليهما وسلم – إنما نفيا عن أنفسِهما إدراكَ الغيوبِ من غير توقيف وإخبارٍ على وجه ما يدركه الله سبحانه

من العلم بمعلوماته الغائبة من غير اضطرارٍ ولا استدلالٍ ولا خبر ، فإذا اطلعا على ذلك صارا يَعلمانه من جهة الوحي والتوقيف ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه.
ويحتمل أن يكون قولُه : (إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ) قطعُ الكلام واستئنافا لذكر الرسول وقصتِه وتأييده وحفظِه وغير ذلك ، وإذا

كان ذلك كذلك بطل ما قالوه.

فأما تعلق الملحدة بقوله : (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ) ، وذكر فيها من صحافِ الذهب والفضة والولدان وغير ذلك

من تعظيم شأن نعيمها وإيصال لذاتها وسرورها وأنه منقوص بوصفه لها

بأنّ فيها أنهاراً من ماءٍ غير آسن ، وأنهاراً من لبن لم يتغيّر طعمُه ، وأنهاراً من خمر لذةٍ للشاربين ، وقولهم أن اللبنَ والخمرَ ليس مما يُستلذ ، واللبنُ خاصةً لا يطلبُه ويشتهيه إلا جائعٌ مضرور ، وأن الموضع الموصوف بأنّ فيه ماءً غير آسنٍ لا يكون إلا جدباً قحطا غير مخصب فإنه باطل ، لأن الخمرَ عند كل أحدٍ مستلذ مشتهى ، ولذلك حُرِّمت ومُنعت كسائر اللذات ، وما تدعوه إليه النفوس والطباع ، وذكرُه الأنهار إنّما هو إخبار عن كثرته ، وأنَّه غير محصورٍ ولا مغيّرٍ مقترٍ محدود.

فأمّا ذكره اللبن فإنه صحيح ، لأن العربَ تلذُّ اللبنَ وتشتهيه وتؤثره على الماء وتختارُه عليه ، وتجعلُه بمثابة الطعامِ والشراب ، وليس بعد الماء شرابٌ مفطور مخلوق من غير صنعةٍ ولا مزاج ، وشربُ غيره من كل مائعٍ سواه .

فإنه لا يلذُّ بشربه إلا بصنعةٍ ومزاجٍ وتعديل ، وكذلك ذِكْره العسل ، لأنه مما يلذُّ ويحب.

(٢/٦٩٨)

فأما قولهم : إنه قلَّ ما يؤكلُ ويشربُ عسلاً صرفا حتى يُمزج ويعالج .

فإنه كذب ، لأن كثيراً من الناس يشتهيه صرفا ، ولعله يُمزج لمزاجته ممزوجا ، واللهُ سبحانه إنما ذكرَ لهم الأشربة في الجنَّة من هذه الأجناس .

ليدلهم على أن هناك لبن وعسل وخمر وماء وأنواعُ ما تدعو إليه الأنفس ، لا لكي يدل بذلك على أنه مثلُ طعمِ الذي في الدنيا وصفتُه لا يفوقه ويزيدُ عليه ، وكذلك إنما وصف الماءُ بأنه في أنهارٍ وأنه غير آسنٍ ولا متغير ، لأن القومَ الذين خوطبوا بذلك إنما كانوا يشربون من العيون الضيقة والآبار النزة وربما كان الماء لقلته آسناً متغيراً ، فعرَّفهم أنه هناك غيرُ قليلٍ ولا محصور مغيرٍ مقترٍ محدود ، فبانَ بذلك بطلانُ ما قالوه ، وكذلك قوله : (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ) ،

(وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ) ، وغير ذلك إنما أوردَه لكي يعرِّفهم أنواع ما في جنانه ، ولم يذكره لكي يعرِّفهم أنه على

صفات ما في الجنَّة من الثمار واللحوم ، على صفات ما تقع عليه هذه

الأسماء والنعوت في الدنيا من غير تحصيل مزية ولا زيادة حسن وطيبٍ

ولذة ، وما لا يقدر جميع من على وجه الأرض على تركيب طعامٍ وشراب

يبلغ لذته ، وإن صنعوه وعالَجوه بكل مزاج وتركيب ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه.

فأمَّا تعلّقهم بقوله : (رَحِيقٍ مَخْتُومٍ (٢٥) خِتَامُهُ مِسْكٌ) ، وإنّ ذلك نقيضٌ لوصفه أنهارَ الخمر ، لأن الختمَ يقتضي العزّة والقلة .

وقولهم : ولم خَتَمه الخشية الغارة واللصوص ؟ ونحوَ ذلك من الجهالات .

فإنه حمقٌ وبلَه وتلاعب من الملحدة ، لأن معنى (خِتَامُهُ مِسْكٌ) أي منقطعه

يوجدُ عنده طعمُ المسك من رائحته وهو من أجمل الشراب ، ولو كان الختام

هو الختم والطابع لم يدل ذلك على القلة ولكان على التشريف لأولياء الله

والكرامة ، ولذلك يتخذ الملوك خزائن الشراب ويضعونَ عليها الخواتيمَ

والأقفالَ ويغطون الآنية بفاخر الثياب ، ويتهادونَ الأشربة مختومةً مضمونة .

وإن أرسلوها مع أُمَنائِهم وأولادِهم إلى أخصِّ الناس بهم مع أمان السمِّ

والإدغال ومزاج الشراب ما يؤذي شاربه ، وكل هذا على وجه التكرمة

والإعظام فبطل بذلك ما قالوه.

****

يتلوه إن شاء الله في الورقة التي تليها بعد البياض الذي يلي هذه

الصفحة فإن قالوا : مزاجها كافوراً وزنجبيلاً فإنه غير مفسدٍ لطعم الشراب .

والحمد لله ربّ العالمين.

فرغ منه كاتِبُه حامداً اللهَ تعالى ومصليا على رسوله سيدنا محمدٍ النبي ، وآله الطاهرين وسلامِه

وحسبُنا الله ونعمَ الوكيل.

فصل (١) :

(١) جاءت هذه الصفحة بياضاً كلها.

فصل

ربِّ أنعمتَ فزِدْ

فإن قالوا : مزاجها كافوراً وزنجبيلاً ، فإنه غير مفسد لطعم الشراب لأن مِنَ الناس من يعجبُه الشراب عند مقطعه شيء من لذع الزنجبيل والكافور وطعمهما وريحهما ، ويميل إلى شدة برد الشراب ، ولعله تعالى أراد طعمَ الكافور وريحه وبَردِهِ ، أو برده خاصةً وكل ذلك محبوبٌ مشتهىً عند أكثر الناس.

ويمكن أيضا أن يكون عنى تعالى أن بردَ ذلك الشراب ونفاذَ عَمَله في اللذّة وطعمَه وريحَه اللذين هما له ، كنفاذ برد الكافور والزنجبيل وطعمه وريحه ، من غير أن يكون معنى ذلك الشرابِ في الطعم والريح معناهما .

وقد يقول القائل : إن له لساناً أحدَّ من السيف ، وشرابا مثل شُعل النيران .

وأن ريح هذا تيّمٌ كريحِ المسك والكافور ولا يَعني بذلك تساوي معنى ما ذكره وما شبَّهَه ، وإنما يعني نفاذَ عَمَله ورائحته ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه.

فأمّا قوله : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) ، وأن ذلك ليس تعظيما في الزينة ، ولا من زينة الرجال ، فإنه كَذِبٌ ، لأن العسجدَ من أفضل الزينة ، وإنما كُرِه للرجال لموضع التشبيه بالنساء ، ولعله أن يكون لأجل ما يُلْحَقُ البلواء والخيلاء ، وصار ذلك مستهجنا في الدنيا لموضع التعبُّد والعادة ، وفي عامة النّاس وأوساطهم ، فأمّا ملوك العرب والعجم والروم

فهم إلى اليوم يتسوَّرن ويلْبِسون الأطواق والإسْوِرة والتيجان ، ويبالَغُ في ذلك ويتنوَّقُ فيه ويرصِّعُه ، ولكن ذلك لعظمائها دون صغارها وسفاسفها .

وأهلُ الجنَّةِ في أجل رتبةٍ وأرفعَ منزلةٍ وأيسرهم نعيماً في الجنَّة ، وإن لم يكن في نعيمها يسيراً أعظم من سائرِ نعيم ملوك الدنيا ، فزال ما قالوه.

فأمَّا تعلُّقهمُ بقوله : (عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ) .

وإن ذلك نقصٌ منه ، لتعظيم شأن ما فيها لأجل أن السنْدس هو البزيون – زعموا ، والإستبراقُ غليظُ الديباج ، فإنه لا تعلُّق فيه ، لأنه إن كان السنْدس هو البزيون ، فإن لهم من الفرش ما هو على نمط البزيون وصفته ، ومخالف لجنسه في كَوْنه وهَيْئَته ولينه ، ولعلمه أن يكونَ ألينَ من كل سُنْدسٍ من مِرْعَزيِّ الأوبار وألينِ الأصواف ، وما لا يقدر البشرُ أبدا على إيجاد مثله ولا يَنْتهون إليه ، فأمّا الإسْتَبرق فإنّه إن كان غليظَ الديباج فإنه من الحُسنِ والهيئة ، وجميل المنظر ولين الملمس ، بحيث يقصُرُ عنه وصفُ الواصفين .

وليس كل الناس ترغب في ضعيفِ الديباج ورقيقِه ، بل الدهماءُ منهم ترغبُ في متينه وغليظِه ، لأنه أجل ولذلك عظُمَ الروميّ والملكيّ على التستُريّ وما جرى مجراه ، فكيف بغليظه إذا كان بصفة ما قلناه ؟! وكلُّ هذا تلاعب منهم وتخالعٌ واستهواءٌ للعامة من أتباعهم ، والأوغادِ من معظِّميهم وشيعتهم .

ومن أدل الأمور على ضيق الأمر بهم ، وعدم المطاعن على شيءٍ من كتاب الله.

فأمَّا تعلقهم بقوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) ، (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ، (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) ،

ونحو هذا ، وأن ذلك منقوضٌ بقوله تعالى : (كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ) ، ولا جُرْمَ – زعموا – للجلود التي لم تكن عليهم في الدنيا ، ولم تصحبهم ، وتكون من جملتهم وقتَ المعصية ، فعقابُ جلودهم وإيلامها على ذنبٍ لم يكن منها ولا هي من جُمْلته وقتَ

اقترافهما : ظلم وعدوان ، فإنه باطل لا تعلق فيه من وجوه :
أحدُها : أن الأمرَ في هذا ليس على ما يدَّعونه عند أهل الحق من أن إيلامَ الحي على غير جُرمٍ ولا لعرض ظلم ، وإنَّما يكون ذلك ظلماً ممن ليس له فِعله ، ومن نُهيَ عنه وتجاوز ما حُدَّ له وتصرَّف في مِلْكِ غيره .
والذي هو أمْلكُ بالمخلوقات منه ، واللهُ تعالى ليس هذه سبيلَ إيلامه لما آلمه من خلقه ، وقد أتلفَ الأطفالَ في الدنيا وأباحَ إيلامَ الحيوان وذبحَه وسلخَه وأكلَه ، وكدَّه وحملَ الأثقال عليه لغير ذنبٍ ولا لغرض ، كان مصير البهائم إليه بجزاءٍ وثواب وعذاب ، وذلك حَسَن وعدلٌ منه.
والجواب الآخر : إنما أراد بقوله : غيرها أنَّها كلما نضجت واحترقت فصارت حُمَماً أُعيدت حينئذٍ رطبةً مؤتلفةً محتمِلةً للألم والعقوبة ، فقيل غيرها أي أُعيدت كالذي كانت ، وعلى صفتها التي صارت بالاحتراق إليها .
كما يقول جاءني زيد اليوم بغير الوجه الذي فارقني به بالأمس ، أي : بغير صفة الوجه التي كان عليها ، وكذلك قولُهم : زيد هذا الذي عرفناه وأنت غير الذي كنَّا نعرفك ، يعنون تغايُرَ صفاتِه دون ذاتِه.
ويمكن أيضاً أن يُقال : إن العذابَ إنقا هو على الأرواح دون الخَلْق .
فإذا عَظُمت جلودهم وأُنضِجَت آلمت أرْواحَهم ، وهي المُعاقَبَةُ دون الجلود ،

(٧٠٣/٢)

فإذا أمكنَ تخريج هذا على بعض مذاهب المسلمين ، فقد خابت آمالُهم وانقطعَ رجاؤُهم وزالَ إشغابهم ، وصحَّ أن القرآن هدىً ونورٌ منزلٌ من عند حكيمٍ عليم.
وأمَّا تعهفُقهم بقوله تعالى : (الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ) ، وأنه نَقَضَ ذلكَ قولَه : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) ، لأن هذا تصريحٌ بأنه خَشِيَ الناسَ
ولم يَخْشَ اللهَ أو كاد أن لا يخشاه ، وهو نقيض الخبر الأول ، فإنه مما لا

تعلُّق لهم فيه من وجوه :

أحدها : أن في الناس مَنْ يحملُ هذا على أن اللهَ سبحانَه حكى قولَ رسوله لزيدِ بنِ حارثة ، وأنّه كان يعظُه بمثل هذا الكلام ، وبقوله : (وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ) ، كأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال لزيد : وتخفي في نفسكَ ما اللّهُ مبْديه ، وقال له : (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) ، وليس هذا بعتاب للنبي صلّى الله عَليه ومثلُ هذا التأويل سائغ غير بعيد.

والوجه الآخر : أنّه قد كان أوحِيَ إلى النبي صلى اللهُ عَليه أن امرأةَ زيدٍ تكون زوجةً لك فكَتَم هذا ولم يُخبِر به زيداً ولا غيره ، مخافةَ أن يتسرع زيدٌ إلى طلاقها إذا عَلِمَ رغبةَ الرسول فيها ، وأن يقولَ عند ذلك المنافقون أمَرهُ بطلاقِها ، وفرَّق بينَه وبينَها ، ثم تَزوجها ، ويجعلون ذلك وصمةَ ومطعناً وذريعةً إلى الغَميزة عليه والقَدْحِ في فضلِه ، فيجب لذلك الإخبار بما أنزل اللهُ عليه فأخبر به خَشْيةَ ما ذكرناه فقال : (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) أي : لا تخف في إظهار ذلك ، فإنهم لن يضروك بشيءٍ خِفْته.

(٧٠٤/٢)

وقوله – : (وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) أمرٌ له بأن يخشى اللهَ وبينه على أنه أحقُّ وأولى أن يُخشى ،، وذلك لا يدل على مخالفة المأمور إلى ضده وارتكابه لترَكه أو العزم على ذلك ، فبطل التعلق بهذا الموضع.

ويحتمل أيضا : أن يكون كرِه إظهارَ ذلك لئلا يقول المنافقون : قد حرَّم الله على أمته حلائلُ أبنائهم ، وزيد ابنه ، وقد تبنَّاه ، ثم تزوَّج بحليلته ، فقال : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) ، أي ليس زيد ابنَهُ. بنوةً تَمْنع من تزويج امرأتِه ، فقال : قل لهم هذا ولا تخشاهم ، فإنّ اللهَ أحقُّ أن تخشاه ، وليس ذلك بركوب لمأثم.

ثم إنه لو سُلّم أن الرسول صلى اللهُ عَليه كان راغبا فيها ومؤثرا ، لطلاقها لكي يتزوجها إذا فورقت واعتدَّت : وحلَّت للأزواج ، وأنه خافَ أن يظهرَ ذلك الموضعَ للقالية التي قدمناها والقذفِ له لم يكن ذلك – ذنبا منَ ذنوبه ، وخشيةُ الناس وتركَه لخشية الله ، لأن ميلَ

الطباع وشهوات النفوس والرغبة في النساء والوقوع في حبائلهن ، وتعلق القلوب بهن إذا خرج عن التكليف

والاكتساب لم يكن صاحبُه ملوما مذموما إذا عزم العازم ، على التزويج بمن يُوثره إذا حلَّت للأزواج ، لتسكين طَبْعه وإحمام نَفْسه ودفْعِ الوسوسة .

والحوم حولَ الحمى ومكابدة الألم ومدافَعة ، النفس وطلب الاشتغال عن ذلك بطاعة الله ، فإنّه بهذا الحزم والقصد مطيع لله ، فكأنه قال له عليه السلام "لا تحْفَ الناس في كشف هذه الحال لهم بأنها مطلقة مباحه ، واعلم أن الله أحق أن تخشاه ، ويُخْبِر بالمباح المطْلَقِ لك من دينه وفي شريعته ، وإذا كان ذلكْ كذلك بانَ أنه لا عيبَ على الرسول ولا عار ، وأنه غير مواقع بذلك دنبا ولا عصيانا ولا تارك لخشية اللهِ تعالى ، وبطل ما قَدَّروه وزالَ ما توهموه.

(٢/٧٠٥)

فأمَّا قولهم : إنه لا معنى لقوله في أم الكتاب (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) لأنه قد أفاد بالرحمن ما أفاده بالرحيم ، ولا لقوله : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) لأنه إن كان حَمِدَ نفسَه فأيُّ فائدةٍ في حمدِه لنفسه ، وإن كان أرادَ الأمرَ بحمده فألاَ قال : قولوا (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، فإنه تعلُّقٌ باطلٌ وليس الأمرُ فيه على ما توهموه ، لأن في قوله : (بِسْمِ اللَّهِ) إضمارَ كلام مقدر قد حُذِف لأنه قد عُرِفَ أن القصدَ به بسم الله أفتتحُ أو أبتدئُ أو أستعيذ أو أستنْصِرُ ونحوُ ذلك ، ولكن لما كثُر استعمال ذلك وما يقوم مقامَهُ في فواتح الكُتب والخطب والرسائل وعُرف الغرضُ فيه ومقصِدُ

العرب بقولهم في مبادىء كتبهم : "باسمك اللهم" حُذِف ذكرُ الابتداء أو الافتتاح أو الاستعاذة وما يُقدر في هذا الكلام مما تتمُّ به فائدة ، لأنه إن لم يقدَّرْ ذلك لم يكن للقول : "بسم الله " معنىً ولا خبر فتنعقد به الفائدة ، وهذا يسْقط ما توهموه.

فأمَّا قوله : (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فإن ابنَ عباسٍ قال في تأويله :

"إنهما اسمان دقيقان أحدهما أدقُّ من الآخر صاحبه ، فالرحمن الدقيق والرحيم

العاطف على خَلْقه بالرزق والإنعام ، وهما اسمان مشتقان من الرحمة.
وقد يجوز أن يكون إنما كرر الاسم باللفظين ، لأن في أحدهما من
المبالغة ما ليس في الآخر ، لأن رحمان من أبنية المبالغة على وزن قولك
شبعان وغضبان وملآن إذا امتلأ غضبا وشبعا ، فقال : "الرحيم" وهو اسمٌ
مشترك بيَنه وبينَ غيره لأنك تقول : الله رحيم ، وزيد رحيم ، ومولىً رحيم .
ثم قال : "الرحمن " على وجه المبالغة ، لأن رحمته وَسِعَت كل شيءٍ ولأن
عنده من الرحمة ما ليس عند خَلْقه ثم قال : "الرحيم" على وجه المبالغة
أيضا ، فإنه بمعنى العاطف الرقيق على خَلْقه بالرزق والإنعام ، وإن كانت

الرِّقةُ منتفيةً عنه تعالى فوجب أن يكون إنما كرر الاسم المشتق من الصفة
الواحدة بلفظين لمعنيين متزايدين مختلفين على ما بيناه من قبل.
وقد قيل إنه إنّما كرر قولَه : (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) على وجه
التوكيد وتمكين المعنى المقصود وأنَّه بمنزلةِ قوله تعالى : (فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى) ، وقوله :
(فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى) ، و (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) ، وكل هذا على وجه التوكيد ، على أنه قد
قيل إن قولَه : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) أي : غشي قومَ موسى منه مثلُ ما غشي قومَ
فرعون فسَلِم قومُ موسى من مثلِ ما هلكَ به قومَ فرعون ، وقيل : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)
أي : غشيهم قدرٌ منه دون جميعه ، وقيل إنه أراد أنه أظلم منه قدرُما جعل ما تحته يَبَسا فمشوا
فيه.
وأمَّا قولهُ تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فإنّ فيه فائدة ، وهو قول يحتمل أن يُراد
به الخبرَ بأن الحمدَ لله ، وإذا أُريدَ به ذلك فمعناه أن المستحقَّ للحمد والشكر
هو الله المنعم على جميع الخلق ، ولكل نعمةٍ أنعمَ بها أحد على أحدٍ فأخبرهم
بذلك أنّه هو تعالى مستوجبَ الحمد ، ويُحتَمل أن يكون أمراً ، ومعناه إذا كان أمراً مضمراً وإن كان
محذوفا ، أي : قولوا الحمدُ لله ، ومثلُ ذلك قولُ الشاعر :
وقفتُ يوما به أُسائِلُهُ ... والدمعُ مني الحثيثُ يَستَبِقُ
يا رَبْعُ أنَّى بقولهم سَلكوا ... بأي وجهٍ تراهمُ افترقوا

يريدُ : أقولُ يا ربُع ، فحُذِف ، ومثلُ هذا كثير فبَطل ما توهموه.
فأمَّا تعلُّقهم بقوله : (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) .
وبقوله : (الْحَيُّ الْقَيُّومُ) ، و (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ).
و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، وقولُهم : ما فائدةُ القول ، إن كان

مدحا فهو قبيح ، وإن لم يكن مدحا فما فائدته ، فإنه لا تعلقَ فيه ، لأنّنا
نقول : هو مدح وإن لم يكن قبيحا لثلاثِ أوجه :
أحدها : أنّه امتدح لغير اجتلاب منفعه ولا دَفْعِ مضرة ، وليس كذلك
سبيل مادحُ نَفْسه منّا ، ولذلك قَبحُ أن يمدح نفسه.
والوجه الآخر : أنه إنما يَقْبُح المدحُ منّا بكل صفةٍ لأنه لا بد أن يلحقنا
نقص فيها ، والباري على غاية الكمال والتناهي في أوصافه.
والثالثة : أنه إنما قَبُح أن نمدحَ أنفسنا ، لأنّ غيرنا هو الجاعل لنا ، واللّهُ
سبحانَه لم يجعله جاعل على ما هو به من الصفات ، فحسن منه لذلك مدحُ
نفسه.
وقد يجوز أن يكون قال ذلك ليعلِّمنا كيف نَمْدَحه ونثْني عليه لا ليمدحَ
هو نَفسَه ، ويجوز أيضا أن يكون قال ذلك الكلامَ في معنى التكرار وفوائده.
فأما تعلقهم بقوله تعالى : (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ) .
وقولُهم : إن الموات والجماد والأعراضُ لا يجوز أن تسبح ، فإنه لا تعلُّقَ فيه لأنّه إنّما أراد بذلك
وإن من شيءٍ ناطقٌ حي إلاّ يسبح بحمدِه ، ولم يرد كل ما يقع عليه اسم شيء ، وقد يجوز أن
يكون أرادَ وإن من شيءٍ ناطق مؤمنٍ مصدّقٍ إلا يسبح بحمده ، لأن الكافر والمجنونَ والطفلَ
أحياءٌ ناطقون غيرُ مسبحين له ، وقد قيل إنّه أراد بالتسبيح في هذه
الآية الإخبارُ عن فاقَتِه وحاجَتِه إلى مدبرٍ يدبره ومقيمٍ يقيمه ، فكأنَّه قال : لو
كان كل مخلوقٍ يعرف نفسَه وخالقَه لسبّح بحمد خالقه ، واعترف بربوبيّته
لموضع حاجته وافتقاره إليه.

وأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) .
وقوله : (وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ) .
وقوله : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) ، وقوله : (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) ، وقوله : (لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) ، فإنه لا تعلُقَ لهم في شيءٍ منه ، ولا إحالةَ فيه بوجه.
وذلك أن قولَه : (لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا) أي : لو أنزلناه على جبلٍ
يعقله ويسمعه لانقضَّ وتصدَّع على ما هو عليه من عظمةٍ وصلابة ، ولو كان
ممن يعقل على وجه التقدير ، ويمكن أن يكون أراد أنّنا لو عقلنا الجبلَ
وأَسْمَعناه القرآن لانقضَّ وتصدَّعَ من خشية الله.
فأما ما أخبرَ به من سجود الشمسِ والقمرِ والجبالِ والشجر وغير ذلك .
وتسبيحِ هذه الأشياء فإنما أراد به – وهو أعلمُ – الإخبارَ عن ذُلِّها وتواضُعِها ، والذلُّ والتواضعُ الحاصلُ فيها إنما هو فقرُها وحاجتُها إلى صانع يصنعُها .
ومُدَبر يدبرها ويقيمُ ذواتِها ، ولولاه لم تكن ، وكذلك قولُه : (يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) أي : أنّ فيه آثارُ الصنعةِ ودلائلُ الفاقةِ والحاجة ، فسُميَ بذلك
هبوطا وخضوعا وسُجوداً وتسبيحا على هذا التأويل ، ولم يُرِدْ السجودَ
بالجبهةِ والتسبيح الذي هو النطق ، قال جرير :
لما أتى خبرُ الزُبيرِ تَضعْضَعتْ ... سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشعُ
وقال ابنُ أحمر الشاعر :
وعرفتُ من شُرُفات مَسْجِدها ... حَجَرين طالَ عليهما العصرُ
بكيا الخلاءَ فقلتُ إذ بَكَيا ... ما بعدَ مثلِ بكاكُما صبرُ

والحجارةُ لا تبكي ولا تخشعُ إلا على التمثيلِ والتقديرِ والإخبارِ عن
عِظَم الأمر وأنه مما تُهَدُّ الجبالَ وتبكي له على وجه التعظيم للشأن.

وقال آخر :

ساجدُ المنْخَرِ لا يَرْفَعه ... خاشعُ الطرفِ أصمُّ المستمعْ

ولم يُرِد سجودَ الجبهة.

وقال أميةُ :

سبحانَ مَن سبَّحت طيرُ الفَلاةِ له ... والريحُ والرعدُ والأنعامُ والكفرُ

يعني بالكفرِ مواضع الرهبان ، وهي الصوامع ، وقال أيضا :

هو الذي سخَّرَ الأرواحَ ينشُرُها ... ويسجدُ النجمُ للرحمنِ والقمرُ

وإنما أراد بذلك ما قدَّمناه من الفاقة والحاجة إلى الصانع الحكيم.

ويمكن أيضا أن يكون إنما أراد بقوله : (يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) .

وقوله : (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) ، (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ) ، أي : لو رأى ذلك المسخَّر المتدبَّر بحالِه وحاجته إلى صانعٍ يقيمه لسجدَ لله ولسبَّحه ولهبطَ عندَ التأمل والفكرِ من خشية الله الخالق ، كذلك لما في ذلك من أوضح الأدلة والبراهين ، قال الشاعر :

أما النهارُ ففي قيدٍ وسلسلةٍ ... والليلُ في جوفٍ منحوتٍ من الساجِ

يعني بذلك أن مَنْ في النّهار وفي الليل على هذه الصفة واللفظ لِلَيْل

والنهار والمراد به غيرهما.

(٢/٧١٠)

قال الطرماح :

وأخو الهُمومِ إذا الهمومُ تحضّرتْ ... جَنحَ الظلامُ وسادهُ لا ترقدُ

فجعل الوسادةَ لا ترقد ، يريد أن من عليها لا يرقدُ لطِرْق الهموم قلْبَه

وفكْرَه ، فكذلك إنما ذَكَر اللهُ تعالى هذه الأشياء ووصفَها بهذه الصفة ، وهو

يريدُ بذلك الوصفُ لغيرها الذي يشاهدُها ويعتبرُ بها ، ويُفكرُ في خَلْقها .

وهذا أيضا ليس ببعيد ، وإذا كان ذلك كذلك سقطَ ما توهموه من سقوط

معنى هذا الكلام وحصول الإحالة فيه.

وقد ذكروا أن مما لا معنى له في القرآن قولُه تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ

وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) ، قالوا : وقد عَلِمَ كل سامعٍ لهذا الكلام أنه لا معنى لقوله : بَلِّغْ (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ) ، وأي فائدةٍ في أن يُقال لمن لم يبلغ الرسالة : اعْلمُ أنّك إن لم تبلغ فما بلغت.

يقال لهم : في هذا أجوبه :

أحدها : أنه إنما أرادَ بقوله تعالى – وهو أعلمُ – (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) أي لم تبلغ كل ما أُرسلتَ به على كمالِه وتمامِه وترك الكتمان والطيِّ

لشيءً منه ، ولم يردْ بقوله : (فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) في الشيء الذي لم يبلِّغه بعينه ، فإن ذلك أمر معلوم على ما وصفتم ، وإذا كان ذكر الرسالة مجملاً معرَّضا لأن يُرادَ به كل الرسالة على الاستيفاء لها والاستيعاب ، وأنَّه يُعنى به البعضُ منها دون جميعها كان حملُ الآية على هذا التأويل صحيحا ممكنا .

وأن يكون إنما حث على تبليغ الرسالة في شيءٍ بعينه أوْحيَ إليه ، قيل له فيه

إن لم تفعل ذلك فما تحمَّلت عن الله سبحانه كل ما أمرك به ولا أديْتَ جميع رسالاته ، وهذا واضح من التأويل وبالله التأييد.

وجواب آخر وهو : أنه يمكن أن يكون المرادُ بقوله تعالى : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) أي : فما تستحق ثواباً ولا جزاءاً على أداء ما أديته منها

إذا أخلَلتَ بأداء شيءٍ من جميعها ، كما يقول السيد لعبده والمستأجر لأجيره : ابنِ داري هذه وعلِّي شُرَفَهَا وإن لم تُعل الشُرف منها فما عملت شيئا ولا ثوابَ لك على عملك ، وهو ليس يعني بقوله : فما عملت إلا إسقاطَ الاعتقاد بما عملَه ، وهذا أيضا بيّن في جوابِ ما تعلقوا به.

وجواب آخر هو : أنه يُحْتمل أن يكون المراد بقوله : (بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) هو المراد بقوله : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) أي : تبلغه تبليغا شائعا ذائعا

مكشوفا تقوم به الحجَّة ، وينقطعُ به العذر ، ويؤَثر في النفس التأثيرَ الذي يقع معه العلمُ بصحته ولذلك قال : "اصدع" لأنه عَنى به شدة البلاغ وكشفه على وجهٍ يُؤثَر تأثيرَ الصدع في الزجاج وغيره مما يتصدعُ وينكسر ، فكأنه

سبحانَه قال له : (بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) بلاغا ظاهراً ، وأراد بقوله : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) ، أي : إن لم تُظهر ، وأديته خفيًّا مكتوماً فما بلغت البلاغ الذي قيل لك بلِّغه وهذا أيضا واضح في إسقاط ما تعلقوا به.

وقد طعنوا أيضا في القرآن وفي تصديق الرسول صلى اللهُ عَليه بقوله :

(وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) ، قالوا : وقد قُتل فيه الخلقُ من عبدِ الله

ابنِ الزبير وغيره ، ولعل الخوفَ والقتلَ فيه وفي المسجد في كثير من

الأوقات كان أكثر وأظهر منه في غيره ، فهذا كذبٌ لا محاله – زعموا – وهذا

باطل لا تعلُّق لهم فيه ، لأنه لم يردْ بذلك الإخبارَ عن حصول الأمر ، وإنَّما

هو كلام صورتهُ الخبر ، والمرادُ به الأمرُ كأنه قال تعالى : ليكن من دخله آمناً

غيرَ مخوف ، وهو جاري مجرى قوله : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) ، وصيغته الخبر ، والمرادُ به ليتربصن المطلقاتُ بأنفسهن

ثلاثةَ قروء ، وقد لا يفعلنَ ذلك ويعصينَ بترك التربص ، لأن هذا القولَ ليس

بخبرٍ عن حصول ذلك منهن ، وإنما هو أمرٌ وردَ بصيغة الخبر فزال ما

توهموه.

وقد يمكن أن يكون خبراً عن الأمان من عذاب الآخرة وسوء النكال إذا

دخلَهُ خائفا لله وخاشعا له ونادماً على تفريطه ومتقرباً بذلك إلى وجههِ تعالى

بعد المهاجرة من دارهِ وبلده ، ولم يردْ أنّه آمنٌ من ظُلم الخلق ، أو من إقامة

ما يجبُ عليه من قصاصٍ وقَوَدٍ وحد ، وقد يمكن إن كان خبراً عن حصول

الأمرِ أن يكون أرادَ به وقتاً مخصوصاً وعامًا مخصوصاً وناساً مخصوصين .

فيكون صيغته العمومَ والمراد به الخصوصَ إن ثبتَ للعموم صيغة.

فأمّا طعنهم في القرآن بقوله : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (٤٦) .

وإن في هذا مدحاً لهم على الظن للقاء ربّهم .

والظنُّ – زعموا – شكّ وضدُّ اليقين ، وهم بذمّهم لأجل ظنّهم لذلك وشكهم فيه وترك العلم به أولى بالمدح.

والجواب عنه : أنه أراد تعالى بذكر الظن ها هنا اليقين ، لأنّ الظن يكون بمعنى اليقين ، ومنه قولُه تعالى : (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا) ، يريد تيقنوا ذلك وتحققُوه ، ومنه أيضاً قولُه : (وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ (٢٤) تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ (٢٥) . يريدُ تتيقن المفاقرة ، وترى وتشاهدُ العذابَ غير أنه لما ذكر رؤيةَ المؤمنين لربِّهم باسم النظر ثم ذكر

(٧١٣/٢)

رُؤيةَ الكافرين للعذاب وما يقع به النكال عبَّر عن رؤيتهم بذلك بغير اسم النظر فقال : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) ، أي : ترى العذابَ وما يقع به وتتيقنه ، وقول من قال : إن الظن لا يكون بالوجه باطل ، لأنه إذا كان بمعنى اليقين ورؤية البصر كان واقعا بالعين التي في الوجه.

قال الشاعر :

فقلت لهم ظنوا بألْفَيْ مُدَججٍ ... سُراتُهُم في الفارسيِّ المُسرَّدِ

أراد أن أيْقِنوا بذلك واعْلَموه.

وقد طعنوا أيضا في القرآن بقوله سبحانه : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا) ، قالوا : وهذا نقضٌ ظاهرٌ

وإبطالٌ للمعنى المقصودِ بالكلام ، لأنه استثنى بقوله : (إِلَّا قَلِيلًا) بعضَ من أخبر بفضله عليه وعصمته له التي لأجلها نَجى من سلِمَ من اتباع الشيطان .

وإذا جُعِل فضلُه عليهم هو المانعَ لهم من اتباع الشيطان ، فكيف يتَبعه قليلٌ ممن تفضل عليه ورحِمَه ، وإن جاز أن يتَبع بعضُ مَن عليه فضْلُه ورحمتُه للشيطان ، فلِمَ لا يجوز اتباعُ جميع من تفضل عليه ورحمه الشيطان ، وهذا هو الإحالةُ والإفسادُ لمعنى الكلام ، والإفسادُ لمعنى الكلام ، وإثباتُ التفضل والامتنان.

فيقال : الاستثناء في هذا الموضع بقوله : (إِلَّا قَلِيلًا) لم يرجع إلى أقرب المذكور إليه في الآية ، إنما رجَعَ إلى المذكور المتقدم قَبْلَ الذي يليه .

لأن الله سبحانه قال : (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى

أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) .
ثم عقبه بقوله : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا)

(٢/٧١٤)

فقولُه (إِلَّا قَلِيلًا) إما أن يكون اسْتُثنيَ من قوله (لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) إلا قليلاً لا يستنبطون ولا يعلمون لتركهم الاستنباط ، أو لمقاربة معنى استنباطهم من إفسادٍ له باستثقال الحق ، أو تخليطٍ فيه بتقديمٍ
أو تأخير وطلب الغَلَبة ، وما جرى مجرى ذلك ، فكأنَّه قال : لعَلِمه الذين يستنبطونَه منهم إلا قليل لا يستنبطون فلا يعلمون ، أو إلا قليلاً يستنبطون استنباطا فاسداً فلا يعلمون.
أو أن يكون استُثنيَ من قوله : (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ) إلا قليلاً منهم إذا جاءهم ذلك لا يدفعونه ، فيردُّ الاستثناء فيه إلى
المذكور المتقدم ، والاستثناءُ في الكلام ربما رجعَ إلى أقرب المذكور وهو الذي يليه ، وربَّما رجعَ إلى جميع الجملة المقدَّم ذكرُها ، وربَّما رجع إلى أبعد المذكور منها إذا وَسِعَه ، وإنَّما يجب إيقافُه على حكم الدليل لموضع الاحتمال لردة إلى كل شيءٍ من ذلك ، وقد بيّنا ذلك وأوضحناه في كتاب "جامع الأبواب والأدلة" ، واستقصينا القولَ في الأصول الشرعية وفي غيره من أصول الفقه بما يُغني الناظرَ فيه إن شاء الله.
فأمَّا تعلُّقهم بقوله : (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) ، وأن هذا نقيضُ ما وصَفَ به سائر رسله من
أنّهم أعلمُ الخَلْق به ، وأعرفُهم بصدقه وصفاته ، وأنهم مختارون ومصطفَون على علمٍ على العالمين ، فإنه لا تعلق لهم فيه من وجوه.
أولها : أنّ هذا القولَ ليس بخبرٍ عن حصول شكه عليه السلام فيما أُنزل عليه وإنّما هو تقريز له وتنبية أنه منزل على غيره أيضًا ، وقد يقول القائل لمن يعلمُ أنه لا شكّ عنده في الأمر ، ولا ريبَ : فإن كنتَ في شك مما أنزله وأخْبَر به فسل غيري وسل الناس عنه ، وسيما إذا كان يريدُ بذلك إظهارُ

صدقه بحضرة من يُنكر ذلك ويدفعه ، وربَّما قال له ذلك في الأمر الشائع الذائع ليجعل له طريقاً إلى سؤال الناس وإخبارهم بما عندهم من العلم في ذلك الأمر ليزول ذلك الشك ويقوى سلطانُ الحجَّة ، وتبطل الشبهة.

والقومُ أعني قريشا ، ومن خالفَ الرسولَ كانوا يقولون له فيما نقلوه إفك افتراه ، وإفك مفترى ومحدَّث ومجنون ، وإن هذا إلا خلق الأولين ، وشاعر مجنون ، فقال له : (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) ، ليجعل له ذريعةً إلى ذلك ، ومطالبةُ علمائهم مثلُ عبدُ اللّه بنُ سلام وغيره بما في كتابهم من ذلك تصديقاً لقوله أننا قد أبنَّا بذلك مَنْ كان قبلك ، ولم يقُل إنك شالٌّ فيما أنزل عليك.

ويُوضح هذا أيضا أن القائلَ قد يقول لمن يعلم بتيقنه ظلمُ زيد وجهلُه وتخليطُه وأنه لا شك في ذلك : إن كنت في شك من ظُلم زيدٍ فعامِلْه لتنظر . وإن كنتَ في شكٍ من تخليط فلانٍ وخبطه فقاوله وناظره ، وإن كنت في شك من هوْلِ البحر فاركبه ، وإن كنت في شك من جود فلانٍ أو بُخله فمن يعرفُ حالَهُ فسلهُ والتمس منه لتعلم ردّه أو إجابَته ، في أمثال هذا مما قد ظهر استعمالُه بينهم ، فعلى هذا الوجه ورد قولُه : (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ).

وقد يمكن أن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – ظن أن بعض ما أُنزل إليه من العبادات أو بعض ما قصَّ عليه قد أُنزل على موسى ، وأحب الله أن يقطعَ شكه في ذلك فقال : فإن كنت في شك مما أُنزلَ إليك في أنه منزل على موسى ومن كان قبلك فسَلْهم عن ذلك ليخبروك عنه ، فيزولَ شكُّكَ ، وقد يكونُ من مصالحه ومصالح أمته أو بعضها الأمرُ بسؤال أهل الكتاب عما يشكُ عليه السلامُ في أنَه منزَل عليهم ، وربَّما كان ذلك تقويةً ليقين غيره إذا عَرَفَه ، فلم يُرد بذلك الشكَّ في أنَه من عند الله ، وإنما أرادَ الشكُ في أنه منزل على غيره أم لا(١).

---

(١) وجه بعيد.

وقد يجوز أيضا أن يكون أُنزل عليه جملةً قصةٍ وعبادةً مجمَلةً أخرَ عنه
بيانها إلى وقت الحاجة ،. وقد بيّن تفصيلَها وشرح تلكَ القصة في كتابِ
موسى ، فقال له : ((فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ) يعني في شك من تفصيلِه ، فارجع في ذلك إلى أهل الكتاب فإنني قد أنزلتُ تفصيلَ ذلك عليهم ، وليس هذا من الشك في أن ما أُنزلَ عليه منزل من عند الله بسبيل.

وقد يجوز أن يكون أراد بقوله : (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ) أي إن كان قومك أو
بعضُهم في شك فسل أهل الكتاب ليخبروهم بمثل ما تخبرهم به فيؤمنُ عند
ذلك من كان إخبارهم إياه به لطفا له ، فيكون ذاكراً للنبي صلى الله عَليه
والمرادُ به غيره ، وعلى نحو هذا ورد قولَه : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٦٥) .

الخطاب له في الظاهر والمرادُ به غيره الشاكُّ فزال بذلك ما قَدَحوا به (١).

فأمَّا تعلُّقُهم بقوله عز وجل : (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ)
وأنه مناقض لقوله : (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) ، فإنه باطل لأنه أراد بقوله ألفَ سنة ، أن جبريلَ ينزل من السماء ويصعدُ إليها في
يوم ، ومقدار سَيْره مسيرةُ ألفِ سنةٍ من سني خمسمائة البشر في الدنيا ، لأن ما بيننا وبينها مسيرةُ خمسمائة عام ، فلذلك قال تعالى وهو أعلمُ : (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ) ، يعني مقدارَ سيركم له لو سرتموه ألف سنة ، وقولُه : (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ) فإنما أرادَ به – وهو أعلمُ – يومَ القيامّة ، وأن اللهَ سبحانه يحاسبُ جميعَ الخلق فيه ، ومقدار حساب جميع الخلق لو تولاه غيرُ الله خمسينَ ألفَ سنة من أيام الدنيا ، لذلك قال عز وجل في آخر الكلام : (وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ) ، لأنه يحاسب في ذلك اليّومِ وحدَه قدر زمنٍ تحاسبُ

---

(١) قال الإمام فخر الدين الرازي ما نصُّهُ :

اختلف المفسرون : في أن المخاطب بهذا الخطاب من هو ؟ فقيل النبي عليه الصلاة والسلام. وقيل غيره ، أما من قال بالأول : فاختلفوا على وجوه.

الوجه الأول : أن الخطاب مع النبي عليه الصلاة والسلام في الظاهر ، والمراد غيره كقوله تعالى : {يا أيها النبى اتق الله وَلاَ تُطِعِ الكافرين والمنافقين} [الأحزاب : ١] وكقوله : {لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ} [الزمر : ٦٥] وكقوله : {ياعيسى ابن مَرْيَمَ أَءنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ} [المائدة :

١١٦] ومن الأمثلة المشهورة : إياك أعني واسمعي يا جاره.
والذي يدل على صحة ما ذكرناه وجوه : الأول : قوله تعالى في آخر السورة {يا أيها الناس إِن كُنتُمْ فِى شَكّ مّن دِينِى} [يونس : ١٠٤] فبين أن المذكور في أول الآية على سبيل الرمز ، هم المذكورون في هذه الآية على سبيل التصريح.
الثاني : أن الرسول لو كان شاكاً في نبوة نفسه لكان شك غيره في نبوته أولى وهذا يوجب سقوط الشريعة بالكلية.
والثالث : أن بتقدير أن يكون شاكاً في نبوة نفسه ، فكيف يزول ذلك الشك بأخبار أهل الكتاب عن نبوته مع أنهم في الأكثر كفار ، وإن حصل فيهم من كان مؤمناً إلا أن قوله ليس بحجة لا سيما وقد تقرر أن ما في أيديهم من التوراة والإنجيل ، فالكل مصحف محرف ، فثبت أن الحق هو أن الخطاب ، وإن كان في الظاهر مع الرسول صلى الله عليه وسلم إلا أن المراد هو الأمة ، ومثل هذا معتاد ، فإن السلطان الكبير إذا كان له أمير ، وكان تحت راية ذلك الأمير جمع ، فإذا أراد أن يأمر الرعية بأمر مخصوص ، فإنه لا يوجه خطابه عليهم ، بل يوجه ذلك الخطاب على ذلك الأمير الذي جعله أميراً عليهم ، ليكون ذلك أقوى تأثيراً في قلوبهم.
الوجه الثاني : أنه تعالى علم أن الرسول لم يشك في ذلك ، إلا أن المقصود أنه متى سمع هذا الكلام ، فإنه يصرح ويقول :
« يا رب لا أشك ولا أطلب الحجة من قول أهل الكتاب بل يكفيني ما أنزلته علي من الدلائل الظاهرة » ونظيره قوله تعالى للملائكة : {أَهَؤُلاَء إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ} [سبأ : ٤٠] والمقصود أن يصرحوا بالجواب الحق ويقولوا : {سبحانك أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمْ بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ الجن} [سبأ : ٤١] وكما قال لعيسى عليه السلام : {أأنت قُلتَ لِلنَّاسِ اتخذونى وَأُمّىَ إلهين مِن دُونِ الله} [المائدة : ١١٦] والمقصود منه أن يصرح عيسى عليه السلام بالبراءة عن ذلك فكذا ههنا.
الوجه الثالث : هو أن محمداً عليه الصلاة والسلام كان من البشر ، وكان حصول الخواطر المشوشة والأفكار المضطربة في قلبه من الجائزات ، وتلك الخواطر لا تندفع إلا بإيراد الدلائل وتقرير البينات ، فهو تعالى أنزل هذا النوع من التقريرات حتى أن بسببها تزول عن خاطره تلك الوساوس ، ونظيره قوله تعالى : {فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يوحى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ} [هود : ١٢] وأقول تمام التقرير في هذا الباب إن قوله : {فَإِن كُنتَ فِي شَكّ} فافعل كذا وكذا قضية شرطية والقضية الشرطية لا إشعار فيها ألبتة بأن الشرط وقع أو لم يقع.
ولا بأن الجزاء وقع أو لم يقع ، بل ليس فيها إلا بيان أن ماهية ذلك الشرط مستلزمة لماهية ذلك الجزاء فقط ، والدليل عليه أنك إذا قلت إن كانت الخمسة زوجاً كانت منقسمة بمتساويين ، فهو

كلام حق ، لأن معناه أن كون الخمسة زوجاً يستلزم كونها منقسمة بمتساويين ، ثم لا يدل هذا الكلام على أن الخمسة زوج ولا على أنها منقسمة بمتساويين فكذا ههنا هذه الآية ، تدل على أنه لو حصل هذا الشك لكان الواجب فيه هو فعل كذا وكذا ، فأما إن هذا الشك وقع أو لم يقع ، فليس في الآية دلالة عليه ، والفائدة في إنزال هذه الآية على الرسول أن تكثير الدلائل وتقويتها مما يزيد في قوة اليقين وطمأنينة النفس وسكون الصدر ، ولهذا السبب أكثر الله في كتابه من تقرير دلائل التوحيد والنبوة.

والوجه الرابع : في تقرير هذا المعنى أن تقول : المقصود من ذكر هذا الكلام استمالة قلوب الكفار وتقريبهم من قبول الإيمان ، وذلك لأنهم طالبوه مرة بعد أخرى ، بما يدل على صحة نبوته وكأنهم استحيوا من تلك المعاودات والمطالبات ، وذلك الاستحياء صار مانعاً لهم عن قبول الإيمان فقال تعالى : {فَإِن كُنتَ فِي شَكّ} من نبوتك فتمسك بالدلائل القلائل ، يعني أولى الناس بأن لا يشك في نبوته هو نفسه ، ثم مع هذا إن طلب هو من نفسه دليلاً على نبوة نفسه بعد ما سبق من الدلائل الباهرة والبينات القاهرة فإنه ليس فيه عيب ولا يحصل بسببه نقصان ، فإذا لم يستقبح منه ذلك في حق نفسه فلأن لا يستقبح من غيره طلب الدلائل كان أولى ، فثبت أن المقصود بهذا الكلام استمالة القوم وإزالة الحياء عنهم في تكثير المناظرات.

الوجه الخامس : أن يكون التقدير أنك لست شاكاً ألبتة ولو كنت شاكاً لكان لك طرق كثيرة في إزالة ذلك الشك كقوله تعالى : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا الِهَةٌ إِلاَّ الله لَفَسَدَتَا} [الأنبياء : ٢٢] والمعنى أنه لو فرض ذلك الممتنع واقعاً ، لزم منه المحال الفلاني فكذا ههنا.

ولو فرضنا وقوع هذا الشك فارجع إلى التوراة والإنجيل لتعرف بهما أن هذا الشك زائل وهذه الشبهة باطلة.

الوجه السادس : قال الزجاج : إن الله خاطب الرسول في قوله : {فَإِن كُنتَ فِي شَكّ} وهو شامل للخلق وهو كقوله : {يأيُّهَا النبى إِذَا طَلَّقْتُمُ النساء} [الطلاق : ١] قال : وهذا أحسن الأقاويل ، قال القاضي : هذا بعيد لأنه متى كان الرسول داخلاً تحت هذا الخطاب فقد عاد السؤال ، سواء أريد معه غيره أو لم يرد وإن جاز أن يراد هو مع غيره ، فما الذي يمنع أن يراد بانفراده كما يقتضيه الظاهر ، ثم قال : ومثل هذا التأويل يدل على قلة التحصيل.

الوجه السابع : هو أن لفظ {إن} في قوله : {إِن كُنتَ فِى شَكّ} للنفي أي ما كنت في شك قبل يعني لا نأمرك بالسؤال لأنك شاك لكن لتزداد يقيناً كما ازداد إبراهيم عليه السلام بمعاينة إحياء الموتى يقيناً.

وأما الوجه الثاني : وهو أن يقال هذا الخطاب ليس مع الرسول فتقريره أن الناس في زمانه كانوا

فرقاً ثلاثة ، المصدقون به والمكذبون له والمتوقفون في أمره الشاكون فيه ، فخاطبهم الله تعالى بهذا الخطاب فقال : إن كنت أيها الإنسان في شك مما أنزلنا إليك من الهدى على لسان محمد فاسأل أهل الكتاب ليدلوك على صحة نبوته ، وإنما وحد الله تعالى ذلك وهو يريد الجمع ، كما في قوله : {يا أيها الإنسان مَا غَرَّكَ بِرَبّكَ الكريم * الذى خَلَقَكَ} [الانفطار : ٦ ، ٧] و {يا أَيُّهَا الإنسان إِنَّكَ كَادِحٌ} [الانشقاق : ٦] وقوله : {فَإِذَا مَسَّ الإنسان ضُرٌّ} [الزمر : ٤٩] ولم يرد في جميع هذه الآيات إنساناً بعينه ، بل المراد هو الجماعة فكذا ههنا ولما ذكر الله تعالى لهم ما يزيل ذلك الشك عنهم حذرهم من أن يلحقوا بالقسم الثاني وهم المكذبون فقال : {وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الذين كَذَّبُواْ بآيات الله فَتَكُونَ مِنَ الخاسرين }. اهـ (مفاتيح الغيب ١٧ / ١٢٨ – ١٣٠).

(٧١٧/٢)

الخَلقِ في مدة خمسينَ ألفَ سنة ، فصار لذلك أسرعُ الحاسبين .

وقد رُويَ عن عبدِ الله بنِ عباسٍ أنه قال : قوله : (أَلْفَ سَنَةٍ) يعني به نزولَ جبريل من السماء إلى الأرض ، وقوله : (مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) يريد قدرَ نزولِه من العرش إلى الأرض وصعودِه إليه ، لأن ما بينَ العرش إلى الأرض أضعافُ ما بينَ السماء إلى الأرض ".

وقد يجوز أن يكون عنى بقوله – وهو أعلم – خمسينَ ألفَ سنة ، أنّ الناسَ يَلحقَهُم من الشدة والهَول أمر عظيمٌ كما يقول القائل كأنَّ يومَنا هذا سنة .

وكانت ليلتي شهراً يعني بذلك ما نالَه فيها من الشدة ، فيعبّرُ عن ذلك بالطول.

فأمَّا ادعاؤُهم التناقضَ في قوله تعالى : (رَب اَلمشَرِقِ وَاَلْمَغرِبِ) .

و (رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ) ، و (بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) .

فإنّه باطلٌ من وجوه :

أحدها : أنه يمكن أن يكون أراد بالمشرق والمغرب اسمَ الجنس العام لكل مشرقٍ ومغرب ، فيكون المشرقُ والمغرب على هذا التأويل هما المشارق والمغارب وهذا نحو قوله : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) .

و (قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ) ، والإنسانُ ونحوُ ذلك مما يُراد به الجنس دون الواحد.

وقد يتأوَّل الناسُ ذلك على تأويلٍ صحيحٍ لا تناقضَ فيه ، وهو أنه إنما

أراد بربِّ المشرق والمغرب اليومَ الذي يستوي فيه الليل والنهار ، فتشرقُ الشمسُ فيه في مشرق واحدٍ في ذلك اليوم ، وتغربُ في مغربٍ واحدٍ أبداً في ذلك اليوم إلى أن تعودَ إلى الشروق والغروب فيهما لا يعودُ إلى مثلهما إلا بعد حولٍ في ذلك اليوم.

فأمَّا قوله : (رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ) ، وأنه عنى أطولَ يومٍ في السنة يُشرق فيه في مشرقٍ وتغربُ في مغربٍ ولا تعود إلى مثلها إلا بعدَ سنة ، والآخرُ أقصرُ يومٍ في السنة تشرقُ فيه في مشرقٍ وتغربُ في مغربٍ لا تعودُ إلى مثلها إلا بعدَ سنة ، وأما قوله : (بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) .

فإنما أرادَ به مشارقَ أيامِ السنةِ كلها ومغاربَها ، لأنها تَطلُع كل يومٍ في مشرقٍ غيرَ المشرق الذي تطلُع فيه في اليوم الثاني وكذلك غروبَها تغرُبُ كل يومٍ في مغربٍ غيرَ المغربِ الذي غَرُبَت فيه قبله ، وعلوُّ الشمس ودنوُّها من العالم .

وقربُها وبعدُها وحرُّ الزمان وبردُه واعتداله أحدُ الأدلة على اختلاف مغاربِها ومشارقِها ، وهذا واضح في إبطال ما ظنوه من التناقضِ والاختلاف.

فأمَّا تعلّقُهم بقوله تعالى : (إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا) ، و (إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا) .

و (إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) ، و (مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ) ، وادّعاؤهم الاختلافَ والتناقضَ فيه ، فإنه باطل لأنهم لما خرجوا من قبورِهم ورأوا ما كانوا يكذبون من النشور قال بعضهم لبعض إن لبثتم إلا عشراً ، ثم استكثر بعضُهم العشر فقال : إن لبثتم إلا يوماً .

وقد دلَّ على ذلك قوله : (يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا) ، ثم قال : (نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا) .

ثم شَكُّوا في اليوم ، فقيل لهم : (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ (١١٢) قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) ، ثم استكثروا ذلك فقالوا : (إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) .

ثم استكثروا ذلك فحَلَفوا ما لبثوا غير ساعة ، والاختلافُ في القول والتلوُّن إنّما يكون من الكفار ومكذبي البعث يومَ الحساب ، لاختلاف ظنونهم وشدة

ما يمرُّ بهم ، وهذا يَلحقُ الناس مع الأمن والسكون ، أعني السكون واختلافِ الظنون ، فكيف به مع الحيرة والهول.

فأمَّا "تعلُّقهم بالتناقض عندَهم في قوله : (مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا) ، وأنَّه نقيضُ قوله : (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا) ، وقوله : (لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) ، ونحوه فإنه باطل ، لأنه رُويَ أن الله عز وجل يسأل الرسلَ – عند زفرة جهنم الرابعة – وغلبة الجزَع والفَزع على قلوبهم وزوال الذكر عنهم وشغلهم بأنفسهم ، فيقولون عند ذلك : لا علمَ لنا ، ثم تَسكُن جهنمُ ويزولُ عنهم الرَّوعُ والفَزع ، ويعودُ الذكر والعلمُ فيشهدون عند السكون وزوالِ الرَّوعِ على أممهم ، وقد يلحقُ الناسَ ذلك عند شدة الموج وعصوف الرياح وظهور الزلازل ، والسواد والصواعق والآيات والأمور المخوفة ، فينقطعون بذلك عن التمييز فكيف بهم عند هول يوم القيامة وزفير جهنم ورؤيتها .

وأمَّا تعلُّقهم بتناقض قوله : (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (٣٦) .

وقوله : (يَتَسَاءَلُونَ) ، و (يَتَلَاوَمُونَ) ، ونحوه ، فقد أجبنا عنه بأنه تاراتٍ ينطقون في بعضها ، ولا يَنْطِقون في البعض ، ويمكن أيضا أن يكون عنى بذلك أنّهم لا ينطِقون فيه بعذر ولا حجّة ، والعربُ تقول واقفت فلانا على جُرْمه ، وما صنع ، فما تكلم ولا تنفس ولا اعتذر ، يعنون بأنه ما تعلق بحجةٍ وعذر ، وكذلك يقولونْ : نُوظرَ فلان فيما يقولُه ويدينُ به فما أتى منه بكلمة ولا حرف يرادُ بذلَك كلمة احتجَّ بها وحرفٍ دلَّ به على مذهبه ، وإن كان ذلك كذلك سقط ما ظنُّوه.

(٧٢٠/٢)

وكذلك الجوابُ عن قوله : (فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ) ، يعني عند القيامِ من القبور لشدة الروع ، فإذا اختلطوا وامتزجوا وطالَ الوقوفُ تكلَّموا وتساءَلوا وتلاوموا ، وإذا دخلوا أيضا جهنم

تلاعَنوا كما أخبر فقال : (كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا).

وكذلك الجوابُ عن قوله : (اخْسَئُوا فِيهَا)، يعني في وقتٍ منها ثم يَنْطِقون بعد ذلك من شدة العذاب فيقولون ربّنا أخرجنا منها ، وارجعنا نعمل صالحا ، وغير ذلك مما حكاه عنهم تعالى ، وقد يمكن أن يكون أراد لا يتكلّمون بعذرٍ ولا يحتجون بحجة ، وكذلك لا يتساءلون ولا يَنْطِقون بحجة

، ولكن بالتلاوُم والتوبيخ والنّدم والتأسُّف على ما كان منهم.
فأمَّا تعلُقهم بما ادعوه من التناقض في خَلْق آدمَ من قوله : (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) ، وقوله في موضع آخر : (مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ)، وقوله في موضع آخر : (مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ) ، وقوله في موضع آخر : (مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ) ، وفي موضع
آخر : (وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ).
وقولُهم إنَّ هذا غاية التناقضِ والتضاد ، فليس الأمر على ما ادّعوه .
وذلك أن اللهَ سبحانَه خلقَ آدمَ من تراب أحمرَ وأبيضَ وأسودَ وغيرَ ذلك على ما وردت به التفاسير ، فلذلك اختلفت ألوان ذريته ، ثم بُلَّ ذلك الترابُ بماء فصارَ طينا ثم صار سُلالة يعني لازقا إذا عُصر ينسلُّ من بين الأصابع ، ثم خمّره فأنْتنَ فصار حَمَأ مسنونا فحلق من الحمأة بعد تنقُّل أحوال الطين ، فلما صوَّر جسمَه قبل أن ينفخ فيه الروحَ جفَّ ويبسَ فصار صَلْصالاً كالفخار يابسا إذا ضربَ سمعَ له صلصله ، ثم نفخ فيه الروحَ فصار إنسانا.

(٧٢١/٢)

فأمَّا قولُه : (مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ) ، فلم يعن به آدم ، وإنما أرادَ به ذريته أول إنسانٍ خُلق منهم ، خُلِقَ من نطفةِ آدمَ وحواءَ ثم كل أولادهم من نطفةِ إلا عيسى ابنُ مريم.
فأمَّا تعلُّقهم بقوله : (وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) ، وأنه نقيضَ قوله : (وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) ، لأنهم إذا حلَفوا له أنهم غيرُ مشركين فقد كَتَموه حديثا ، وأيُّ حديث ، فإنه لا تعلُّق لهم فيه ، لأجل أن اللهَ ضَمِن للموحدين غفرانَ ما دونَ الشرك إن شاء ، والتجاوزَ عنهم ، والجزاءُ على إيمانهم ، فلمَّا رأى المشركون الصفحَ عنهم ، وذكروا ضمان الله الغفرانَ لهم قال بعضهم لبعض إذا سألنا حَلَفْنا أنا لم نكن مشركين حتى يتجاوز عنا وذلك قوله : (يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ) ، فلمَّا اجتمعوا قال لهم تعالى : أين شركائيَ قالوا عند ذلك : (وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) ، فلمَّا كَتموا الشركَ الذي كانوا عليه في الدنيا ختمَ الله عندَ ذلك على أفواههم وأنطقَ جوارحهم فتشهدُ بالشرك عليهم فيودُّون أن الأرض انشقت بهم ، ولم يكتموا الله ما دانوا به

من الشرك.
ويمكن أيضا أن يعني بقوله : (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ) ، من شدة الهول والجزع ، ثم ابتدأ فقال :
(وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) ، لأنه عالمٌ به ولا يَقْدِرون على كتمان ما هو أعلمُ به منهم ، ويمكن أن يكون أراد أنهم يحلفون أنهم ما كانوا عندَ أنفسهم مشركين بالله أي أننا كنا نظن أننا على الحق ، وكنَّا غير متعقدينَ للشرك ، وذلك أن ما حَلَفوا عليه غيرَ نافعٍ لهم ولا مقبولٍ منهم ، لأنهم كانوا بصفةٍ من يَصحُّ عِلمُهم بباطلهم ويتأتَّى لهم متى أرادوه وقصَدوه.

(٢/٧٢٢)

فأمَّا تعلُّقهم في قوله تعالى في قصةِ موسى : (وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ) ، فإنه أرادَ المصدقين بأن أحداً لا يراك في الدنيا ، لأنّه قال : (سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ) يعني من سؤاله الرؤية ، والقصةُ تشهد بذلك ، والتوبةُ ها هنا الرجوعُ عن المسألة فقط ، لا على أن ذلك ذنبٌ قبيحٌ تجب التوبة منه ، والندمُ عليه الذي هو الإقلاع عن الذنب ، وقولُه في قصةِ السحرة : (أَن كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ)، يعني المصدقين بموسى ونبوته ، وما جاء به ، وقولُه في قصة محمد صلَّى الله عليه : (وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) ، يعني أنه أوَّلُ المسلمين من أهل مكة ، فلا تناقضَ في ذلك ولا تضاد.
فأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) .
وأنه نقيضُ قوله : (فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) .
فإنّه غيرُ متناقضٍ لأنه عنى – وهو أعلم – أدخِلوا آلَ فرعون أشد العذاب الذي هو عذابُ الدخول من الباب الذي يدخلون منه إلى جهنم ، وقوله : (فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) يعني بالمسخ لهم خنازير ولم يعذب بذلك في الدنيا أحداً غيرهم ، وقوله في المنافقين : (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ) ، فيمكن أن يكون آلُ فرعونَ والمنافقون جميعا في أشد العذاب بأن يدخلوا جميعا من بابٍ واحدٍ ويحصلوا في درك جهنم ، فما الذي يمنع من ذلك ، وقد يمكن أن يكون الدركُ الأسفلُ فيه مراتبُ وطبقاتٍ من

العذاب آلُ فرعونَ في أشده ، والمنافقون في قريبٍ منه ، وقولُه : (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ) ، و (غِسْلِينٍ) ، و (شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ).(إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ (٤٣) طَعَامُ الْأَثِيمِ (٤٤) ،

فإنه غير متضادٍ لأنه طعامُ أهل طبقاتِ جهنم وأحوالُهم مختلفة وكذلك الحميمُ والغِسلينُ لأهل طبقتين ، وقد يجوز أن يكون الغِسلين من الحميم والضريع من شجرة الزقوم فلا يكون في ذلك تناقضا ولا تنافيا.

فأمَّا تعلُّقهم بقوله : (وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ) .

وأنَّه نقيضُ قوله : (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ) ، فإنه غيرُ متناقضٍ لأنه أراد لا ناصرَ لهم من دون الله ، ومنه قوله : (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ) .

وقوله : (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ) ، فلأنهم اتّخذوا مواليا عَبدوهم وعَنوهم وقلَّدوهم ، فلمَّا حُشروا وراءهم خَذَلوهم وتبرَّءوا منهم .

ولم ينفعوهم ، فقال الله : (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ) فلا تناقضَ في ذلك ، فأمَّا تعلُّقهم بقوله : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) .

وأنّه مخالف لقوله : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا) ، فإنه ليس على ما ظنّوه لأن الولاية الأولة ولايةُ الدين والنُّصْرةِ والمحبةِ في اللّه ، والولايةُ الثانيةُ ولايةُ المواريث ، لأن الله كان حَكَم في بَدء الإسلام بقطع المواريث بينَ من لم يهاجروا جميعا ، فإن مات مسلم غيرُ

مهاجرٍ رُدَّ مالُه على من هاجرَ من المسلمين دونَ أهلِه وأقاربه حثاَ وحضّا على الهجرة ، فلمَّا كَثر الإسلامُ واستقل الناس واستغنى المهاجرون وأَثرَوْا ردَّ الله المواريثَ بينَ الأهلِ هاجروا أو لم يهاجروا ، فسقطَ بذلك ما قدروه من التناقض.

فأما تعلقهم بقوله : (لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ)، وأنّه نقيضَ قوله : (إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) .

فإنه باطل لأنه أرادَ أنَّها لا تدْركه في الدنيا ، وقوله (إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) يومئذ يومئذ هو يومُ القيامة ، فلا تناقضَ في ذلك

ولا اختلاف ، وقد بينا الكلامَ في الآيتين وجميعَ ما يمكن أن يُقال فيهما في
الكلام في الأصول بما يُغني الناظرَ فيه إن شاء الله.
فأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) ، (وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا) ، و (سَمِيعًا بَصِيرًا) ،
وأنه نقيض قوله : (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) ، (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، لأن قولَه "كان" موضوع لما
مضى وبادَ وانقضى ، وقولُه (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) ونحوه يقتضي وجودَه في هذا الوقت ، وكونَه
عالما وعلى هذه الأوصاف ، وذلك مختلف متضاد ، فإنه لا تعلُّق لهم فيه ، لأن لفظة كان
موضوعة لما مضى وسبَق وتقدَّم ، وقد يكون ما هذه سبيلُه باقيا وقد يكون
معدوما منقضيا ، لأن الجالسَ في مكانِه قد يقول : كنت جالسا من أولِ النهار ، وكنت ذاكراً لما
تجارَيْناه عندَ لقاء زيد ، وهو لا يعني بذلك أنه كان جالسا
وقام ذاكرا ثم نسيَ وذهبَ ذكره ، وإنَّما يعني تقدم جلوسِه وذكْره ، وكذلك
لو قال كانت الشمسُ منذُ أولِ الدهر ، وكانت السماء يومَ ابتدىءَ العالَم .
ونحو هذا لم يُوجَب بذلك اللفظ تَقضيهما ، وعَدمِهما بعد الكون السابق .
وإنما يوجِب بذلك سَبْقَهما وتقادمَ وجودِهما ونفيَ حدوثهما في هذا الوقت .
وكذلك قوله : (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) ، و (قَوِيًّا عَزِيزًا) ، و (سَمِيعًا بَصِيرًا) ، أنه لم يزل على هذه
الأوصاف وأنّه لم يستحدثها ولم يتجدد له
وليس يوجِب ذلك عدَمه بعد تقدمه وخروجِه عن هذه الصفات بعد ثبوتها .
وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه.
وقد يقال كان زيد موجوداً ، وكان مرضُه شديداً ، وكان مالُه كثيراً ويعني
بذلك أنه كان وعُدم وتُقضى بلفظة "كان " التي تفيد التقدمَ وسبقَ ما جَرى في وصفه ، ثم قد تقدم
الدليلُ على عدمه ، وقد لا يكون معدوماً.

(٧٢٥/٢)

فأمَّا تعلّقهم بقوله : (نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ) ، (لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ) ، ونحوه ، وأنه نقيضُ قوله :
(وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ) ، فإنّه باطل لأنه عنى بالأول أنّه عالم وأنه سميع بصير لا تخفى عليه الأوصافُ
والمرئياتُ ولا تُسترُ عنه بعضُ المعلومات ، وأراد بالثاني نظرَ التعطُفِ والرحمة ، من قولهم فلان لا

ينظرُ لنفسه وعيلته ، يرادُ أنه لا يتعطف عليهم ولا يرحمهم ، وليس هو مِنْ نظَر الرؤيةِ في شيء.
وأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) ، وأنه نقيضُ قوله : (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا) ، لأن الآثمَ والكفورَ ممن أغفلَ قلبَهما عن ذكره وفي الآية الأولى تخيير له في أن لا يُطيعَ الآثمَ إن شاء أو الكفورَ فإنه باطل ، لأن أو في هذا الموضع بمعنى الواو ، لا بمعنى التخيير ، وهو مثلُ قوله : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) ، يعني ويزيدون ، ومنه قولهم : ما أكرَه أن يأكلَ طعامي أو يَلبسَ ثيابي أو يتبسطَ في ملكي ، ويركبَ مركوبي وليس هو ها هنا واوَ تخييرٍ وإنّما يريد أنه لا يكره أن يأكلَ أو يلبسَ ويركَب وقد مضى في هذا من قبل ونحوه ما فيه مَقْنَع.
وأمَّا قوله : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ) ، فإنما يريد التقرير على ذلك ليكذبهم وتقوى الحجّة عليهم ، وليس
يعني به السؤال والاستخبار ، وكذلك قولُه : (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) ، إنما هو تقوية لإظهار ما يريد فيها من الأعجوبة ، وقد قيل إن
عيسى عليه السلام لم يعلم ما أحدثوا بعده من الكفر بعبادته ، فقال له ذلك
ليقول لا ، فيعلمِه أنَّهم قد عبدوه بعده.

(٧٢٦/٢)

فأمَّا تعلقهم بقوله تعالى : (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) .
وأنه نقيضُ قوله وأمرِه بالسجود لأنه تفنيدٌ له على أن لم يسجد ، وهو قد
أخبرَ في هذه الآية أنه قد أمره أن لا يسجد فكيف يلومه على أن لا يسجد .
فإنه باطل لأنه إنما عنى أن لا يسجدَ أن يسجُد ، لأنهم يقولون ما منعك ألا
تجيبني وتتبعني إذا خفت ، يريدون ما منعك أن تجيبني وتتبعني فيدخلون لا
وإلا زائداً في الكلام ، قال الشاعر :
وما ألومُ البِيضَ الا تَسْخَرا ... إذا رأَيْنَ الشُمْطَ القَفَندَرا
يعني : لا ألومهن إن يسخرنَ إذا رأينَ الشيْبَ.
وأمَّا تعلُّق المُلحِدةِ والقَدَرية بقوله تعالى : (وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا) ، (وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) ، و (إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ) ، و (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) ، وأن ذلك أجمعُ على زعم الملحدة

خاصةَ نقيضَ قوله : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) ، (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ) ، وقوله : (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ) ، فإنه باطل لا تعلق فيه لأن الآيات الأولة كلها وردت لنفي الخلق والإبداع وإكذاب من قال إنه أو بعضُ من يعبُده يخلقُ ويبتدعُ ويخترعُ وهو بمثابة قوله : (مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ) ، و (أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ) ونحو هما مما نُفيَ به إلهٌ غير الله ، وليس يجب إذا وصلَ قوله : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) ، بقوله : (يَرْزُقُكُمْ) ، أن يكون إنما نفى بذلك خالقا غيرَ الله يرزْق على ما تزعمُ القدريَّة كما لا يجبُ إذا وصلَ قولُه : (مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ) بقوله : (يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ) ، أن يكون إنما نفى إلها غير الله يأتي بليل ، ولم ينفِ إلها لا يأتي بليل ، لأن هذا ليس بقولٍ لمسلمٍ أنه

امتدحَ بنفي إلهٍ معه كما امتدحَ بنفي خالقٍ وغيره معه على كل وجه ، فلذلك قال : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ) ، ولو كانوا يخلقون أجناسا وأعيانا من الأعراض لقالوا هذه الأشياءُ كلها من خَلْق الله وهذه كلها كخَلْق اللّهِ ومثله ، فوجبَ أن يكون كل ما قدموه من نفي خالق غير اللّه على النفي والمدح على الحقيقة.

فأما قوله : ((وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا) ، فإنما يعني به أنكم تختلقون كذبا ، لأن الخلقَ يكون بمعنى الاختلاقِ الذي هو الكذب ، ومنه قولهم : حديث مخلوق يعنون مختلق متكذب وقوله : (إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ) ، إنما هو حكاية عن قول الكفار في القرآن ، وإنَّما عنوا به أنّه من كَذب الأولين ، وقوله : (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) ، إنما يعني به – وهو أعلم – أحسنُ المصورين تصويراً وأحسنُ المقدِّرين تقديراً ، لأن الخَلْق يكون بمعنى التصوير والتقدير ، وكذلك التأويلُ في قوله :

(وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) يعني تُصوِّر وتُقدِّر ، والتصويرُ والتقديرُ قد يُوصَفُ به الخَلْقُ كما يُوصَفُ به الخالق ، وليس التقديرُ والتصويرُ من الإبداعِ والإنشاءِ في شيء ، فإنّما نفى خالقاً غيره مبدعا منشئاً ، ولم يَنْفِ مصوِّراً ومقدِّراً غيره ، وليس معنى المصوِّر أنه خلقَ الصورة والتصوير ، ولا معنى المقدِّر أنه خَلَق الفِكْر والتقدير ، وإنما معناه أنّ له تقديراً وتصويراً .

وهل هو خالق لما هو له من ذلك أو غير خالقٍ له ، معتبرٌ بالدليل.

قال الحجاج :

أني لا أهِمُّ إلا أمضيتُ ... ولا أخلقُ إلا فَرَيتُ

يعني : أقدِرُ إلا أمضيتُ ، وهذا التقدير فكر وروية وطلب للعلم بصوابِ العاقبة ، وهذا غير جائزٍ على الله سبحانه.

(٢/٧٢٨)

وقال الشاعر :

ولأنتَ تَفْري ما خَلَقتُ وبعض الـ ... قومِ يَخلُق ثم لا يُفري

يعني بذلك تقدر ما تمضيه وتنفذه ، ومنهم من يقدر ويفكر ولا يمضي لتردده وتشكُّكه أو تهيبه ورهبته ، وذلك أيضاً غير جائز على اللّه سبحانه .

وقال آخر :

ولا نِيطَ بأيدي الخالقينَ ولا ... أيدي الخوالِقِ إلا جَيِّدُ الأدَمِ

يريدُ بأيدي المقدرين والمصورين ، وهذا التقدير الذي معناه التصوير للشيء يجوز على الخَلق وعلى الخالق سبحانه ، فقوله : (وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ) يعني تصوِّر ، وقوله : (أَحسَنُ اَلخالِقِينَ) ، يريد أحسنُ المصوِّرين

تصويراً ، فصارَ التقديرُ ضربين :

أحدهما فِكرٌ وروية واستخراجُ صواب العاقبة وذلك ممتنع على الله سبحانه.

والآخر التصوير ، وذلك جائز على الله سبحانه ، وتصويرُ اللّه تعالى لما يصوره خلق له سبحانه ، وموجود بالأجسام المصوَّرة وهو تأليفها وجعلها على مقدارٍ ما ، وصورة مخصوصة ، وتصويرُ العباد إنّما هي حركاتُه أيديهم وآلتِهم وقبْضِها وبسطِها في الجهات وفعلُ ألاعتمادات التي يفعلُ اللّه عندَها تقطيعَ الأجسام وتوصيلها وتألفها على وجوه مخصوصة بجوي العادة وتلك الحركاتُ والاعتمادات موجودة بأنفسهم " وفي مجالِ قدرهم وليس من تقطيع الأجسام وتوصيلها واختراع تأليفها في شيء ، والعباد مكتسبون لما يوجد بهم من هذه الحركات والاعتمادت التي توصف وتسمى تقديراً

وتصويراً وغيرُ خالقين لها ولا مُبْدعين لأعيانها ، وقد بينا هذا وفصَّلناه في الكلام في المخلوق بما يغني الناظرُ فيه إن شاء الله.

فأما تعلُّقهم بقوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) ، وأنَّه نقيضُ قوله : (وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ) ، وقوله : (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) ، ونحو ذلك فإنه باطل ، لأنه لم يُرد بقوله : (فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) المقرِّين بالولد ، ولا أراد بقوله : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ) ، الشك في ذلك والارتيابَ به وإنما هو على معنى قول العرب إن أنكرها يقول فإني أنكر ما يقول وتقولون ، واللهِ إن كان لِفلان عندي حقا ، ووالله إن كان لِفلان ولد أي : والله مالَه عندي حقا ومالَه ولداً ، فإنْ هاهنا ليسَ للشك ولا للشرط على الحقيقة ، وقوله تعالى : (فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) فإنما يعني به الآبقين الغِضابَ له من ذلك.

قال الشاعر :

متى يُشادوا الوصلَ تُصرَمُ حَبْله ... ويَعبُدْ عليه لا مَحالةَ ظالمُ

يعني بذلك أنه يأنَفُ ويُتكذب عليه.

وقد قيلَ إن العابدَ يكون بمعنى الجاحد ، تقول العرب : عَبَدني حقِّي أي جحدني ، والأول أولى.

فأمَّا تعلُّق المُلْحدة بقوله : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) .

وقوله : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا) ، وقوله عن أهل النار :

(لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ) ، فإن ذلك أجمع نقيضُ قوله : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ) ، لأنه أوجبَ بذلك الويلَ للمصلين وهو قد أمرهم بها ودعاهم إليها ، ومدحَهم عليها ، فإنه من الباطل الضعيف ، لأنه قد وصل

قولَه : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ) بما يدل على أنّهم مذمومون بصلاةٍ فعلوها على غير وجه ما أُمِروا بها ، لأنه قال بعد ذلك : (الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (٥) الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ

(٦) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (٧) .

فكأنَّه ذمهم على الصلاة المفعولة في غير وقتها ، وذمّهم بالسهو عن أدائِها في وقتها ، إما بالتغافُلِ عن ذلك أو بالاشتغال عنها بالتجارة واللهو وغير ذلك ، ومؤخر الصلاة عن أوقاتها عاصٍ مذموم.

وقوله : (الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ) يمكن أيضا أن يكون ذماً للمصلين للرياء

والنفاق لا للّه تعالى ، والمصلي على هذا الوجه منافقٌ مذموم ، ويمكن أن

يكون أراد بقوله : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ) لغير الله تعالى من الجن والنيران أو

الشمس أو الملائكة أو الكواكب الذين هم عن الصلاة لله سبحانه ساهون

تاركون لها ، وقوله : (وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ) أي : يمنعون أداء الزكوات

وحقوق الأموال ، فأيُّ تناقضٍ في ذلك ، لولا الجهلُ والعناد ، وقوله : (لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ) إنما هو إخبارٌ من الكفار عندَ سؤال الخزنة لهم : (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ) فقالوا : (لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ (٤٥) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ (٤٦).

فقالوا : إنما عُوقبنا على هذا أجمع ، وذلك أحدُ الأدلة على أن الكفار مخاطبون بالشرائع والأحكام بشريطة تقديم فعلِ التوحيدِ والإيمان بالله ثم تعقيبُه بالصلاة وما يترتبُ بعدها من العبادات ، ولو لم يكونوا بالصلاة مأمورين لم يكونوا على تركها معاقبين ، وقد تكلمنا على ذلك وعلى ما يمكن أن يتعلق به في هذا التأويل في أصول الفقه بما يُقْنع من تأمله إن شاء الله ، فمن ظن أن ذلك نقيضَ قوله : (أَقِمِ الصَّلَاةَ) ، وكان يأمر أهله بالصلاة ، وأمُر أهلك بالصلاة ، فقد أبعدَ وضلَّ ضلالاً بعيداً ، والناسُ أبداً يقولون ويلٌ للمصلين لغير وجه الله تعالى

وللمصلي رياءً ونفاقا ، ولقبول الوصايا وأخذ الودائع والحيل

على أموال الناس ولذلك تمثلوا :

ذيباً تراه مصلِّيا فإذا بَصُرتَ به ركع ... يدعو وجُلُّ دعائِه ما للفريسة لا تقع

وكذلك قال : (وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ) ، فترى أنه ذمهم على الصلاة أم على فعلها بالكسل

وغير نيةٍ ولا على وجه العبادة والقربة ؟ !

وأمَّا تعلقهم بقول الله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) .
وأنه نقيضُ قوله : (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا) ، فإنه باطلٌ
لا تعلُّق به لأن القاسطَ غيرُ المُقسط ، لأنه بالميم العادلُ المنصف ، فإذا قلنا
فلانٌ مقسطٌ أردنا به أنه عادل منصف ، والقاسط بلا ميمٍ في الاسم إنّما هو
اسمُ الجائرِ الظالم وهو حَطَبُ جهنم ، فهذا مما يشتبه لفظُه ويتقاربُ ومعناه
مختلف ، وإنَّما هو كقولهم هجد وتهجد ، فهجدَ بلا تاء معناه نام ورقد .
وتهجد بالتاء بمعنى قام لله وسهر.
فأمَّا قولُه تعالى : (وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا) ، وقوله : (وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ) ، فمعناه متفقٌ لأن الواصبَ
هو الدائمُ الثابت الباقي ، فقوله : (وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا) يعني باقياً دائماً ، والدينُ خيرُ محمود وقوله :
(وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ) يعني مقيم دائم غير أنه لا خيرَ لهم فيه ولا فرج.
أما تعلقهم بقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا) ، وأنه نقيضُ قوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ
يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) ، فإنه لا تناقضَ فيه من وجوه :
أولها : أن العمومَ لا صيغةَ له بمقولةِ الذنوبِ جميعا ولو وصله بقوله
كلّها وسائرها وقليلها وكثيرها وصغيرها وكبيرها ، لم يكن ذلك أجمعُ مفيداً

للعموم الذي هو استغراقُ جنس ما وقعَ عليه الاسم ، لما قد بيّناه في الفقه
وغيره من الكلام في التوكيد.
والوجه الآخر : أنه أراد بقوله : (يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا) أنه يغفرها بالتوبة
منها والندم عليها والعزم على تركِ معاودةِ أمثالها ، وقد دخل في ذلك الكفرُ
والشركُ وما دونهما وتولى تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) ،
يعني أنّه يغفرُ ما دونَ الشرك بغير توبةٍ تفضلاً منه ، ولا يغفرُ الشركَ بغير توبة ، ولا يتفضلُ على
المشرك بذلك فخالفَ بين المشرك
والموحد في هذا الباب ، وهذا أيضا ينفي ما ظنوه من التناقض والاختلاف.
والوجه الآخر : آنه أرادَ على قول قومٍ أنه يغفر الذنوب جميعاً التي هى
صغائرُ إذا وقعت مجانبةً للكبائر ، فلذلك قال ، (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ

سَيِّئَاتِكُمْ) ، فهذه الآية عندهم مفسرة لذلك
ومثبتة لمعناها ، وإذا كان ذلك كذلك سقطَ ما توهموه.
وأمَّا قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) ، وقولُهم إن هذا تناقص ، لأنه لا يجوز أن يأتي على ما هو
إنسان حين لا يكون فيه شيئا وهو مع ذلك إنسان ، فإنه ياطل لأنه أرادَ – وهو أعلم – أحدُ معنيين :
أحدهما : أنه أتى عليه وهو معدوم حين لم يكن فيه إنسانا ولا شيئاً بل
كان عدما متلاشيا ، وقولُه ، (عَلَى الْإِنْسَانِ) إنما يعني : هل أتى على الإنسان
أي على مَنْ صارَ إنسانا بعد أن لم يكن شيئا ولا إنسانا.
والوجهُ الآخر : أنه أرادَ ذلك أنه قد أتى على آدم عليه السلام حين وهو
مصوَّرٌ من طين ، لم يكن شيئا حياً عاقلاً مذكوراً بالحياة والتمييز والتحصيل

ثم نفخت فيه الروح ، فصار حيا عالما مذكوراً بالخيرة مخاطبا ، والعربُ
تقول : كم أتى عليك من دهرٍ وزمانٍ لم تكن فيه شيئا تعني بذلك أنّك لم
تكن مقدَّراً فيها إنسانا يُذْكر ، وممن يُفكر فيك وتَخْطرُ على بال ، وإن كان قد كان شخصا ماثلاً وشيئا ثابتا.
فأمَّا تعلقهم بقولي : (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى) .
و (وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) ، وأمثاله ، فإنّما عنى به
سبحانه أنّهم من شدةِ الخوف والفَزَع بمثابة السكران والثَّمِل وما هم مع ذلك
بسكارى ، أي هم عقلاءُ عالمون بما يَنَالُهم ، والعربُ تقول : فلان قد أسْكَره
الجوعُ والعطش ، وأسْكَره المالُ والغمر ، أي : جعله بمثابة السكران وإن كان
عاقلاً مميزاً ، وقولُه : (وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ) ، أي : كأنهم ينظُرون إليك .
وهم لا يَنْظُرون ، يعني به أمثلة العيون من الأصنام وضَرْبُه مثلاً لمن يَسْمع
ولا يَعْقل ولا يَنْتفع ويُبْصر ولا يَسْتدلُّ ، ولا يَعْتبر على ما قلناه من قبل.
وأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ) .

وقوله : (تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ) ، وأن ذلك متناقضٌ لأنّ الجان صغيرُ الحيات
والثعبانُ كبيرُها ، فإنه باطلٌ لأنه قال : (فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ) ثم قال : (تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ) ، فقال :
كانت مع كِبَرِها وعِظَمها تهتزُ وتُسْرع في المشي والتلوي والتثني اهتزازَ الجانّ الصغير ، وهذا غايةُ
الهَول من منظرِها وإظهار الآية والأعجوبة فيها ، ولم يقل فإذا هي جانٌ فيكون ذلك نقيضَ قوله ،
فإذا هي ثعبان مبين ، وإنما قال (تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ) فبطلَ ما ظنوه.
فأمَّا تعلُّقهم بقوله تعالى : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ) ، وقولهم : كيف
أدخلَ "قَبلَ" مرتين وما معنى هذا
الكلام ، فإنّه أيضا لا تعلُّق فيه ، لأنه يجوز أن تكون (قبل" الثاني لغير ما وردَ

له "قبل" الأول ، لأنه قال : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ) ، يعني قبلَ
إنزالِ العذابِ عليهم ، وما أنزلَه فيكون (قبل) ها هنا قبل إنزال العذاب عليهم وما أنزله ، فتكون
قبل ها هنا قبل إنزال ، ثم قال : من قبله ، أي من قبل رُؤْيتِه ، والنظَر إليه ، فيكون "قبل" الثاني
وارد بغير ما وَرِدَ له الأول ، فالأول قبلَ إنزالِ ما أُنزل و "قبل" الثاني قبلَ النظَر ، وقد يجوز أيضا
أن يكون ذِكْرُ قبل مرتين على وجه التأكيد وعلى مثال قولهم : عجل عجل ، واضْرِب
اضْرِب ، والأسَد الأسَد ، ونحوه قال الشاعر :
يَرمْي بها من فَوقِ فَوقِ وماؤُه ... من تحتِ تحتِ شُربه يتغلغلُ
فأما تعلقهم بقوله تعالى : (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ) ،
وقولهم : هذا قول دهريةٍ جحدة ، فكيف يُقرُّون
بالحياة بعدَ الموت ، وهم يستجهلون معتقِدِ ذلك فإنه لا تعلُّق أيضا فيه من
وجهين :
أحدهما : أنهم قالوا ذلك على وجه التقديم بما هو مؤخر عندهم
فكأنهم قالوا : ما هي إلا حياتنا الدنيا نحيا ونموت ، فقالوا مكان ذلك
نموت ونحيا ، كما تقول العربُ شربتُ وأكلت ، والأكلُ قبلَ الشرب ، يعنون أكلتُ وشربت ،
وكذلك قولهم : نروحُ ونغدوا ، والغدُوُّ قبلَ الرواح.
والوجهُ الآخر : أنَّهم لم يريدوا بذلك أنفسَهم فقط ، بل عَنَوا به جِنْسَ

الناس ، فقالوا : ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ، ويحيا قوم بعدنا من نَسْلنا .
ويموتُ أولئك ويجيءُ بعدَهُم آخرون ، وأن أهلَ الدنيا لا يَنْفكُون من موتٍ
وحياة ، ولا حياةَ ولا موتَ في دارٍ غيرها فأكَذْبَهمُ اللهُ تعالى في ذلك .
وقال : إن ذلك ظن منهم وتوهمم وأخبرَ به في غير موضعٍ فبطل ما قدروه.

(٢/٧٣٥)

فأمَّا تعلقهم بقوله تعالى : (وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ) .
وقالوا وأنتم تقولون إنه كله مبارك وشفاء ، فالجواب إن "مِن" ها هنا صلة
فكأنه قاله ويُنزل القرآن شفاء ،. فأَدخلَ مِن زائدة وهو كقوله : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) ، وقولُهم :
فلان في صحَّةٍ من عَقْله ، يعنون في صحة
عقله ، وقولهم : عيِّن من هذا الثوبِ قميصا ومن الفضة خاتما ، يعنون
جميعا دون البعض وكقولهم : خاتم من حديد ، وثوب من خز ، وأدخلوا من
رائدةَ في الكلام.
فأمَّا تعلقهم بقوله تعالى : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) .
وقولهم : كيف يكون من رَحِمه عاصما من أمر الله ، فالجواب عنه : لا
معصومَ عن أمرِ الله إلا من رَحِم فأقام عاصم مقامَ معصوم ، وقد يمكن أيضا أن يكون أراد لا عاصمَ
اليومَ من أمْر اللهِ إلا من رَحِم بأن جَعل له شفاعةَ ودُعاءً مقبولاً ، في دَفْع العذاب فيكون بدعائه
ورغبته عاصما من أمر الله وعذابه.
فأمَّا تعلقهم بقوله تعالْى : (فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ) ، فإه نقيضُ قوله : (خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ
طَرْفٍ خَفِيٍّ) ، فكيف ينظرُ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ من يكون بَصرُه حديدا ؟
فالجواب عنه : أنه أرادَ – وهو أعلم – فبَصَرُك اليومَ حيديد علمك بعلمك وتيقنك وذكرك له بعد
أَنَّ كنت فيه شاكا أو جاحداً .
وقولُه : (خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) يعني به
الذلةَ والخوفَ والعستكانةَ والاستسلامَ لعذابِ الله ، ولا تناقض في ذلك
بحمد الله ومنِّه.
واعترضوا أيضا قوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) ، وقوله (يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ)

.

قالوا والمجيء والإتيان حركة وزوال وذلك عندهم محال في صفته ، فالجواب عن ذلك عند بعض

(٢/٧٣٦)

الأمة إنه يجيء ويأتي بغير زوالٍ ولا انتقالٍ ولا تكييف بل يجبُ تسليمُ ذلك
على ما رُوي وجاء به القرآن .
والجواب الآخر : أنه يَفْعل معنىً يُسميه مجيئا وإتياناً فيقال : جاء الله بمعنى أنه فعلَ فعلاً كأنّه جائيا ، كما يقال أحسنَ الله ، وأنعم وتفضلَ على معنى أنه فعل فعلاً استوجبَ به هذه الأشياء.
ويمكن أن يكون أراد بذلك إتيان أمْرِه وحُكمِه والأهوالِ الشديدةِ التي
توعهم بها وحذرهم من نزولها ويكون ذلك نظيرا لقوله عز وجل : (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ) ، ولا خلافَ في أن معنى هذه الآية أن أمْره وحُكْمَه إياهم وعقوبته ونكالَه ، وكذلك قوله : ، (فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ).
وأما قولهم : وما معنى ظُلل الغمام ، وأيُّ مدخل للغمام في هذا الوعيد
والتحذير ، وأيُّ ضررٍ عليهم بكونه آتيا في غَمَام ، فإنه باطل
لأن الظُلل ها هنا الأهوالُ وشدةُ الحساب ، وهو على نحو قوله عز وجل : (وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ) أي : في عظم السحائب وبما خَلَق من غمَّها وكَرْبها ، ويجوز أن يكون الظلل والغَمَامُ بعينه ويجعلَ اللهُ عز وجل ما يَنالُهم من كونه إذا أظلهم وغمّهم به دليلاً على حضور وقت المحاسبة والمسائلةِ وهولِ يقاسونه ويخافون من ذلك.
واعترضوا أيضا فى القدح في الرسل وأخبار القرآن بقوله عز وجل عن
إبراهيم عليه السلام : (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) ، وقالوا وهذا يوجب شكه واضطراب قلبه
ومعرفته ، وذلك نقيض قوله ووصفِه لهم بأنهم مصطفَون ومهتدَون وخلافَ
أمره بالاقتداء بهم في قوله – : (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ).

(٢/٧٣٧)

والجوابُ عن ذلك أمور منها : أنَّه قال ليطمئنَ قلبي على معنى أنني أزداد إيمانا بك ، ويمكن أن يكون أراد ليطمئن قلبي لإجابتك لي إلى ذلك . ولتكون آيةً لي وحجةً على قومي ، لأن في تَرْك الإجابةِ توهم لانحطاط قَدْره ، ويمكن أن يكون أراد بقوله : ليطمئن قلبي أي لأعْلَم ذلك ضرورةً ومشاهدة ، وإن كنتُ عالماً به من جهة النظر والاستدلال فإن الخواطرَ تزولُ مع المشاهدة وهي قائمة طارقة مع عدم الضرورة وإن كان إبراهيمُ وغيره من ، النبيين والصديقين يدفع العارض منها بحجج الله القاهرة وأدلته الباهرة.

فإن قالوا : فقد سال موسى عليه السلام مثل ذلك في قوله : (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) ، فلم يجبه وقال : لن تراني ، يقال لهم : قد يجوز أن تكون إجابةُ إبراهيمَ إلى ما سأل من مصالحِه أو مصالحِ بعض أمته .

وأن تكون إجابة موسى إلى ما سأل عنه ليس من مصالحه ومصالح أحد من قومه ، ويجوز أن يُمْنعَ موسى لأنه أراد منعَه ، وأجاب إبراهيم لأنه أراد إجابتَه ، ولو منعهُما جميعا أو أجابهما لكان ذلك جائزاً ، على أن إبراهيم لم يسل إزالة المِحنة جملة ، وإنَّما سألَ إزالةَ المِحنة بالنظر في إثبات القدرةِ على إحياء الموتى فقط ، وموسى سأل رؤيةَ الله ببصره ، وفي ذلك زوالُ المِحنة والتكليف جملة ، فبطل ما اعترضوا به.

قالوا : ومن الإحالة في القرآن قولُه : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) ، قالوا : فكيف يكون المقتول حيا ، فرحا مع موته ونقضِ بُنْيتِه

وتقطُّع أوصالِه ومشاهدته على حالهِ ، وما ظنوه من الإحالة في هذا باطل لأن أكثر الأمة تقول : إن اللهَ يحييهم في قبورهم وينعمَ أرواحَهم في أجسامهم أو بعضهم ، فمنهم من يقول : إن ذلك حالَهم دائما ومنهم من يقول : يكون

ذلك عند المسائلة في القبر ، وبعد فراق منكرٍ ونكيرٍ له ، وكذلك قولُهم عذاب الكافرين ، وقد بيّن هذا الكلام ما ورد فيه من الأخبار في باب عذاب

القبر ونعيمه ، وهذا ليس بمستحيلٍ من جهة العقل والحياة ، وعند أهل الحق لا يَحْتاجُ إلى بُنْيَةٍ وبلّةٍ ورطوبة ، فبطل ما توهموه ، ومن الناس من يقول : أراد بقوله : أحياء ، الإخبارُ عن عاقبة أمرهم وما يؤول إليه حالُهم من النعيم بثواب الآخرة وفرَحِهم بذلك ، كما يقال : ما مات من ذِكْرُه باقي ، وما ماتَ من خلَّف مثلَ فلان من الولد بل هو حيٌّ ، وكما يقال للمظلوم المقهور : أنت الغالبُ الرابحُ وظالمك هو الخاسر ، يراد بذلك أن عاقبتك الربحَ والنصرَ وعاقبتُه الخُسْرانُ والنقص ، وكما يقال : ما مات فلان ما بقي ذِكْرُه وأثرُ إحسانه وكُتبَ ذِكْرُه وبيانُه.

قال الشاعر :

فقلتُ والدمعُ من حُزْنٍ ومن فَرحٍ ... في اليوم قد أخذَ الخدَين مُنْسجمه

ألم تَمُت يا شقيقُ الجودِ من زَمَنٍ ... فقال لي لم يَمُت مَنْ لم يَمُت كَرمُه

قال وعلى هذا قال رجل للنعمان بنِ مقرّنٍ وقد كتبَ إلى عمرَ بن الخطاب كتابا يقول له فيه : "وقد يَرى الشاهدُ ما لا يَرى الغائب" ، فقال له الرجل ألِعُمَر تقول هذا ، بل هو والله الشاهد ، وأنت الغائب ، يريد بذلك أن فَهْمه أحضَره ، ومعرفَته أكبرُ فهو أمثلُ لذلك من حالك ، وإن كنت حاضراً ، فأمَّا القَطْع على أنه لا بد من بلاءِ الشهداءِ وتقطُّعُ أوْصالِهم ، فإنه لا طريقْ إليه . بل الروايات بخلاف ذلك على ما يَرْويه أهلُ البصرة في طلحةِ بنِ عبيدِ الله . وأن عائشةً بنتَه لما أخرجته من موضع النْز وقد رأتْه في اليوم يشتكي ذلك ويخبر بتأذَيه فوقعت المسحاة على إصبعٍ له فدمت.

(٢/٧٣٩)

وروى جابرُ بنُ عبد اللّه قال : "لما أراد معارية أن يجري العينَ التي عند قبور الشهداء أمرَ مناديا فنادى – في المدينة من كان له قتيل فليخرج إليه ، قال جابر : فخرجنا إليهم فأخرجناهم رطابا يَنْثنون وأصابت المسحاةُ إصبعَ رجلٍ منهم فانقطرت دما" فقال الحسنُ البصري وقد سَمع ذلك – ألا ينكر بعد هذا منكِر .

قالوا : ومن الإحالة أيضا قولُه : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) .

وفي الناس خلق يُقْتَلون ، وفي الأنْفُس بهائِم تذبح والمقتول ليس بميتٍ ولا

ذائق للموت ، فيقال لهم : إن كان الأمرُ على ما ذكرتم من أنّ المقتولَ لا موتَ فيه ، فإنّما أراد بذلك كل نفسٍ ماتت حتفَ أنفِها ولم تقتل فيكون قولاً مخصوصا وبمثابة قوله : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) و (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) ، ولم يُرد أنفسَ الأطفال والبهائم والمتنقصين فزال ما ظننتم.

والصحيحُ أن المقتول ميت وأن اللّه يميتُه ، ويرفعُ بالموت ما فيه من الحياة ، لأنه مع نقض البِنْيةَ محتملُ الحياةِ والموتِ ولا يجوز ارتفاعُ الموتِ إلا بضده من الحياة وإلآ آلَ ذلك إلى جواز تعرِّي الجواهر من جميع المتضادات من الأكوان وغيرها من الأعراض ، وذلك باطل محال لما قدمناه في غير هذا الكتاب ، وقد يجوزُ أن يقولَ قائل أرادَ بذكر ذوق الموت مُفارقَة الحياة ، فعبَّر عن ذلكِ بذكر الموت كما يجوز بقوله ذائقةُ الموت ، والموت لا يُذَاقُ ولا يجوز ذلك عليه ، ولكنه هو من مجاز الكلام فسقط ما قالوه.

قالوا : ومما ورد ولا معنى له قولَه عز وجل : (وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا) ، والظل لا يكون إلا ظليلاً ، وهذا باطل لأن من الظل ما ، هو ظل ، تَتَخرَّقه السماءُ ثم الرياح ، والسافي المؤذي فيكون ظلاً وليس بظليل ،

(٢/٧٤٠)

وأراد وهو أعلم بقوله ظليلاً أنّه ظل لا يتخرَّقه شيء من ذلك وأن أهله على سلامةٍ من جميعه.

وقالوا : ومن الإحالة في الكلام قولُه : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ) ، فكأنَّه يُحبُّ من المظلوم أن يجهرَ بالسوء .

وهذا متناقض جدا – زعموا – فيقال لهم : ليس ذلك على ما توهمتم ، ومعنى هذه اللفظة الذي هو لفظ الاستثناء لكن لا يُحبُّ اللّهُ الجهرَ بالسوء من القول ولكن من ظُلمَ فله أن يُخبرَ بظلمِ من ظلمَهُ ودخول الضرر عليه ، ولا يجب الكشفُ عن عورات الناس وزلاتهم وكثرةُ التتبع لهم والتجسسُ عليهم.

وقال بعضهم : قولُه إلا من ظُلِمَ فإنّه يحل له أن يدعو اللّهَ على ظالمه ويستكفَّه شرَّه ، ويرغبُ إليه في منعه من ظلمه ، وقد قال قومٌ قولُه : لا يُحبُّ اللّهُ الجهرَ بالسوء

من القول كلام تام ، ثم ابتدأ فقال : إلا من ظُلمَ فإن له أن ينتصرَ ويمنعَ الظلمَ ويدفَعَه فبطل بذلك ما قالوه.

قالوا : ومن هذا قولُه تعالى أيضا : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) ، قالوا : ونحن نجد خلقا يموتون ولا يؤمنون به ، فيقال

لهم : إنّما عنى بقوله : قبلَ موته ، قبلَ موت المسيح عليه السلام ، ولم يرد

أن كلَّ مَن هو من أهل الكتاب يؤمن بالمسيح قبلَ موته أن يموت وتُضربَ

عنقه ، فإن من قُتل ولم يؤمن به فقد مات ولم يؤمن ، فليست الهاء راجعةَ

على المكلَّف من أهل الكتاب ، وإنّما أراد أن أهلَ العصر الذي ينزل فيه

عيسى من السماء من أهل الكتاب ، يؤمنون به عندَ نزوله ويعرفون صدقه.

قالوا : ومن هذا حكايتُه عن اليهود لعنهم الله أنّهم قالوا : (نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ) ، واليهودُ لم تقل ذلك ، ولا ذهب إليه أحد من

أسلافهم ولا أخلافهم.

والجوابُ عن هذا أن المذكور في تأويل هذه الآية أن أسلافَهم قالوا لنا

قربة ومحبة منه كقرب الولد من والده ومحبَّةُ الوالد لولده ، ولم يقولوا إنهم

أبناءُ الله على مثل قول النصارى لعنهم الله في المسيح إنه ابنَ الله وقنوم من

أقانيمه ، وقد يقول القائل : أنا ابنك وأخوك ، أي : خيرٌ لك ومكاني منك

مكانُ أخيك وأبيك ، وتقول : أنت ابني وولدي أي : مكانك مني ولطيف

منزلتك عندي ومنَي كمنزلة ولدي وأقرب الناس إليَّ ، ومثلُ هذا غيرُ منكرٍ

في مجاز الكلام ، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما تعلَّقوا به.

قالوا : ومن الإحالة الواردة في القرآن قولُه : (فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ) ، قالوا وقد رُوي أنَّهم كانوا عسكراً

كثيراً ومحال في مستقر العادات والضرورات أن يتيه العالَمُ الكثيرُ في قطعةٍ

من الأرض اتسعت أو ضاقت أربعين سنة لا يهتدون إلى الخروج منها.

فيقال لهم ، خرقُ هذه العادة من آيات موسى عليه السلام وكان زمنُ

خرق العادات ، فإذا أراد اللهُ تَيْهَهُم والانتقامَ منهم بذلك مَحى الآثارَ وأبطلَ العلاماتِ وخالفَ بينَ الآراء وطمسَ على القلوب وألقى في القلوب الشكوكَ في غير المحجة ، فتاهَ الخلقُ عندَ ذلك ، وانخرقَت بما يفعله العادة ، وكان ذلك من حُجَج النبوة فزال ما قلتم.

وقد تأول قوم الآيةَ على أنه لم يرد بالتيه أربعينَ سنةً ضلالهم وذهابَهم عن الطرق ، إنَّما عنى بذلك ، أنه فرض عليهم الجولان في تلك الأرض أربعينَ سنةً وحَبَسهم فيها وحزم عليهم الخروجَ عنها عقوبةً لهم على ما سلف من خلافهم وإجرامهم ، فشبَّه مقامهم ودورانهم في تلك الأرض أربعينَ سنةً بحال الذين يتيهون في الأرض ، وهذا إن صحَّ الخبرُ عنه فليس ببعيدٍ في التأويل ، فبطل ما توهموه.

(٢/٢٤٧)

فأمَّا قولُه تعالى : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) ، وأمثال ذلك فليس بواردٍ على الإيجاب ، وهو نظيرُ قول الرجل لمن يخاطبه : كُلْ من هذا الطعام لعلك تشبع ، نحوَ قولِ السيد لعبده : أطعني لعلك تَسْلمُ من ذمِّي ، وتنالُ ما تُحبُّ من جهتي ، وهذا ترغيب منه ، لو أراد الشك لم يكن من عنى في طاعته ولكن إدخالَ لعل في الكلام أرقُ وألطف وأدعى إلى المراد وأجمعُ للهِمَّة على الطاعة.

وأما اعتراضُهم على قوله : (أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ).

وقد يُدعى فلان يجيب فإنه باطل من وجوهٍ أقربُها : أنه أراد بقوله : أجيبُ إن شئتُ أن أُجيب ، ففيه إضمار ، ويمكن أن يكون أراد أجيبُ إن كان في معلومي أني أجيب ، ويحتملُ أن يكون أرادَ بقوله : أجيب إن كانت إجابة المسألة مصلحةً للسائل ، فإذا لم يُجبه عُلمَ أنه لم تكن مصلحةً له ، ويكون قد شرط في إجابة الدعاء أن تكون مصلحةً للمكلف ، فمن أجيب بذلك كان من مصالحه ، ومن لم يُجب فليس ذلك بصلاح في دين ولا دنيا ، وليس

يعترض هذا الجوابَ سؤالُ من قال لنا فهو لا بد أن يفعل الأصلح ، سأل

ذلك أم لم يسأله ، لأن هذا قولُ القدرية ، ويجوز عندنا أن لا يفعلَ بالعبد ما هو الأصلحُ له ويكون قد حَكَم أنه لا يجيب دعوة داعٍ إلا بأن تكون إجابته من مصالحه.

ويمكن أن يكون أراد : أجيبُ دعوة الداعي من قبيلٍ دون قبيل وفريقٍ دون فريق ، ولم يُرد جميع من يُسمَّى داعيا ، ومن يكون منه دعاءٌ وإن اعترض في ذلك فلا نقض عليه بالعلم ، لأن اللهَ عز وجل لا بد أن يكون عالما بما يفعله ، ولا بد أن يفعله ، وما لا يفعله ولا بد أن لا يفعله ، ويقال لهم : فما معنى الدعاء إذا كان لا يفعلُ مع سَبْقِ العِلْم بأنه لا يفعلُ ولا بد أن يفعلَ مع

سَبْقه بأن يفعل ، سأل السائل أم لم يسأل ، ولا جوابَ لهم عن ذلك ، إلا نحو ما قلناه ، وإذا كان الطاعن بذلك منجِّما مثبتا لأحكام النجوم ، قيل له ، فما معنى السعيُ والكدحُ من المنجم ، والاضطرابُ في طلب الكسب والمعاش .

لماذا كانت النجوم والطوالع توجبُ حصولَ المطلوب ، فلا بُد من حصوله .

وإن كانت لا تُوجبُه فلا بُدَّ من عدَمه ، وعدم الانتفاع بِتَمنِّيه والسعي له ، ولا جوابَ عن ذلك.

واعترضوا أيضا على قوله تعالى : (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ، وقالوا : وما معنى هذه الشهادةُ من الله عز وجل ، وأي فائدةٍ وحجةٍ فيها

على التوحيد وهي شهادة منه لنفسه ؟

والجوابُ عن ذلك أن هذه الشهادةَ تنزيه منه لنفسه وتعظيم له سبحانه وتعالى عمّا يقول المشركون المتخذون معه إلها غيره.

وشيء آخر وهو أنَّه يجوزُ أن يكون معنى شهادتِه لنفسه بذلك هو ما أظهَره من إتقان صُنْعه وعجيبِ تَدْبيره في كل حادثٍ وإلزامه إمارة الصُّنْع والالتجاء إلى صانعٍ صَنَعه ومدبر دبَّره لتقومَ دلالةُ أفعالِه على وحدانيته مقامَ الشهادَةِ بذلك ، كما يقال : أفعال زيدٍ تشهدُ بعدالته وتُقاه ، وأفعالُ فلانٍ تشهدُ بفجورِه وفسوقِه ، يعني بذلك أنَّها تَدلُّ دلالةَ الشهادة عليه وله بذلك ، ومعنى شهادةُ الملائكة وأُولي العلم له بذلك ، هو إيضاحُهم لهذه الأدلّة

والتنبيه عليها والدعاءُ إلى النظر فيها ، فيكون تنبيههم قائما مقامَ الشهادة به ، فبطل ما ظنوه.
قالوا : ومما لا معنى له ، ومن الإحالة في القول قولُه تعالى في قصة
عيسى : (إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) ، قالوا : وما الفائدة في أن
يُرفع إليه أو إلى ملائكته ميتا ، وكيفَ يَرفعه إليه حيا أو ميتا

(٢/٧٤٤)

وليس هو في مكانٍ ولا تحويه الأقطار ، فيقال لهم : هذا من المقدم المؤخر فكأنّه قال : إني رافِعُك إليَّ ومتوفيك ، والواو لا توجبُ الترتيب ، وإنما توجبُ الجمعَ بينَ المذكورين ، وقد قال قوم إنه أرادَ برفعه رفعَ درجته وتعظيمَ شأنه وتبليغه المنزلة التي مَن بلغها عَظُمت منزلته.
قالوا : وقولُه إليَّ ، أي : إلى موضع كرامتي ومواضع أوليائي وهو بمثابة
قولِ إبراهيم : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي) ، أي : إلى حيثُ أولياؤهُ
وحيث يُعبد ويُذْكر.
وقال أكثر الأمة : أراد بقوله : (وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) أنّه رفَعهُ إلى السماء حيا .
وأنه لا يموتُ حتى ينزلَ فيصلِّي خلفَ المهدي ، ويكون داعيا إلى شريعة
نبينا عليه السلام ومؤكداً لها غير داعٍ إلى شريعته ، فأمَّا قولُه : (متوفيك) فقال أكثرُهم : مميتك بعد رفعك وإنزالك من السماء ، وقال قوم : متوفيك بمعنى قبضتك إليَّ لا بمعنى الموت ، قالوا : والتوفي القبض ولذلك قيل توفي زيد
إذا قُبِض ، فبطل طعنُهم بما ذكروه (١).
وقالوا : ومن الإحالة في الكلام قولُه عزَّ وجل : (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ (١٧٣) .
قالوا : وليس في العالم مكلَّف ولا غيرُ مكلَّف يَذْكُر أخْذَ مثلِ هذا الإقرار عليه ، وإشهادَ اللّهِ نفسَه على ذلك ، ولو كان ذلك حقا وأمراً مأخوذاً عيناً لوجبَ عِلْمنا به وذِكْرنا له ؟
وهذا باطل من تعلقهم من وجوه :
أحدها : أنه لا يجبُ ذِكْرُنا لأخذ الإقرار علينا ، وإن كنا إذ ذاك عالمين

به ، لأن اللّهَ سبحانه أنسانا ذلك فأذهب ذِكرَه وحفظَه عن قلوبنا وَفَعَل من

---

(١) قال الإمام فخر الدين الرازي ما نصُّهُ :

اعترفوا بأن الله تعالى شرف عيسى في هذه الآية بصفات :

الصفة الأولى : {إِنّي مُتَوَفّيكَ} ونظيره قوله تعالى حكاية عنه {فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ} [المائدة : ١١٧] واختلف أهل التأويل في هاتين الآيتين على طريقين أحدهما : إجراء الآية على ظاهرها من غير تقديم ، ولا تأخير فيها

والثاني : فرض التقديم والتأخير فيها .

أما الطريق الأول فبيانه من وجوه الأول : معنى قوله {إِنّي مُتَوَفّيكَ} أي متمم عمرك ، فحينئذ أتوفاك ، فلا أتركهم حتى يقتلوك ، بل أنا رافعك إلى سمائي ، ومقربك بملائكتي ، وأصونك عن أن يتمكنوا من قتلك وهذا تأويل حسن

والثاني : {مُتَوَفّيكَ} أي مميتك ، وهو مروي عن ابن عباس ، ومحمد بن إسحاق قالوا : والمقصود أن لا يصل أعداؤه من اليهود إلى قتله ثم إنه بعد ذلك أكرمه بأن رفعه إلى السماء ثم اختلفوا على ثلاثة أوجه أحدها : قال وهب : توفي ثلاث ساعات ، ثم رفع

وثانيها : قال محمد بن إسحاق : توفي سبع ساعات ، ثم أحياه الله ورفعه

الثالث : قال الربيع بن أنس : أنه تعالى توفاه حين رفعه إلى السماء ، قال تعالى : {الله يَتَوَفَّى الأنفس حِينَ مِوْتِهَا والتى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا} [الزمر : ٤٢].

الوجه الرابع : في تأويل الآية أن الواو في قوله {مُتَوَفّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ} تفيد الترتيب فالآية تدل على أنه تعالى يفعل به هذه الأفعال ، فأما كيف يفعل ، ومتى يفعل ، فالأمر فيه موقوف على الدليل ، وقد ثبت الدليل أنه حي وورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه سينزل ويقتل الدجال » ثم إنه تعالى يتوفاه بعد ذلك.

الوجه الخامس : في التأويل ما قاله أبو بكر الواسطي ، وهو أن المراد {إِنّي مُتَوَفّيكَ} عن شهواتك وحظوظ نفسك ، ثم قال : {وَرَافِعُكَ إِلَىَّ} وذلك لأن من لم يصر فانياً عما سوى الله لا يكون له وصول إلى مقام معرفة الله ، وأيضاً فعيسى لما رفع إلى السماء صار حاله كحال الملائكة في زوال الشهوة ، والغضب والأخلاق الذميمة.

والوجه السادس : إن التوفي أخذ الشيء وافياً ، ولما علم الله إن من الناس من يخطر بباله أن الذي رفعه الله هو روحه لا جسده ذكر هذا الكلام ليدل على أنه عليه الصلاة والسلام رفع بتمامه إلى السماء بروحه وبجسده ويدل على صحة هذا التأويل قوله تعالى : {وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْء} [

النساء : ١١٣].

والوجه السابع : {إِنّي مُتَوَفّيكَ} أي أجعلك كالمتوفى لأنه إذا رفع إلى السماء وانقطع خبره وأثره عن الأرض كان كالمتوفى ، وإطلاق اسم الشيء على ما يشابهه في أكثر خواصه وصفاته جائز حسن.

الوجه الثامن : أن التوفي هو القبض يقال : وفاني فلان دراهمي وأوفاني وتوفيتها منه ، كما يقال : سلم فلان دراهمي إلي وتسلمتها منه ، وقد يكون أيضاً توفي بمعنى استوفى وعلى كلا الاحتمالين كان إخراجه من الأرض وإصعاده إلى السماء توفياً له.

فإن قيل : فعلى هذا الوجه كان التوفي عين الرفع إليه فيصير قوله {وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} تكراراً.

قلنا : قوله {إِنّي مُتَوَفّيكَ} يدل على حصول التوفي وهو جنس تحته أنواع بعضها بالموت وبعضها بالإصعاد إلى السماء ، فلما قال بعده {وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} كان هذا تعييناً للنوع ولم يكن تكراراً.

الوجه التاسع : أن يقدر فيه حذف المضاف والتقدير : متوفي عملك بمعنى مستوفي عملك {وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} أي ورافع عملك إلي ، وهو كقوله {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكلم الطيب} [فاطر : ١٠] والمراد من هذه الآية أنه تعالى بشّره بقبول طاعته وأعماله ، وعرفه أن ما يصل إليه من المتاعب والمشاق في تمشية دينه وإظهار شريعته من الأعداء فهو لا يضيع أجره ولا يهدم ثوابه ، فهذه جملة الوجوه المذكورة على قول من يجري الآية على ظاهرها.

الطريق الثاني : وهو قول من قال : لا بد في الآية من تقديم وتأخير من غير أن يحتاج فيها إلى تقديم أو تأخير ، قالوا إن قوله {وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} يقتضي إنه رفعه حياً ، والواو لا تقتضي الترتيب ، فلم يبق إلا أن يقول فيها تقديم وتأخير ، والمعنى : أني رافعك إليّ ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالي إياك في الدنيا ، ومثله من التقديم والتأخير كثير في القرآن.

واعلم أن الوجوه الكثيرة التي قدمناها تغني عن التزام مخالفة الظاهر ، والله أعلم. اهـ (مفاتيح الغيب. ٨ / ٦٠ – ٦١)

ذلك ما شاء ، وقد يَنسى الإنسانُ أشياءَ كثيرةً كان رآها وسمِعها ، وأموراً كانت منه ومن غيره إذا تطاوَلَ بها الدهر ، وإذا كان ذلك كذلك لم يُنْكَر ما ذَكَره تعالى وأخبرَ به من أخذِه الإقرارَ عليهم بالربوبية على أنه لو كانت

العادةُ جاريةً بأن مثلَ هذا لا يُنسى في وقتنا وعادتنا لم يَجبْ أن يكون مثلَه لا تنساهُ الذرية ، لأن العادةَ المتقررةَ في وقتٍ من الأوقات لا يجبُ أن تكونَ مقررةً مستمرةً أبدَ الدهر وفي سالفه ، ولا يجبُ أن تكون العادةُ لقومٍ عادةً لغيرهم إلا فيما ساوى اللهُ فيه بينَ أحوال الناس على اختلافهم ، وإذا كان ذلك كذلك لم يجب أن تكون عادةُ الذرية أن لا يَنْسى ما كان من إقرارها وأخذه عليها وشهادةُ أنفسهم عليهم.

فإن قالوا : فأنتم خاصةً تذهبون إلى أنهم اسْتُخرجوا من ظهر آدم عليه السلام كأمثال الذرِّ صِغَراً مستضعفين ، ومَنْ هذه حالُه لا يصح كمالُ عقله وتمامُ فكرته ووقوعُ النظرِ منه ، لأن العقلَ والنظرَ يحتاجُ إلى بُنيةٍ وبلّةٍ وذاك متعذر في الذرَّة ، فبطلَ ما قلتم.

يقال لهم : العلمُ والأقدارُ والكلامُ والنظر ، والاستدلالُ لا يحتاجُ شيءٌ منه ولا من غيره من الصفات إلى بُنيةٍ وبلَّة على ما بيناه في غير هذا الكتاب . فبطل ما قالوه ، على أنه إن احتاج إلى ذلك فلا يَمنع أن تُبنى الذرَّةُ وما في قدرها بُنيةً تحتملُ العلمَ كما بُنيتْ بنيةً تحتملُ الحياةَ والإدراكَ والإحساس . ونحن نجد الذرَّةَ والنملَ والبعوضَ حيا مُدْركا مُلهماً لأمور ادخار الأقوات وحفظِها وإظهارها ونفي ما يزيلُ العفنَ والفسادَ عنها إلى غير ذلك من عجيب أفعالها ، فيجوز أيضا إكمالُ عقل الذرة وما هو أصغرُ منها.

فإن قالوا : فيجوز أن يَنْطقَ ويُسال ويجيب ، قيل كل ذلك صحيح في المقدور ، وإن لم تجريه عادة ، فإن قالوا : فيجوز أن تَقْدِر الذرةُ على حمل

الجبال والأرضين والسموات كما يجوز ما قلتم ، يقال لهم : المحدثات بأسرها ما عَظُم جِرْمه وما صَغُر من مَلَكٍ وإنسانٍ وشيطانٍ لا يصح أن يفعلَ في المحمول حملاً وأكوانا تتحرك وترتفع بها ، وإنما يفعلُ الحملُ في نفسِه وهو حركاته واعتماداته التي يفعلُ الله عندَها ارتفاعَ الأجسام المرفوعه ، ولو سكَن الخردلةَ عند اجتهاد جبريلَ في دفْعها لم ترتفع ، ولو رَفعَ الجبالَ الثقال

عند محاولة الطفلِ والبعوضِ لرفعها لارتفعت ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ
هذا التعجب ووجبَ إثباتُ الخبرِ باستخراجِ الذرةِ وأخذ الإقرار عليهم .
وإكمالِ عقولهم ونظرِهم.
وقد قال قومٌ : إنهم إذ ذاك كانوا ملهَمين ومضطرين إلى المعرفة والإقرار .
والأولى أن يكونوا مُكْتسبين لذلك ، لأن الكلامَ خارجٌ مَخرجَ الاحتجاج
عليهم في الآخرة بما كان من إقرارهم وإشهادهم أنفسهم عليهم ، وقد قال
سبحانه : (شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ) ، فأخبرَ أنهم يُخبرون بغفلتهم عن ذلك ونسيانهم له وقال : (وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى) ، فالآية كلها تدل وتشهدُ بما يذهبُ إليه أهلُ الحق ودهماء الأمة.
فإن قالوا : فقد قال اللهُ عز وجل : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) ، فإذا لم يلعموا وهم أطفالٌ كاملوا البُنية والحواس كانوا عن العلم والأمور والتوحيد إذا كانوا كالذرِّ مستخرجين من صلبِ آدم أولى.
يقال لهم : لا حجة فيما تعلَّقتم به ، لأنه لا يمتنعُ أن يمنعَهم من العلم
إذا كانوا أطفالاً ويعطيهم ذلك إذا كانوا كالذرِّ ، وقد أعطى اللهُ عزَ وجل

عيسى ابنَ مريمَ النطقَ وهو صبي ساعة ولدِ ، وأعطى يحيى بنَ زكريا الحُكمَ
صبيا ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما اعترضوا به.
وقد قال قوم من مدعي الأمَّة إنه ليس معنى الآيةِ ما طعنَ به الملحدون
ولا صحَّ الحديثُ باستخراجِ الذرية ، بل ظاهرُ الآيةِ يوجبُ أخذَ الإقرارِ من
بني آدمَ في كل حين يبلغونَ فيه حدَّ التكليف ، لأنّه قال : (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ) ، ولم يقل من آدمَ وقالَ من ظهورهم ، ولم يقلْ من ظهره ، وقال ذريّاتهم ولم يقل ذريَته ، قالوا : فهذا يوجبُ أن يكونَ
الإقرارُ مأخوذاً على ذرية آدمَ في كل حينٍ (حيْنَ) بلوغهم حدَّ التكليف.
قالوا : وكذلك قال : (أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ) ، ولم يقل أبونا ، وكنّا ذرية من بعدهم ، يقول : إنني لو أمتُّهم أطفالاً لقالوا :

إنّما أشرك آباؤُنا وكنا نحن أطفالاً لم نبلغ حدَّ التكليف وتلقِّي الدعوة ، فأراد اللّهُ تعالى الإخبارَ بأنه بلَّغهم حدَّ من أشرك من آبائهم قبلَ شركهم ، وإذا كان ذلك كذلك فقد زالَ طعْنُ الملحدين عن أصحاب هذا الجواب.

والجوابُ الأولُ هو الحق لأنّ اللهَ تعالى قد أخبرَ عن الذُريةِ أنها أقرَّت بالربوبية ، وقالت بلى ، ونحن نعلمُ أن كثيراً من بني آدمَ المكلفين لم يقولوا عند التكليف : بلى أنت ربنا ، ولا أقرُّوا بذلك ، وأنهم ماتوا وهم كفَّارٌ جاحدون مكذبون فبطل الجوابُ الثاني.

فإن قالوا : لم يُردْ بقوله : (قَالُوا بَلَى) ، القولَ المسموعَ وكذلك قولُه : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) ، ليس هو من القول المسموع وإنَّما أرادَ أنه ألزمَهم آثارَ الصنعةِ والحدوثِ والالتجاء إلى صانعٍ صَنَعهم فعبَّر عن ذلك بقوله :

(أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) يريد إلزامي لكم صفات المربوبين ، وقوله : بلى ، أي لم يمتنعوا من أمارات الحدث ، ولم يستطيعوا الانفكاك منها فأقامَ لزومَها لهم مقامَ قولهم لم يطيقو وصدَّقوا بلى .

وقولُه : (وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ) معناه ما أوجده في أنفسهم وأراهم إياه بعد النسيان والقوة من ، تغير الحالات والزيادة والنقصان

والكبرِ والهرمِ بعدَ الشبابِ والقوّةِ من الخبر إلى غير ذلك.

يقال لهم : كل هذا الذي قلتموه إن ساغَ استعماله في اللغة فإنّه مجازٌ واتساع وليسَ بحقيقةٍ ولا وجهَ للعدولِ بالكلامِ عن ظاهرِه في إخباره عن قوله لهم وجوابُهم ببلى بغير حجةٍ ولا دليلٍ بل الواجبُ التمسُّكُ بظاهر الكلام ، فإن قيل : الذي يدلُّ على ذلك استحالةُ نطقِ الذرِّ وعلْمُه فقد بيّنَّا فساد ذلك بما يُغني عن ردِّه ، فدعواهم لذلك باطل.

فإن قالوا : فقد قال من بنى آدمَ وأنتم تقولون من آدَم ، يقالُ لهم : الخبرُ الثابتُ عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – أنه : استخرجها من آدمَ – فيجب إثباته ، وذلك لا يُنافي قولَه من بني آدم ، لأنه استخرجها من آدم عليه السلام كما ورد به الخبر ، ثم استخرج بعضهم من بعض ، فاستخرج من المستخرج ذريةً ، ومن الذرية ذريةً أخرى إلى آخرهم ، ،

وأحصاهم وعدَّهم عدًّا ، وإذا كان ذلك كذلك ثبتَ الاستخراجُ من صلب آدمَ بالخبر والاستخراج من الذرية المستخرجة عنه بالقرآن ، ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالته القدريّة وما تعلقت به الملحدة وبالله. التوفيق

قالوا : ومما لا معنى له أيضا قوله تعالى : (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ) .

قالوا : فأيُّ فائدةٍ في تمثييل الكافر بالكلب في هذا المعنى ، وليس الأمرُ على ما توهموه لأجل أنْ

اللهَ عزَّ وجل ضربَ هذا المثلَ للكافر الذي إن وعُظَ وزجِرَ نفرَ وكفر ، وإن تُركَ أو رُفق به استكبر وكفرَ فهو مع العظة والتذكرة ضالّ مُعرض ، ومع الترك ضال معرض ، وكذلك الكلبُ حالُه تخالفُ سائرَ الحيوان لأن كلَّ ما يلهثُ من الحيوان فإنما يلهثُ لمرضٍ وتعبٍ وكلالٍ وعارضٍ يزولُ اللهثُ بزواله ، والكلبُ يلهث في جميع حالته في صحته ومرضه وراحته وكلاله وريه وعطشه ، فلا مثالَ لمن ذكرَ الله حالَه من الكفار من جميع الحيوان إلا الكلب ، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه.

قالوا : ومن هذا أيضا قولُه تعالى : (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (١٨٨).

قالوا : فكيف أمرَه بأن يقول : (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) ، وهو يملكُ تصرُفَهُ وجميعَ أفعاله ، ويتصرَّفُ فيها بإرادته وما معنى قولُه : (وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ) ، وقد استكثر من الخير من لا يعلمُ الغيب.

يقالُ لهم : ليس الأمر على ما توهمتم لأن النبى عليه السلام وغيره لا يملكُ لنفسه نفعا ولا ضرًّا ، وإنما مالكُ نفعِه وضرِّه الله عز وجل الخالقُ لعين النفع والضرِّ القادرُ على إيجادهما ، والخلقُ لا يَقْدرون على ذلك ولا يتصرفون فيما يريدون أو يكرهون إلا بأن يشاء اللهُ تصرُّفهم.

وفي هذه الآية دلالة بينة واضحة على أنَّ اللهَ خالقُ أفعالِ عباده وما

يضرُّهم منها وما ينفعهم ، فإنه مالك لها وقادر عليها وموجه لها إذا وُجدت .
وهي مقدورة له ، لأن مالكَ الشيء والقادرَ عليه فاعل له إذا وجَدَ مقدورَه
ومملوكَه ، وليس يكون فاعلاً لمقدورِه إلا لوجوده فقط.

(٢/٧٥٠)

وأمَّا التعلُّقُ بقوله : (وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ) فمعناه – والله أعلم – أنني لو كنتُ أعلمُ الغيبَ لكنتُ إلهاً قديما .
والقديمُ لا ينالُه السوءُ ولا يلحقهُ نقصٌ ولا تغيير.
ويمكن أن يكونَ أراد أنني لو كنتُ أعلمُ الغيب لنجوتُ من الحوادثِ والنوازل أو اعتددتُ لكل أمرٍ عتادَه وما يدفعُه ويُزيله.
ويُحتمل أيضا أن يكون أراد أنني لو كنتُ أعلمُ أجلي ووقتَ موتي وقربه لأكثرتُ الطاعةَ لله والجهادَ في سبيله ، وإنما أؤخرُ بعضَ ذلك لإخفاء وقت أجلي ، وليس يمتنعُ أن يستكثرَ من الخير من لا يعلمُ الغيبَ على غلبة ظنه وقوة حَدْسِه أو الاحتياطَ والتحرُّر ، وإن صحَّ أن يستكثرَ من الخير من قد علمَ حالَه واطلع على ما يكونُ منه فلا تناقضَ في هذا.
وقد قيل إن السوءَ المذكور ها هنا هو الخبالُ والجنون ، ومنه قولُه تعالى : (إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ) ، قيل : بخبالٍ وجنونٍ نسبوه إليه فكأنَّه قال : لو كنتُ أعلمُ الغيبَ ما مسَّني من المرض والنوم والآفات المستغرَقة القاطعة عن التمييز وما يجري مجرى السوء الذي هو الخبال.
قالوا : ومن هذا أيضا قولُه : (رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) ، وكيف يجعلُه مع الظالمينَ وهو قد نهاه عن الظلم وعن الكون مع الظالمين ، يقالُ لهم : قد بيَّنا الكلامَ في هذا في باب خلق الأفعال والتعديل والتجويز بما يُغني الناظرَ فيه.
وقد يجوزُ أن يجعله الله مع الظالمين بأن يُضلَّه ولا يلطُفَ له ويحرِمَه التوفيق ، وذلك عدلٌ منه وصوابٌ في حكمته ، وإنما أمره بأن يرغب إليه في التثبيت على الإيمان وأن لا يزيغَ قلبُه بجواز وقوعِ ذلك منه تعالى.

(٢/٧٥١)

ولا وجهَ لجواب القدَرية عن هذا ، فإنه أقرَّ له بالدعاء ليزيد في ثوابِه .
لا أنه يجوز أن يجعله مع الظالمين ، لأن الله لا يأمر برغبة لا معنى عنها
وبأن نرغب إليه في أن لا يفعلَ ما إذا فعله به ، كان سفيها عند القدرية ، فإنْ
كان رغب إليه في أن لا يضله ولا يخلقَ ضلاله فتلك عندهم رغبة باطلة .
وإن كان يرغبُ إليه في أن لا يجازيه على ظُلمه وأن يحكم بثوابه ولا يحكم
بعقابه ، فذلك أيضا سؤال باطل لا وجهَ له فبطلَ جوابُ القدريَّة عن الآية
قالوا : ومن الأخبار الباطلة في القرآن قوله : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ) ، وكيف لا يكون بينهم أنساب مع ثبوت أنسابهم ، وكون بعضهم ابنُ بعض وأباه وأخاه وأمَّه ، وكيف لا يتساءلون مع قوله : (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ).
وقد قدَّمنا الجوابَ عن هذا ، وقُلنا إنهم لا يتساءلون تارةً ويتساءلون
أخرى ، ويمكن أن يكون أراد لا يتساءلون ساعةَ النفخِ في الصور وانتشارهم
من القبور ، فإذا نُفخ فيه أخرى قاموا ينظرون ، وأقبل بعضُهم على بعضهم
يتساءلون وقالُو (يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا) ، ويسألون إذ ذاك عما
هم فيه ، وقد رُوي أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال لعائشةَ رضيَ الله عنها ، وقد سألَتْه عن هذه الآية (هي ثلاثُ مواطن يذهلُ الناسُ فيها : وقتُ إلقاء كتاب كل إنسان : إليه ، ووقتُ نصبِ الموازينِ وعند الجوازِ على جسر جهنمَ".
فهذه الثلاثُ مواطنَ لا معارفَ فيهنّ لأحد ، ولا يتساءلون.

(٢/٧٥٢)

فأمَّا قولُه : (فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ) يعني فلا يتعارفون في هذه المواطن
أنسابَهم ، وعلى هذا دلَّ قوله : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) ، ويحتملُ أن يكون أرادَ بقوله : (فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ) ، فلا أنسابَ بينهم نافعةَ لهم ، ولا أنساب بينهم يتراحمون ويتعاطفون
بها كتعاطف ذوي الأنساب بعضُهم على بعضٍ في الدنيا ، وإذا كان ذلك
كذلك بطلَ ما توهّموه.

قالوا : ومن هذا أيضا قولُه تعالى : (يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ) ، وقد عُلِمَ أن أكثر الأديان التي يوفيها أهلها ليست بحقّ ، وهذا أيضا
باطل من توهّمهم ، لأنّه لم يُرِدْ تعالى بالدين ها هنا الدينونةَ بالمذاهب
والتديَنَ بالأقوال وإنما – أرادَ الحسابَ والجزاء ، من قولهم : كما تدين تُدان ، أي كما تَفعلْ يُفعَل بك ، ومنه : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ، يعني
يومَ الجزاء والحساب ، ومنه قولُه : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) ، أي : الحسابُ الصحيح ، وفي قول : (يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ) دليل على ذلك ، لأنّه إنما يوفَى العالمينَ جزاءَ اكتسابهم من ثوابٍ أو عقاب.
قالوا : ومما لا معنى له قولُه تعالى : (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) ، وكيف يكونُ الله هو الرامي والرسولُ لم يرم ، وهو الرامي على الحقيقة ، فيثبتُ الرميَ لمن لم يكن منه وينفيه عمن وقعَ منه ؟
يقال لهم : إنّما أراد بذلك – والله أعلم – أنني أنا المقدرُ لكَ على الرمي
والموفقُ لله فيه ، والتبليغُ برميكَ ما لم تظنَ أنّك تبلُغُه بها ، فأضاف الرميَ إلى
نفسه على هذا التأويل ، ونفاه عن نبيه على معنى نفي إقداره لنفسه وتوفيقه
لها وبلوغه بالرمية ما قيضه الله من هزيمة العسكر يومَ بدر وذلك أن النبي – صلى الله عليه وسلم –

حينَ حَميَ الوطيسُ في ذلك اليوم قبضَ قبضةً من ترابِ وحثاه في وجوه
المشركين وقال : "شاهت الوجوه" فانهزمَ القومُ بإذن الله ، ولم يقدِرْ النبي عليه
السلام أن يبلغَ رميته تلك ما بلغَ ، وإن القومَ ينهزمونَ ونظيرُ هذا قولُ الرجلِ لغيره : ما أنت عمِلتَ ما عملتَ ، ولا أنت كلمتني ولقيتني بهذا ، وإنما فلان فعلَه بي ، وأنا فعلتُه بنفسي إذا كان قد أرشدَ إلى ذلك ومكن منه وأعانَ عليه ، ومهَّدَ أسبابَه لماذا كان ذلك كذلك سقطَ ما توهموه سقوطا بينا ظاهراَ.
قالوا : وممّا وردَ في القرآن من الإحالة قولُه : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) .

قال الملحدون : وفي هذه الآية إحالة من وجوه.

أحدها : قولُه أنه خلقَ كل دابة من ماء ، وليس الأمرُ كذلك لأن منها ما خُلِقَ من البيضِ والترابِ دونَ النطفِ والماء الدافق ، فبطلَ أن تكونَ كل دابة من ماء.

ومنها حصرُه مشيَ جميعها على بطنِها أو على رجلين أو على أربع ، وليس الأمرُ كذلك ، لأن فيها كثيراً يمشي على أكثر من أربع كالعنكبوت وكرخان الأذن والسرطان وغير ذلك فلا وجه لحصره المشيَ على قدْرِ ما ذكره.

ومنها أنه لا فائدةَ في ذكر هذا وإعلامِنا إيَّاه لأننا قد علمنا أن الدواب تمشي كذلك ، وأي فائدةٍ في ذكره إلا الحشوُ به والتشاغلُ بما لا معنى له .

قالوا على أنه قال فمنهم ، وهذا كناية عن العقلاء ، وقولُه : كل دابة يدخلُ فيها ما يعقلُ وما لايعقل ؟.

يقالُ لهم : جميعُ ما ذكرتم لا يوجبُ القدحَ في القرآن.

فأمَّا قولَه : (كُلَّ دَابَّةٍ) ، فإن لفظة كل ليست موضوعة للاستغراق والعموم بل هي معرضة للعموم والخصوص ، وكذلك جميع وسائرُ وأيٌّ ومَن ، وكل لفظٍ يَدَّعي

القائلون بالعموم أنه موضوع هو محتمل للعموم والخصوص ، وقد بينا ذلك في أصول الفقه وغيره بما يُغني الناظرَ فيه ، فبطلَ تعلّقُهم بالعموم ولو ثبتَ أيضا لجازَ تخصيصه بدليلٍ فإذا علمنا أن منه ما لم يُخلق من ماء قُلنا أرادَ بقوله كل دابة ذكرها ، وكل ما يمشي على بطنه أو على رجلين أو على أربع دونَ ما عدا ذلك ، على أنَّه لم يقلْ من ماءٍ دافق ، وإنما قال من ماء ، وكل دابةٍ مخلوقةٍ مما فيه صُورٌ من البِلَّةِ والرُّطوبة ، فإن الأصولَ عند كثيرٍ منهم الماءُ والأرضُ والهواءُ والنارُ هذه هي أصولُ الأشياء التي منها تنمو ، أو إليها تنحل وتفسدُ فكل دابةٍ مركبة من أصلٍ فيه بلَّة ورطوبة وجزء من المائية فبطلَ ما قالوه.

فأمَّا قولُهم فمنهم فإنْ ابتدأ فقال كل دابةٍ وهو لفظ يصلُحُ تناولُه للناس

وغيرهم ، ويجبُ عند قومٍ تناولُه لذلك ، ثم فصَّلَ وذكرَ الناس منهم فقال
منهم : فكنى عنهم كناية العقلاء وقال على بطنه يريدُ الحيّةَ وما يجري مجراها ، والعربُ تقول : لا يكون المشيُ إلا لما له قوائم يمشي بها المعتمدُ عليها .
ولكنها مع ذلك إذا خلَطَت ما لا يمشي مع الماشي وُصِفَ الجميعُ بأنه يمشي
كما يقول : أكلتُ خبزاً ولبناً ، والخبزُ هو الذي يُقال أنه يؤكلُ واللبنُ يُشربُ فيقولون أكلتَ خبزاً ولبنا لجمعهم لهما في الذكر ، ولا يقولون : أكلتُ لبنا فكذلك يقولون : الحيَّةُ والإنسانُ يمشيان ولا يقولون الحيَّةُ تمشي وكذلك العربُ تُعبِّرُ عمّا لا يَعقلُ إذا ذكِرَ مع العاقلِ في اللفظ الموضوعِ لما يَعقل فيقولون : الرجلُ وإبِلُه مُقْبلون ، ولا يقولون ذلك في الإبل وحدها ، ويقولون في الإنسان وغيره هذان مُقْبلان ، وهذان الشخصان مُقْبلان ، ولا يقولون ذلك في اثنين لا عاقَل فيهما ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه.

(٧٥٥/٢)

فأمَّا قولهم إنه حصر مشيَ جميعِ الدوابِ على أربعٍ وفيها ما يمشي على
أكثرَ من ذلك ، فإنه باطل لأنّه لم يحصُرْ ذلكَ ولا قال لا شيءَ من الدواب .
وإن كل الدوابِّ تمشي على أربع ، وإنَّما قال فمنه من يمشي كذا ، ومنه من يمشي كذا ، ومنهم من يمشي كذا ، ولا شك أن منهم من يمشي على ما ذكر
فهذا لا ينقُضُ أن يكون منهم من يمشي على أكثر من ذلك ولا كونُ من
يمشي على أكثرَ من أربعِ قوائمَ نِاقضا بمشي ما يمشي على أربعٍ وأقل منها .
وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما قالوه.
على أنه قد قال كثير من الملحدين إنَّ كل حيوانٍ إذا سعى ومشى فإنه لا يمشي إلا على أربع من قوائمه ، ويكونُ معتمداً عليها في أربع جهاتٍ لا على أكثرَ منها ، فإن كان ذلك كما قالوه ، فما يمشي حيوان وإن زادت قوائمهُ على أربعٍ على أكثرَ من أربعٍ منها ، وبطلَ ما قالوه.
وأمَّا قولُهم فلا معنى لذكرِ ذلكَ إذا عُلِمَ قبلَ خبَره ، فإنه باطل لأن معنى ذلك إخبارُهم بقدرته على إقدارهم على المشي مع اختلاف آلةِ المشي ، وأنه لو شاءَ أن يجعلها كلها تمشي على بطونها أو على قوائمَ تعتمدُ عليها لفعلَ

ذلك ، فكأنّه يقول : انظروا أفليس في الحيوان ما يمشي كذلك لجنسِه أبر إيجاب خِلقَته أو لصورته ، وإنما ذلك بتقدير العزيز العليم الذي يعطي القدرةَ على المشي على وجهٍ واحدٍ تُقطَعُ به المسافةُ مع اختلاف الآلة ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه.

قالوا : ومن هذا أيضا قوله عز وجل : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٧) لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٦٨) فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٦٩).

(٧٥٦/٢)

قالوا : وفي هذه الآية

ضروب من الإحالة.

فمنها لومُه للنبي عون وعتابُه له على أخذه الفداء ، وقولُه إن ذلك ليس له مَنْعُ قولكم بأنه معصوم في الأداء عن الله ووضعِ الشرعِ وإخباره تعالى بأنه مصطفىً معصوم.

ومنها تغليظ في العتاب له ولهم بقوله : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ، وهذا نمن منه على عصيانِ رسوله وعصيانِ متبعيه على رأيه ، وإنهم خالفوا بما صَنَعوا من ذلك حُكمَه ومرادَه ، واتَبعوا عرَضَ الدنيا مؤثرينَ له على ثوابِ الآخرة.

ومنها الزيادةُ في بيانِ اقترافه وإياهم الذنبَ في أخذِ الفداء بقوله : (لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، وهذا تعظيم منه لشأن معصيتهم وقُبْح تجرُّمهم.

ومنها أنه قال عقيبَ ذلك : (فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) ، قال : وكيف يأكلونه حلالاً طيبا وهم قد خالفوا فيما أخذوه وعدَلوا عن نُصرة الدين إلى أخذِ عرَضٍ من الدنيا يسيرٍ فشتانَ بينَ الإخبارِ عن أكلهم له حَلَالًا طَيِّبًا وبينَ الإخبار عن قَصْدِهم به تحصيلَ عرَضِ الدنيا والإعراض عني ثواب الآخرة .

ليوافِقَه أمرَه في الإثخان في القتل ، قالوا : وهذا كله متناقضٌ جدًّا ؟.

فيقال لهم : لاتعلُّقَ لكم في شيءٍ مما ذكرتم.

فأمَّا قولُ الله تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ)
فليسى بعتابِ للنبيِّ – صلى الله عليه وسلم – والله أعلم ، ولا لوم منه له على ذلك لخطإٍ

كان منه في أخذ الفداء ، لأن الناسَ في أخذِه الفداءَ وقَتلِ من قُتل ، ومَنِّه على
من أُطلق على أقاويل.
فمنهم من يقولُ كان قد نُص له عليه السلام على التخيير بينَ القتل أو
المنِّ أو أخذِ الفداء ، والقائلون بهذا لا يُسَوَّغ لهم القولُ بأنه لم يكن له أخذُ
الفداءِ مع نصِّه له عليه ومنهم من يقولُ لم يكن عنده نصٌ في ذلك وإنَّما فعلَه
باجتهادِه وعضَّده مشورةُ أبي بكرٍ ومن كان على مثلِ رأيه في المن وأخذِ
الفداء وهؤلاء على قسمين.
فمنهم من يقولُ إن الرسولَ لا يجوزُ عليه الخطأ في الاجتهاد ، فكيف لا
يكون له فعلُ ما أدَّاه إليه الاجتهاد ، وهو فرضُه وصواب مقطوع عليه إذا
فعله ، ومنهم من يقولُ يجوزُ على النبى – صلى الله عليه وسلم – الخطأ في الاجتهادِ غيرَ أنّ
المأثمَ عنه في ذلك موضوع ، وفرضُه الحكمَ بما أدَّاه إليه الاجتهاد .
ولا يجوز لقائل هذا أن يقولَ : إن لم يكن للنبي عليه السلام أخذُ الفداء ممن
رأى أخذه منه ، جمع قوله : إن ذلك فرضُه عليه السلام إذا رآه ، وكان جُهد ما عندَه لأن ذلك
تناقضٌ من القول لا شبهةَ فيه على أحد ، فعُلِمَ أنه لا عتبَ
على النبى عليه السلام في ذلك إن كان منصوصا له على جواز ما فعلَه
والتخييرَ له بينَه وبينَ غيرِه ، أو كان ذلك بقياسه وجُهد رأيِه وإذا كان ذلك
علِمَ أنه ليس التأويلُ في الآية علي ما توهموه.
وقد زعم قوم من ضعفةِ المفسّرين ومن الفقهاء والمتكلمين أن النبي – صلى الله عليه وسلم – إنّما
عوتبَ لأنه أخذ الفداء من غير تقدُّمٍ من الله عزَ وجل إليه في ذلك ولا أذنَ له فيه ، لا من جهة
نص له على التخيير في ذلك ، ولا من جهة الاجتهاد المؤدِّي إلى أن الواجبَ في الحكم أخذُه ،
وإذا كان ذلك أنظرَ للأمة وأبصرَ للدِّين ، وهذا القولُ خطأٌ من قائله ، لأنه غايةُ الطعنِ على

الرسول والقدحِ في عدالته ، لأنه إذا فعلَ مِنْ ذلك ما لم يأذن اللهُ له فيه من جهة نص أو اجتهاد ، فقد عصى الله بذلك ، وتقدم بينَ يديه وافتاتَ في دينِ الله وحكَمَ فيه بهواهُ وذلك نقيضُ وصفه عزَ وجل له في قوله : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٤) .

وإن جاز ذلك عليه لم نأمَنْه منه في جميعِ ما أدَّاه ووضعَه من الشرع.

وليس يجوزُ لمسلمٍ أن يقطعَ على تخطئةِ أدنى المؤمنين منزلةَ في قولٍ أو فعلٍ وهو يجدُ سبيلاً إلى حملِ ذلك منه على تأويلٍ يُخرجهُ عن الخطأ والعصيان ، فضلاً عن الرسول عليه السلام ونحن نجد للآية من التأويل ما يوجبُ نفيَ ما قالوه عن الرسول عليه السلام ، وعلى كل حالٍ فلا بد من أن يكون له في الأسرى حكم شرعي أو حكم عقلي ، فإن كان له حكم شرعي في ملَّة الرسول عليه السلام فلا يجوزُ أن يخفى ذلك عليه باتفاق.

وإن لم يكن له في ذلك حكم شرعي وجبَ تبقيتهم في أنفسهم وأموالهم على حُكم العقل ، فإما أن تكون أنفسُهُم في العقل وأموالُهم مباحةً أو محظورةً ، وكل ذلك لا يوصفُ بأنه مباح ولا محظور ، ولا بُدَّ أن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – أعلمَ الناس به ، لمان كان ذلك مباحا في العقل أو غيرَ محظورٍ فيه ، وإن لم يوصف بإباحةٍ ولا حظرٍ لم يكن في أخذ الأموال منهم جرم ، لأن حكمَ العقل الواجبُ التمسُّكُ به إلى حين نقلِ السمعِ له إلى غيره ، فلا عيبَ على فاعله ، وإن كان ذلك محظوراً في العقل ولم يَرد السمعُ على الرسول – صلى الله عليه وسلم – لإطلاقه وتغيير حكمه فقد ركب عليه السلام محظوراً مخالفا لحكم الله وذلك منتفٍ عنه – صلى الله عليه وسلم – وإذا كان ذلك كذلك بطلَ قولُ من زعمَ أنَّه فعلَ من ذلك ما لم يكن له بنصٍّ ولا اجتهادٍ.

(٧٥٩/٢)

وقد اعتذر قوم منهم في هذا بأن قالوا : ما فَعلَه الرسول من أخذ الفداء ممن أخذه ، كان هو الصوابُ عند الله والأنظرُ للأمَّةِ والأقوى والأصلحُ في باب الدين ، ولكن إنما عاتبَه لأنه فعلَ الذي هو الأصلحُ والأولى من غير أن

يأمرَ الله به ، فلامَه وعنَّفه على ذلك لفِعْلِه قبلَ أمره ، وإن كان لو أمرَه لم يأمرْه إلا بذلك بعينه.

قالوا : وعلى هذا نجدُ كثيراً من السادة يلومون مَنْ تَحتَ طاعَتِهم على فِعل الأصلحِ والأصوبِ الذي لو أمروهم لم يأمروهم إلا به ، لأجل فِعْلهم له بغير إذنٍ منهم ، وهذا الاعتذار غيرُ مخلِّصٍ لهم مما ألزمناهم وإن كان ما فعله النبي هو الأنظرُ للدِّين والمسلمين ، لأنه لا بُدَّ إذا لم يكن أمَره به من أن يكون قد نهاه عنه ، وحظرَه عليه في عَقلٍ أو سَمع ، أو لا يكون ناهيا له عنه ، وإن كان ناهيا له عنه ، فقد أخطأ واعتمدَ تركَ الصواب ، ومخالفةَ النهي .

وهذا تصريح بالقدح فيه والطعنِ في عدالته وأمانته حاشاه من ذلك ، وإن كان غيرَ ناهٍ له عنه ولا محرّم لفعله في عقلٍ ولا سَمعٍ فلا عيبَ عليه ولا وجه لقوله : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى) وهو قد جعلَ له ذلك ، وهذا ما لا مَخرجَ لهم منه.

وقد احتجَّ قوم بهذه الآية في إبطال الاجتهاد جملة ، واحتج بها آخرونَ في إبطال اجتهاد النبي – صلى الله عليه وسلم – وأنه لم يكن مأمورا بذلك ، وهذا الاحتجاجُ باطل من قولهم ، وذلك أنّه لا يخلو النبي – صلى الله عليه وسلم – من أن يكونَ اجتهد ، أو لم يجتهد

وإن كان لم يجتهد فلم يُبْطل اللهُ اجتهادا له ولا لامَه عليه ولا خطَّأه فيه ، وإن كان قد اجتهدَ وحكَمَ برأيه ، فقد أقرُّوا أنه كان مجتهدًا.

فإن قالوا : كان مأمورا بالاجتهاد فقد أبطلوا قولهَم ، وإن كان منهيا عن ذلك ، ومحظورًا عليه الحكمُ به ففعلَ من هذا ما نُهيَ عنه عادَ بهم الأمرُ إلى

الطعن على الرسول – صلى الله عليه وسلم – والقدحِ في أمانتِه والجرح لعدالتِه تبطلَ ما قالوه.

ولو صحَّ أنّ النبي عليه السلام منهيٌّ عن الحكم بالاجتهاد ، لم يدل ذلك على نهيِ الأمةِ عن ذلكَ ومنعِهم منه ، وأنّ أكثرَ القايسين يقولون إنه كان محظورًا عليه الاجتهاد ، وإن كان مفروضا على الأمة لعللٍ قد ذكرناها في أصول الفقه بما يُغني الناظرَ فيها

وفي الاعتراَض عليها.

وإذا كان ذلك كذلك بطلَ التعلق بالآية في إبطال أمر النبي عليه السلام بالاجتهاد وأمرِ الأمة به ولو ثبتَ أن النبي عليه السلام أخطأ في اجتهادِه في هذا الحكمِ – وحاشاه من ذلك – لم يُوجب خطأه فيه أن يكون في الأصل منهيا عن الاجتهاد ، فهذا بعيد من المعتلِّ به في إبطال القياس ، ثم رجَعَ بنا الكلامُ إلى تأويلِ الآية على وجهٍ ينفي الخطأ والعصيانَ والعيبَ عن الرسول عليه السلام.

فإن قال الملحدون ، أو بعضُ من ذكرناه من ضعَفَة المسلمين : فما معنى الآية عندكم ، قيل لهم : يحتمل – والله أعلم – أن يكون أرادَ بقوله : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ) ، أي : لم يكن ذلك لنبِّي من قبلك ، وإنما خصَصْناك أنتَ بذلك تخفيفا على الأمةِ التي بُعثتَ إليها وتكرمةً لذلك بتمييز قومِك وأهلِ عصرِكَ بتحليلِ العفوِ عنهم ، وأخذِ الفداءِ منهم ، فكأنه قال مَا كَانَ لِنَبِيٍّ غيركَ فحذف ذكرَ الغير وما يقوم مقامَه لكونه مما يُفهم ويُعلمُ من حال الرسول.

ويحتملُ أيضا أن يكون أراد مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أن يفعل ذلك إذا كان الإثخان في القتل هو الأحوط في باب نصرة الدين ، والأصلحُ الأنظر للمسلمين ، ولم يقُل إن ذلك ليس لنبي على الإطلاق ، ولكن بهذه الشريطة ، لأن كل نبيٍّ ،

(٧٦١/٢)

مبعوث بما هو الأحوطُ للملَّة في نظام أمر الشريعة ، فكأنَّه قال : ما كان لنبي أن يكون له أسرى وأخذُ فداءٍ دون القتل ، والقتلُ عنده أحَظُّ ، وما فعلتَ من ذلك إلا الأحظَّ الأصلحَ في باب الدين وهو أليقُ بالنبي صلى الله عليه وغيرِهِ من النبيين ، ويدلك على صحّةِ هذا التأويلِ أنه قد يقوى المسلمينَ بأخذِ الفداء ، وأنَّه قد أمَّن عليه من أولئكَ الأسرى ، وآمن خلق من نسلِهم وولدوا أنصاراً للدينِ والمسلمين ، ولا يجوزُ عند كثيرٍ من الأمَّةِ أن يأمرَ اللهُ بقتلِ من في المعلومِ أنه إن بقاه آمنَ وأسلَم ، ونَسلَ أذكياءَ طاهرين ، وأنصاراً للدين والمؤمنين ، حتى خَلطوا وضاقُوا ذَرعا في جوابِ هذا السؤالِ لمَّا طُولبوا به.

فقالوا : كان الأصلحُ أن لا يقتلَ من أخذَ منهُ الفداء ، ولكن لم يَجُزْ للنبي

عليه السلام أن يفعل هذا الأصلحَ الأصوبَ إلا بإذنِ الله ، وحتى يكونَ هذا الذي يشرعُه له ويأمره به ، فيكونَ الأصلحَ للنبي أن لا يأخذَ الفداء ، وأن ينتهي عن أخذهِ حتى يأتيه أمر من اللهِ عز وجل بذلك.

وهذا يَؤول بهم إلى أن النبي عليه السلام قد كانَ فعلَ ما هو الأصلحُ الأصوبُ عندَ الله ، ولكنه فعلَه بغيرِ أمرِه وتقدمَ بذلكَ بينَ يديه ، وهو لا يعلمَ ما الأصلحُ من ذلك عندَ الله ، فإن كان قد نهاهُ عن أخذِ الفداء بعقلٍ أو سَمْعٍ إلا بأن يأمُرهَ بأخذهِ ، فأخذَ بغيرِ أمرِه فقد عصا واعتمدَ الخطأَ وحاشاهُ من ذلك ، وإن كان لم ينَهَهُ عنه فلا معنى لقولهم ليس له فعلُ ذلكَ حتى يأذنَ له فيه ، ولغيرِهم أن يقولَ لهمُ وليس له الامتناعُ من أخذه ، وإن كان ذلكَ الأضَرّ في بابِ الدين ، حتى يحظرَ اللهُ عليه فعلَ ذلك ، حتى يكونَ هو الناهي له عنه والمنزلُ فيه وحيا ، وهذا جوابُ من قال منهم قد فعلَ الأصلحَ عنده من غيرِ أن يأذَنَ له فيه.

(٧٦٢/٢)